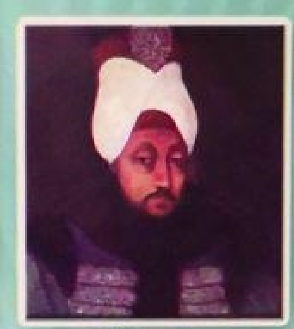
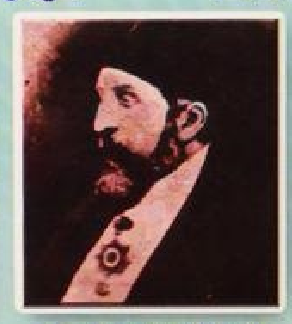
دور النواب العرب
في مجلس المبعوثان العثماني
١٩٠٨ - ١٩١٤ م

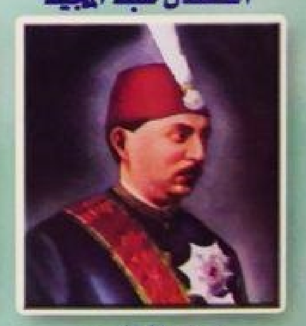

مصطفى الثالث


سليمان القانوني

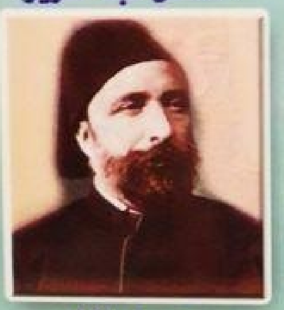

السلطان عبد المجيد


السلطان عبد الحميد


السلطان عبد العزيز


مراد الخامس


جمال باشا


مدحت باشا

تأليف
د. عصمت عبد القادر

الدار العربية للموسوعات

دور النواب العرب
في مجلس المبعوثان العثماني
(١٩٠٨-١٩١٤م)

تأليف

د. عصمت برهان الدين عبد القادر

الدار العربية للموسوعات

الطبعة الأولى

٢٠٠٦م ـ ١٤٢٧هـ



الدار العربية للموسوعات
الحازمية ـ ص.ب: ٥١١ ـ هاتف: ٠٠٩٦١٥/٩٥٢٥٩٤ ـ فاكس: ٠٠٩٦١٥/٤٥٩٩٨٢
هاتف نقال: ٠٠٩٦١٣/٣٨٨٣٦٣ ـ ٠٠٩٦١٣/٠٥٢٥٠٦٦ ـ بيروت ـ لبنان
الموقع الإلكتروني: www.arabenchouse.com
البريد الإلكتروني: info@arabenchouse.com

مؤسسها ومديرها العام: خالد العاني

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

ما يزال تاريخ العرب في العهد العثماني بحاجة إلى مزيد من الدراسة والتحليل اعتماداً على مصادره الأصيلة ووفق منهجية تاريخية موضوعية مجرَّدة عن الآراء والأفكار المسبقة. ولقد شهدت السنوات الأخيرة اهتماماً واضحاً، سواء على مستوى المؤسسات العلمية أو مراكز البحوث أو الأفراد، بالتاريخ العثماني وتوفير مصادره الأساسية من وثائق ومخطوطات وحوليات تاريخية وصحف ومذكرات شخصية وما إلى ذلك، وبالتالي دراسته دراسة موضوعية في ضوء معطيات تلك المجموعات من المصادر. ولا شك أن استمرار مثل هذا الاهتمام وتعمقه سيفضي إلى ظهور مدرسة تاريخية عربية في مجال الدراسات العثمانية ذات سمات محددة.

الواقع أن المؤرخين والباحثين الأكاديميين العرب أسهموا، منذ وقت مبكر في دراسة مراحل وجوانب مختلفة من تاريخ العرب في العهد العثماني. وبقدر تعلق الأمر بإسهاماتهم في دراسة الطور الأخير من العهد العثماني فإن اهتماماتهم انصرفت إلى مواضيع ثلاثة رئيسية وهي العلاقات العربية - التركية في الإطار العثماني، والإدارة العثمانية في الولايات العربية وخصائصها، والتوسع الاستعماري في الوطن العربي وموقف الدولة العثمانية منه. والكتاب الذي بين أيدينا يأتي في سياق هذه الموضوعات الثلاثة. صحيح أنه يحمل عنوان «دور النواب العرب في مجلس المبعوثان العثماني ١٩٠٨-١٩١٤»، وأن مؤلفه وجه عناية خاصة إلى التجربة البرلمانية في الدولة العثمانية ومدى مساهمة العرب فيها، إلّا أن الكتاب يمسُّ الموضوعات الثلاثة السالفة الذكر بشكل أساسي. فقد تطرق إلى العلاقات العربية - التركية من خلال الحديث

عن النواب والنشاط القومي العربي وموقفهم من سياسة التتريك التي تبنتها جمعية الاتحاد والترقي منذ سنة ١٩٠٩، بعد شهر عسل قصير في العلاقات العربية - التركية إثر الانقلاب الذي دبرته تلك الجمعية في تموز ١٩٠٨ ضد السلطان عبد الحميد الثاني (١٨٧٦ - ١٩٠٩). كما تطرق الكتاب إلى موضوع الإدارة العثمانية في الولايات العربية من خلال دراسة مساعي النواب العرب في مجلس المبعوثان ومطالبتهم المستمرة بإصلاح أوضاع الولايات العربية إدارياً واقتصادياً وثقافياً واجتماعياً. وتناول أيضاً موضوع التوسع الاستعماري في الوطن العربي من خلال دراسة موقف النواب العرب من خطر الاستيطان الصهيوني في فلسطين، ومن الاحتلال الإيطالي لليبيا سنة ١٩١١.

ولا تكمن أهمية هذا الكتاب، أصلاً، في موضوعه حسبُ، بل في طبيعة معالجة الموضوع، والمصادر التي اعتمدها الباحث وهي جيدة كمًّا ونوعاً. فقد تنوعت تلك المصادر ما بين وثائق غير منشورة ووثائق منشورة، في مقدمتها وقائع مجلس المبعوثان «النواب: العثماني، ومخطوطات وسالنامات وقوانين وأنظمة عثمانية ومراجع عربية ومعرّبة وإنكليزية وروسية، ورسائل جامعية، وصحف ومجلات..

أما مؤلف الكتاب الدكتور عصمت برهان الدين عبد القادر الذي عهدت فيه الالتزام والجد والأمانة في البحث، وهي سمات لا يمكن تصور مؤرخ ناجح بدونها. وقد بدأ السيد عصمت بداية صحيحة وموفقة في هذا العمل.

وفي تقديري أن هذا الكتاب سيحظى بموقع مرموق في المكتبة العربية.

أ. د. خليل علي مراد

مقدمة

وقع الوطن العربي تحت سيطرة الدولة العثمانية منذ القرن السادس عشر، وظل كذلك حتى سقوطها في مطلع القرن العشرين. وعلى الرغم من أن العرب كانوا يشكلون نسبة كبيرة من سكان الدولة العثمانية، وعلى الرغم أيضاً من الأعباء الكبيرة التي تحملوها خلال تلك الفترة الطويلة فإن الطابع الغالب لأوضاعهم كان طابع الإهمال والتخلف. على أن هذه الأوضاع أخذت تتحسن بعض التحسن في أعقاب حركة التنظيمات التي كان من نتائجها إعلان الدستور في عام ١٨٧٦ وقيام أول برلمان في الدولة العثمانية. ولئن لم يقدر لهذا البرلمان أن يستمر طويلاً، فقد قدر للبرلمان الذي تأسس عقب انقلاب عام ١٩٠٨ أن يستمر لفترة طويلة نسبياً. وقد ضم كل من البرلمان الأول والثاني نواباً عن العرب.

إن هذا الكتاب محاولة للتعرف على دور أولئك النواب في البرلمان العثماني ولاسيما خلال الفترة بين عامي ١٩٠٨ - ١٩١٤، فضلاً عن التعرف على إسهاماتهم في النشاط السياسي على صعيد التنظيمات السياسية العثمانية أو التنظيمات السياسية العربية.

من أجل الإحاطة بموضوع الدراسة تم تقسيم الكتاب إلى تمهيد وأربعة فصول، والتي قسمت بدورها إلى عدة مباحث. تناول التمهيد بشيء من الإيجاز مرحلة ما قبل الدستور منذ بدء حركة الإصلاحات وحتى إعلان الدستور عام ١٨٧٦. وتناول الفصل الأول إعلان الدستور العثماني بعد تولي السلطان عبدالحميد الثاني عام ١٨٧٦ وقيام مجلسي الأعيان والمبعوثان ودور النواب العرب في الدورتين اللتين عقدهما مجلس المبعوثان خلال الفترة بين

عامي ١٨٧٧-١٨٧٨ وحتى تعليق الدستور وحلّ مجلس المبعوثان عام ١٨٧٨. اما الفصل الثاني فقد تناول دور النواب العرب في مقاومة الاستبداد الحميدي وانقلاب عام ١٩٠٨ وموقف العرب منه وعودة الدستور وكذلك الانتخابات النيابية للفترة من عام ١٩٠٨-١٩١٤ ومدى تمثيل العرب في مجلس المبعوثان. أما الفصل الثالث فقد اختص بتوضيح دور النواب العرب في شؤون الدولة العامة. كما بيَّن مساعي النواب العرب في إصلاح أوضاع الولايات العربية على مختلف الصعد الاقتصادية والإدارية والثقافية والاجتماعية. أما الفصل الرابع فقد تناول نشاط النواب العرب على الصعيد القومي العربي من حيث مساهمتهم في التنظيمات السياسية ومقاومتهم سياسة التتريك وموقفهم من أحداث اليمن والمطامع الصهيونية في فلسطين والاحتلال الإيطالي لليبيا والمؤتمر العربي الأول في باريس عام ١٩١٣ ومساهمتهم في التمهيد للثورة العربية الكبرى عام ١٩١٦.

لقد استعان الباحث بعدد كبير من المصادر. إلّا أنه واجه مشكلة ندرة الوثائق غير المنشورة سواء العربية منها أو الأجنبية. واستفاد الباحث من الوثائق التركية المنشورة والتي تتضمن محاضر مجلس المبعوثان العثماني والني تقع في (٦) مجلدات ضخمة. إلّا أن قسماً منها قد تعرض للتلف كليًّا أو جزئيًّا كما أن محاضر اجتماعات عام ١٩١٢ مفقودة حيث لم يعثر عليها في أيّ مكان إلّا أنه حاول جاهداً سدَّ هذه الثغرة من خلال الكتب والصحف والمجلات. كما استعان الباحث أيضاً بالوثائق العثمانية المعروفة باسم الدستور وهي مجموعة من القوانين والأنظمة العثمانية. وكذلك السالنامات (الحوليات السنوية). إضافة إلى استفادة الباحث من مجموعة كبيرة من الكتب العربية والمعرَّبة وأهمها كتاب (العرب والترك في العهد الدستوري) وهو في الأصل رسالة ماجستير أعدها توفيق علي برو ويعدّ من الكتب المهمة التي تناولت علاقة العرب بالترك في الفترة ما بين عامي ١٩٠٨-١٩١٤. إلّا أن ما يؤخذ على الكتاب عدم اعتماده على محاضر مجلس المبعوثان عند بحثه عن دور النواب العرب في المجلس، وكذلك كتاب (عبرة وذكرى أو الدولة

العثمانية قبل الدستور وبعده لمؤلفه سليمان البستاني، وهو أحد النواب العرب الذي كان له إسهام كبير في نشاط جمعية الاتحاد والترقي، ويعد مؤلفه هذا من المؤلفات المهمة عن العهد الدستوري الثاني في مراحله الأولى. وكتاب (تاريخ الدولة العلية العثمانية) لمحمد فريد بك المحامي والذي كان قد عاصر أواخر العهد العثماني، وكان من مؤيدي سياسة العثمنة. إضافة إلى مؤلفات عدد آخر من المعاصرين منهم كتابي (ثورة العرب، مذكراتي على هامش القضية العربية) لأسعد داغر أحد رواد الحركة العربية، وكتاب (نشأة الحركة العربية الحديثة) لمحمد عزة دروزه وهو من القوميين العرب الذين كان لهم نشاط واسع في الحركة العربية، وكذلك كتاب (حرب الانتخابات في الدولة العلية العثمانية) لعبد المسيح الأنطاكي و(البلاد العربية والدولة العثمانية ونشوء الفكرة القومية) لساطع الحصري، ومذكرات عدد من قادة الحركة العربية منها مذكرات الملك عبدالله وأحمد قدري وعبد العزيز القصاب وسليم علي سلام ويوسف الحكيم، علاوة على مذكرات عدد من قادة جمعية الاتحاد والترقي منها مذكرات جمال باشا السفاح، ومذكرات أنور باشا في ليبيا، وهي تعكس وجهة نظر قادة جمعية الاتحاد والترقي. واستعان الباحث بعدد من المصادر الأجنبية بعضها تركية مثل الكتاب الوثائقي المهم (Türkye' de siyasal Partiler) لمؤلفه Tarif Zafer Tunaya وكتاب (Türk inkilab Tarihi) لمؤلفه Yusuf Hikmet Bayur ويقع في عدة أجزاء ويتناول بشكل تفصيلي انقلاب عام ١٩٠٨ وما رافقه من أحداث. وكتاب Türkish Nationlism and Western Civilisation) لمؤلفه Ziya Gök Alp ويعد هذا المصدر من الكتب المهمة التي تناولت نشوء وتبلور الفكرة القومية التركية وتأثيرات الحضارة الغربية عليها. كما استعان المؤلف بعدد من المصادر الإنكليزية منها كتاب The first Ottoman Constitutional period لمؤلفه Robert Devereux وهو من المؤلفات المهمة حول العهد الدستوري الأول وبشكل خاص مجلس المبعوثان العثماني، وكتاب (History of the Ottoman Empire) لمؤلفه Stanford Shaw ويقع في جزأين ويتناول بالدراسة تاريخ الدولة العثمانية وتركيا الحديثة.

إضافة إلى مصادر باللغة الروسية منها (تركيا في عهد الاتحاديين) لمؤلفه عليف وكتاب (نشوء حركة التحرر الوطني في المشرق العربي) لمؤلفه كوتولوف وهما من الكتب الروسية المهمة التي اعتمدت على الأرشيف الروسي إضافة إلى الوثائق الفرنسية والإنكليزية والألمانية. كما استعان الباحث أيضاً بعدد وفير من الصحف والمجلات العربية والتركية، أما الصحف العربية فأهمها (الزوراء) و(الرقيب) و(صدى بابل) و(النجاح) و(العمران)، وأهم المجلات العربية (الهلال) و(المقتطف) و(لغة العرب) و(المنار). اما التركية فأهمها على الإطلاق جريدة (تقويم وقايع) التي كانت تنشر محاضر مجلس المبعوثان إضافة إلى الأخبار الهامة، وجريدة (ثروت فنون)، اما المجلات التركية فهي مجلة (رسملي كتاب).

الدار العربية للموسوعات

تمهيد

أخذت الدولة العثمانية طريقها إلى القوة والشهرة منذ عهد مؤسسها عثمان بن أرطغرل (١٢٨١ -١٣٢٦م)، وواصل السلاطين الذين أعقبوه العمل من أجل توسيع رقعة تلك الدولة ورفع شأنها حتى بلغت أوج قوتها في عهد السلطان سليمان القانوني (١٥٢٠- ١٥٦٦م)، وفي أواخر عهد هذا السلطان بدأت عوامل الضعف تظهر على الدولة العثمانية، ولعل من أهم أسباب ضعف تلك الدولة تولِّي العرش سلاطين ضعفاء انغمسوا في ملذَّاتهم وبذروا أموال الدولة وقلَّ اهتمامهم بشؤونها حتى أوكلوها لأناس آخرين، ولم يكن هؤلاء جديرين بتلك المهمة فجارَوْا سلاطينهم في البذخ والإهمال، فأهمل الجيش الذي كان عماد الدولة وسيفها الضارب كما أهملت شؤون الدولة الأخرى مما أدى إلى تدهورها.

وإزاء ما تقدم برزت أفكار إصلاحية لوقف التدهور والانحطاط على يد بعض رجالات الدولة المخلصين، حيث بدأت المحاولة الأولى لمعالجة تدهور الإدارة والجيش في أواسط القرن السادس عشر، وفي عهد السلطان سليمان القانوني بالتحديد، حيث كتب لطفي باشا وهو أحد وزراء السلطان القانوني رسالة بعنوان (آصاف نامه) بين فيها كيفية معالجة التدهور والانحطاط الذي بدأ يدبّ في أجهزة الدولة العسكرية والإدارية والمالية، ثم تلاه قوجي بك(*) الذي قدَّم مقترحات إلى السلطان مراد الرابع عام ١٦٣٠م على شكل رسالة استهدف

(*) قوجي بك: يدعى أحياناً قوجا مصطفى، من أصل مقدوني أو ألباني، قدم اسطنبول ونشأ في السراي السلطاني ثم أصبح عضواً في الجهاز الإداري للسلطان.

منها تعريف وتبصير السلطان بشؤون الحكم والإدارة[١]. كما قام بعض السلاطين بمحاولات لوقف التدهور وإصلاح شؤون الدولة مثل السلطان مصطفى الثالث (١٧٥٧- ١٧٧٤م) الذي كان يميل إلى إصلاح أحوال الدولة وتقدمها، وساند الصدر الأعظم راغب باشا[**] في محاولته إجراء بعض الاصلاحات كبناء المحاجر الصحية وتنظيم أمور الأوقاف وإنشاء مكتبة عامة وتسهيل طرق المواصلات، وبالرغم من أن تلك الإصلاحات لم تنفذ جميعها لوفاة الصدر الأعظم[٢]. إلّا أنها كانت خطوة على طريق الإصلاح وإيقاف التدهور. وكذلك السلطان سليم الثالث (١٧٨٩- ١٨٠٧) الذي كان ميالاً بدوره إلى الإصلاح ومعالجة حالة الاضطراب التي كانت تمرّ بها الدولة حيث تنامت قوة الانكشارية التي كانت سطوتها قد امتدت إلى السلاطين فخلعت وقتلت بعضاً منهم وإلى المواطنين الذين كانوا يرهبون جانبها، إلى جانب الخلل في تطبيق الأحكام والفوضى السائدة في الدولة، فصرح بما كان ينوي فعله وإعادة تنظيم الجيش على الطراز الحديث إلّا أن الامر لم يرق للانكشارية التي رأت فيها تحديداً لنفوذها وتقليصاً لامتيازاتها فعمدت إلى خلعه ومن ثم قتله[٣]. وقتلت معه مشاريعه الإصلاحية.

---

(١) خالد زيادة: اكتشاف التقدم الأوربي، (بيروت - ١٩٨١) ص ١٩.

(**) محمد راغب باشا: كان والده من كتاب المالية، عمل بجد ونشاط في اكتساب المعارف حتى برز فيها وعين في عدة وظائف حسابية وكتابية في الجيش، ثم تنقل في الوظائف الحكومية حتى عين وزيرًا للخارجية ثم والياً على مصر وولاية ايدن ثم ولاية حلب، توجت وظائفه الحكومية بتعيينه صدراً أعظم عام ١٧٧٠.

(٢) محمد فريد بك المحامي: تاريخ الدولة العلية العثمانية، تحقيق إحسان حقي، (بيروت ١٩٨١) ص ٣٢٩.

(٣) سليمان البستاني، عبرة وذكرى أو الدولة العثمانية قبل الدستور وبعده، تحقيق ودراسة خالد زيادة، (بيروت - ١٩٧٨) ص ص ٨١- ٨٢، زيادة، المصدر السابق، ص ص ٥٠- ٥١.

اعتلى السلطان محمود الثاني (١٨٠٨- ١٨٣٩) عرش آل عثمان، ويعد من أبرز السلاطين الداعين إلى الإصلاح، وأقدم على الخطوة الأولى للبدء بعملية الإصلاح وهي القضاء على المعوق الأول للإصلاح في الميدان العسكري، ألا وهو الجيش الانكشاري ففي ٢٥ حزيران ١٨٢٦م في حادث شهير عرف باسم (الواقعة الخيرية) تيمناً به، سلط مدفعيته على جموع الانكشارية المتمردين في ساحة (آيت ميداني) وبذا تخلص من خطرهم[(١)]. وواصل عملية الإصلاح بتحديث وتنظيم الجيش لجعله أكثر قوة وكفاءة وأنشأ قوة عسكرية جديدة تحت اسم (العساكر المحمدية المنصورة)، ثم عمل على بناء سفن جديدة وتنظيم المالية، واهتمَّ باستعادة السيطرة المباشرة للدولة بمختلف أجزائها وإخضاع حكام الأقاليم، فبدأ صدامه مع محمد علي باشا (١٨٠٥- ١٨٤٨) حاكم مصر القوي والذي نتجت عنه هزيمة الجيش العثماني أمام جيش محمد علي في معارك عام ١٨٣٢ م في الشام، كما خرجت اليونان من السيطرة العثمانية في عهده بمساعدة الدول الأوربية، وتوفي السلطان محمود الثاني في ٢ تموز ١٨٣٩[(٢)]. لتبدأ من بعده مرحلة أخرى من مراحل الإصلاح.

يمكن القول إن الفترة التي سبقت عصر السلطان عبد المجيد (١٨٣٩- ١٨٦١م) والتي جرت فيها محاولات إصلاحية جزئية بسيطة، هي فترة مخاض بطيء ما لبث أن نما وتطور حتى انبثقت عنه حركة التنظيمات[(*)] التي عنيت

(١) عبد العزيز محمد عوض: الإدارة العثمانية في ولاية سوريا (١٨٦٤- ١٩١٤)، (مصر- ١٩٦٩) ص ١٦.

(٢) Sydnay Nettleton Fisher: The Middle East A history, (England - 1960) P: 315.
وانظر كذلك: عوض، المصدر السابق، ص ص ١٦ -١٧.

(*) حركة التنظيمات: عرفت حركة الإصلاح والتجديد التي جرت في الدولة العثمانية في عهدي السلطان عبد المجيد والسلطان عبد العزيز باسم التنظيمات، وذلك لكونها اتجهت في الأساس لتنظيم أمور الدولة على أسس حديثة في مختلف الأصعدة الإدارية والمالية والقضائية والتعليمية.

بإصلاح مختلف مرافق الدولة العثمانية، وكان السلطان عبد المجيد متأثراً بأفكار عدد من المصلحين العثمانيين وعلى رأسهم رشيد باشا (١٨٠٠- ١٨٥٨) الذي كان متأثراً بدوره بالأنظمة الدستورية التي كانت سائدة في بعض الأقطار الأوروبية وعلى وجه الخصوص النظام الإنكليزي. فالتقى طموح السلطان الجديد في إنقاذ البلاد مع طموح المصلح رشيد باشا في الأخذ بأسباب التقدم والعمران على النمط الأوروبي مع حاجة الدولة ذاتها للإصلاح

بدأت المرحلة الجديدة من حركة الإصلاح بإصدار السلطان عبدالمجيد مرسوماً في ٣ تشرين الثاني عام ١٨٣٩ سمي (خط شريف كولخانه) في حفل رسمي في قصر الورد (كولخانة) حضره الوزراء وكبار رجال الدولة ورجال الدين وأعضاء السلك الدبلوماسي[(١)]. وقد اعترف السلطان في هذا المرسوم بحالة التدهور التي وصلت إليها الدولة وعزا أسباب هذه الحالة إلى الابتعاد عن تعاليم القرآن الكريم وعدم تطبيق القوانين بصورة صحيحة مما أبدل قوة الدولة بالضعف وغناها بالفقر، واقترح أن تبدأ حركة الإصلاحات وسنّ قوانين جديدة لتحسين إدارة الدولة تعتمد على قواعد أساسية. هي «الأمن على الأرواح وحفظ العرض والناموس والمال وتعيين الخراج وهيئة طلب العساكر للخدمة ومدة، استخدامها..»[(٢)]. وقال السلطان عبد المجيد إنه يتوخى من هذا المرسوم تأمين الرفاهية والاقتدار لسلطنته السنية[(٣)]. وتحقيق المساواة بين مختلف رعايا الدولة العثمانية وبغضّ النظر عن معتقداتهم الدينية وانتماءاتهم القومية، وأكد ضرورة إيجاد ضمانات تكفل لجميع رعايا الدولة حياتهم وكرامتهم وملكياتهم[(٤)]. ومن ناحية أخرى دعا المرسوم إلى الغاء نظام

---

(١) T. Yilmaz Öztuna: Turkiye Tarihi, Cilt (11), (Istanbul- 1967) S: 187.

(٢) دستور: مجلد ١، ترجمة نوفل نعمة الله نوفل، (بيروت - ١٣٠١) ص ص ٢-٣، المحامي: المصدر السابق، ص ٤٨١.

(٣) Öztuna: A. G. E, S:187

(٤) أحمد عبد الرحيم مصطفى: في أصول التاريخ العثماني، (بيروت- القاهرة - ١٩٨٢) ص ٢٠١.

الالتزام - السيِّئ الصيت - وإعادة النظر في الضرائب والخراج وجعلها حسب إمكانية كل شخص وأن لا يؤخذ شيء زيادة عن المقرر وبيان مصاريف قوى الجيش البرية والبحرية وتحديدها بموجب قوانين تسمى لهذا الغرض ويجري العمل بموجبها[١]. كما تعهد المرسوم بإعادة تنظيم طريقة التجنيد وتحديد مدة الخدمة العسكرية الإجبارية ومراعاة عدد نفوس كل بلدة ومقدار ما تستطيع تقديمه من الجنود مع الأخذ بنظر الاعتبار تأمين الأيدي العاملة التي تحتاجها الزراعة والتجارة في البلد المعني[٢]. كما اعترف المرسوم بتفشي الرشوة وما أدّت إليه من فساد اجتماعي وما خلفته من فوضى وظلم للمواطنين وانتهاك للعدالة، لذا وعد المرسوم بسن قوانين صارمة للحد منها، لأنها حسب تعبيره «أعظم سبب لخراب الملك وممقوتة شرعاً»[٣]. وهناك نقطة جديرة بالملاحظة وهي التفاتة المرسوم للطوائف غير الإسلامية في الدولة وضرورة تمثيلها في المجالس المحلية في القرى والأقاليم، كما في مجلس القضاء الأعلى، وتأكيده على أنه في مقدور الجميع من مسلمين وغيرهم أن يبدوا أفكارهم وآراءهم بحرية تامة وبدون خوف مما يعني أنه يكفل حرية توجيه النقد للدولة[٤]. ووعد السلطان في المرسوم باستمرار عملية الإصلاح عن طريق إصدار الأنظمة والقوانين المتعلقة بحماية الأرواح والأموال وتعيين الضرائب والتنظيمات العسكرية، كما وعد باحترام هذه القوانين وتعهد بعدم مخالفتها. وقد تنازل بذلك عن بعض سلطاته كسلطان مطلق إلى مجلس الأحكام العدلية الذي أصبح له الحق في سنّ القوانين على أن يصدق عليها السلطان[٥].

---

(١) المحامي: المصدر السابق، ص ٤٨٢.

(٢) مصطفى: المصدر السابق، ص ٢٠١.

(٣) المحامي: المصدر السابق، ص ٤٨٣، عوض المصدر السابق، ص ٢١.

(٤) William Miller: The Ottoman Empire and its Successors (1801-1927), (London-1966) PP: 228-229

(٥) عوض: المصدر السابق، ص ٢١.

بالرغم من أن ما جاء في هذا المرسوم (خط كولخانه) لم ينفذ تنفيذاً كاملاً، إلّا أنه أدى إلى تحسين الناحية المالية وذلك عن طريق تعيين أشخاص من ذوي الخبرة عملوا بإخلاص في سبيل تطبيق العدالة في جباية الضرائب، وكان عليهم أن يستصدروا أوامر سلطانية حين صرفهم أية أموال وتسجيل مصروفات الدولة في سجلات خاصة، وقد أدى ذلك كله إلى زيادة إيرادات الدولة التي أخذت بدورها تنفقها على المشاريع ذات المصلحة العامة[١].

تعرقلت حركة الإصلاح بدخول الدولة العثمانية في حرب القرم (١٨٥٣- ١٨٥٦) التي شنتها[*] روسيا على الدولة العثمانية. وفي أعقاب هذه الحرب وهزيمة روسيا، صدر المرسوم الثاني في ١٨ شباط ١٨٥٦ وهو الذي عرف باسم (التنظيمات الخيرية) أو خط شريف همايون والذي يعد تاكيداً للمبادىء الإصلاحية التي نادى بها المرسوم الأول (خط كولخانه) عام ١٨٣٩[٢]. وقد نصت على عدة مبادىء منها أنع اي تمييز تبعاً للعرق أو الدين وضمان الحقوق الدينية لجميع أفراد الدولة العثمانية وإبقاء حقوق وامتيازات المسيحيين التي منحت لهم من قبل السلاطين العثمانيين السابقين، وكذلك

---

(١) المصدر نفسه، ص ٢٢.

(*) كانت فرنسا قد طلبت من الدولة العثمانية تشكيل لجنة للنظر في مسألة حق أي طائفة في أن يكون لها الأولوية في امتلاك عدة كنائس وأديرة في الدولة العثمانية وخصوصاً في فلسطين، ولما جاء قرار اللجنة لصالح الكاثوليك - أي لصالح فرنسا- وليس للأرثوذكس- وهو المذهب السائد في روسيا، رفضت روسيا القرار وهددت بشن الحرب وفعلاً شنتها في أواخر عام ١٨٥٣ ضد الدولة العثمانية ودخلت كل من فرنسا وإنكلترا الحرب إلى جانب الدولة العثمانية. انظر:
ساطع الحصري: يوم ميسلون (مذكرات)، (بيروت- ١٩٤٨) ص٢.
وإذا كان سبب وقوف فرنسا إلى جانب الدولة العثمانية واضحاً، فإن سبب وقوف إنكلترا إلى جانبها هو خوفها من تغلغل روسيا في أراضي الدولة العثمانية ووصولها إلى المياه الدافئة للخليج العربي مما يهدد مصالح إنكلترا في الهند.

(٢) رجب حراز: الدولة العثمانية وشبه جزيرة العرب (١٨٤٠- ١٩٠٩)، (القاهرة- ١٩٧٠) ص ٢٦.

حقوق بقية الطوائف غير الإسلامية في الدولة مع تشكيل مجالس مدنية ودينية يمثل فيها الرهبان وأهالي كل طائفة لإدارة شؤونها ومصالحها[١]. وأكد المرسوم الجديد مساواة غير المسلمين بالمسلمين في الخدمة العسكرية، وفي تطبيق العدالة وجباية الضرائب ودخول المدارس والوظائف العامة[٢]. ويبدو أن الهدف من هذه المواد الخاصة للطوائف غير المسلمة هو كسب ودها وبغية شعورها بالولاء للدولة العثمانية[٣]. مما يحد من النزعات الانفصالية لديها، ويحول دون تمكين الدول الأجنبية من فرض وصايتها عليها، الأمر الذي يؤدي بالتالي إلى منع تدخل الدول الأجنبية في شؤون الدولة العثمانية وهو ما كان يثير مشاكل عدة لها.

من الجدير بالذكر ان مبدأ المساواة لم يطبّق كليًّا في الدولة العثمانية، فقد ظل المسيحيون يدفعون البدل النقدي بدلاً من أن يؤدوا الخدمة العسكرية، وبقيت الوظائف الإدارية محصورة بالمسلمين، كما أن الدولة لم تتخلص من محاولات الدول الأجنبية فرض وصايتها على الطوائف المسيحية، فقد ظلت فرنسا تدعي حماية الكاثوليك، كما ظلت روسيا تدعي حماية الأرثوذكس، في حين واصلت إنكلترا ادعاءاتها بحماية البروتستانت والعطف على الدروز[٤]. كما دعا المرسوم إلى ضرورة العمل على تنظيم ميزانية للدولة سنويًّا، وتقصي السبل الكفيلة بزيادة موارد الثروة للدولة وإزالة الأسباب التي تحول دون تطوير التجارة والزراعة، ووعد بتقديم التسهيلات لهما والاستفادة من العلوم والمعارف الأجنبية. وقد تولى المجلس الأعلى للتنظيمات الذي

---

(١) Canon Sell: The Ottoman Turks, (Madrass- 1915) P: 100.

(٢) عبد العزيز الدوري: التكوين التاريخي للأمة العربية، (بيروت- ١٩٨٤) ص ١٣٢.

(٣) Stanford Shaw & Ezel Kural Shaw: History of the Ottoman Empire and Modern Turkey, Vol.2, (London- 1977) PP: 131-133.

(٤) يذكر عوض ضمن ما يعدده من الطوائف المسيحية الموجودة في الدولة العثمانية، والتي تدعي الدول الأوربية حمايتها والعطف عليها (الدروز). انظر: عوض، المصدر السابق، ص ٢٩، وهذا غير صحيح حيث ان الدروز مسلمون.

كان قد تشكل عام ١٨٥٤ مهمة تنظيم حركة الإصلاح وتوجيهها، كما وضع المجلس التشريعات اللازمة للنهوض بتلك الحركة[١].

واستمرت مسيرة الإصلاح بعد وفاة السلطان عبد المجيد عام ١٨٦١ وتولى العرش السلطان عبد العزيز (١٨٦١- ١٨٧٦)، وعمد السلطان الجديد إلى إبقاء الوزراء في مراكزهم إلا وزير الدفاع (الجهادية) رضا باشا الذي أبدله بنامق باشا وأرسل مرسوماً بذلك إلى الصدر الأعظم محمد أمين عالي باشا[*] في ٢ تموز ١٨٦١. ولم يستمر عالي باشا في منصبه طويلاً إذ عمد السلطان إلى عزله في نفس السنة (١٨٦١) وعين بدله فؤاد باشا[**] الذي نحي هو أيضاً عن منصبه بعد فترة وجيزة لكنه عاد إليه وبذل جهده في سبيل إصلاح مالية الدولة[٢]. حيث عمد إلى وضع قوانين جديدة استمدها من القوانين التي كانت قد ألمّ بها أثناء عمله في الخارج، كما عمل على زيادة عدد المدارس الملكية الشاهانية، وأصلح حال الموظفين والجيش وأقام المصرف العثماني، وعمد إلى تأليف هيئة من كبار رجال المال مع عدد من الخبراء الأجانب لتدقيق إيرادات الدولة ومصروفاتها، كما دعا إلى تقوية روح التآلف بين مختلف عناصر الدولة بمحاولة القضاء على التعصب الديني، ونشر الثقافة. العصرية، وكان مما يؤثر عنه قوله: «لا تقوم الدولة على الجهل»[٣]. واتصف عهد السلطان عبد العزيز بصفتين أساسيتين الأولى: التنظيم الداخلي للدولة، حيث صدر قانون الولايات في عام (١٨٦٤) ثم أتبعه بآخر في حدود عام (١٨٧٠)،

---

(١) مصطفى: المصدر السابق، ص ٢١٢.

(*) محمد أمين عالي باشا، ولد في اسطنبول عام ١٨١٤، تقلد عدة مناصب سياسية في سفارات الدولة العثمانية، كما أصبح وزيراً للخارجية عدة مرات، وتقلد الصدارة ثلاث مرات، وكان ذا سمعة حسنة في أوربا.

(**) فؤاد محمد عزت باشا: تقلد عدة مناصب سياسية وشارك في مؤتمرات دولية، عين وزيراً للخارجية ثم صدراً أعظم.

(٢) المحامي : المصدر السابق، ص ٥٤٠.

(٣) صديق الدملوجي: مدحت باشا، (بغداد - ١٩٥٢- ١٩٥٣) ص ١٢.

كما طبعت مجموعة التنظيمات العثمانية (الدستور) في ثلاثة مجلدات. وصدر مرسوم ثالث للإصلاح في عهده في عام (١٨٧٤) إلّا أنه لم ينفذ، كما شهدت الأمور العسكرية تقدماً ملموساً وكذلك حصل تقدم ورقيّ على الصعيد الفكري[١]. أما الصفة الثانية فهي وصول خزينة الدولة إلى هاوية الإفلاس نتيجة التبذير والإسراف[٢]. كما تميز عهده أيضاً بالتضييق على حرية النقد الناجمة عن التقدم الفكري في أوساط المثقفين العثمانيين ممن احتكوا بالثقافة الغربية وتأثروا بها، مما اضطر هؤلاء إلى الهجرة إلى لندن وباريس وجنيف، وتحولوا من النقد إلى التحريض على الثورة، وأخذوا يرسلون مقالاتهم عن طريق دور البريد الأجنبية التي تتمتع بحصانة[٣]. وكان هؤلاء قد انشأوا جمعية سرية في باريس في حزيران (١٨٦٥)، والتي أخذت في التوسع وأطلق عليها اسم العثمانيين الجدد (يني عثمانليلر) عام (١٨٦٧)، كما أصدروا جريدة الحرية (حريت) عام (١٨٦٨)، واتخذوا شعارات مثل (حب الوطن من الإيمان) و(شاورهم في الأمر)، وكان نشاطهم يدور بين العاصمة اسطنبول وباريس، ومن هؤلاء إبراهيم شناسي (١٨٢٦- ١٨٧١) وضياء باشا (١٨٢٥-١٨٨٠) ونامق كمال (١٨٤٠- ١٨٨٨) وكانوا يدعون إلى اتباع النظم الغربية لتحديث الدولة[٤].

احتدم صراع بين فئتين دعت أولاهما إلى المضيّ قدماً في طريق تحديث الدولة، ومتابعة مسيرة عالي باشا وفؤاد باشا وإنهاء الحكم المطلق وتقييده ضمن ضوابط دستورية وتطبيق المساواة بين أبناء الدولة من جميع الطوائف الدينية، فيما عارضت الثانية -وكان قوامها المحافظين التقليديين- الإصلاحات وتقييد سلطة السلطان المطلقة. ثم حسم هذا الصراع ولو إلى

---

(١) عوض: المصدر السابق، ص ٣٤.

(٢) Sell: op. cit. P: 101

(٣) مصطفى: المصدر السابق، ص ص ٢٢٥- ٢٢٧.

(٤) Bernard Lewis: The Emergence of modern Turkey, (London- 1962) PP: 130-131

مصطفى: المصدر السابق، ص ٢٢٦.

حين لصالح المحافظين بتولي محمود نديم منصب الصدارة العظمى عام (١٨٧١)[١]. وكان مدحت باشا وزير العدل ورجل الإصلاح قد كتب للسلطان عبد العزيز كتاباً حاول فيه إقناعه بوضع دستور للبلاد على غرار الدستور الفرنسي وشرح فيه اوضاع الدولة، وقدمه إلى الوزارة فوافقت عليه ورفعه الصدر الأعظم الجديد محمد رشدي باشا إلى السلطان الذي غضب غضباً شديداً وأمر بعزل مدحت باشا من منصبه وإبعاده بتعيينه والياً لسالونيك[٢][*].

لم ييأس رجال الإصلاح بل عزموا على اتخاذ خطوة في غاية الخطورة ألا وهي عزل السلطان عبد العزيز، وعمدوا لتنفيذ خطتهم إلى استمالة بعض الوزراء ورجال الدين وبعض قواد الجيش، وأوكلوا الأمر إلى وزير الحربية وأحد قادة الجيوش البرية اللذين حاصرا القصر برًّا وبحراً ثم اقتحما القصر ومعهما الأمير مراد فعزلوا السلطان عبد العزيز ونصبوا مراد كسلطان جديد تحت اسم مراد الخامس، وأصدر شيخ الإسلام حسن خير الله فتوى بأمر الخلع عام ١٨٧٦. ويبرر مدحت باشا في مذكراته عملية الخلع بقوله: «لم نقصد بخلع السلطان والدخول في المآزق الحرجة سوى تخليص الدولة من أزمتها، واتخاذ مسلك ثابت للإدارة والدواء الوحيد لهذا الداء هو اتباع قواعد الشورى بتأسيس حكومة دستورية يعيش فيها أفراد الأمة أحراراً متساوين...»[٣].

بعد فترة وجيزة من تنصيب السلطان مراد الخاس بدأت بوادر الخلاف تظهر بين دعاة الإصلاح، وانقسموا على أنفسهم حول نوعية الحكم الملائم للبلاد. فقد كان مدحت باشا يرى وجوب إعلان الدستور والحكم بمقتضاه، بينما كان حسين عوني باشا وزير الحربية غير موافق على ذلك ووصف المشروع الذي وضعه مدحت باشا بالتطرف. وانضمّ الصدر الأعظم محمد

---

(١) مصطفى: المصدر السبق، ص ٢٢٨.

(٢) عبد القديم زلوم: كيف هدمت الخلافة، (لا.م- ١٩٦٢) ص ٣٨.

(*) اشتهر محمود نديم بالفساد لذا عزل من منصبه عام ١٨٧٣.

(٣) مدحت باشا: (مذكرت)، تعريب يوسف كمال حتاته، (مصر - ١٩١٣) ص ١٦.

رشدي باشا لرأي وزير الحربية، وهكذا فشل مشروع مدحت باشا[١]. وعلى الرغم من أن السلطان مراد الخامس كان من أنصار الدستور ويتمتع بثقافة سياسية، إلّا أن الحياة الدستورية لم تر النور في عهده، اذ لم تلبث ان ظهرت عليه امارات مرض عقلي مما استوجب خلعه[٢]. فتم إصدار فتوى بذلك من شيخ الإسلام حسن خير الله أفندي ولم يمضِ عليه في الحكم سوى ثلاثة أشهر وبضعة أيّام، وتولى العرش بعهده السلطان عبد الحميد الثاني في ٣١ آب ١٨٦٧[٣]. وكان مدحت باشا والصدر الأعظم محمد رشدي باشا قد زارا وليّ العهد عبد الحميد الثاني قبل عملية الخلع وعرضا عليه العرش شريطة الموافقة على إعلان الدستور، وقد رحب وليّ العهد بالعرض ونقل عنه قوله: «إنه يرى أن من أفضل أنواع الحكم التي تتوافق مع حالة البلاد هي الإدارة الدستورية - المشروطية-»[٤]. وتذكر بعض المصادر أن السلطان عبد الحميد الثاني كان قد وافق على شروط مدحت باشا وهي:

١- إعلان القانون الأساسي (الدستور) فوراً وبدون تأخير.

٢- أن يتشاور السلطان مع أعضاء الحكومة في المسائل المهمة.

٣- أن يعيّن الأديبان نامق كمال رئيساً لكتاب القصر السلطاني وضياء باشا رئيساً للتشريفات[٥].

حين جلس السلطان عبد الحميد الثاني، على العرش خلفاً لأخيه المعتل

---

(١) محمد هاشم الكتبي: عصر السلطان عبد الحميد الثاني، ج ١، (دمشق - لا.ت) ص٤١، مدحت باشا: المصدر السابق، ص ١٦.

(٢) Sultan AbdulHamit: Siyasi hatirtim, dergah Yaynlari, (Istanbul), S:71.

(٣) العمران: العدد ٣٧٣، ج٤٣، م١، س٢٩، ١٢ تموز ١٩٠٨، ص ٦٧٦، Sell: op. cit. P: 102.

(٤) أورخان محمد علي: السلطان عبد الحميد الثاني، حياته وأحداث عهده، (الأنبار- ١٩٨٧) ص ٩١.

(٥) الدملوجي: المصدر السابق، ص ١٠٥، محمد علي: المصدر السابق، ص ٩٢.

كانت الدولة العثمانية في حالة سيئة، إذ كانت تعاني من الضعف والوهن[١]. بسبب تردِّي الأوضاع المالية فيها وانتشار الاضطرابات في بعض أرجائها ولا سيما تلك التي تقع في أوربا، وتدخل بعض الدول الأوربية في الشؤون الداخلية للدولة العثمانية. كما أن الامتيازات الأجنبية[*] لعبت دوراً كبيراً في إرهاق اقتصاد وميزانية الدولة، وأصبحت مع تقادم السنين تشكل عبئاً عليها مما فسح المجال للدول الأجنبية للتسابق في بسط النفوذ على الدولة العثمانية وعلى وجه الخصوص كل من فرنسا وإنكلترا وروسيا[٢]. لذا فإن هاجس الإصلاحيين في انقلاباتهم الأخيرة كان وقف التداعي في الدولة وحمايتها من التدخل الأجنبي- قدر الإمكان- والذي كان يتم تحت ذريعة سوء الإدارة العثمانية وتدهور أوضاع الأقليات الطائفية والقومية، وكان الإصلاحيون يرون أن إصلاحاً سياسيًّا في البلاد من شأنه إيقاف التدخل الأجنبي، ووضع حد للاضطرابات الداخلية التي تشجعها الدول الأجنبية، ومن هذا المنطلق كانت دعوة الإصلاحيين للسلطان عبد الحميد الثاني لإعلان الدستور[٣].

---

(١) Abdulhamit: A. G. E. S: 71

(*) بعد فتح السلطان سليمان القانوني بغداد عام ١٥٣٤ بسنة نجح المبعوث الفرنسي جان دي لافوريه مبعوث الملك فرانسوا الأول في مقابلة السلطان سليمان في بغداد وعقدت معاهدة بين الدولتين في شباط ١٥٣٥ تقرر بمقتضاها منح الرعايا الفرنسيين امتيازات واسعة في الدولة العثمانية وقد أطلق على هذه المعاهدة اسم (الامتيازات الأجنبية)، واتخذ السلاطين الذين حكموا الدولة العثمانية من بعده هذه المعاهدة كنموذج عقدوا على غرارها سلسلة من المعاهدات المشابهة مع الدول الأجنبية مثل إنكلترا وروسيا وهولندا وغيرها. انظر:
ز.ي. هرشلاغ: مدخل إلى التاريخ الاقتصادي الحديث للشرق الاوسط، ترجمة مصطفى الحسيني (بيروت- ١٩٧٣) ص ٦٠ وما بعدها.

(٢) يوسف الحكيم: سورية والعهد العثماني، (بيروت- ١٩٨٠) ص ٢٢.

(٣) وجيه كوثراني: الاتجاهات الاجتماعية- السياسية في جبل لبنان والمشرق العربي (١٨٦٠- ١٩٢٠)، (بيروت- ١٩٧٨) ص ١١٩.

الفصل الأول

العهد الدستوري الأول

(١٨٧٦-١٨٧٨)

المبحث الأول

إعلان الدستور العثماني

بالرغم من أن السلطان عبد الحميد الثاني كان من أنصار الحكم المطلق، شأنه في هذا شأن من سبقوه من السلاطين، إلّا أنه أظهر ميولاً إصلاحية عندما جلس على عرش السلطنة(*)، كما يتضح ذلك من خطاب تثبيت الصدر الأعظم محمد رشدي باشا وأعضاء وزارته والذي حثه فيه على ضرورة إشاعة العدالة وسيادة القانون وإنشاء مجلس عمومي «... من أهم ما يلزم أن التدابير الواجب وضعها أولاً فأول في مطلب قوانين المملكة المقتضى وضعها وتنظيمها في صورة تتكفل بأمنية العموم وثقتهم ينبغي أن يبدأ بها من هذه النقطة المهمة وهي أن يترتب مجلس عمومي تكون أفعاله وآثاره مستوجبة لثقة العموم واعتمادهم ويكون موافقاً لقابلية مملكتنا وأخلاق أهلها كافلاً بالتمام تأمين إجراء القوانين حرفاً فحرفاً...»[1]. ثم أمر السلطان بتشكيل لجنة برئاسة مدحت باشا، وضمت هذه اللجنة أشهر رجال الإصلاح مثل نامق كمال وضياء باشا إضافة إلى أربعة عشر مدنيًّا آخرين بينهم ممثلان عن الأقليات

(*) بويع السلطان عبد الحميد الثاني في ٣١ اب ١٨٧٦ في سراي طوبقبو ثم انتقل إلى سراي بشكطاش حيث بايعه عدد من رؤساء الطوائف الدينية وغيرهم. وفي يوم الخميس المصادف ٦ ايلول ١٨٧٦ جرت مراسيم تقليد السيف العثماني في جامع أبي أيوب الأنصاري حسب العادة المتبعة وسط مظاهر الأبهة وبحضور أعيان الدولة وكبار موظفيها وممثلي الدول الأجنبية.

(١) سليم فارس: كنز الرغائب في منتخبات الجوائب، ج٦، (الأستانة ١٩٢٤هـ-١٨٧٧م) ص ٢٢٣.

غير المسلمة(**) وعشرة من علماء الدين إضافة إلى عضوين عسكريين[1]. قدم أعضاء اللجنة عدة مشاريع، فقد قدم مدير المدارس الحربية سليمان باشا مسودة دستور وهي وإن كانت جيدة وبعيدة النظر إلا أنها كانت مشوشة وغير منتظمة وتظهر فيها تأثيرات الدستور الفرنسي بشكل كبير حتى تبدو وكأنها مأخوذة عنه نصًّا[2]. كما تقدم مدحت باشا بمسودة أخرى للدستور أدرجت فيها آراء نامق كمال حول الحرية، وكانت متأثرة بالدساتير الغربية ولا سيما الدستور الفرنسي[3]. وتقدم سعيد باشا رئيس سكرتارية القصر بمسودة دستور ثالثة كانت أحسن تنظيماً من سابقتيها[4]. وقد جرت مناقشات مستفيضة حول تلك المسودات، إلّا أن المسودة المقدمة من قبل مدحت باشا والتي تألفت من (١٤٠) مادة حظيت بنصيب وافر من المناقشات والتي تم على أثرها حذف (٢١) مادة منها[5].

(**) يذكر أحد المصادر أن مدحت باشا عهد إلى خليل غانم وأغوب باشا بدراسة دساتير بعض الدول بغية وضع دستور ملائم للدولة العثمانية. انظر:
فيليب دي طرازي: تاريخ الصحافة العربية، ج٢، (بيروت -١٩١٣) ص٢٦٨ - ٢٦٩

(١) محمد علي: المصدر السابق، ص ٩٥

(٢) Ismat Bozdag: Abdülhamid in Hatira Deferi, (Istanbul - 1975) S:21: Lewis: op.cit. pp:130

(٣) Hassan Saab: The Arab Federalist of the Ottoman Empire, (Amsterdam - 1958) pp: 183 - 184.

(٤) Rodric Davision: Reform in the Ottoman Empire (1856-1876), (New Jersey - 1963) pp: 370-374.
ومن أجل ملاحظة تاثيرات الدستور الفرنسي في الدستور العثماني الذي أعلن في عام ١٧٦، انظر:
موريس دوفرجيه: دساتير فرنسا، ترجمة أحمد حسيب عباس، (الجمهورية العربية المتحدة -لا.ت) ص ص ٤٤،٤٥،٥٥،٧٢،٩٩،١٠٠. وكذلك انظر:
سليمان فيضي: الحقوق الدستورية أو الحقوق الأساسية، (بغداد -١٩٢١) ص ص ١٧٣، ١٧٦، ١٧٧

(٥) قدري قلعجي: مدحت باشا أبو الدستور العثماني وخالع السلاطين، (بيروت - =

بعد انتهاء أعضاء اللجنة من المناقشات، حمل رئيس اللجنة مدحت باشا مشروع الدستور إلى السلطان، وقد أعرب الأخير في كتاب بعث به إلى مدحت باشا عن عدم رضاه عن المشروع واقترح إجراء بعض التعديلات عليه[1].

أجرى السلطان عبد الحميد الثاني بعض التعديلات على مسودة الدستور، فقد قام بحذف عبارة رئيس الوزراء وأحل محلها تسمية الصدر الأعظم وجعل الأخير مسؤولاً أمامه، علماً بأن رئيس الوزراء في الحكومات الدستورية يكون مسؤولاً في العادة أمام البرلمان، ويتوقف تنصيبه وعزله على

= ١٩٥١) ص٢، علي حيدر: مدحت باشا حياة سياسية سي، خدماتي، منفا حياتي، برنجي كتاب، (استانبول -١٣٢٥) ص ص ١٨٨-١٨٩.

(١) جاء في الكتاب الموجه من السلطان عبد الحميد الثاني إلى مدحت باشا ما يلي ((وزيري سمير الصداقة مدحت باشا، إن لائحة الدستور التي قدمتموها لحضورنا العالي قرأناها ورأينا في غضونها ما لا يوافق احتياجات البلاد، ولما كان جلّ مقاصدنا هو حفظ مستقبل البلاد بل ووضع نظامات جديدة لإسعاد الأهالي فنحن نحبذ ما بذله رجالنا لهذه الغاية وعليه فقد وضعنا لائحتكم على بساط البحث بين أيدي الوكلاء لتحويرها وجعلها وفق المطلوب فبلغوا سلامنا للصدر الأعظم واعرضوا عليه أمرنا هذا واقبلوا سلامنا واجعلوا المسالة مكتومة بينكم وهذا جل مطلبي)). انظر:
مدحت باشا: المصدر السابق، ص٩٩، قلعجي: المصدر السابق، ص ٥٨.
ونعتقد أن السلطان قرأ المسودة بإمعان ووجد فيها ما يتعارض مع مركزه كسلطان ورغبته في الحكم المطلق، وبالنظر إلى أنه لا يستطيع أن يصرح بذلك علناً فقد كان لزاماً عليه أن يفتش عن ذريعة يبرر اعتراضه فيها على مشروع مدحت باشا فزعم أنه لا يتفق مع احتياجات البلاد، ولعل السبب الذي حدا بالسلطان إلى إبقاء المسالة سرًّا بين أعضاء الحكومة هو خشيته من قيام اضطرابات في البلاد على غرار ما حدث في عهد السلطان عبد العزيز. ومن الجدير بالذكر أن إحدى الصحف (وقت) كانت قد نشرت في عددها الصادر في ١٥ تشرين الاول ١٨٧٦ مقالاً على شكل حوار بينت فيه مزايا الحياة النيابية وموافقتها للشريعة الإسلامية التي تدعو إلى المحبة والعدل والمساواة. انظر:
الكتبي: المصدر السابق، ص ص ١٣٤ - ١٣٥.

مدى ثقة البرلمان به، وبذا بقي الصدر الأعظم رهن مشيئة السلطان وأمر تنصيبه أو عزله منوطاً به وحده[1]. كما حاول السلطان التملص من وعوده التي قطعها لرجال الإصلاح عند تنصيبه، وذلك بحذفه عبارة قبول النظام الدستوري وإعلانه في البلاد، ورأى في المادة التي تطالب بخفض نفقات القصر ورواتب الأسرة الحاكمة مسًّا بهيبة الأسرة، فعهد إلى حذف تلك المادة، أما بالنسبة للمادة التي تدعو السلطان إلى التبرع من الخزينة الخاصة (خزينة السلطان) إلى خزينة الدولة وتحديد نفقات القصر فقد عدلت بشكل ترك فيه تحديد مبلغ التبرع ونفقات القصر إلى السلطان، كما عمد إلى حذف مواد أخرى تطالب بتأسيس المدارس وتأليف لجنة لوضع مشروع قانون يضمن استمرار الحياة الدستورية في البلاد[2]. على أنه أضاف بعض المواد التي تؤكد الطابع الإسلامي للدولة وقدسية السلطان وحرمته، إضافة إلى المادة (١١٣) التي تضع بيده سلاحاً نافذاً يستخدمه ضد معارضيه وذلك أن هذه المادة تعطي السلطان الحق في نفي أي شخص يرى فيه خطراً على سلامة الدولة العثمانية وأمنها[3]. وقد انقسم مستشارو السلطان حول هذه المادة إلى فريقين، أحدهما يؤيد إضافة تلك المادة والآخر يعارضها، إلّا أن إصرار السلطان على إدخالها في الدستور المقترح اضطر الفريق المعارض إلى الرضوخ. وربما كان رضوخهم خشية من أن يتخذها السلطان حجة لكي لا يعلن الدستور.

بينما كانت الاستعدادات جارية لإعلان الدستور عقد مؤتمر اسطنبول[*] لبحث مسألة الاضطرابات في إمارتي الصرب والجبل الأسود، وكذلك لبحث

---

(١) الدملوجي: المصدر السابق، ص١٠٧.

(٢) الكتبي: المصدر السابق، ص ١٣٣، الدملوجي: المصدر السابق، ص ١٠٩.

(٣) محمد علي: المصدر السابق، ص ٩٥.

(*) على أثر الحرب بين الدولة العثمانية وأميري الصرب والجبل الأسود وجهت روسيا إنذاراً شديد اللهجة إلى الدولة العثمانية تطلب فيه وقف القتال خلال ٤٨ ساعة وإعلان هدنة تتراوح بين ٦-٨ أسابيع وأعلنت التعبئة الجزئية. ولما كانت إنكلترا تؤيد وقف إطلاق النار، إلا أنها خشيت من انفراد روسيا بالدولة العثمانية أوعزت =

مسألة الإصلاحات في الدولة العثمانية وضمان حقوق الأقليات غير المسلمة فيه، وهو ما يعد تدخلاً سافراً من قبل الدول الأجنبية في الشؤون الداخلية للدولة العثمانية.

عقد أعضاء المؤتمر عدة اجتماعات تمهيدية ابتداءً من ١١ كانون الأول ١٨٧٦ إلى ١٧ من الشهر نفسه، علماً أن الدولة العثمانية لم يكن لها مندوبون في هذه الاجتماعات التمهيدية، وفي يوم ٢٣ من الشهر نفسه تم عقد الاجتماع بصفة رسمية وطرحت فيه مطالب الدول الأجنبية(١). وفي هذه الاثناء تم عزل الصدر الأعظم محمد رشدي باشا في شهر كانون الأول من عام ١٨٧٦ ولم يمض على تعيينه سوى ثلاثة أشهر وبضعة أيام وذلك بسبب تقدمه في السن واعتلال صحته، وعهد بالصدارة العظمى إلى مدحت باشا لتوفر الضمانات المطلوبة فيه حسبما جاء في كتاب تكليفه(٢)(*). واستمرت جلسات المؤتمر

= لسفيرها في روسيا لمقابلة القيصر ومعرفة نواياه، وكان جواب القيصر أن طلب عقد مؤتمر دولي على الفور لبحث المسالة الشرقية والقضية البلقانية وإلا فإن روسيا ستضطر لإنجاز هذه المهمة لوحدها، وبعد هذه المقابلة أخذت إنكلترا على عاتقها مهمة دعوة الدول الكبرى لعقد مؤتمر في اسطنبول، وحضرت المؤتمر كل من الدولة العثمانية والإمبراطورية الألمانية وإمبراطورية النمسا والمجر والجمهورية الفرنسية وإنكلترا وإيطاليا وروسيا القيصرية. انظر:
محمد علي: المصور السابق، ص ص١٠٥-١٠٦.

(١) للاطلاع على مقررات مؤتمر اسطنبول انظر:
Tsonko Genov: The Russo-Turkish war (1877-1878) and the liberation of Bulgaria, Translated by: mara Stoicheva, (Sofia) pp:22-24.

(٢) هناك اختلاف في تاريخ عزل الصدر الأعظم محمد رشدي باشا وتنصيب مدحت باشا محله، حيث يذكر أحد المصادر أن التاريخ هو ١٦ كانون الأول ١٨٧٦. انظر: فارس: المصدر السابق، ص ٣٠٦، بينما يذكر Davison في ص ٣٨٠ تاريخ ١٩ كانون الأول، ويذكر مصدر آخر التاريخ ١٠ كانون الأول، انظر:
Geoery Lewis: Turkey, (London - 1965) p:40.

ويذكر المحامي في ص ٥٩٠ أن التاريخ هو ٢١ كانون الأول، بينما يذكر حيدر في =

ووصلت إلى طريق مسدود وذلك أن العثمانيين رأوا في مطالب الدول الأجنبية إجحافاً بحقوق الدولة العثمانية، وكمحاولة من الدولة العثمانية لقطع الطريق على المطالب التعجيزية للدول الأجنبية تم إعلان الدستور في ٢٣ كانون الأول ١٨٧٦ في جو احتفالي حيث أطلقت المدفعية معلنة ولادة الدستور العثماني[١]. ومع ذلك استمرت اجتماعات المؤتمر إلّا أن مقرراته رفضت من قبل الدولة العثمانية، كما رفض المؤتمرون مقترحات الدولة العثمانية حول إجراء الإصلاحات وعقد مجالس انتخابية في البوسنة والهرسك، وغادر مندوبو الدول الأجنبية العاصمة العثمانية دون تحقيق غايتهم من المؤتمر[٢].

تضمن الدستور (١١٩) مادة، ضمنت بعضها حقوق السلطان حيث عدت الأخير مقدساً وغير مسؤول (م٥)، وأن الوزراء (الوكلاء) مسؤولون أمامه وأن من حقه تعيينهم وعزلهم، وأن له الحق في عقد المعاهدات وإعلان الحرب وأن أية تحركات عسكرية بحرية أو برية مرهونة بأمره، وأن من حقه إصدار القوانين والأحكام وإصدار أنظمة لدوائر الدولة، وكذلك من حقه دعوة المجلس العمومي أو فضه أو تعطيله وكذلك حل مجلس المبعوثان عند الضرورة بشرط إجراء انتخابات جديدة (م٧)، كما أن من ضمن حقوقه تعطيل القوانين المعمول بها لفترة موقتة إذا ما دعت الظروف إلى ذلك، كما أن من حق السلطان نفي أي شخص يرى فيه خطراً أو إخلالاً بأمن الدولة (م١١٣)[*]، كما تضمن الدستور إقامة الحياة البرلمانية من خلال تأسيس

= ص ١٨٧ ان التاريخ هو ١٩ كانون الثاني.

(*) لم يكن سبب تكليف مدحت باشا بمنصب الصدارة العظمى يعود إلى مؤهلاته التي يتمتع بها فقط، بل إنه كان بمثابة مناورة من السلطان عبد الحميد لكسب ود الدول الأوروبية إلى جانب الدولة العثمانية لما لمدحت باشا من ميول إصلاحية وشهرة واسعة في أوربا.

(١) مدحت باشا: المصدر السابق، ص ٢٦، حيدر: المصدر السابق، ص ١٩٠.

(٢) المحامي: المصدر السابق، ص ٦١٧.

(*) على أثر فشل مؤتمر اسطنبول قرر السلطان عبد الحميد الثاني عزل ونفي مدحت =

مجلس عمومي يتكون من مجلسين هما الأعيان والمبعوثان (م٤٢)، إضافة إلى ضمان حقوق الأفراد واحترام حرياتهم الشخصية (م٩-١٠)، ومساواة المواطنين أمام القانون في الحقوق والواجبات (م١٧). كما تضمن الدستور مواد خاصة بالولايات في الدولة العثمانية وحقوق الرعايا الأجانب في وكلاء الدولة والموظفين والمجلس العمومي (الأعيان والمبعوثان) وواجبات كل منهما، وفي المحاكم والديوان العالي وأمور المالية[١].

يظهر مما تقدم أن إعلان الدستور لم يكن - على الرغم من أنه كان مطلباً رئيساً لدعاة الإصلاح - وليد قناعة بمزايا النظام الدستوري، بل إن إعلانه جاء نتيجة تضافر عوامل مختلفة من بينها استمالة دعاة الإصلاح وتمكين السلطان من تثبيت مركزه في الدولة. كما كان إعلان الدستور وسيلة قصد بها سد الباب أمام التدخل الأجنبي، ومن جانب آخر كان إعلان الدستور بمثابة تتويج لحركة الإصلاح التي كانت قد بدأت في الدولة العثمانية منذ زمن بعيد. وعلى الرغم من أن الدستور العثماني قد تأثر بالدساتير الأوروبية، إلّا أنه حاول قدر الإمكان التوفيق بين تلك الدساتير من جهة وظروف الدولة العثمانية من جهة أخرى.

= باشا، وكان ذلك في ٥ شباط ١٨٧٧، وذلك تخلصاً من صدر أعظم قوي ذي تأثير ونفوذ بدأ ينتشر في أوساط المواطنين واستعادة لهيبة السلطان وتثبيتاً لسلطته وتم تعيين أدهم باشا محله. انظر:

shaw: op. cit: p:180: Davison: op. cit. p:401

وقد يبدو أمر العزل محاولة من السلطان عبد الحميد الثاني للإيحاء للدول الأجنبية بأنه غير راض عن موقف مدحت باشا الذي حمله مسؤولية فشل المؤتمر، ويبرر السلطان عبد الحميد الثاني عملية عزله لمدحت باشا بأن الأخير باشتراكه بعزل السلطان عبد العزيز قد انتقل من صفوف رجال الحكم إلى صفوف الثوار لذا لا يمكن الركون إليه. انظر: Bozdag: A. G. E, S: 16

(١) فارس المصدر السابق، ص ص ٥، ٢٧، حيدر: المصدر السابق، ص ١٨٣.

المبحث الثاني

المجلس العمومي وتشكيلاته

نص دستور عام ١٨٧٦ على إنشاء مجلس عمومي متكون من هيئتين هما هيئة الأعيان وهيئة المبعوثان وحدد فترة انعقادهما بأربعة أشهر في السنة ابتداءً من شهر تشرين الثاني وحتى أواخر شهر شباط - كما نصت على ذلك المادة ٤٣ من الدستور - كما ألزم الدستور اجتماع الهيئتين معاً حيث لا يجوز اجتماع هيئة دون الأخرى في فترة الانعقاد نفسها، وجعل اجتماع وانفضاض الهيئتين مرهوناً بإرادة سلطانية، على أن يحضر السلطان أو من ينوب عنه افتتاح المجلس العمومي، كما حدد الدستور أسلوب عمل كل هيئة والواجبات المنوطة بها.

١- مجلس (هيئة) الأعيان:

منح الدستور للسلطان حق تعيين أعضاء مجلس الأعيان على أن لا يتجاوز عدد أعضائه ثلث أعضاء مجلس المبعوثان (م. ٦)، وحدد المؤهلات والشروط التي يجب أن تتوفر في العضو المعيّن. فاشترط أن لا يقل عمر العضو عن أربعين سنة وأن يكون من الذين قدموا خدمات جليلة للدولة ومن ذوي السمعة الحسنة (م ٦١)، وجعل عضوية مجلس الأعيان مدى الحياة ويختار اعضاؤه من الوزراء السابقين والولاة وكبار ضباط الجيش وقضاته إضافة إلى السفراء ورجال الدين من مختلف الطوائف (م ٦٢)، وجعل لكل عضو راتباً شهرياً مقداره (١٠) آلاف قرش(*) ويعدل راتب من يقل عن ذلك

(*) القرش: عملة عثمانية تعادل تقريباً ٨،٥ فلس عراقي وكل (١٢٥) قرش تعادل ديناراً =

حتى يصل إلى الراتب المذكور (م٦٣)، كما بين الدستور واجبات المجلس وذلك بأن يقوم بتدقيق لوائح القوانين والميزانية التي تعرض على المجلس من قبل مجلس المبعوثان، ومنح حق رفض هذه اللوائح إذا ما رأى فيها إخلالاً بحقوق السلطان أو بالشريعة الإسلامية أو تهديداً لأمن الدولة وتفريطاً بممتلكاتها أو ردها إلى مجلس المبعوثان مع بيان ملاحظاته حولها من إجراء تعديلات عليها، أما اللوائح التي يصادق عليها فيقوم برفعها إلى الصدر الأعظم (م ٦٤)[1].

٢- مجلس (هيئة) المبعوثان:

يتألف مجلس المبعوثان من مجموعة من الأعضاء الذين يتم انتخابهم من قبل الدوائر الانتخابية وحسب النسب المقررة والتي حددت بعضو واحد عن كل (٥٠) ألف شخص من الذكور في الدولة العثمانية (م ٦٥)، على أن يجري الانتخاب بشكل سري (م ٦٦)، كما أن الدستور وضع ضوابط للعضو المنتخب حيث لا يجوز له أن يجمع بين عضوية مجلس المبعوثان وأية وظيفة حكومية أخرى - ما عدا الوزارة - وله الحق في الاختيار بين الوظيفة أو عضوية المجلس (م٦٧)، وأن تتوفر في العضو المنتخب شروط التبعية العثمانية ومعرفة اللغة الرسمية للدولة وهي التركية، إضافة إلى شروط أخرى (م٦٨)، وحددت مدة عضوية الشخص المنتخب في المجلس بأربعة اعوام (م٦٩)، ويتقاضى كل نائب مبلغاً قدره (٢٠) ألف قرش عن كل دورة سنوية إضافة إلى تقاضيه مخصصات السفر من العاصمة وإليها (م٧٦)، أما بالنسبة لانتخاب رئيس المجلس ووكيليه الأول والثاني فيتم من قبل مجلس المبعوثان، وتعرض هذه الأسماء على السلطان الذي يقوم بتعيين أحدهم رئيساً للمجلس واثنين كنواب (وكلاء) للرئيس (م٧٧)، كما نص الدستور على أن تكون اجتماعات المجلس

= عراقيًا حسب أسعار عام ١٩٦٥. انظر: محمد سلمان حسن: التطور الاقتصادي في العراق، ج١، (العراق - ١٩٦٥) ص ٤٠٨.

(١) فارس: المصدر السابق، ص ص ١٥-١٦، shaw: op. cit. p:176

علنية وجوّز عقدها بصورة سرية في بعض الحالات كبحث إحدى القضايا المهمة شريطة أن يقترن ذلك بتأييد ١٥ نائباً، وعند ذلك يطلب من الحضور من غير الأعضاء مغادرة القاعة (م٧٨)، ومنح الدستور حصانة دستورية للأعضاء حيث لا يمكن توقيف أحد أعضاء مجلس المبعوثان في فترة الاجتماعات ما لم يوافق اكثرية أعضاء المجلس على ذلك، أو ما لم يقبض عليه متلبساً بجريمة أو جناية (م٧٩)، وبيّن الدستور كذلك أعمال وواجبات أعضاء المجلس بإجراء المناقشات (المذاكرات) حول لوائح القوانين المحالة اليهم والتي تتناول مختلف القضايا. ولهم الحق في الموافقة عليها أو تعديلها أو رفضها، كما لهم الحق في مناقشة ميزانية الدولة ومجالات صرفها (م٨٠)[١].

٣- النظام الداخلي لمجلس المبعوثان:

في ١ مايس ١٨٧٧ صدرت الإرادة السلطانية بالمصادقة على النظام الداخلي لمجلس المبعوثان والذي جاء في (١٦) فصلاً تناول فيها مختلف شؤون المجلس وأعماله ووظائفه وأعضائه.

رئاسة المجلس:

في بداية اجتماع المجلس من كل عام تصدر إرادة سلطانية بتعيين أكبر أعضاء المجلس سناً رئيساً موقتاً للمجلس، كما يتم تعيين اثنين من أصغر أعضاء المجلس سناً كاتبين موقتين للمجلس، وفي حالة غياب الرئيس الموقت أو أحد الكتبة الموقتين فيتم تعيين آخرين محلهم بنفس الصيغة (م١)، وتكون مهمة الرئيس والكاتبين إدارة أعمال الجلسة الأولى وتمشية أمور المجلس لحين انتخاب الرئيس ونوابه والكتبة الدائمين (يستمرون في مناصبهم لمدة سنة) للمجلس[٢]. ثم يجري انتخاب الرئيس ونوابه حسبما بيّن الدستور،

---

(١) فارس: المصدر السابق، ص ص ١٧-١٩، shaw: op. cit. p:176

(٢) دستور: جلد ٤، معارف نظارت جليلة سنك رخصتيله، (استانبول - ١٩٢٥) ص ٣٦، تقويم وقايع: العدد ٦٧، ٤ كانون الأول ١٣٢٤، (١٧ كانون الأول ١٩٠٨م) ص ٣.

حيث يقوم أعضاء المجلس بترشيح (٩) أسماء لهيئة الرئاسة - بضمنهم ٣ مرشحين لمنصب الرئاسة و٣ مرشحين لمنصب النائب الأول للرئيس و٣ مرشحين لمنصب النائب الثاني للرئيس - وتعرض أسماء المرشحين التسعة على السلطان لكي يختار من بينهم ثلاثة مرشحين (م٧٧)[١]. وقد أتاحت هذه المادة للسلطان فرصة تعيين من يحظى برضاه الشخصي ومن يرى فيه الطاعة والامتثال لرغباته وممن لا يشكل خطراً وتحدياً له. كما يتم تعيين أربعة كتاب وثلاثة موظفين إداريين لضبط أعمال المجلس (م٨). وحددت فترة بقاء هيئة الرئاسة والكتبة المعينين بسنة واحدة، ويعاد انتخاب هيئة رئاسة جديدة وبالصيغة نفسها في أول جلسة من العام التالي (م١٢)[٢]. وأعطيت للرئيس صلاحيات واسعة لإدارة الجلسات وضبطها، فهو الذي يفتتح جلسات المجلس ويديرها ويتولى مسوؤلية الحفاظ على النظام داخل المجلس ومراعاة تطبيق أحكام النظام الداخلي للمجلس (م٧٣)، واذا ما وجد الرئيس أنه من الضروري إطلاع أعضاء المجلس على الأوراق التي ترد إلى المجلس، فإنه يأمر بطبعها وتوزيعها على الأعضاء ليصار إلى مناقشتها (م٧٦)، ومن صلاحياته أيضاً النظر في الاعتراضات المقدمة من أعضاء المجلس على اللوائح التي يتم عرضها على المجلس (م٧٨)[٣]. وكذلك يحق للرئيس تنبيه العضو المخالف بأحكام النظام الداخلي (م٨١)، كما أن من حقه تعطيل الجلسة لمدة ساعة واحدة إذا ما حدث شغب في المجلس، وإذا لم يؤد هذا التعطيل الموقت إلى تسكين الشغب وإعادة الهدوء إلى المجلس، فإن من حق الرئيس أن يختم الجلسة ويؤجلها إلى اليوم التالي (م٨٤)[٤].

---

(١) فارس: المصدر السابق، ص ص ١٨-١٩.

(٢) دستور: المصدر السابق، ص ص ٣٧-٣٨، تقويم وقايع: العدد نفسه، ص ٤.

(٣) دستور: المصدر السابق، ص ص ٥١-٥٢، تقويم وقايع: العدد ٧٠، ٧ كانون الأول ١٣٢٤، (٢٠ كانون الأول ١٩٠٨م) ص ٥.

(٤) دستور: المصدر السابق، ص ٥٣، تقويم وقايع: العدد نفسه، ص ٦.

نواب (وكلاء) الرئيس:

إن مهمة نواب الرئيس هي مساعدته في ادارة الجلسات وتمشية أمور المجلس، أما إذا غاب الرئيس فيتولى النائب الأول رئاسة الجلسات، وإذا ما غاب الاثنان فيتولى النائب الثاني إدارة جلسات المجلس.

الكتبة:

نص النظام الداخلي للمجلس على تعيين أربعة كتّاب من قبل المجلس لتولي الشؤون الكتابية فيه، حيث يقومون في بداية كل جلسة بتنظيم المذكرات واللوائح المقدمة للمجلس ويقوم أحد الكتبة بتلاوة محضر الجلسة السابقة، وبعد قراءته والموافقة عليه يوقع من قبل رئيس الجلسة وكاتبين (م٧٤)[(١)].

شُعب المجلس ولجانه:

بعد الانتهاء من عملية انتخاب رئيس المجلس ونوابه تشكل خمس شعب هي الشعبة الأولى والثانية والثالثة والرابعة والخامسة (م٢)، ويتم انتخاب أعضائها من بين أعضاء المجلس، كما يتم توزيع الأعضاء المنتخبين حديثاً على الشعب الخمس على أن تشكل لجنة من خمسة أعضاء لتدقيق أوراق ومستمسكات العضو المنتسب إليها (م٣٣) ويتم إجراء انتخاب أعضاء الشعب واللجان التابعة للمجلس بصورة سرية (م٦٤)[(٢)].

تقوم كل شعبة بانتخاب رئيس وكاتب لها وتكون مدة الرئاسة والكتابة شهرين، ثم يعاد الانتخاب في نهاية تلك المدة (م١٣). ولا يجوز اجتماع أي

---

(١) دستور: المصدر السابق، ص ٥٢، تقويم وقايع: العدد نفسه، ص٥.

(٢) دستور: المصدر السابق، ص ص ٣٦، ٥٠، تقويم وقايع: العدد ٦٧، ٤ كانون الأول ١٢٣٤، (١٧ كانون الأول ١٩٠٨م) ص ٣، تقويم وقايع: العدد ٦٩، ٦ كانون الأول ١٣٢٤، (١٩ كانون الأول ١٩٠٨) ص ٤.

Robert Deverux: the first ottoman Constitutional period, (Baltimore-1964) pp: 165-166

شعبة إلاّ بعد اكتمال النصاب القانوني المحدد بنصف أعضاء الشعبة، على أن ينظم في نهاية كل اجتماع محضر بالمناقشات التي دارت فيه وعدد وأسماء الذين حضروا وساهموا في النقاش (م١٤). وفي القضايا العاجلة تقوم الشعبة واستناداً إلى قرار من المجلس العمومي بتدقيق اللوائح المحالة اليها في يوم وصولها أو في اليوم الذي بعده على الأكثر (م١٥)، ثم تتولى لجنة مشكلة من خمسة أعضاء - من كل شعبة عضو واحد - لتدقيق هذه اللوائح مرة أخرى، وفي الحالات الضرورية يمكن الحصول على قرار من المجلس العمومي بتشكيل لجنة من أعضاء عشرة أو خمسة عشر عضواً (م١٦)[1]. كما تبين انتخاب لجنتين أخريين من أعضاء الشعب تتكون كل منها من عشرة أعضاء، إحداهما تختص بتدقيق قرارات مجلس المبعوثان، والأخرى لتدقيق العرائض المقدمة إلى المجلس، وتكون مدة هاتين اللجنتين شهرين ثم يعاد انتخاب غيرهما لشهرين آخرين (م. ٢)، وعلى كل لجنة منتخبة أن تقوم بانتخاب رئيس وكتّاب ومحرر لضبط وحسب قاعدة الأكثرية، ويتولّى رئيس اللجنة وكاتبها ومحرر الضبط التوقيع على اللوائح التي تمت مناقشتها في اللجنة، مع تسجيل عدد وأسماء الأعضاء الذين يحضرون اجتماعات اللجنة، أما الأعضاء الذين يتأخرون عن الحضور فتسجل أسماؤهم والوقت الذي حضروا فيه في سجل خاص (م٢٢). أما في حالة التدقيق السنوي للميزانية المالية، فيتم تشكيل لجنة قوامها خمسة عشر عضواً يختارون من بين أعضاء الشعب، وتتلخص مهمة اللجنة بتدقيق الإيرادات والمصروفات ومراجعة الحسابات، وتقدم لائحة في حالة وجود نقص أو زيادة في المصروفات من أجل إصدار قانون بشأنها (م ٢١). ويحق لكل نائب أن يكون عضواً في لجنتين كحد أعلى، وعند انتهاء مدة عضويته من إحدى اللجان يحق له عند ذاك أن يكون عضواً في لجنة ثالثة (م٢٤)[2].

---

(١) دستور: المصدر السابق، ص ص ٣٨-٣٩، تقويم وقايع: العدد نفسه، ص ٤.

(٢) دستور: المصدر السابق، ص ص ٣٩-٤٠، تقويم وقايع: العدد: ٥،٦٨ كانون الأول ١٣٢٤، (١٨ كانون الأول ١٩٠٨م) ص٦.

طرق التصويت:

يتم التصويت في مجلس المبعوثان بإحدى الطرق الثلاث (م ٥٧) الآتية:

١- الاشارة: وذلك بالقيام وقوفاً أو برفع اليد.

٢- بواسطة البطاقات البيض أو الحمر حسب المادة (٦١)(*) بصورة علنية.

٣- بواسطة البطاقات البيض أو السود حسن المادة (٦٢)(**) بصورة سرية(١).

العلاقة بين مجلس الأعيان ومجلس المبعوثان:

بيّن النظام الداخلي لمجلس المبعوثان أسلوب التعامل بين المجلس

(*) تنص المادة ٦١ على ما يأتي:
((عند إجراء التصويت من قبل أعضاء مجلس المبعوثان يكون لدى كل نائب ورقتان إحداهما بيضاء والأخرى حمراء، فإذا كان النائب موافقاً على ما هو مطروح وضع الورقة البيضاء في الصندوق الذي يدور به المخولون بعملية جمع الأصوات على النواب، أما إذا كان النائب رافضاً لما هو مطروح فيضع الورقة الحمراء، ويكون اسم النائب مدوناً على كلتا الورقتين، ثم تجمع صناديق التصويت وتفرز بواسطة الكتاب المعينين، ثم ينظم بها محضر ويقدم إلى الرئيس لإعلان النتيجة)).

(**) تنص المادة ٦٢ على أنه ((إذا طلب إجراء تصويت بصورة سرية من قبل أحد أعضاء المجلس فإن هذا متوقف على قرار أكثرية الأعضاء، وإذا تمت الموافقة على ذلك يزود كل عضو بورقتين إحداهما بيضاء اللون والأخرى سوداء مدون فيها اسم النائب، حيث يضع الورقة البيضاء عند موافقته على ما هو مطروح ويضع السوداء عند الرفض، وفي ختام التصويت يقوم الكتبة بفرز الأصوات وإعطائها للرئيس لإعلان النتيجة)). انظر:
دستور: المصدر السابق، ص ٤٩، تقويم وقايع: العدد ٦٩، ٦ كانون الأول ١٣٢٤، (١٩ كانون الأول ١٩٠٨م) ص ٣.

(١) دستور: المصدر السابق، ص ٤٨، تقويم وقايع: العدد نفسه، ص ٣.

الأخير ومجلس الأعيان حيث نصت المادة (١٠١) على أن «كل لائحة قانونية تحال إلى مجلس الأعيان ويتقرر قبولها فيه فعلى رئيس محلس الأعيان إشعار رئيس مجلس المبعوثان بذلك»، ونصت المادة (١٠٢) على أنه «إذا ما أحيلت من قبل مجلس المبعوثان لائحة قانونية مصادق عليها من قبله إلى مجلس الأعيان وارتأى الأخير تعديلها فتعاد إلى مجلس المبعوثان وعندها تشكل لجنة لهذا الغرض من مجلس الأعيان وأخرى من مجلس المبعوثان وتجتمعان سويةً للتباحث حول التعديل، وبعد الانتهاء من التباحث يكلف أحد النواب لقراءة قرار اللجنتين وعلى ضوء هذا القرار تشكل لجنة أخرى لغرض تدقيقه، وإذا اتفقت اللجنتان (لجنة الأعيان ولجنة المبعوثان) على صيغة التعديل، فعندها تحال إلى رئاسة المجلس لغرض عرضها على المجلس والمصادقة عليها[١].

إجراءات المجلس الانضباطية:

من أجل المحافظة على استتباب النظام داخل المجلس وضمان عقد الاجتماعات بصورة طبيعية فقد بيّن النظام الداخلي أن من حق أي عضو أن يبدي أقواله وآراءه في أية قضية مطروحة بعد أن يستأذن أولاً من الرئيس، فإذا سمح هذا له فإنه إما أن يقف في محله ويتكلم وإما أن يتقدم إلى منصة الخطابة. وإذا ما ارتكب العضو مخالفة واخل بالنظام فإنه يعاقب عليها بإحدى العقوبات الثلاث المنصوص عليها في المادة (٨٩) وهي:

١- التنبيه (الإخطار).

٢- التقبيح (وهو جرم جزائي).

٣- الإخراج الموقت من المجلس.

إذا ما استمر العضو في ارتكاب المخالفات ولم يعر أهمية لعقوبة التنبيه

---

(١) دستور: المصدر السابق، ص ص ٥٧-٥٨، تقويم وقايع: العدد ٧٢، ٩ كانون الأول ١٣٢٤، (٢٢ كانون الأول ١٩٠٨م) ص٣

Devereux: op. cit. p: 161.

التي توجه إليه لثلاث مرات متتابعة، فيجري التصويت على توجيه العقوبة الثالثة إليه وبعد إقرارها يمنع النائب المذكور من حضور الجلسات بصورة موقتة. أما في حالة توجيه عقوبة التقبيح فيتم تسجيل المخالفة والعقوبة بصورة تفصيلية في محاضر جلسات المجلس (م٩١)، وإذا ما قام العضو المخطر وفقاً للمادة (٩١) بمخالفات ضد المجلس أو توجيه إساءة إلى رفاقه من النواب فيتم تجميد عضويته في المجلس لمدة (٣٠) يوماً (م ٩٢)، بينما يمنع العضو الذي صدرت ضده عقوبة الإخراج الموقت من حضور ثلاث جلسات من المجلسين (م ٩٤)[1]. ويحق لمن توجه ضده إحدى هذه العقوبات أن يتقدم بطلب بالعفو عنه، وإذا ما تمت الموافقة على طلبه فتلغى العقوبة ويستمر في عمله.

عند حدوث أعمال شغب في المجلس فيجب على الرئيس أن يبادر فوراً إلى ايقافها وتنبيه المشاغبين إلى ضرورة الالتزام بالنظام، وإذا ما استمرت أعمال الشغب فيحق للرئيس تعطيل الجلسة.

---

(١) دستور: المصدر السابق، ص ص ٥٥-٥٦،
تقويم وقايع: العدد ٧٠، كانون الأول ١٣٢٤، (٢٠ كانون الأول ١٩٠٨م) ص ص٦-٧.

المبحث الثالث

الانتخابات النيابية وأعمال المجلس

١ - انتخابات عام ١٨٧٧م الأولى:

استقبل غالبية سكان الدولة العثمانية إعلان الدستور بالفرح والارتياح اعتقاداً منهم بأن الدستور سيعمل على إنقاذ الدولة من مشاكلها الداخلية والخارجية، وسيعمل على إعادة تنظيم هياكلها السياسية والاقتصادية والاجتماعية وأنه سيضع حدًّا للبذخ والتبذير واستبداد الحكام والولاة والتدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية للدولة ويشيع جو من الحرية.

عبر المثقفون العرب عن فرحتهم وغبطتهم بإعلان الدستور وما سيرافقه من انتخابات لإقامة الحياة الدستورية في الدولة، وقال أحدهم وهو سليم البستاني: «فكيف لا نفرح به، ونبعد عنا ما يعذبنا خوفاً من أن يتعسر إجراؤه...»[(١)].

بذل دعاة الإصلاح جهوداً متواصلة في سبيل تأسيس أول مجلس نواب في الدولة. وكان السلطان قد أشار إلى ذلك في المرسوم الذي وجهه إلى الصدر الأعظم أدهم باشا وأمره فيه بالشروع في إجراء الانتخابات[(٢)] وبموجب المادة (١١٩) من الدستور والتي تنص على «أن أحكام التعليمات الموقتة المتعلقة بالمجلس العمومي المؤرخة في ١٠ شوال ١٢٩٣ (١٨٧٦) تجري فقط لختام مدة انعقاد المجلس العمومي الذي يجتمع في المرة الأولى ولا

---

(١) علي المحافظة: الاتجاهات الفكرية عند العرب في عصر النهضة (١٧٩٨-١٩١٤)، (بيروت ١٩٨٣) ص ص ١٠٤-١٠٥.

(٢) الكتبي: المصدر السابق، ج ٦، ص١٨٤.

يكون حكمها جارياً بعد ذلك»[1]. فقد جرى انتخاب النواب وفق نظام موقت ولم يتم الانتخاب عن طريق الشعب أو المنتخبين الثانويين، بل عن طريق المجالس الإدارية في مراكز الولايات والألوية والأقضية باعتبارها منتخبة من قبل الشعب إلّا أن هذه الانتخابات لم تكن انتخابات حقيقية بالمعنى الدستوري وذلك لعدم وجود قانون دائم للانتخابات، إضافة إلى أن مجالس الإدارة في الولايات لم تكن نزيهة[2]. وبيّنت لائحة التعليمات المرفقة مع النظام الموقت كيفية إجراء الانتخابات، وذلك بأن تستلم كل ولاية لائحة من العاصمة تتضمن عدد النواب الذين سيجري انتخابهم من المسلمين وغيرهم. وعلى مجلس إدارة الولاية إبلاغ المتصرفين والقائمقامين بمضمون هذه اللائحة وشرح طريقة الانتخاب لهم مع مراعاة عدم تدخّل موظفي الحكومة في الانتخابات، وبعد إتمام الانتخابات يقوم أعضاء مجالس الإدارة في الأقضية بكتابة أسماء المرشحين ووضعها في ظروف مختومة وتسليمها إلى القائمقام الذي يرفعها بدوره إلى المتصرف، وهكذا الحال في مراكز الألوية ومركز الولاية ثم ترفع الظروف إلى الوالي، وبعد أن تفرز الأصوات يقوم الوالي بعرض جميع الأوراق الانتخابية على الباب العالي ليجري تدقيقها في مجلس شورى الدولة[3]. ووضعت مواد عديدة لمعاقبة المخالفين لنظام الانتخابات من أجل ضمان حرية الانتخابات وسلامتها[*].

حدّدت التعليمات التي وردت في الدستور الأشخاص الذين لا يحقّ لهم أن يكونوا نواباً وهم:

١- الذين ليسوا من تبعة الدولة العثمانية.

---

(١) فارس: المصدر السابق، ص ٢٧.

(٢) محمد مظفر الأدهمي: الحركة البرلمانية العثمانية في العراق، مجلة آفاق عربية (بغداد)، العدد ٦، ١٩٧٧، ص ٢٢، shaw: op. cit. p:181

(٣) فارس: المصدر السابق، ص ص٣٣٩-٣٤٠، عوض: المصدر السابق، ص ٤٣.

(*) سنتكلم عنها تفصيليًا في الفصل الثاني.

٢- الذين يعملون في خدمة الدول الأجنبية ويتمتعون بامتيازاتها موقتاً.

٣- الذين لا يجيدون لغة الدولة الرسمية (التركية).

٤- الذين لم يكملوا سن الثلاثين.

٥- من كان في خدمة شخص آخر في وقت الانتخابات.

٦- من كان محكوماً عليه بالإفلاس ولم يردّ اعتباره إليه.

٧- من عرف بسوء سيرته.

٨- من حكم عليه بالحجر ولم يتمكن من رفعه.

٩- الذين أسقطت عنهم الحقوق المدنية.

١٠- المدعون التبعية الأجنبية[١]. أما عدا هؤلاء فيحقّ لجميع رعايا الدولة العثمانية من الذكور الاشتراك في الانتخابات على أن تكون نسبة تمثيل أعضاء مجلس المبعوثان نائباً واحداً لكل (٥٠) ألف شخص. إلا أن هذه النسبة لم تراع بل أرسلت جداول من العاصمة تتضمن أعداد النواب الذين ينتخبون عن كل ولاية سواء من المسلمين أو غيرهم، وكان الجدول الخاص بالولايات العربية قد حدّد نصيب كل ولاية من النواب على النحو الآتي[٢]:

---

(١) فارس: المصدر السابق، ص ١٧.

(٢) زين نور الدين زين: التمثيل الشعبي وقوانين الانتخابات في المقاطعات العربية من الإمبراطورية العثمانية، مجلة الأبحاث (بيروت)، ج١، ص ١٤، ١٩٦١، ص ١١١، ومن أجل الاطلاع على تقسيمات الولايات العربية انظر: سالنامة ١٩٢٤، دفعة ٣٢، ص ص ٤٧٨-٥١١.

الولاية	مسلمون	غير مسلمين	الولاية	مسلمون	غير مسلمين
حلب، دير الزور سوريا، القدس،	٣	١	اليمن	٢	-
جبل لبنان	٤	٣	طرابلس الغرب	٢	-
بغداد	٢	١	مصر	٥	-
البصرة، نجد	٢	-	تونس	٥	-
الحجاز	٢	-	-	-	-
المجموع: ٣٢					

ومن الجدير بالذكر أن هذه النسب لم تعكس النسب الحقيقية بسبب عدم وجود إحصاء دقيق لغدد سكان الدولة العثمانية، لذا فإن الانتخابات جرت على أساس ابتدائي وتقديري[١].

جرت الانتخابات في الدورتين بخلاف التعليمات حول ضرورة عدم تدخل موظفي الحكومة في الانتخابات، حيث مارس الموظفون الحكوميون ضغطاً على الناخبين، إضافة إلى أن قسماً من الناخبين لم يكونوا يحسنون التركية[٢]. كما أن الرسالة التي أرسلها أحد الأشخاص إلى جريدة (العمران) المصرية حول الانتخابات التي جرت في أطنة والتي نشرتها جريدة (ثروت فنون) التركية في وقتها تقول إن الأصوات الانتخابية كانت تباع وتشترى في أزقة وشوارع المدينة[٣]. كما قاطع بعض السكان الانتخابات كما حدث مثلاً في جبل لبنان وكريت اللتين رفض أهلوهما إرسال نواب عنهم بإيحاء من قناصل الدول الأجنبية فيهما، حيث أوحى هؤلاء للسكان بأن مشاركتهم في

---

(١) الحكيم: المصدر السابق، ص ٢٤.

(٢) Albert Hourani: Arabic Though in Liberal age (179-1939), (London-1961) p:104

(٣) العمران: العدد ٣٧٧، ج ٤٧، م١، ص ١٢، ٢٩ آب ١٩٠٨، ص ٧٤٦.

الانتخابات سوف تعرض الاستقلال الإداري الذي يتمتعون به للخطر[١]. كما لم تشارك رومانيا وصربيا والجبل الأسود (قره داغ) ومصر وتونس في عملية الانتخابات نظراً لكونها تتمتع بأنظمة حكم خاصة بها[٢].

١ - تمثيل العرب في المجلس:

جرت الانتخابات في الولايات العربية وفق نفس الطريقة التي جرت فيها في بقية الولايات العثمانية، وتختلف المصادر في عدد النواب العرب في الدورة الأولى، فبعضها يذكر أن عددهم كان (١٦) نائباً[٣]. بينما تذكر مصادر أخرى أن عددهم (١٨) نائباً وهم:

بغداد: عبد الرحمن وصفي بك، عبد الرزاق أفندي، مناحيم دانيال أفندي.

حلب: سعدي الهندي، نافع أفندي الجابري، حسين أفندي، مانوك كرجيان أفندي.

الحجاز: السيد أحمد افندي، السيد عبدالله أفندي.

سوريا: حسين أفندي بيهم، نقولا افندي نقاش، خالد أفندي، نوفل بك، يوسف ضياء الخالدي.

طرابلس الغرب: مصطفى أفندي الحمدان، سليمان قبودان.

---

(١) لحد خاطر: عهد المتصرفين في لبنان (١٨٦١-١٩١٨)، (بيروت-١٩٦٧) ص ١٢٨، زين: المصدر السابق، ص ١٠١.

(٢) shaw: op.cit.p: 181

(٣) الكتبي: المصدر السابق، ج٦، ص ١٨٥، زين: المصدر السابق، ص ص ١١٤-١١٥. ومن الجدير بالذكر أن أحد المصادر يذكر خطأ أن بغداد والحجاز واليمن لم تمثل في مجلس المبعوثان.

انظر: كوتولف: نشوء حركة التحرر الوطني في المشرق العربي، (موسكو - ١٩٧٥) (باللغة الروسية)، ص ٢٥٩.

اليمن: الشيخ علي أفندي، السيد محمد أفندي[١].

إن الجدير بالملاحظة هو أن النواب الذين انتخبوا عن الولايات العربية كانوا خليطاً من المسلمين والمسيحيين وحتى اليهود، فقد كان أحد النواب الثلاثة الذين انتخبوا عن ولاية بغداد يهودياً، بينما انتخبت مدينة طرابلس المعروفة بأغلبيتها الإسلامية نائباً مسيحياً. كما أن هناك ملاحظة أخرى وهي ان نتائج الانتخابات توضح أنه كان هناك غبن للولايات العربية، حيث إننا إذا ما اعتمدنا اللائحة الانتخابية التي أرسلت مع التعليمات الانتخابية كأساس للنسب، فإننا نجد أن عدد النواب عن الولايات العربية البالغ (١٨) نائباً من أصل المجموع الكلي للنواب وهو (١٩) نائب كان ينطوي على غبن في الولايات العربية، وحتى إذا ما استثنينا كلًّا من جبل لبنان ومصر وتونس التي لم تشارك في الانتخابات فإن عدد النواب يجب أن يتراوح ما بين ٢١-٢٢ نائباً.

٢- أعمال المجلس في دورته الأولى:

افتتح مجلس المبعوثان دورته الأولى في (٩ آذار ١٨٧٧)[*] (٤ ربيع

---

(١) فارس: المصدر السابق، ص ص ١٠٣-١٠٥.

Devereux: op. cit. p: 161-165

ومن الجدير بالذكر أن المصادر التي تذكر أن عدد النواب كان (١٦) نائباً أهملت ذكر كل من نائب الحجاز عبد الله أفندي ونائب اليمن سيد محمد افندي، ويضيف مصدر آخر اسم نائب آخر وهو أمين أرسلان كنائب عن جبل لبنان وهذا غير دقيق لان جبل لبنان لم يشارك في الانتخابات. انظر:

محمد عزة دروزه: نشأة الحركة العربية الحديثة، (بيروت -١٩٧١) ص١٦٧.

(*) تذكر بعض المصادر أن التاريخ المقرر للافتتاح كان الأول من آذار، إلا أن تأخر النواب عن الوصول أدى إلى تأجيل افتتاحه إلى ٧ آذار ١٨٧٧. انظر الكتبي: المصدر السابق، ج٦، ص ١٨٨، بينما يذكر مصدر آخر أن تاريخ الافتتاح كان في ٤ اذار ١٨٧٧، انظر:

=

الأول ١٢٩٤) في سراي (طولمه باغجه)، ولم يكن جميع النواب قد حضروا حيث تأخر عن الوصول إلى العاصمة عدد من نواب الولايات العربية بسبب صعوبة المواصلات وكان عدد النواب الذين حضروا إلى العاصمة آنذاك (٨٤) نائباً و(٣٢) عضواً من أعضاء مجلس الأعيان حسبما جاء في تقرير السفير الإيطالي في اسطنبول[١]. وجرت مراسيم الافتتاح بحضور السلطان عبدالحميد الثاني ورؤساء البعثات الأجنبية ورؤساء الطوائف الدينية في الدولة العثمانية وجمع غفير من المواطنين، وتليت كلمة السلطان التي رحب فيها بانعقاد المجلس العمومي لأول مرة في الدولة العثمانية، واستعرض أسباب انحطاط وتأخر الدولة، وضرورة البحث عن السبل الكفيلة بالنهوض بها، والعمل على إشاعة المساواة والعدل بين المواطنين، ونشر التعليم وضرورة إصلاح الإدارة، كما تطرق إلى مسألة الاضطرابات في منطقتي الصرب والجبل الأسود، وأعرب عن تقديره لجميع المواطنين من مختلف الملل والطوائف، وكذلك للجنود لما أبدوه من قدرة على التحمل والاستبسال في الدفاع عن الدولة العثمانية[٢]. وقوبلت كلمة السلطان بالترحاب والرضا من قبل جميع الحاضرين.

جرى في حفل الافتتاح أول خرق للدستور من قبل السلطان عبد الحميد الثاني حينما قام بتعيين أحمد وفيق باشا[*] رئيساً لمجلس المبعوثان حتى قبل أن يعلن عن فوزه بعضوية المجلس - بسبب عدم اتمام الانتخابات في اسطنبول - كما أنه يعد خرقاً للنظام الداخلي للمجلس الذي تنص إحدى مواده على أن

= جاسم محمد حسن: العراق في العهد الحميدي (١٨٧٦-١٩٠٩)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، (بغداد -١٩٧٥) ص١١٢.

(١) زين: المصدر السابق، ص١١٥.

(٢) انظر نص كلمة السلطان في حفل الافتتاح في، المحامي: المصدر السابق، ص ص٥٩٤ - ٦٠٠.

(*) أحمد وفيق باشا: (١٨٢٣-١٨٩١)، شغل عدة مناصب منها منصب وزير ثم منصب سفير لبلاده في باريس وكان من المحافظين الموالين للسلطان.

يكون انتخاب رئيس المجلس عن طريق أعضاء مجلس المبعوثان[1].

عقدت الجلسة الأولى في ٢٠ آذار ١٨٧٧ في دار الفنون لتنظيم الأمور التمهيدية، وترأس الجلسة أحمد وفيق باشا مما أثار استياء النواب وخاصة نائب القدس يوسف ضياء الخالدي الذي صعد إلى منصة الخطابة وقال: «إن صاحب السعادة النائب عن اسطنبول أحمد وفيق أفندي قد قال لنا بأنه هو رئيسنا... فمن الذي نصبه أو عيّنه يا ترى؟» واستمر في حديثه لمدة ٢٠ دقيقة، مما اضطر المدلس إلى إجراء انتخابات لهيئة الرئاسة وفاز فيها أحمد وفيق باشا[2]. وهكذا فإن ما قاله النائب العربي يوسف الخالدي يعد دليلاً على جرأة النواب العرب ورفضهم لأية انتهاكات لأحكام الدستور ولو كان مصدرها السلطان نفسه.

بعد أن جرت مراسيم أداء القسم لأعضاء المجلس، بوشر بانتخاب بقية أعضاء هيئة الرئاسة وثلاثة كتاب وخمس لجان تتألف كل منها من ثلاثة أعضاء مهمتها تدقيق المشاريع والعرائض المقدمة إليها كل حسب اختصاصها[3]. أما بصدد انتخاب نائبين للرئيس فقد تم ترشيح عدد من الأسماء لشغل ذينك المنصبين، وقدّمت الأسماء للسلطان الذي اختار نائب اسطنبول الشيخ بهاء الدين كنائب أول للرئيس كما قام باختيار نائب آخر عن اسطنبول أيضاً وهو أوهانيس هود أواردين كنائب ثان للرئيس[4]. ويبدو أن السلطان عبد الحميد

---

(١) انظر نص المادة (٧٧) من القانون الأساسي في، فارس: المصدر السابق، ص ص ١٨-١٩، وكذلك نص المادة ٨ من النظام الداخلي للمجلس في، دستور: المصدر السابق، ص ٣٧، shaw: op. cit. p: 182

(٢) Devereux: op.cit.p: 156

(٣) كان نص القسم كالآتي ((أقسم بأنني ساكون مخلصاً لجلالة السلطان والوطن والدستور، حريصاً على الواجبات المهمة المودعة إليّ متجنباً العمل بخلاف هذا))، انظر:
الكتبي: المصدر السابق، ج٧، ص ١٩٤

(٤) Devereux: op.cit.p: 162

الثاني كان يعيش هاجس إعطاء صورة جيدة لحكمه أمام الدول الأوروبية باختياره أحد المسيحيين كنائب ثانٍ لرئيس المجلس ولإعطاء هذه الدول انطباعاً بأن الدولة العثمانية تساوي بين مواطنيها على اختلاف طوائفهم.

انتقل النواب بعد ذلك لمناقشة صيغة رد المجلس على كلمة السلطان، ونظمت مسودة بذلك، وأثناء قراءتها أسقط الكاتب منها كلمة (ألسنة) التي وردت في كلمة السلطان والتي تعني اللغات القومية، مما أدى إلى اعتراض نواب الروم والأرمن حيث نهض أحد نواب اسطنبول منهم وقال: «لا يمكننا أن نقبل إسقاط كلمة تدل على أثمن امتياز نلناه. لأن لساننا معشر الروم هو ثروتنا...»، إلا أن الرئيس أجابه بأن ذلك ليس مجال بحث في هذه الجلسة، وأن لغة المجلس الرسمية هي اللغة التركية[١]. ثم انتقلت مناقشات المجلس بعد ذلك إلى وضع النظام الداخلي للمجلس، وطالب ستة عشر نائباً من اليونانيين والأرمن من رئيس المجلس أن تترجم مواد هذا النظام إلى لغاتهم القومية ليتسنى لهم فهم ما جاء فيها بدقة، إلا أن الرئيس رفض الاستجابة لطلبهم ووعد بتلبيته بعد سنة، وأثار هذا الرفض استياء أولئك النواب[٢]. وفي رأينا أن موقف النواب الأخير لم يكن له ما يبرره، حيث إن موافقة المجلس على ترجمة النظام الداخلي إلى لغات أولئك النواب القومية سيشجع نواب القوميات الأخرى على تقديم طلب مماثل مما يؤدي إلى زج المجلس في أعمال ثانوية. كما أنه لا ينسجم مع مبدأ العثمانية الذي أكد عليه الدستور وما ينطوي عليه من اعتبار التركية لغة رسمية للدولة ولمجلس المبعوثان.

وناقش النواب أيضاً مشروع قانون الانتخابات والذي كان يتألف من (٨٣) مادة، وبعد مناقشات حامية استمرت لعدة أيام تم إقرار القانون المذكور[٣]. كما نوقش مشروع قانون لتعديل قانون الانتخابات لعام ١٨٦٤

(١) روحي بك الخالدي: الانقلاب العثماني وتركيا الفتاة، مجلة الهلال (مصر)، ج٣، ص ١٧، ١ كانون الأول ١٩٠٨، ص ١٣٩.

(٢) الكتبي: المصدر السابق، ج٧، ص ١٩٥.

(٣) زين: المصدر السابق، ص ١١٥.

ولا سيما ما يتعلق بتشكيل مجالس الولايات، فقد كان قانون الولايات ينص على أن مجلس الولاية يتشكل من ثلاثة أعضاء مسلمين ومثلهم من غير المسلمين، واعترض نائب اسطنبول ميخالاكي أفندي على تلك الفقرة بقوله: «إن التمييز بين المسلم وغير المسلم يخالف الروح الدستوري» وطالب بتحوير المادة، مما حمل بعض النواب المسلمين على الرد عليه واحتدم النقاش بين الطرفين دون أن يسفر عن نتيجة[١]. وحول الحريات الصحافية وقانون المطبوعات جرى نقاش ساخن حول مشروع تقدم به أحد مستشاري الدولة حيث دعا في مشروعه إلى تخويل أجهزة الرقابة صلاحيات واسعة كمنع المطبوعات التي تتجاوز الحدود المسموح بها، وأضيفت هذه الصلاحيات إلى قانون الصحافة، إلا أنه مقابل فشل النواب في الحد من صلاحيات الرقابة، نجح النواب في تخفيض العقوبات المالية على الصحف التي تخالف قانون الصحافة، وإجبار مجلس وكلاء الدولة على إعادة النظر في مسودة المشروع برمتها، إلى درجة أن الغاية التي كان يهدف إليها المشروع ضاعت ولم تجر المصادقة عليه في المجلس[٢].

مجلس المبعوثان والحرب الروسية العثمانية

بينما كان مجلس المبعوثان يوالي اجتماعاته، كانت هناك اجتماعات أخرى خارج حدود الدولة العثمانية. حيث اجتمعت الدول الست التي كانت قد شاركت في مؤتمر اسطنبول في لندن، ودون حضور ممثل عن الدولة العثمانية فيها، ووقعت هذه الدول بتاريخ ٣١ آذار ١٨٧٧ على مذكرة تطالب فيها الدولة العثمانية بعقد صلح مع الجبل الأسود والتنازل له عن زهاء عشرين ناحية من نواحي الدولة العثمانية بحجة أن لغة سكان تلك النواحي هي (السلافية) وأن ديانتهم هي المسيحية، كما تضمنت المذكرة طلب دعوة الحكومة العثمانية إلى إجراء بعض الإصلاحات التي سبق وأن وعدت بإجرائها

(١) الهلال: ج١، ص ١٧، ١ تشرين الأول ١٩٠٨، ص١١.

(٢) shaw: op. cit. p: 185

تحت مراقبة الدول الكبرى، وتم تبليغ هذه المذكرة للدولة العثمانية في ٣ نيسان ١٨٧٧[١]. وبعد أن استلمت الحكومة العثمانية المذكرة واطلعت عليها أرادت إطلاع نواب الدولة عليها، فحملها وزير الخارجية صفوت باشا إلى مجلس المبعوثان وقرأ عليهم ترجمتها، وشرح لهم موقف حكومته وخلص إلى القول بأن رفض هذه المذكرة يعني إعلان روسيا الحرب ضد الدولة العثمانية، واستعرض المصاعب التي تواجهها الدولة مثل عدم وجود اتفاق بينها وبين الدول الكبرى كما كان عليه الأمر في حرب القرم (١٨٥٣-١٨٥٦)، وعدم توفر موارد كافية للدولة من أجل الإنفاق على الحرب إذا ما أعلنت، إلا أن أكثر النواب رفضوا ما جاء في المذكرة ما عدا أقلية تتألف من (١٨) نائب من نواب الروم والأرمن. وبعد أخذ وردّ بين الدولة العثمانية والدول الأخرى لم يعد هناك من شك في أن روسيا ستعلن الحرب وأنها بعد أن فشلت في نيل بغيتها بالوسائل الدبلوماسية، ستسعى لنيلها بالقوة المسلحة[٢]. وكانت روسيا قد استغلت الاضطرابات في بعض الولايات العثمانية في البلقان من أجل تحقيق مآربها والانتقام من الدولة العثمانية عن نتائج حرب القرم، إضافة إلى سعيها للتخلص من مشاكلها الداخلية بالاتجاه نحو الخارج وتحقيق حلم القيصر بطرس الأكبر (١٦٨٢-١٧٢٥) في الوصول إلى المياه الدافئة.

تطورت الأحداث بسرعة غير متوقعة بعد رفض الدولة العثمانية ما جاء في المذكرة آنفة الذكر، إذ بينما كان مجلس المبعوثان يوالي اجتماعاته في ٢٤ نيسان ١٨٧٧، دخل وزير الخارجية صفوت باشا قاعة الاجتماعات واستأذن الرئيس في الكلام فأذن له، ثم أخرج الوزير من جيبه البرقية الواردة إليه من توفيق باشا مستشار السفارة العثمانية في بطرسبرك وتلاها على النواب، وفهم النواب من فحواها أن روسيا قد أعلنت الحرب ضد الدولة العثمانية، وخيّم

---

(١) للاطلاع على نص المذكرة انظر: المحامي: المصدر السابق، ص ص ٦٢٠ - ٦٢١.

(٢) الخالدي: المصدر السابق، ص ص ١٤٠-١٤١.

عليهم الوجوم والصمت[1]. وقد طالب بعض النواب المسلمين إعلان الجهاد المقدس إلا أن بعض النواب المسيحيين اعترضوا على ذلك بحجة أنه يضر بالمسيحيين من رعايا الدولة العثمانية نفسها مما أثار جدلاً واسعاً بين النواب[2]. إلا أن ذلك لم يمنع النواب العرب من المسيحيين من الإعراب عن تأييدهم للدولة العثمانية، إذ اعتلى نائب حلب الأرمني مانوك أفندي منصة الخطابة وقال: «إن روسيا لم تحافظ على المسيحيين في وقت من الأوقات ولا المسيحيين طلبوا حمايتها. إن على رأس الدولة اليوم حكومة تستطيع أن تحقق مطالب المسيحيين. أنا رجل مسيحي أرمني، وباسم أرمن ولاية حلب أعلن من هذا المنبر رفض حماية روسيا لأننا راضون من حالنا وأننا مستعدون لبذل أموالنا وسفك دمائنا في سبيل الدفاع عن سلطاننا ووطننا ومحاربة أعدائنا»، كما اتخذ نائب طرابلس نقولا أفندي وكذلك أحد نواب بيروت من الأرمن الموقف نفسه. وقد قوبلت هذه الكلمات بالترحيب والتصفيق من قبل النواب وجميع الحاضرين في المجلس[3] ويوحي أحد المصادر بأن كلمات النواب في المجلس وخصوصاً النواب المسيحيين - سواء من العرب أو من غيرهم - هي التي قادت إلى الحرب وعملت على تأجيج هوس الحرب في الدولة العثمانية[4]. ونحن لا نتفق مع هذا الرأي إذ إن من الثابت أن روسيا كانت تتحمس للحرب لتحقيق مآربها التوسعية في الدولة العثمانية، وهل كان يجب على الدولة العثمانية أن تتنازل عن أراضيها لكي ترضي غرور روسيا، ومن الذي يضمن أن روسيا أو غيرها لن تطالب الدولة العثمانية بالمزيد؟.

على أثر سقوط أردهان (وهي مدينة تركية تقع جنوب ميناء باطوم الواقع

---

(١) Genov: op. cit. p:6
ومن الجدير بالذكر أن أحد المصادر ذكر خطأ أن روسيا أعلنت الحرب في ٢٠ نيسان ١٨٧٧، انظر: الكتبي المصدر السابق، ج٧، ص ٢٠٨.

(٢) الهلال: المصدر السابق، ج١، ص١٢.

(٣) الكتبي: المصدر السابق، ج٨، ص ص٢٢٥-٢٢٦.

(٤) محمد علي: المصدر السابق، ص ص١٢٢-١٢٣.

على البحر الأسود) بيد القوات الروسية، اندلعت مظاهرات طلابية في اسطنبول في ٢٥ أيار واتجهت إلى مجلس المبعوثان ودخل وفد منهم إلى المجلس - بعد السماح له بذلك - وطالب الحكومة بتقديم إيضاح حول سقوط أردهان، وقد تبنى المجلس هذا الطلب على الفور وخصص جلسة ذلك اليوم لاستجواب الوزارة عن سقوط هذه المدينة. كما طالب نائب أزمير أحمد أفندي بحل الوزارة القائمة وتشكيل وزارة جديدة قادرة على اتخاذ التدابير التي يقتضيها الموقف وحل الأزمة الحالية[١].

كذلك اشتملت أعمال المجلس على مناقشة الميزانية المالية، وكانت الحكومة قد طلبت من المجلس الموافقة على رصد مبلغ (٥) ملايين ليرة عثمانية[٢] لتغطية نفقات الحرب، وتشكلت لجنة من (١١) نائباً للبحث في التدابير اللازمة لاستحصال المبلغ المذكور وارتأى المجلس أن تقوم الحكومة بالاستقراض من إنكلترا على أن يتم تسديد القرض بأقساط سنوية تستقطع من واردات مصر، إلّا أن إنكلترا رفضت ذلك بحجة عدم كفاية التأمينات، عند ذاك اقترح بعض النواب - ومنهم نائب طرابلس نقولا أفندي - عقد قرض داخلي وذلك لاستيفاء (١٠٪) من واردات أصحاب الأملاك والتجارة وأخذ راتب شهرين من أصحاب الرواتب[٣] كما وافق المجلس على فرض ضرائب اضافية على الدخل والأملاك والحيوانات، وفرض على أصحاب الممتلكات شراء سندات مالية حكومية تتناسب وما يملكونه من ثروات[٤]. ولما طال البحث حول هذا الموضوع واستغرق عدة جلسات وكان موعد انتهاء المجلس لهذه الدورة قد أصبح قريباً فإن النواب طلبوا تمديد فترة انعقاد المجلس من

(١) الكتبي: المصدر السابق، ج١١، ص ٢٢٩.
(٢) عملة عثمانية ذهبية تعادل مئة قرش ذهبي عثماني. انظر: ج.ج لوريمر: دليل الخليج، القسم الجغرافي، ج٢، ترجمة المكتب الخاص لسمو أمير قطر، (قطر - لا.ت) ص ٨٥٠.
(٣) الخالدي: المصدر السابق، ص ١٤٢.
(٤) shaw: op. cit. p: 185

أجل إتمام المناقشات وقد حصلت الموافقة على طلبهم، وبناء على ذلك مددت فترة انعقاد المجلس ثلاثة أشهر وفقاً للتعليمات الانتخابية الموقتة[١]. وتمت المصادقة على كل الطلبات التي قدمت لحل الأزمة وتوفير المبالغ اللازمة من قبل مجلس المبعوثان، كما صادق المجلس على إعلان الأحكام العرفية في اسطنبول وذلك بموجب المادة (١١٣) من الدستور[٢]. وكان المجلس قد قدم اقتراحاً بتشكيل لجنة دائمة من بين أعضائه لمراقبة الأوضاع أثناء عطلة المجلس لكن الحكومة رفضت هذا المقترح[٣].

بينما كان المجلس في انتظار صدور إرادة سلطانية باختتام أعمال دورته، فإذا برئيس المجلس أحمد وفيق باشا يبلغ النواب شفوياً بانتهاء أعمال المجلس وأضاف قائلاً: «ارجعوا إلى ولاياتكم وأعيدوا الانتخابات واجتهدوا أن ترسلوا لنا مبعوثين أتم عقلاً وأكثر وقوفاً على احتياجات البلاد»[٤]. وتوحي كلمة رئيس المجلس هذه عدم رضا السلطان عبد الحميد الثاني وحكومته عن النواب، مع العلم أن قرار حل المجلس قد تم استناداً إلى المادة (٧) من القانون الأساسي التي تخول السلطان حق حله بشرط إجراء انتخابات جديدة في غضون ثلاثة أشهر.

ب- انتخابات عام ١٨٧٧ الثانية:

تواصلت الحرب مع روسيا بين الكرّ والفرّ والانتصار والهزيمة إلى أن تحققت هزيمة الدولة العثمانية وأصبحت الجيوش الروسية تهدد العاصمة العثمانية نفسها. وكانت الحرب قد استنزفت ثروة البلاد وقوتها وأصبحت خزينتها شبه خاوية ولم يعد باستطاعة الدولة تعويض الخسائر المالية والبشرية، كما لم تعد تمتلك القدرة على الثبات. وقد اضطر ذلك كله الحكومة العثمانية

---

(١) الهلال: المصدر السابق، ص ١٢.
(٢) فارس: المصدر السابق، ص ٩٨.
(٣) الكتبي: المصدر السابق، ج١١، ص٣٣١.
(٤) الخالدي: المصدر السابق، ص ١٤٢.

إلى اتخاذ سلسلة من الإجراءات كإعادة مدحت باشا من منفاه وعقد قرض خارجي مع إنكلترا وإجراء انتخابات جديدة لمجلس المبعوثان الأمر الذي يؤكد شدة وطأة الأزمة على الحكومة وسعيها على إيجاد حل عاجل لها(١).

جرت الانتخابات في الولايات العثمانية في شهري أيلول وتشرين الأول من عام ١٨٧٧ وفق النظام الموقت الذي جرت عليه الانتخابات الأولى وليس وفق قانون الانتخابات الذي سنّه المجلس في دورته الأولى، ويبدو أن ضيق الوقت والأزمة التي كانت تمر بها الدولة بسبب الحرب هما السبب في ذلك. وكان عدد عدد النواب في هذه الدورة أقل من عددهم في الدورة الأولى بسبب الحرب في الأناضول التي حالت دون مشاركتها في الانتخابات(٢).

١- تمثيل العرب في المجلس:

كان مجموع نواب الدولة العثمانية في هذه الانتخابات (١٠١)، وكانت حصة الولايات العربية منها (١٦) نائباً وهم:

بغداد: عبد الرزاق أفندي، مناحيم دانيال، رفعت بك.

حلب: سعيد أفندي، نافع أفندي الجابري، مانوك كرجيان، عبد القادر أفندي.

الحجاز: سيد محمد أفندي الذهبي، السيد عثمان أفندي.

سوريا: نقولا أفندي النقاش، عبد الرحمن بدران، خليل غانم، محمد توفيق القدسي، يوسف ضياء الخالدي.

طرابلس الغرب: مصطفى الحمدان، الحاج أحمد غالب(٣).

---

(١) الخالدي: المصدر السابق، ص ص ١٤٢-١٤٣.

(٢) shaw: op. cit. p: 186

(٣) Devereux: op. cit. pp: 269-272

عباس العزاوي: تاريخ العراق بين احتلالين، ج٨، (بغداد-١٩٥٦) ص٣٣، فارس المصدر السابق، ص ص ٢٦٣-٢٦٥، ومن الجدير بالذكر أن فارس لا يذكر اسم =

٢- أعمال المجلس في دورته الثانية:

تم افتتاح الدورة الثانية لمجلس المبعوثان في ١٣ كانون الأول ١٨٧٧ وسط جو احتفالي بسيط بسبب تدهور موقف الدولة العثمانية في الحرب، وألقيت كلمة السلطان التي عبر فيها عن ترحيبه بافتتاح البلقان إضافة لاستمرار الحرب مع روسيا، كما امتدح شجاعة الجيش العثماني وخصوصاً قطعاته من غير المسلمين، كما وعد بإجراء إصلاحات قضائية ومالية وضريبية وإدخال إصلاحات في الولايات وفي ميدان الصحافة، وأن يتم تقديم مشاريع الإصلاح هذه إلى المجلس العمومي، كما وعد باحترام حقوق مختلف القوميات وتحقيق المساواة وإدخال غير المسلمين في كافة صنوف الجيش بعد أن كانت مقتصرة على بعضها، وقد قوبلت كلمته بالترحيب من قبل غالبية الحضور[١].

في الجلسة التي عقدها مجلس المبعوثان بتاريخ ١٤ كانون الأول ١٨٧٧، ولدى البحث عمن هو أكبر الأعضاء سناً ليكون رئيساً موقتاً للمجلس - بموجب المادة ١ من النظام الداخلي للمجلس - تبين أن نائب أدرنة كومش كاردن مهلكي هو أكبر الأعضاء سناً، إذ يبلغ من العمر ٦٦ عاماً، إلا أن بعض الأعضاء من المسلمين اعترضوا على ترشيحه، وادعوا بوجود من هو أكبر منه سناً، وكان السبب الحقيقي لاعتراضهم هو أن مهلكي يوناني الأصل، وقد أثار هذا الموقف احتجاجاً من قبل نواب آخرين، وتحدى نائب بيروت خليل غانم ونائب اسطنبول حسن فهمي، المعارضين وطلبا منهم إعطاءهم اسماً لأي نائب آخر أكبر سناً من مهلكي من بين أعضاء المجلس، ولما تأكد أنه ليس هناك من

= نائب بغداد رفعت بك ولا اسم نائب حلب عبد القادر أفندي ويذكر بدلاً منهما نائبين عن البصرة وهما عبد الرحمن زهير ومحمد العامر كما أن العزاوي يذكر اسم عبد الرحمن وصفي كنائب عن الموصل ويذكر أن المصدر الذي استند إليه هو فارس وجريدة الزوراء الصادرة في ١١ ربيع الأول ١٢٩٤، إلا أننا لم نجد الاسم في فارس.

(١) للاطلاع على نص كلمة السلطان انظر:
المحامي: المصدر السابق، ص ص٦٤٢-٦٤٤.

هو أكبر منه سناً تم الحصول على إرادة سلطانية بتعيينه رئيساً موقتاً للمجلس[١]. وفي جلسة ١٨ كانون الأول ١٨٧٧ تم اختيار ثلاثة مرشحين لهيئة الرئاسة إلا أنهم اعتذروا جميعاً، فتمت عملية ترشيح ثانية في ٢٠ كانون الأول ١٨٧٧ إلا أنها فشلت، وجرت عملية ترشيح ثالثة وبنظام الأغلبية البسيطة فاز فيها كل من حسن فهمي رئيساً وقاسم مولى نائباً أول للرئيس وأحمد شهرلي زاده نائباً ثانياً للرئيس، ورفعت أسماؤهم إلى السلطان للمصادقة على تعيينهم، وبموجب القرار الصادر في ٣٠ كانون الأول ١٨٧٧ تم تعيين حسن فهمي رئيساً للمجلس، إلا أن السلطان أوصى بتعيين الشيخ بهاء أوهانيس هود أواردين نائبين للرئيس - وكانا قد شغلا هذين المنصبين في الدورة السابقة -[٢]. وبذا كرر السلطان خرقه للدستور بتعيينه أشخاصاً من غير المرشحين لهيئة الرئاسة كما فعل من قبل عند تعيينه احمد وفيق باشا كرئيس لمجلس المبعوثان في الدورة الأولى. كما تم اختيار كل من نائب حلب نافع أفندي الجابري ونائب بيروت خليل غانم لمنصب الكتبة باعتبارهما أصغر الأعضاء سنًّا - بموجب المادة (١) من النظام الداخلي للمجلس - حيث كان عمر نائب حلب ٢٩ عاماً وعمر نائب بيروت ٣٢ عاماً[٣]. وعند مناقشة اختيار رؤساء اللجان كانت رغبة اكثرية النواب متجهة لاختيار المتقدمين في السن لشغل تلك المناصب فاعترض نائب القدس يوسف ضياء الخالدي على ذلك وصرح قائلاً: «إن النواب الشيوخ يحملون في رؤوسهم أفكاراً قديمة. لذا لا يصح إسناد الرئاسات إليهم والأوفق أن يعيّن لها نواب من أنصار الحرية والدستور ممن تشربوا المبادئ العصرية الحديثة» وألحّ الخالدي على ضرورة الأخذ برأيه، إلا أن رأيه لم يلق استجابة وتم تعيين خمسة من كبار السن لرئاسة اللجان[٤]. وتقدم نائب بيروت خليل غانم باقتراح طلب فيه ضرورة

---

(١) الهلال: المصدر السابق، ص١٢.

(٢) Devereux: op. cit. pp: 160-161

(٣) Ibid: p: 164

(٤) الكتبي: المصدر السابق، ج٧، ص ١٩٥

اتخاذ قرار في المجلس يتم بموجبه توجيه برقية شكر - بوساطة الحكومة - إلى القيادة العامة للجيش، كما امتدح كلًّا من القادة عثمان باشا وأحمد مختار باشا وسليمان باشا لأدائهم الجيد في الحرب وأعلن عن سخطه في الوقت نفسه على بعض القادة الذين وصفهم بالخونة وطالب أيضاً بسن قانون لرعاية أولاد شهداء الحرب وفاء لتضحيات آبائهم[1].

في جلسة ٣١ كانون الأول ١٨٧٧ قدم نائب حلب نافع أفندي طلباً لاستجواب وزير البحرية جاء فيه «ترزح خزينتنا تحت أعباء ديون باهظة تبلغ (٣٠٠) مليون ليرة والفائدة الوحيدة التي جنتها من هذه الديون هي قطع أسطولنا البحري التي لم يعرف قوادنا طرق الاستفادة منها، فأنزلت بها مراكب العدو خسائر جسيمة دون أن تتمكن مدرعاتنا من إنزال ضرر بها. إن الروس لا يملكون أسطولاً قوياً فكيف استولى العدو على الباخرة (مرسين) التي كانت تقل (٨٠٠) جندي مع الأوراق الخاصة بفيالق الجيش؟ ولماذا لم ترفق هذه الباخرة بإحدى المدرعات لحراستها؟ إنني أطلب استجواب وزير البحرية بهذا الشأن»[2]. وانتقد فريق من النواب - من بينهم نائب بيروت خليل غانم ونائب القدس يوسف ضياء الخالدي - وزراء الحكومة لتقاضيهم مرتبات ومخصصات كاملة في الوقت الذي يفرضون فيه الضرائب الباهظة على الشعب بحجة إنفاقها في سبيل الحرب. وقد أثارت هذه الانتقادات استياء السلطان سيما وأن أيًّا من النواب لم يتصدّ لها دفاعاً عن الحكومة[3]. وقام أحد نواب سوريا وهو عبد الرحمن أفندي بدران في ٢٦ كانون الثاني ١٨٧٨ بتوزيع نص كلمته التي ألقاها في المجلس حول الأوضاع المتردية في سوريا، وعلى الرغم من أنه ارتكب مخالفة دستورية حيث لم يلتزم بأمر رئيس المجلس بعدم توزيع الكلمة على النواب لكون الجلسة مخصصة لمسألة أخرى فإنه أصر على توزيع كلمته

---

(١) المصدر نفسه: ج١٣، ص ٣٩٧.

(٢) الهلال: المصدر السابق، ص ١٢، الكتبي: المصدر السابق، ج ١٣، ص ٣٩٨،
Devereux: op. cit. p: 173

(٣) الحكيم: المصدر السابق، ص ٢٥، كوتولوف: المصدر السابق، ص ٢٥٩.

وأدرجت الكلمة ضمن جدول مناقشات المجلس ولم توجه له أي عقوبة[(١)].

وزادت جرأة النواب حينما نددوا بانتهاكات الحكومة للحريات حيث هاجم نائب بيروت خليل غانم ونائب أزمير أحمد أفندي الحكومة لقيامها بنفي مدحت باشا - وهما في ذلك يغمزان من قناة السلطان عبد الحميد عدو مدحت باشا اللدود - كما أنتقد خليل غانم المادة (٧) من الدستور التي تبيح للسلطان حل المجلس العمومي بقوله: «أيد حرية المنبر واسندها إلى القانون. ومنذ شاء السلطان أن يمنح الدستور فلا يحق له الرجوع عما صادق عليه ومنحه وصدرت إرادته به رسمياً. والسلطان تحت الدستور لا فوقه»[(٢)]. واتسعت حملة النقد في المجلس لتشمل الوزراء والقادة العسكريين وتحميلهم مسؤولية الهزيمة في الحرب، كما تقدم بعض النواب بطلب لفتح تحقيق مع بعض أولئك المسؤولين وضرورة عزل خمسة[(*)] آخرين منهم ونال الطلب تأييد (٥١) نائباً ضد (٣٧)، مما اضطر قائد المدفعية إلى الاستقالة[(٣)].

وفي هذه الأثناء قام السلطان بإجراء لعله استهدف به حفظ ماء وجه الحكومة، أو الحيلولة دون اتساع الهوة بين الحكومة ومجلس المبعوثان في وقت تخوض الدولة فيه حرباً ضارية ضد روسيا، فعمد إلى إقالة الحكومة وإلغاء لقب الصدر الأعظم واستعاض عنه بلقب رئيس الوزراء (الوكلاء)[(**)]- وهو المنصب الذي كان مدحت باشا قد اقترحه في الدستور الذي عرضه على السلطان ولم ينل في حينه موافقة السلطان عليه - وبعد أن تقلد المنصب عدة أشخاص لفترات قصيرة عهد برئاسة الوزارة إلى أحمد وفيق باشا رئيس مجلس

---

(١) Devereux: op. cit. p: 182

(٢) دي طرازي: المصدر السابق، ص ٢٦٩.

(*) منهم: محمود جلال الدين باشا، سعيد باشا، كجوك سعيد باشا، انظر: الخالدي: المصدر السابق، ص ١٤٤.

(٣) توفيق علي برو: العرب والترك في العهد الدستوري العثماني (١٩٠٨-١٩١٤)، (القاهرة - ١٩٦٠)، ص ٣٠.

(**) ألغي اللقب الجديد وأعيد لقب الصدر الأعظم مرة أخرى في ٢٩ أيار ١٨٧٨.

المبعوثان السابق[١]. وأرسل السلطان رئيس وزرائه إلى مجلس المبعوثان لتوضيح سبب تبديل اللقب، وقد بين رئيس الوزراء سبب ذلك في مجلس بقوله: «إن جلالة السلطان الأعظم يريد في الحقيقة باطناً وظاهراً إدارة الملك بمقتضى أحكام القانون الأساسي ولذا بدل مسند الصدارة برئاسة الوكلاء. فالوزارة الجديدة المؤسسة على قاعدة المسؤولية لا تريد إلا سلامة الدولة وترقيها. والوكلاء مستعدون للحضور دائماً أمام المجلس عند الطلب لكنهم يرجون منه أن يقبل في بعض الأحيان وكلاء عنهم بسبب كثرة مشاغلهم وحرصاً على أوقاتهم الثمينة»[٢]. وهو في هذا التبرير الأخير يريد أن يتلافى الحرج الذي قد يتعرض له وزراؤه اذا ما طلب من أحدهم المثول أمام المجلس وذلك بأن يحتج لكثرة مشاغلهم (الوزراء). إن التغيير الجديد لم يمر دون معارضة إذ عارضه نائب القدس يوسف الخالدي في الجلسة نفسها التي ألقى فيها رئيس الوزراء كلمته وذلك بقوله: «إن مجلس المبعوثان وحده له حق وصلاحية إحداث تغيير مهم مثل هذا التغيير، تقولون دائماً إنكم تريدون المحافظة على القانون الأساسي، فاحترموا إذن حريتنا لأنه الآن نحن الذين نحافظ على أحكام القانون الأساسي وأنتم الذين تريدون نقضه...»، كما بين أن إجراء السلطان آنف الذكر يعد مخالفة لأحكام المواد (٢٧، ٢٨، ٢٩، ١١٣، ١١٥، ١١٦) من الدستور، وقدم تقريراً بذلك موقعاً من (١٦) نائباً[٣].

وبالنظر لخطورة الموقف في جبهات الحرب رغم الهدنة المعقودة بين الدولة العثمانية وروسيا في ٣١ كانون الثاني ١٨٧٨، قام السلطان عبد الحميد الثاني بعقد مجلس وطني كبير عام ١٨٧٨ مؤلف من الوزراء وأعيان الدولة ورؤساء الطوائف الدينية وبضعة نواب من مجلس المبعوثان منهم نائب أزمير أحمد أفندي، وذلك من أجل التباحث حول الأوضاع المتأزمة في الدولة

---

(١) قلعجي: المصدر السابق، ص ص٨٨-٨٩.

(٢) الخالدي: المصدر السابق، ص ١٤٤.

(٣) برو: المصدر السابق، ص ص ٣٠-٣١، الخالدي: المصدر السابق، ص ١٤٤، الكتبي: المصدر السابق، ج ١٣، ص ٤٠٠.

داخلياً وخارجياً، وحول طلب المساعدة من إنكلترا بإرسال أساطيلها إلى بحر مرمرة لحماية اسطنبول من خطر اجتياح روسي محتمل، ووافق الحاضرون جميعاً على مقترحات السلطان، إلّا أن نائب أزمير أحمد أفندي انبرى قائلاً: «إنكم لا تطلبون رأينا إلا بعد فوات الأوان، فقد كان عليكم الرجوع إلى رأينا بصورة جدية يوم كان درء هذه الأخطار مستطاعاً. فالمجلس النيابي لا يتحمل قط تبعة حالة نشأت دون علمه، وفضلاً عن هذا فإن المسائل التي تناقش فيها المجلس وأصدر قرارات فيها لم يؤبه لها، ولهذا أكرر القول إن المجلس النيابي لا يتحمل مسؤولية الأحوال التي أدت إلى الأزمة الحالية...»[(١)].

وناقش المجلس مسألة عقد صلح مع روسيا ولم يوافق على شروطه الصعبة والتي حاولت روسيا فرضها على الدولة العثمانية[(٢)]. وبينما كان المجلس مجتمعاً في ١٤ شباط ١٨٧٨ فوجىء بأمر أصدره السلطان بحل المجلس، ولم يترك السلطان مجالاً للنواب لعقد أية اجتماعات احتجاجية على حل المجلس، إذ داهمهم في الليلة نفسها بعض ضباط الحرس السلطاني وأخرجوا بعض النواب[(*)] خارج العاصمة[(٣)]. ثم عمل على تعليق الدستور، ولو أنه لم يلغه إذ بقيت نصوصه تنشر في الحولية السنوية الرسمية للدولة (السالنامة).

هكذا انتهى العهد الدستوري الأول بعد فترة وجيزة من قيامه، وعلى الرغم من المساوئ الكثيرة التي رافقت ذلك العهد كافتقاره للتأييد الشعبي

---

(١) قلعجي: المصدر السابق، ص ٨٩، shaw: op. cit. p: 187

(٢) محمد كرد علي: خطط الشام، ج٣، (دمشق ١٩٢٥) ص١٠٣.

(*) شملت المجموعة التي أخرجت بعض النواب العرب والأتراك، أما النواب العرب فمنهم: عبد الرحمن أفندي بدران، مانوك كرجيان، خليل غانم، نافع باشا الجابري، يوسف ضياء الخالدين. أما النواب الأتراك فمنهم: أحمد أفندي شهرلي زاده، مصطفى أفندي، مصطفى بك، راسم بك.

(٣) ماري ملز باتريك: سلاطين بني عثمان الخمسة، تعريب حنا غصن وآخرين، (بيروت- ١٩٣٣) ص ٩٠.

واقتصار مؤيديه على نخبة قليلة من المثقفين، ورغم الثغرات الموجودة في الدستور والذي رهنت إحدى مواده بقاء المجلس العمومي بمشيئة ومزاج السلطان، بالرغم من هذا كله فإن جلسات مجلس المبعوثان شهدت مناقشات جادة تناولت مختلف قضايا الدولة العثمانية الداخلية والخارجية بل إن بعض النواب لم يتورعوا عن انتقاد السلطان نفسه وذلك ما يؤكد عدم صحة الاتهام الذي وجه إلى مجلس المبعوثان حين أطلق البعض عليه اسم مجلس نعم أفندي (أودت أفندم) إشارة إلى موافقة أعضائه على كل ما كان يعرض عليهم دون نقاش وليس أدل على ضعف أنصار الحركة الدستورية وضيق دائرة مؤيديها من نجاح السلطان عبد الحميد الثاني بسهولة في حل مجلس المبعوثان ثم تعليقه الدستور حيث لم يواجه سوى معارضة محدودة ولا سيما من قبل أعضاء مجلس المبعوثان.

الفصل الثاني

العهد الدستوري الثاني

(١٩٠٨- ١٩١٤)

المبحث الأول

دور النواب العرب في مقاومة الاستبداد التمهيدي

أدى تعليق الدستور في عام ١٨٧٨ إلى تفرد السلطان عبد الحميد الثاني بالحكم وعودة الحكم المطلق ثانية بعد فشل محاولة تقييده بالدستور، وعلى الرغم من أن هذا الإجراء لم يؤد في حينه إلى ردود فعل كبيرة- كما أشرنا إلى ذلك من قبل- إلّا أن ذلك لم يحل دون حدوث نقمة واسعة في صفوف دعاة الإصلاح مما حمل السلطان على اضطهادهم ونفي البعض منهم إلى خارج البلاد ، وكان بضمنهم بعض النواب العرب، كما اضطر البعض الآخر منهم إلى الهجرة إلى أقطار بعيدة لا تصل إليها يد السلطان عبد الحميد الثاني.

نشط العرب في مقاومة الاضهاد داخل الدولة العثمانية وخارجها، وكان للنواب العرب دور في هذه المقاومة، حيث قام البعض منهم بنشاط في الخارج مثل يوسف ضياء الخالدي وخليل غانم، واتجهوا إلى كتابة المقالات في الصحف الأوربية يحملون فيها على الحكم المطلق وعلى حل مجلس المبعوثان[١]. وكان أنشط النواب العرب في هذا المجال خليل غانم، إذ عمد إلى تأسيس جريدة (الهلال) في جنيف وجريدتا (البصير وتركيا الفتاة) في باريس وكانت الأخيرة تصدر باللغتين العربية والفرنسية[٢]. كما أنه شارك مع الجالية السورية في باريس في تأسيس الجمعية الوطنية العربية التي كانت تدعو للقيام بثورة ضد الحكم التركي[٣]. وكتب بالاشتراك مع أمين أرسلان مقالاً في

---

(١) دروزه: المصدر السابق، ص١١٤.

(٢) حسان علي حلاق: موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية (١٨٨٧-١٩٠٩)، (بيروت-١٩٨٠) ص٢٩٤.

(٣) أحمد عزت الأعظمي: القضية العربية، أسبابها، مقدماتها، تطوراتها، نتائجها، =

جريدة (تركيا الفتاة) في عددها الأول وسنتها الأولى حددا فيه أهداف تلك الجمعية، وهي الدفاع عن الحريات الشخصية وحرية المطبوعات وضرورة اعادة مجلس المبعوثان وتوسيع سلطاته بحيث يمارس رقابة حقيقية وفعالة على السلطة التنفيذية، وإصلاح الأحوال الداخلية وتعميم الخدمة العسكرية وتوخي العدالة في توزيع الضرائب وجبايتها والتنزه عن الأغراض والمنافع الشخصية[1]، وجدير بالذكر أن السلطان عبد الحميد الثاني سخر بعضاً من المجلات للدفاع عن نظامه الاستبدادي مثل مجلة (الجامعة العثمانية) التي دأبت على نشر العديد من المقالات هاجمت فيها الحريات. فعلى سبيل المثال كتبت المجلة مقالاً تحت عنوان (الإخاء والحرية) جاء فيه «لعمر الحق إنك إذا أردت القضاء على الشرق مرة واحدة فأدخل إليه الآن الحرية السياسية على الطريقة الغربية»[2] . وكذلك «لا نحتاج الآن لإطلاق حرية الجرائد لأننا رأينا نتيجة هذا الإطلاق في بلاد شرقية لا تبعد كثيراً عنا...»[3]. كما اتبع بالإضافة إلى ذلك أسلوب الترغيب والترهيب حيث كان يمني المعارضين بنيل الأموال والنياشين في حالة تخليهم عن المعارضة، وذلك ما حدث مع خليل غانم حيث أرسل له السلطان يغويه بنياشين ونقود له ولزوجته مقابل الكف عن نشاطه السياسي والأدبي، إلّا أنه رفض ذلك العرض[4].

ساهم خليل غانم مع أحمد رضا (*) ومع الأمير صباح الدين- أحد

= ج١، (بغداد -١٩٣١) ص٤٨.

(١) حسان علي حلاق: دور اليهود والقوى الدولية في خلع السلطان عبد الحميد الثاني عن العرش (١٩٠٨-١٩٠٩)، (بيروت -لا.ت) ص ص٤٣-٤٤،
Hourani: op.cit.pp: 264-265

(٢) الجامعة العثمانية: ج٣، ١٥ نيسان ١٨٩٩، ص٣٤.

(٣) المصدر نفسه: ج٤،١ ايار ١٨٩٩، ص٥٤.

(٤) دي طرازي: المصدر السابق، ص ٢٧١.

(*) أحمد رضا: ولد في اسطنبول لاب تركي وام مجرية، وتلقى تعليمه في مدارس اسطنبول وتدرج في الوظائف الحكومية، وكان شغوفاً، بالقراءة فتعرف على الافكار =

أمراء بني عثمان- وغيرهما في نشاط جمعية (تركيا الفتاة)[*]، وبقي خليل غانم رئيساً لها حتى وفاته[1]، كما أن نائب حلب بهاء بك الأمير انضم لهذه الجمعية وساهم في أنشطتها[2]. وكانت صحف المعارضة في الخارج تجد طريقها إلى داخل الولايات العثمانية عن طريق التهريب ومنها جريدة (مشورت) التي أنشأها كل من خليل غانم وأحمد رضا وكانت تصدر مرتين في الشهر، وبسبب المقالات العنيفة التي كات تنشرها وتهاجم فيها السلطان عبد الحميد رفع الأخير دعوى قضائية ضدها لدى محكمة السين في باريس عن طريق السفارة العثمانية عام ١٨٩٧، متهماً فيها خليل غانم وأحمد رضا بالمساس بشخصه، وأصدرت المحكمة قراراً يقضي بتغريم الجريدة مبلغاً قدره ستة عشر فرنكاً فرنسياً مع إيقاف التنفيذ مستندة إلى أن ما كتبته الجريدة له ما يبرره استناداً إلى القسوة الشديدة التي اتبعتها السلطات العثمانية في قمع اضطرابات الأرمن[3].

ترأس خليل غانم الاجتماع التمهيدي للمؤتمر الذي عقده الأحرار العثمانيون في باريس واستغرقت اجتماعاتهن من الرابع إلى التاسع من شهر شباط ١٩٠٢، وقد ندد هذا المؤتمر بسياسة عبد الحميد وعجزها عن تحقيق أي

= الغربية وخصوصاً أفكار أوغست كونت، هرب إلى الخارج وعمل من هناك على محاربة حكم عبد الحميد.

(*) تركيا الفتاة: منظمة سياسية تأسست في اسطنبول عام ١٨٨٩ على يد مجموعة من طلبة المدرسة الطبية العسكرية، وبسبب نشاطها المتزايد وجه لها السلطان عبدالحميد الثاني عدة ضربات اضطرتها للانتقال إلى الخارج حيث واصلت نشاطها وتوجته بانقلاب ١٩٠٨.

(١) أرنست رامزور: تركيا الفتاة وثورة ١٩٠٨، ترجمة د. صالح أحمد العلي (بيروت - ١٩٦٠) ص ٥٥.

(٢) العمران: العدد ٦١٧، ج٣١، م٤، س ١٥، ١٩ كانون الأول ١٩١٠، ص ٤٣٧.

(٣) محمد عبد الرحمن برج: دراسة في التاريخ العربي الحديث، (مصر -١٩٧٤) ص ص ١١٤ - ١١٥.

من تطلعات المواطنين في الحرية والتقدم والرفاهية[١].

استمرت جهود العرب- وبضمنهم النواب - في مقاومة الاستبداد وبشتى الوسائل لحين نجاح انقلاب عام ١٩٠٨.

(١) رامزور: المصدر السابق، ص ص ٩٣-٩٥.

المبحث الثاني

انقلاب عام ١٩٠٨ وعودة الدستور

١- انقلاب عام ١٩٠٨:

لم يأت انقلاب عام ١٩٠٨ من فراغ، بل هو ثمرة جهود عدة عقود من النشاط السري والعلني قام به الأحرار والمثقفون سواء داخل الدولة العثمانية أو خارجها. وقد توصل هؤلاء إلى استنتاج مفاده أن الدولة العثمانية تسير نحو الزوال ما لم يتم اتخاذ خطوات إيجابية حاسمة لوقف التداعي والتردي الذي أخذ يستشري فيها.

تكتل الأحرار تحت اسم العثمانيين الجدد (يني عثمانليلر)، وانتشر نشاطهم في الداخل بين صفوف الشباب، وكانت هذه المنظمة متأثرة بجمعية (الكاربوناري)[*] الإيطالية، كما أنها تأثرت بأفكار المتنورين الأتراك، وعلى الرغم من معرفة السلطان عبد الحميد الثاني بوجود منظمة العثمانيين الجدد، إلّا أنه لم يستطع القضاء عليها في بداية الأمر بسبب السرية التي كانت تحيط بها، وأخذت المنظمة بالنمو والانتشار[١] ثم ما لبث أن افتضح أمر المنظمة مما مكن السلطان من توجيه ضربة قوية لها حينما نفى بعضاً من أعضائها وسجن البعض الآخر منهم عام ١٨٧٧، ونجح من لم تصل إليه يد السلطان في الهرب إلى الخارج وواصل نشاطه فيه[٢]. ولم تستطع الضربة التي وجهها

(*) جمعية الكاربوناري (الفحامين): جمعية سرية إيطالية تأسست في أوائل القرن التاسع عشر، كانت تدعو لإقامة نظام دستوري وقيام الوحدة الإيطالية.

(١) Lewis: op.cit. p: 126, Miller: op.cit. p:474

(٢) Fisher: op.cit. p: 339

السلطان لهذه المنظمة أن تستأصل النشاط الثوري داخل الدولة، حيث استطاعت مجموعة من طلبة المدرسة الطبية العسكرية في اسطنبول في عام ١٨٨٩ تشكيل منظمة ثورية هدفها الإطاحة بحكم عبد الحميد الثاني، واستطاع شخص ألباني يدعى إبراهيم تيمو- كان يسمى أحياناً باسم ادهم- من القيام بعقد اجتماعات سرية مع طلبة تلك المدرسة مستغلاً علاقاته السابقة بالمدرسة حيث كان طالباً فيها لعدة سنوات، وعمل على تأليب هؤلاء الطلبة ضد إدارة المدرسة، الأمر الذي يعد تطوراً جديداً في العمل ضد السلطة والتسلط(١).

تواصل عمل المنظمة المذكورة في الداخل والخارج، حيث كان الهاربون من تسلط السلطان عبد الحميد الثاني خليل غانم وأمين أرسلان وأحمد رضا والأمير صباح الدين وآخرين غيرهم، يعملون على توعية الرأي العام من خلال الصحف التي كانوا يصدرونها في الخارج ويهربونها إلى داخل الدولة العثمانية بواسطة البريد الأجنبي الذي كان يتمتع بالحصانة الدبلوماسية. كما أسس الأمير صباح الدين جمعية (التشبث الشخصي وعدم المركزية والمشروطية) عام (١٩٠٢) في باريس وافتتح لها فرعاً سرياً في اسطنبول في سنة ١٩٠٦(٢).

وبالرغم من كثرة جواسيس السلطان عبد الحميد الذين كان نشاطهم يغطي مختلف بقاع الدولة إلّا أنهم لم يستطيعوا إيقاف النشاط المتزايد للمنظمات الثورية فيها، فقد شكل مصطفى كمال(*) - وكان ضابطاً في الجيش العثماني الخامس الذي كان يرابط في سوريا- (جمعية حرية الوطن) في دمشق عام ١٩٠٦، واستطاع كسب أعضاء لجمعيته في بيروت ويافا والقدس، كما أنه

---

(١) رامزور: المصدر السابق، ص ٤٩، Fisher: op.cit.p: 338

(٢) رامزور: المصدر السابق، ص ١٠٨، مصطفى: المصدر السابق، ص ٢٦٠.

(*) مصطفى كمال: ولد في سالونيك عام ١٨٨٠ لعائلة متوسطة الحال دخل الكلية العسكرية وتخرج فيها برتبة ضابط، قاد الحركة الوطنية بعد الحرب العالمية الأولى، واستطاع تحرير بلاده ثم ألغى منصب الخلافة وأصبح أول رئيس للجمهورية التركية.

استطاع أثناء تمضيه إجازته في مسقط رأسه (سالونيك) تأسيس فرع لجمعيته فيها[١]. كما أنتشرت جمعيات أخرى في مختلف الولايات العثمانية وجلها يدعو للحرية وإصلاح الحكم.

شجعت جملة من العوامل والأحداث على قيام الانقلاب، حيث انتصرت اليابان على روسيا في الحرب التي نشبت بينهما بين عامي (١٩٠٤-١٩٠٥) وكانت اليابان تتبنى نظاماً دستورياً، بينما كان النظام في روسيا استبداديًّا، وقد رافق هزيمة روسيا في الحرب حدوث اضطرابات واسعة فيها اضطرت القيصر نقولا الثاني إلى إعلان الدستور ودعوة المجلس النيابي (الدوما) إلى الانعقاد، كما شهدت إيران في نفس الفترة (١٩٠٥)، إعلان الدستور وقيام مجلس نيابي فيها[٢]. كما أن الاجتماع الذي تم بين إدوار السابع ملك إنكلترا ونقولا الثاني قيصر روسيا في يومي ٩-١٠ حزيران عام ١٨٠٩[*] أثار الخوف والريبة في نفوس أعضاء جمعية الاتحاد والترقي من احتمال إيقاف معارضة بريطانيا التقليدية للأطماع الروسية في الدولة العثمانية وإيران، الأمر الذي يعني نهاية الحكم العثماني في مقدونيا وكل الولايات العثمانية في أوربا، لا سيما وأن الأنباء تواردت عن قيام قطعات الأسطول الروسي بمناورات على سواحل البحر الأسود التركية بعد أيام من هذا الاجتماع[٣].

---

(١) كارل بروكلمان: تاريخ الشعوب الإسلامية، ترجمة أحمد نبيه فارس، منير بعلبكي، (بيروت-١٩٨١) ص ٥٩٨.

(٢) العمران: العدد ٣٧٣،ج٤٣، م١، س ١٢، ٢٩ تموز ١٩٠٨، ص ص ٦٧٧-٦٧٨.

(*) يذكر أحد المصادر أن جمعية الاتحاد والترقي كانت قد قررت القيام بالانقلاب في ذكرى موت السلطان عبد العزيز أي في ٥ حزيران، إلّا أنها عادت وقررت تأجيله إلى ٣١ آب ١٩٠٨ غير أن الظروف المستجدة عجلت به، انظر:

Miller: op.cit.p:474

(٣) M.S Anderson: The Great power and the Near East, (London -1970) p:174

رامزور: المصدر السابق، ص ١٤٧.

على أثر ذلك حدثت بعض الاضطرابات في مناطق ماستير وقره صو وسالونيك وغيرها واستمرت ثلاثة أيام (٨-١٠) تموز ١٩٠٨) وقد أدت هذه الاضطرابات إلى حدوث عمليات نهب وسلب واستيلاء على ذخائر وأسلحة عسكرية[١]. وفي ٢٢ تموز ١٩٠٨ أرسل فرع جمعية الاتحاد والترقي في سالونيك برقية إلى السلطان عبد الحميد الثاني، أعلن فيها إعادة العمل بالدستور[٢].

٢- عودة الدستور:

على أثر سماع السلطان عبد الحميد الثاني بتحرّك الضباط، أرسل في طلب الصدر الأعظم السابق سعيد باشا الملقّب بسعيد الصغير (كوجك سعيد)، وأبلغه أنه لا يثق بغيره وطلب نصحه، وجرى حديث طويل بينهما ختمه سعيد باشا بالقول إنه ينصح بضرورة إعلان الدستور لأن العثمانيين لا يرضون بأقل من ذلك، وقد أعلن السلطان عن موافقته على تلك النصيحة ووعد بإعلان عودة الدستور، وكان بعض الشك يراود سعيد باشا حول مدى صدق السلطان في وعده، إلّا أن السلطان قطع ذلك الشك حينما أقسم بأنه لن يعدل عن الدستور وأنه يشفق على البلاد من الثورات الداخلية[٣].

جرت مباحثات في ١٠ تموز ١٩٠٨ بين أعضاء مجلس الوزراء (الوكلاء) وكبار القادة العسكريين حول لائحة الدستور تقدّم بها سعيد باشا والذي أصبح صدراً أعظم، وقد قوبلت هذه اللائحة بمعارضة من قبل القادة العسكريين

---

(١) كامل باشا: كامل باشانك أعيان رئيسي سعيد باشايه جو ابلري، (قسطنطينية- ١٣٢٧) ص٥١.

(٢) Lewis: Turkey... p:44

ومن الجدير بالذكر أن أحد المصادر يذكر أن عزيز علي المصري أعلن الدستور قبل إعلانه من قبل أنور ونيازي - من قادة الجمعية - ببضع عشرة ساعة. انظر: أسعد داغر: مذكراتي على هامش القضية العربية، (القاهرة -لا.ت) ص ٣٩.

(٣) العمران: العدد ٣٧٣، ج٤٣، م١، ٢٩ تموز ١٩٠٨، ص ص ٦٨٢-٦٨٣.

الذين كانت مطالبهم تنصب على إصلاح الجهاز الإداري والوظائف المدنية. إلّا أن الأكثرية من أعضاء مجلس الوزراء لم توافق على ذلك[١]. وبعد أيام أعيدت مناقشة اللائحة في المجلس المذكور، وتقرّر رفع مذكرة إلى الباب العالي للتعرف على موقفه من هذه اللائحة. وقد تأخر رد الباب العالي على المذكرة، وقدمت مذكرة أخرى انطوت على تهديد للسلطان بتدخّل الجيش في الموضوع وتنصيب ولي العهد محلّه. كما أجرى رضا بك وأحمد عزّت باشا لقاءً مع السلطان لفتا فيه انتباه الأخير إلى تأخر المصادقة على الدستور، وقد أوضح السلطان في اللقاء عدم معارضته للدستور، وعندها أسرع مجلس الوزراء بتقديم لائحة الدستور إلى السلطان وقد صادق الأخير عليها[٢]. وبعد إعلان الدستور بأيام طالب الانقلابيون بضرورة عزل بعض مستشاريه، واتهموا سعيد باشا بخرقه للدستور وممالآته للسلطان وتعيينه بعض رجال العهد السابق في مناصب جديدة[٣]. وعلى أثر ذلك قدّم سعيد باشا استقالته إلى السلطان الذي قبلها، وفي ٢٩ تموز ١٩٠٨ أقسم السلطان عبد الحميد الثاني يمين المحافظة على الدستور، وفي ٥ آب شكلت وزارة جديدة برئاسة كامل باشا الذي أصدر تعليماته للتمهيد بإجراء الانتخابات لمجلس المبعوثان والتي بدأت فعلاً في شهري تشرين الثاني وكانون الأول من عام ١٩٠٨[٤].

---

(١) كامل باشا: المصدر السابق، ص ص ٤٨-٤٩.

(٢) كان نص التهديد ((انه في حالة تأخر تصديق القانون الأساسي من قبل السلطان عبد الحميد فقد يخول ولي العهد السلطات التشريعية، كما قد يزحف مئة ألف جندي على اسطنبول لهذا الغرض)). انظر:
كامل باشا: المصدر السابق، ص ص ٥٠-٥١.

(٣) Feroz Ahmad: the young Turks, (London- 1969) p: 19
الحكمة: العدد ١٥، س١، بغداد، ١٤ آذار ١٩١٤، ص ٢٢٧.

(٤) العمران: العدد ٣٧٤، ج٤٤، م١، س ١٢، ٨ آب ١٩٠٨، ص ص ٦٩٤ - ٦٩٥، ٦٩٨، علي ظريف الأعظمي: مختصر تاريخ بغداد (بغداد-١٩٢٣) ص ٧٤.

٣- موقف العرب من انقلاب عام ١٩٠٨:

يمكن اعتبار انقلاب عام ١٩٠٨ حدثاً خطيراً على مستوى الدولة العثمانية وذلك لعدّة أسباب منها:

١- أنه أوّل انقلاب مسلّح كبير.

٢- أنه أوّل انقلاب شاركت به فئات عسكرية منظمة، وليس انقلاب قصر قام به نفر من رجال القصر.

٣- إن إعلان عودة الدستور - والذي كان أبرز ثمار الانقلاب - لم يقترن برضا السلطان المجرّد، بل إنه أعلن عودته مضطراً وتحت تهديد السلاح، أي أنه لم يكن منّة من السلطان عبد الحميد الثاني كما ادّعى ذلك لدى إعلانه للدستور أوّل مرّة عام ١٨٧٦.

وعلى الرغم من خطورة ذلك الحدث فإنه قوبل بشيء من الحذر، ولم يصدق الناس ما حدث لأوّل وهلة، حيث ظن الكثيرون منهم أن الأنباء الواردة من اسطنبول هي ضرب من الدسائس هدفها الكشف عن مؤيدي جمعية الاتحاد والترقي[١]. وكان من نتائج ذلك أن تأخر إعلان الدستور في بعض الولايات العربية لعدّة أيام، مما اضطر بعض المؤيدين للجمعية المذكورة من الضباط وغيرهم في تلك الولايات للتدخل لدى سلطات الولايات والمتصرفيات في بغداد ودمشق وبيروت والحجاز واليمن والقدس بغية الإسراع في إعلانه[٢]. كما لعبت خطب وأحاديث قادة الجمعية دوراً في حث الناس على الترحيب بالانقلاب، حيث أشاعت هذه الأحاديث نوعاً من الاطمئنان في نفوس الناس، فقد قال أنور بك[*] (باشا فيما بعد) في خطاب ألقاه في سالونيك بعد إعلان

---

(١) المشرق: العدد ٢، س ١٢، بيروت، شباط ١٩٠٩، ص ١٣٦.

(٢) تاج السر أحمد حران: تطور الفكر القومي العربي من خلال العلاقات العربية التركية في الفترة (١٩٠٨-١٩١٤)، (بغداد -١٩٨٣) ص ١٧.

(*) إسماعيل أنور بك أحمد: ولد في اسطنبول عام ١٨٨٢، تخرج في الكلية العسكرية برتبة ضابط، من كبار قادة جمعية الاتحاد والترقي، تقلد عدة مناصب كبيرة في =

الدستور «اليوم تتقوّض دعائم الاستبداد. فنحن إخوة وتحت هذا الجلد الأزرق يفتخر كل منا بأنه عثماني»[١]. كما صرّح جلال الدين عارف - أحد قادة الاتحاديين من الذين كانوا قد لجأوا إلى مصر - بقوله «إننا اليوم تنازلنا عن كلمة ترك، وهي محبوبة لدينا، فكلنا عثمانيون لا فرق عندنا بين الترك والعرب والروم وغيرهم»[٢]. كما عقدت اجتماعات جماهيرية وعبرت المظاهرات التي طافت الشوارع والميادين العامة عن مشاعر الفرح بزوال عهد الاستبداد وببدء العهد الدستوري الذي علّقت عليه آمالاً كبيرة.

قابل العرب إعلان الدستور بحماسة عظيمة اعتقاداً منهم بأنهم سيغدون عثمانيين ولن يكون هناك فرق بين عربي أو تركي أو كردي أو ألباني، وسوف يغدو الجميع متساويين في الحقوق والواجبات[٣]. وأرسل عبد المسيح الأنطاكي صاحب جريدة (العمران) المصرية برقية يعلن فيها باسم شيوخ وأمراء العرب عن شكر الأمة على إعلان الدستور، وعدّه بمثابة تجديد لمجد الإسلام[٤].

أعلنت الجمعية الوطنية السورية في باريس عن موقف إيجابي من الانقلاب وعودة الدستور وأنه «نتيجة لتحقيق الدستور بالتعاون مع القوى الاتحادية فإن الجمعية تلقي السلاح جانباً مؤقتاً... على أنها ستحتفظ بحق عودتها للعمل إذا لم تتحقق وعود الاتحاديين التي أعلنوها»[٥].

= الدولة، كان له يد في إدخال تركيا في الحرب العالمية الأولى، اغتيل في روسيا عام ١٩٢٢.

(١) هنري مورغنتو: مذكرات سفير أمريكا في الأستانة، تعريب فؤاد صروف، (مصر - ١٩٢٣) ص٧، Miller: op.cit. p:476

(٢) محمود صالح منسي: حركة اليقظة العربية في الشرق الأسيوي، (القاهرة ١٩٧٨٠) ص١٢٠.

(٣) أسعد داغر: ثورة العرب، مقدماتها، أسبابها، نتائجها، (مصر ١٩١٦) ص ٤٩، كوتولوف: المصدر السابق ص٢٥٦.

(٤) العمران: العدد ٣٧٣، ج ٤٣، م١، س ١٢، ٢٩ تموز ١٩٠٨، ص ٦٨٥.

(٥) غ.ز. عليیف: تركيا في عهد الاتحاديين، (موسكو-١٩٧٢) (باللغة الروسية) ص١٨٢.

كان للانقلاب صدًى واسع في العراق على الصعيد الرسمي، حيث أقيمت الاحتفالات الكبيرة كما أقيمت معالم الزينة والفرح في معظم شوارع وأزقة المدن والأقضية والنواحي[(١)]. أما على الصعيد الشعبي فلم ترفع معالم الزينة والفرح إلّا بعد مرور ثلاثة أيام على إعلان الدستور بإيعاز من بعض مثقفي ومتنوري العراق[(٢)]. أما في بيروت فقد عمّت التظاهرات فيها وتعالت الهتافات للحرية والإخاء والمساواة وهي شعارات الاتحاديين، كما أقيمت احتفالات ألقى فيها الخطباء والشعراء خطباً وقصائد عبروا فيها عن فرحتهم بعودة الدستور[(٣)]. ونظمت احتفالات مماثلة في اللاذقية في سوريا بعد تردد قصير، وطافت الجماهير في الشوارع وهي تهتف للحرية وتدعو للتضامن والألفة[(٤)]. وفي اليمن لم يلق إعلان الدستور صدى كبيراً بين سكانها في بادئ الأمر لأنهم كانوا يجهلون معناه، إلّا أنهم بعد أن علموا بإعلانه وأدركوا معناه من خلال الضباط الموالين لجمعية الاتحاد والترقي والذين كانوا يتجوّلون في اليمن بهدف التعريف بالدستور، فإن نفوس الأهالي هاجت بالفرح والابتهاج والتهليل للعهد الجديد[(٥)].

---

(١) توفيق السويدي: مذكراتي، نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية، (بيروت ١٩٦٩) ص ١٩.

(٢) جاء في رسالة الشاعر جميل صدقي الزهاوي إلى جريدة المقطم ((أن أهالي بغداد لم يقدروا في بادىء الأمر خبر إعادة القانون حق قدره لذلك مضى عليهم ثلاثة أيام من يوم إعلان هذه النعمة.. ولما رأيت ذلك قمت أنا وصديقنا معروف الرصافي وصرنا نجول في ساحات المدينة حيث يجتمع الناس وأخذنا نخطب فيهم حاثين الأهالي على اظهار ميلهم للدستور وسرورهم بإعادته فأثرت فيهم خطبنا وشعروا بنفع الدستور فهبوا هبة واحدة...)) انظر:
حسين هادي الشلاه: طالب النقيب وأثره في تاريخ العراق الحديث، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، (القاهرة -١٩٧٠) ص ١٠٥.

(٣) يوسف الحكيم: بيروت ولبنان في عهد آل عثمان، (بيروت -١٩٨٠) ص ٣٦.

(٤) الحكيم: سورية ....، ص ١٦٠

(٥) عبد الغني العريسي: مختارات المفيد، تقديم ناجي علوش، (بيروت-١٩٨١) ص ٢٣٩.

أما في مصر فقد أعلن رئيس الحزب الوطني محمد فريد عن استعداده للتعاون مع رجال جمعية الاتحاد والترقي على أمل الحصول على مساعدة منهم لتخليص مصر من براثن الاحتلال الإنكليزي(١). وعمّت الأفراح بقية الولايات العربية الأخرى، وأقيمت الاحتفالات فيها ابتهاجاً بالعهد الجديد وعلى أمل ما سيحققه من إنجازات كسيادة القانون ونشر الحرية والمساواة بين جميع شعوب الدولة العثمانية.

إن مظاهر الفرح التي عمّت أنحاء الدولة العثمانية ابتهاجاً بانتهاء الحكم المطلق وإعادة العمل بالدستور لم تحل دون قيام معارضة ضد الانقلاب في بعض الأوساط العسكرية والمدنية، فقد واجه الانقلابيون حوادث تمرّد في بعض القطاعات العسكرية، إضافة إلى مظاهرات مدنية ضدهم في عدد من ولايات الدولة العثمانية، وقد لعبت بعض تصريحات وخطب قادة جمعية الاتحاد والترقي دوراً في تهييج مشاعر الأهالي، فقد صرّح أحد هؤلاء في حديثه لمجلة (الطان) الفرنسية في اسطنبول قائلاً: «إنّ همّنا منصرف إلى تقوية العلاقات بين عناصر السلطنة، على أننا لا نستطيع تحقيق الاتحاد والاتفاق بينها إلّا متى أدخلنا الروح العلماني في جميع العناصر، مبتدئين من معلمي مدارسنا (خوجات)، وسننشىء في هذا الموضوع خطباً للعامة»(٢). وفي رأينا ان إطلاق مثل هذا التصريح في بداية عهد الجمعية وفي مجتمع معروف بنزعته المحافظة وبتمسكه بأهداب الدين كان لا بد أن يجد رد فعل ضد الجمعية.

انقسم علماء الدين حول الموقف من الانقلاب إلى قسمين، حيث أشاد القسم الأول منهم بالانقلاب وبعودة العمل بالدستور، وعدوه عملاً باهراً لا يتنافى مع تعاليم الشريعة، وندّدوا بالاستبداد بوصفه اغتصاباً فاضحاً لحقوق الشعب والأمة، وأرسلوا برقيات طالبوا فيها السلطان بوجوب تنفيذ ما ورد في الدستور. بينما عدّه القسم الثاني - وهم الذين كانوا لا يزالون متأثرين بسياسة

---

(١) عبد العزيز سليمان نوار: مصر والعراق، (القاهرة -١٩٦٨) ص ص ٢٦٨-٢٦٩.

(٢) زعيمه سليمان الباروني: صفحات خالدة من الجهاد، ج١، الكتاب الأول (القاهرة - ١٩٦٤) ص١٠٧.

الجامعة الإسلامية التي كان قد أعلنها السلطان عبد الحميد الثاني - خروجاً على الدين وإلغاءً لحكم الشريعة[1]. ولعل ما شجع هؤلاء على معارضة الانقلاب سوء فهم بعض من رجال الانقلاب لمفهوم الحرية، فاندفعوا في ارتكاب المعاصي والموبقات وأكثروا من المراقص والحانات ودور اللهو، وقد عدّ المحافظون ذلك نذيراً بزوال الأخلاق والدين[2]. كما أن عدم مراعاة بعض رجال جمعية الاتحاد والترقي ومؤيديها لمشاعر السكان الدينية زادت من نفرة الأوساط المحافظة منهم كما حدث على سبيل المثال في بغداد. فقد استغل بعض خصوم جمعية الاتحاد والترقي في بغداد من الأعيان والأشراف - ممن كانوا يمارسون نفوذاً كبيراً إبان حكم السلطان عبد الحميد الثاني والذين اعتقدوا بأن الحكم الجديد سوف يحد من نفوذهم وامتيازاتهم - حادثة جرت في بغداد بعد أيام قليلة من إعلان الدستور لتحريض الناس ضد جمعية الاتحاد والترقي خلاصتها أن بعضاً من أعضاء الجمعية أراد كسب عناصر جديدة لها فاجتمعوا في جامع الوزير في بغداد، وبعد الانتهاء من صلاة العصر تلا معروف الرصافي رسالة جاء بها أحد مندوبي الجمعية والتي تضمّنت حثاً على التعاون والاتحاد والسعي إلى الترقي، وبعد تفرّق المصلين عمد مناوبو الجمعية إلى استغلال الحدث وبدأوا في تحريض الناس ضد الاتحاديين من خلال ادعائهم بأنهم (أي الاتحاديين) أهانوا الدين الإسلامي وأسكتوا قارئ القرآن من أجل قراءة رسالة الاتحاديين، مما جعل أهالي بغداد يخرجون في اليوم التالي في مظاهرات صاخبة، مما اضطر والي بغداد ناظم باشا إلى أن يطلب من أشراف وأعيان بغداد التدخّل لتهدئة الأمور، وفعلاً نجح هؤلاء في تهدئة الناس[3]. وشكّل فريق من أشراف[*] بغداد جمعية المشور عام (١٩٠٨)

---

(١) Ghassan R. Atiyyah: Iraq (1908-1921) Asosio-political study. (Beirut - 1973) pp: 50-53: Saab:op.cit. p: 216.

(٢) لغة العرب: ج٣، م١، س ١، بغداد، أيلول ١٩١١، ص ١١٢، العزاوي المصدر السابق، ص ١٦١.

(٣) الأعظمي: مختصر...، ص ص ٢٤٩ -٢٥٠.

(*) وهم: عبد الرحمن النقيب، عيسى الجميل، عبد الرحمن باشا الحيدري، محمد فاضل =

وكان هدفها الظاهر الدفاع عن الشريعة الإسلامية ومقاومة الأفكار العلمانية، أما هدفها الحقيقي فهو مقاومة جمعية الاتحاد والترقي والحد من نفوذها[(١)]. ووقعت مصادمات في بعض المدن السورية والفلسطينية كحمص وحلب وعكا ونابلس بين خصوم جمعية الاتحاد والترقي ممن رأوا في أهداف الجمعية انتقاصاً من الإسلام وخروجاً عن تعاليمه، وبين مؤيدي الجمعية المذكورة[(٢)]. كما أعرب قسم من اللبنانيين عن مخاوفهم من أن يؤدي إعلان الدستور إلى القضاء على الامتيازات التي كانوا يتمتعون بها[(٣)].

إن ترحيب العرب بانقلاب عام ١٩٠٨ وبعودة الدستور - ولا سيما في أوساط المثقفين منهم - كان ينم عن وعي العرب بمزايا الحكم الدستوري وبالأسس التي يجب أن يقوم عليها بناء الدولة ونهضتها وتطوّرها، إضافة إلى مقتهم للاستبداد والتسلّط. وكان يحدو العرب الأمل في أن العهد الجديد سيعمد إلى إشراكهم في إدارة شؤونهم تطبيقاً لتصريحات قادة جمعية الاتحاد والترقي وشعاراتها المعلنة. كما أن معارضة البعض من العرب للانقلاب لم يكن مردّها تعلقهم بالنظام الاستبدادي بل لاعتبارات أهمها خوفهم من أن يؤدي الانقلاب إلى تهديد مصالحهم وامتيازاتهم، كما أن تصرفات الانقلابيين وتصريحاتهم الاستفزازية كانت سبباً آخر لإثارة مشاعر العداء ضدهم.

= الداغستاني، كاظم باشا، جميل أفندي، الملا نجم الدين الواعظ، الشيخ عبدالوهاب النائب، الشيخ سعيد النقشبندي، الشيخ مصطفى الشهرباني وغيرهم. انظر: علي الوردي لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، ج٣، (بغداد-١٩٧٢) ص١٦٤.

(١) Atiyyah: op.cit.p: 68

(٢) حران: المصدر السابق، ص ١٩.

(٣) كوثراني: المصدر السابق، ص ١٧٦.
ولمزيد من التفاصيل حول امتيازات الموارنة في لبنان انظر: عبد العزيز سليمان نوار: وثائق أساسية من تاريخ لبنان الحديث (١٥١٧-١٩٢٠)، (بيروت-١٩٧٤) ص ٤٦٩ وما بعدها.

المبحث الثالث

الإنتخابات النيابية (١٩٠٨-١٩١٤)

١- قانون الانتخابات:

عندما أجريت الانتخابات لأول مرة عام ١٨٧٧ لم تكن تستند إلى قانون دائم بل استندت إلى تعليمات موقتة أسندت فيها عملية الانتخابات كما أسلفنا سابقاً - إلى المجالس المحلية. وفي اجتماعات مجلس المبعوثان لسنة ١٨٧٧ تم تشريع قانون للانتخابات، إلّا أن هذا القانون لم يطبق في الانتخابات الثانية التي جرت في العام نفسه والتي تمت بنفس الصيغة الأولى. وكانت أغلب مواد قانون الانتخابات مستمدة من دستور عام ١٨٧٦.

بموجب قانون الانتخابات لعام ١٨٧٧ اعتبر كل لواء (سنجق) في الدولة العثمانية دائرة انتخابية، وكل ناحية شعبة انتخابية (م١)[1]. وحسب المادة (٦٥) من القانون الأساسي فإن كل نائب يمثل (٥٠) ألف وما يزيد على (٢٥) ألف فيمثلهم نائب واحد. وإذا كان العدد (١٢٥) ألف فيمثلهم نائبان، وإذا كان العدد (١٧٥) ألف فيحق لهم انتخاب ثلاثة نواب، أما إذا كان العدد (٢٢٥) ألف فيمثلهم أربعة نواب، وتطبق نفس النسبة على ما زاد على ذلك (م٢)[2]. وفي ضوء هذه النسبة يتقرر مجموع أعضاء مجلس المبعوثان.

---

(١) انتخاب مبعوثان: قانون نامة سنك صورت إجرائية سنة دائر تعليمات، بغداد، (١٣٢٧)، ص ١٤، أعيد نشر هذا القانون في مجموعة التنظيمات والقوانين العثمانية المسماة بالدستور انظر: دستور: ترتيب ثاني، جلد أول، درسعادت (١٣٢٩) ص١٨.

(٢) انتخاب مبعوثان: المصدر السابق، ص ص ٤-٥، دستور: مجلد١ ص١٨، زين: مصدر السابق، ص ١١٦.

من أجل التهيؤ للانتخابات توجب اعداد سجلات أساسية (دفاتر أساسية بأسماء جميع المواطنين العثمانيين من الذكور (م ٧)، وأن يراعى في تسجيل أسماء الأهالي في المناطق كونهم يقيمون فيها منذ زمن طويل أو أنه قد مضت سنة على إقامتهم فيها. وتنقسم هذه السجلات إلى قسمين:

١- سجل تسجل فيه أسماء الذكور منذ الولادة وحتى سن الخامسة والعشرين.

٢- سجل تسجل فيه أسماء من تجاوزوا سن الخامسة والعشرين (م٥)[١]. يباشر بتنظيم هذه السجلات ابتداء من أول شهر مايس على أن ينتهي منها في أواخر شهر حزيران، وأن تكون خالية من الاخطاء والنواقص (م١٥)، ويشترط في أولئك الذين تسجل أسماؤهم في السجلات الانتخابية أن يكونوا من دافعي الضرائب - سواء قلت أم كثرت - إلى خزينة الدولة العامة وإلا فإنهم يحرمون من حق الانتخاب (م١١)[٢]. كما حدد قانون الانتخابات الشروط التي يجب أن تتوفر فيمن يترشح للانتخابات[*].

كان للبلدية دور هام في الإعداد للانتخابات ابتداء من نشر قوائم الناخبين الخاضعين للضريبة، كما كان لمختاري المحلات الذين يتبعون البلديات دورهم أيضاً من حيث تبليغ أوامر البلدية[٣]. ويتجلى دور البلدية من خلال الهيئة التفتيشية التي حددها القانون الانتخابي وجعل رئاستها لرئيس البلدية، وحدد واجباتها بتدقيق اللوائح الانتخابية ومراقبة حسن سير وتنفيذ الأمور الانتخابية (م٤، م١٠)[٤]. ومنح القانون الانتخابي للرؤساء الروحانيين

---

(١) انتخابات مبعوثان: المصدر السابق، ص ص٥-٦، دستور: المصدر السابق، ص ص ١٨-١٩، زين: المصدر السابق، ص ١١٦.

(٢) انتخاب مبعوثان: المصدر السابق، ص ص٩-١٠،١٢، دستور: المصدر السابق، ص ص٢١-٢٢، زين: المصدر السابق، ص ١١٧.

(*) سبق أن ذكرناها في الفصل الأول.

(٣) رجب بركات: بلدية البصرة (١٨٦٩-١٩٨١) (البصرة-١٩٨٤) ص ١٣٥.

(٤) انتخاب مبعوثان: المصدر السابق، ص ص٥،٩ رجب: المصدر السابق، ص =

للطوائف الدينية الثلاث (الإسلام، المسيحية واليهودية) دوراً في عملية ضبط وتصحيح وتدقيق السجلات (م٧) لما لهؤلاء من تأثير في نفوس أتباعهم، كما تقرر صرف أجور يومية لأعضاء اللجان التفتيشية[١]. ويكون الترشيح للنيابة بإحدى الطرق الثلاث الآتية:

١- أن يقدم المرشح طلباً شخصياً إلى الوالي.

٢- أن يرشحه عدد من الأهالي بعريضة على أن يوقع عليها (٣٠٠) شخص على الأقل.

٣- أن يرشحه الحزب الذي ينتمي إليه[٢].

كانت الانتخابات تجري على مرحلتين، أي أن الانتخاب لم يكن مباشراً، ويحق لجميع الذكور من العثمانيين ممن تتوفر فيهم الشروط الانتخابية أن يشاركوا في انتخابات المرحلة الأولى (برنجي درجه). ويحق للفائزين في تلك الانتخابات أن يشاركوا في انتخابات المرحلة الثانية (ايكنجي درجه) على أساس نائب واحد إذا كان عدد المرشحين يتراوح بين (٥٠٠-٧٥٠)، ونائبين إذا كان عدد المرشحين يتراوح بين (٧٥٠ - ١٢٥٠) مرشحاً وتراعى نفس النسبة لما زاد عن ذلك[٣].

ترسل قوائم الناخبين من المرحلة الأولى إلى النواحي وتعين أيام الانتخاب وتبلغ للناخبين، ويوزع هؤلاء على شكل مجموعات تتألف كل منها من (٣٠٠) شخص (م٢٦)[٤]. ويتم تشكيل هيئة انتخابية تحت رئاسة الموظف

= ١٠٦، دستور، المصدر السابق، ص ص ١٨-٢٠.

(١) انتخاب مبعوثان: المصدر السابق، ص ٧، دستور: المصدر السابق، ص ١٩، دستور: جلد ٤، ص ١١٣.

(٢) برو: المصدر السابق، ص ص ١٠٣-١٠٤.

(٣) انتخاب مبعوثان: المصدر السابق، ص ص ١٥-١٦، إبراهيم خليل أحمد: ولاية الموصل، دراسة في تطوراتها السياسية (١٩٠٨-١٩٢٢)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، (بغداد ١٩٧٥) ص ٤٤.

(٤) انتخاب مبعوثان: المصدر السابق، ص ١٧، دستور: جلد ١، ص ٢٤.

(المأمور) المرسل للإشراف على الانتخابات، وتضم هذه الهيئة أمام الناحية وقسيسها وحاخامها ورئيس مجلس إدارة الناحية وأعضاءها (م٣١)[١]. وبعد أن يتم إحضار صناديق الانتخابات الفارغة وفحصها (م٣٢) تختم وتختار الهيئة الانتخابية شخصين من المختارين والأئمة والقس والحاخامين، وتسلم لكل منتخب ورقة مختومة ليدون عليها أسماء المرشحين الذين يود انتخابهم (م٣٣)[٢]. ثم يقوم هؤلاء بوضع الأوراق في الصناديق، وبعد أن يتم فرز الأصوات يعد الفائزون بأغلبية الأصوات ناخبين ثانويين وتعطى لهم مضبطة مصدقة من الهيئة الانتخابية (م٤٣)، ثم يعرض هؤلاء أوراقهم على الهيئة التفتيشية في القضاء التي تحدد لهم يوم وساعة إجراء انتخابات المرحلة الثانية، وتعطى لهم أوراق مدون فيها أسماء المرشحين (م٤٥)، ويدلي هؤلاء بأصواتهم حسب القواعد المرعية. وبعد الانتهاء من عملية الانتخاب يتم فتح الصناديق بحضور الهيئة التفتيشية والرؤساء الروحانيين لمختلف الطوائف الدينية والناخبين الثانويين أنفسهم، ومن ثم تعد قائمة بأسماء المرشحين مع عدد الأصوات التي حصلوا عليها دون إهمال أي اسم حتى لو لم ينل إلا صوتاً واحداً، وبعد تدقيق هذه القائمة توقع وتختم من قبل الهيئة التفتيشية في القضاء ثم ترسل إلى الهيئة التفتيشية في اللواء (م٥١)، ويتم في اللواء تبليغ الفائزين في الانتخابات (م٥٢) ثم يعطون مضابط انتخابهم ليصار تصديقها من قبل مجالس الإدارات في الألوية، ثم يعرضونها على مجلس المبعوثان عند افتتاحه (م٥٤)، كما يقوم مركز اللواء بإرسال نسخ من هذه المضابط إلى وزارة الداخلية على وجه السرعة (م٥٥)[٣].

يتم الانتخاب حسبما نص عليه الدستور بالاقتراع السري (م٦٦). ولا

---

(١) انتخاب مبعوثان: المصدر السابق، ص ١٩، دستور: المصدر السابق، ص ٢٥.

(٢) انتخاب مبعوثان: المصدر السابق، ص ١٩ دستور المصدر السابق، ص ص ٢٥-٢٦.

(٣) انتخاب مبعوثان: المصدر السابق، ص ص ٢٥-٢٧، ٣٠-٣٢، دستور: المصدر السابق، ص ص ٢٨-٢٩، ٣١-٣٢، أحمد: المصدر السابق، ص٤٥.

يجوز الجمع بين النيابة وأية وظيفة حكومية أخرى، ويستثنى من ذلك الوزراء، وفي حالة انتخاب أحد الموظفين فعليه أن يختار بين الوظيفة أو النيابة (م٦٧). وإن النائب الذي انتخب عن دائرة ما لا يعد نائباً لتلك الدائرة فقط وإنما نائباً عن كل العثمانيين وممثلهم في المجلس (م٧١)[1].

انطلاقاً من أن جميع سكان الدولة العثمانية هم من التبعية العثمانية فقد جعل القانون الانتخابي من حق كل مرشح حائز على الشروط الانتخابية أن يرشح نفسه عن أية منطقة شاء (م٧٩)[2]. وكثيراً ما استغل الاتحاديون هذه المادة لترشيح نواب من غير العرب في الولايات العربية، وفي مقابل ذلك لا نجد عربياً واحداً - حتى من الذين انضموا إلى جمعية الاتحاد والترقي - قد ترشح عن أية منطقة تركية كاسطنبول مثلاً على الرغم من وجود جالية عربية كبيرة فيها.

احتوى القانون الانتخابي على خمس عشرة مادة جزائية (عقوبات) بحق من يخالف أحكامه. فإذا ما امتنع الأئمة والقسس والحاخامات والمختارون عن الإدلاء بمعلوماتهم لإدارة البلدية والهيئة التفتيشية فإنهم يغرمون جزاء نقدياً يتراوح بين مجيديين[*] إلى عشرة مجيديات (م٦٢)، وحددت عقوبة المرشح لانتخابات المرحلة الثانية في حالة تقديمه رشوة للناخبين أو وعده لهم ببعض المناصب من أجل انتخابه بالحبس لمدة تتراوح بين شهرين وعام ونصف مع غرامة مالية تتراوح بين (١٠-٥٠) ليرة عثمانية، وتسري نفس العقوبة على الناخبين. وفي حالة إذا ما كان مرتكب هذه المخالفة موظفاً فإنه يطرد من وظيفته (م٦٤). وإذا ما سرق شخص ما صندوق الانتخاب أو أتلف الأوراق الموجودة فيه، فإنه يعاقب بالسجن مدة تتراوح بين عام إلى ثلاثة أعوام مع

---

(١) فارس: المصدر السابق، ص ص ١٧-١٨.

(٢) انتخاب مبعوثان: المصدر السابق، ص ٤٠، دستور: المصدر السابق، ص ٣٦.

(*) المجيدي: عملة عثمانية فضية تنقسم إلى فئات هي: نصف مجيدي وربع مجيدي وثمن مجيدي، ويعادل المجيدي الواحد ١٩ قرشاً، انظر: لوريمر: المصدر السابق، ص ٨٥٠.

أخذ غرامة نقدية منه تتراوح ما بين عشر ليرات عثمانية إلى مئة ليرة عثمانية (م٦٥). أما من يقيد اسمه أكثر من مرة لغرض تكرار الانتخاب فإنه يسجن من أسبوع إلى شهر (م٦٩)[*]. وكان القانون يبيح لمن لا يعرف الكتابة من الناخبين أن يختار شخصاً ينوب عنه في الكتابة، وإذا ما ظهر أن هذا الشخص قد قام بكتابة أسماء غير التي أملاها عليه الناخب، فإنه يعاقب عن كل اسم كتبه بالسجن لمدة تتراوح بين شهر وستة أشهر مع غرامة نقدية من ليرة واحدة إلى عشر ليرات (م٧٠). كما تضمنت المواد الجزائية معاقبة من يقوم بتهديد أحد الناخبين أو بإلحاق أضرار بعائلته وممتلكاته لغرض الحيلولة بينه وبين من يريد انتخابه بالسجن لمدة تتراوح بين شهر وعام مع غرامة نقدية تتراوح بين خمس ليرات وعشرين ليرة (م٧١). ويعاقب كل من يعكر صفو عملية الانتخاب، كنشر الدعايات والأراجيف الكاذبة ضد أي مرشح بالسجن من شهر إلى عام واحد مع غرامة نقدية تتفاوت بين ليرة واحدة وأربعين ليرة (م٧٢). أما إذا قام شخص بالاعتداء على الهيئة الانتخابية لغرض منع الانتخاب، فيعاقب بالسجن من ثلاثة أعوام إلى خمسة أعوام، وإذا ما كان شريكاً لجماعات أخرى تمارس نفس الأعمال في مناطق انتخابية أخرى فإن مدة السجن تمدد إلى خمسة عشر عاماً (م٧٣)[١]. وحددت مدة النيابة بأربعة أعوام، على أن يسمح للنائب بإعادة ترشيح نفسه لها مرة أخرى[٢].

٢- انتخابات عام ١٩٠٨:

كانت مطالب قادة الانقلاب عام ١٩٠٨ إعادة العمل بالدستور وإجراء انتخابات نيابية ولما كان قانون الانتخاب الصادر في عام ١٨٧٧ لم يقترن

(*) ورد خطأ في أحد المصادر أن عقوبة من يكرر الانتخاب هي من أسبوع إلى سنة. انظر: زين: المصدر السابق، ص ١١٨.

(١) انتخاب مبعوثان: المصدر السابق، ص ص ٣٥-٣٨، دستور: المصدر السابق، ص ص ٣٣-٣٥.

(٢) زين: المصدر السابق، ص ١١٧.

بمصادقة السلطان عليه، فقد طلب من الأخير المصادقة عليه وتم إصدار إرادة سلطانية بذلك ولغرض الإسراع في إجراء الانتخابات وتهيئة مستلزماتها، فقد أوعز الصدر الأعظم كامل باشا في ٢٤ آب ١٩٠٨م (١١ آب ١٣٢٤ر) لوزارة الداخلية بإعداد لائحة (مذكرة) بهذا الخصوص وتقديمها إلى السلطان، وبعد اطلاع السلطان عليها أصدر إرادة سنية بالموافقة عليها والأمر بتنفيذ ما جاء فيها[١].

بات الناس يترقبون بدء عملية الانتخاب، وفي ٢٤ تشرين الثاني ١٩٠٨ أعلنت الصحف بأن موعد انتخابات مجلس المبعوثان قد بات وشيكاً، وأخذت تنشر مقالات مفادها أن سعادة الوطن واستقلال الدولة مرتبطان بهذه الانتخابات، وقد عكست تلك المقالات اهتمام الصحافة بالدستور وبعودة الحياة النيابية[٢]. وقد صدرت الأوامر بإجراء الانتخابات في شهري تشرين الثاني وكانون الأول من عام ١٩٠٨[٣].

بدأت الانتخابات[*] لأول مجلس للنواب في ظل الدستور، وكانت جمعية الاتحاد والترقي هي التي تشرف على جهاز الانتخابات، وقد عملت لإدارة هذا الجهاز طريقة تضم نجاح الأغلبية من مرشحيها[٤]. ومن أجل ضمان سيطرتها على الانتخابات وللتصدي لأية إجراءات قد تقدم عليها الحكومة لغير صالح فوز الجمعية بالانتخابات، فقد أرسلت الجمعية سبعة أعضاء بضمنهم ثلاثة من أبرز عناصرها وهم طلعت بك وكامل بك وجاويد بك

---

(١) دستور: المصدر السابق، ص ٦٧.

(٢) إبراهيم خليل أحمد: الموصل والانتخابات النيابية (١٩٠٨-١٩١٤) مجلة بين النهرين، الموصل، عدد ٤٨، ١٩٨٥، ص٢٣٤.

(٣) Anderson: op. cit. p: 150

(*) للاطلاع على صورة للانتخابات في اسطنبول انظر:
رسملي كتاب: نومرو ٣٨، جلد ٧، مارت ١٣٢٨، (١٩١٢م) ص ١٢٩.

(٤) George Antonius: The Arab Awakening. (London-1938) p: 104

إلى اسطنبول[١][*]. كما قام الاتحاديون بالإشراف على صناديق الانتخابات من خلال مندوبيهم الذين كانوا يقومون بعملية مراقبة الصناديق وحراستها، إضافة إلى قيام هؤلاء المندوبين بالطواف على المنازل لتسليم الناخبين من المرحلة الأولى جداول بأسماء من يجب عليهم انتخابهم من مرشحي المرحلة الثانية، والذين هم - بطبيعة الحال - من أعضاء أو مؤيدي جمعية الاتحاد والترقي[٢]. ويبدو أن الاتحاديين لجأوا إلى هذا الأسلوب بالرغم من شعبيتهم بين الأهالي باعتبارهم منقذي البلاد من حكم السلطان المطلق، بسبب خوفهم من منافسة العناصر المناوئة لهم من المحافظين وأعوان السلطان والذين تضررت مصالحهم ومنافعهم، وكذلك لضمان فوز مرشحي الاتحاديين في الانتخابات.

جرت الانتخابات في جو من التفاؤل والغبطة[٣]. إلّا أن ذلك لم يمنع حدوث اضطرابات وصدامات، بل وسفك دماء أحياناً كما حدث في الموصل مثلاً، فقد أدلى أحد نواب الموصل[**] بحديث إلى أحد الرحالة الإنكليز خلال لقائه به على ظهر باخرة قال فيه: ((إن الحرية شيء جيد. ولكن هناك الكثير من الصعوبات. فقد قتل خمسون رجلاً في عملية انتخابية، وذلك بسبب اعتقاد الناس أن هناك تلاعباً في إحصاء الأصوات الانتخابية. ولما كان الناس

---

(١) shaw: op.cit. p:274

(*) يذكر أحد المصادر أن جمعية الاتحاد والترقي لم تكن قوية ومؤثرة بصورة كافية لتستطيع السيطرة على الحكومة وتسييرها حسبما تشاء. انظر:

Richard Robinson: The First Turkish Republic (U.S.A-1963) p:9

(٢) برو: المصدر السابق، ص ١٠٤، منسي: المصدر السابق، ص ١٢٨.

(٣) ساطع الحصري: محاضرات في نشوء الفكرة القومية، (بيروت -١٩٨٥) ص ١٩.

(**) يرجح أحد المصادر أن النائب هو محمد علي فاضل آل عبد الحافظ وذلك من خلال الأوصاف التي بينها الرحالة. انظر: أحمد: الموصل ...، ص ٢٣٦. ويؤيد ذلك والدي الذي كان طالباً لدى أخيه عاصم فاضل آل عبد الحافظ مدرس اللغة الفرنسية في إعدادية الموصل في الثلاثينيات والذي كان شبيهاً بأخيه.

قلقين من ذلك فقد تقرر أنه من الأفضل إرسالي))[١]. ويؤكد كلام النائب حدوث بعض التدخلات في عملية الانتخاب مما أثار احتجاج أهالي الموصل[٢]. وفي لقاء أجرته إحدى الصحف العربية مع عبد الوهاب القرطاس أحد نواب العراق، أوضح الأخير بأن السبب في عدم إرسال نواب عن العمارة إلى اسطنبول على الرغم من مضي ثلاثة أعوام على تشكيل المجلس يعود إلى حدوث بعض الاضطرابات في العمارة خلال عملية الانتخابات، مما استوجب إعادة إجراء الانتخابات مرة أخرى ولم تخل الأخيرة من حدوث تلاعب فيها، وقد أدى ذلك كله إلى استدعاء متصرف العمارة إلى بغداد للتحقيق معه[٣]. كما مارست جمعية الاتحاد والترقي ضغطاً على الناخبين بعدم انتخاب طالب النقيب وأحمد باشا الزهير وهما من أعيان البصرة، مما أدى إلى إعادة عملية الانتخاب ثلاث مرات، إلّا أن محاولة الجمعية لم تفلح وفاز الاثنان[٤]. ويبدو أن الجمعية كانت تخشى نفوذ طالب النقيب الشخصي وتأثيره وتطلعاته وطموحه، وبدلاً من أن تعمد إلى كسبه إلى جانبها عن طريق تأييدها له في الانتخابات، أحجمت عن ذلك مما أوغر صدر طالب النقيب عليها الأمر الذي نتجت عنه فيما بعد نتائج سلبية لغير صالح الاتحاديين في البصرة.

أما في بيروت فقد جرت الانتخابات في هدوء وقوبلت نتائجها بالرضا والحبور، مع الإشادة بسلامة الانتخابات من كل شائبة[٥]. إلّا أن الأمر لم

---

(١) Mark Sykes: The Caliph's Last Heritage. part 1 (London-1915) p: 484

(٢) أحمد: الموصل . . . ، ص ٢٣٦.

(٣) العمران: العدد ٦٢٧، ج ٤١، م٤، س ١٥، ٢٥ تشرين الثاني ١٩١١، ص ٥٣٠، ومن الجدير بالذكر أن أحد المصادر ذكر بأن سبب توقيف وعزل متصرف العمارة هو عدم رضوخه لإرادة الاتحاديين وتصميمه على تطبيق القانون بعيداً عن أي تأثير انظر: الشلاه: المصدر السابق، ص١١٩.

(٤) حميد أحمد حمدان التميمي: البصرة في ظل الاحتلال البريطاني (١٩١٤-١٩٢١) رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، (بغداد -١٩٧٥) ص ص ٤١-٤٢.

(٥) الحكيم: بيروت ولبنان . . . ، ص ٣٦.

يكن كذلك في جبل لبنان، حيث لعبت التدخلات الأجنبية في حمل السكان على مقاطعة الانتخابات على الرغم من مطالبة بعض اللبنانيين بالمشاركة فيها، وكذلك لعب النظام الخاص الذي كان يتمتع به جبل لبنان دوراً في إثارة مخاوف البعض من أهالي جبل لبنان من أن مشاركتهم في الانتخابات سوف تؤدي إلى ازدياد ارتباط جبل لبنان بالدولة العثمانية، وبالتالي تهديد الامتيازات التي يؤمنها لهم وضعه الخاص[(١)]. وفي دمشق لم تحظ الانتخابات بالحماسة والاهتمام، كما أنها لم تثر خلافات أو ضجة بحيث إن بعضهم وصفها بأنها انتخابات باهتة[(٢)]. أما في اللاذقية فقد حصل نزاع بين الطوائف الإسلامية فيها، حيث أرادت كل منها انتخاب نائب من بين أبنائها، وأحيل موضوع النزاع إلى مركز الولاية في بيروت، وتعذر على الوالي إيجاد حل له، إلّا أن الأهالي اتفقوا فيما بعد على أنتخاب أحد وجهاء الدروز وهو الأمير محمد أرسلان[(٣)(*)]. بهذا حسموا الخلاف بأنفسهم ودون أن يفرض عليهم نائب لا يرغبونه.

أما في ولاية طرابلس فقد رشح الاتحاديون أحد الأتراك وهو فؤاد خلوصي كنائب عن تلك الولاية، علماً بأنه لم يكن قاطناً فيها[(٤)]. مستغلين في ذلك المادة (٧٩) من قانون الانتخابات التي أجازت لكل شخص حائز على الشروط الانتخابية ترشيح نفسه عن أية منطقة يشاء ومخالفين في الوقت نفسه المادة (٥) من القانون المذكور التي تشترط تسجيل أسماء أهالي كل منطقة في

---

(١) شكيب أرسلان: سيرة ذاتية، (بيروت -١٩٦٩) ص ٣٦، العريسي: المصدر السابق، ص ٢٣٨، الحكيم: بيروت ولبنان . . .، ص ٤٧،

(٢) حران: المصدر السابق، ص ٢٤.

(٣) أرسلان: المصدر السابق، ص ٥٣.

(*) محمد أرسلان: أحد أمراء جبل لبنان من الدروز، انتخب للنيابة في مجلس المبعوثان عام ١٩٠٨ وقتل أثناء الحركة المضادة التي قامت في ١٣ نيسان ١٩٠٩ بالقرب من مجلس المبعوثان وقد ظن القتلة أنه حسين جاهد أحد قادة الاتحاديين.

(٤) سميح وجيه الزين: تاريخ طرابلس قديماً وحديثاً (بيروت ١٩٦٩) ص ٣٣٩.

سجلات تثبت فيها إقامتهم منذ زمن طويل أو مضي عام في الأقل على إقامتهم فيها.

بالرغم من إطلاق سراح المعتقلين السياسيين في عهد السلطان عبد الحميد الثاني في بدء العهد الدستوري، ورفع القيود التي كانت مفروضة على المنفيين، فإن الاتحاديين استغلوا الأحكام الصادرة في العهد السابق ضد بعض القوميين الأحرار للحيلولة دون ترشيح أنفسهم للانتخابات، فعلى سبيل المثال استغل الاتحاديون الحكم الصادر ضد نجيب عازوري في عام ١٩٠٢ والقاضي بسجنه (١٥) عاماً، ومنعوه من ترشيح نفسه بحجة إعادة النظر في الحكم[١]. ويبدو أن السبب الحقيقي لذلك هو خشية الاتحاديين منه بسبب دعوته إلى القومية العربية، وربما كان للحركة الصهيونية دور في ذلك بسبب تحذيره من الخطر الصهيوني منذ وقت مبكر.

لجأ الاتحاديون أحياناً إلى سوق الناس بالإكراه إلى المراكز الانتخابية وإرغامهم على أنتخاب مرشحيهم في عموم الولايات العثمانية[٢]. أما في اليمن وعسير فقد أجريت انتخابات صورية. إذ تدخلت جمعية الاتحاد والترقي في عملية الانتخابات بصورة سافرة حينما اشترطت أن يكون المرشحون من أعوانها، أما في الحجاز فلم يستطع الاتحاديون التأثير في انتخاباتها[٣].

وعلى الرغم من أن البعض من الأحزاب قد خاضت الانتخابات إلى جانب جمعية الاتحاد والترقي كما حدث مثلاً في دمشق، حينما شاركت جمعية الإخاء العربي العثماني في الانتخابات، وفي اسطنبول حينما شارك حزب الأحرار في الانتخابات، إلّا أن أيًّا من تلك الأحزاب لم يحرز نجاحاً

(١) زاهية قدورة: نجيب عازوري من خلال زمانه ومكانه مجلة تاريخ العرب والعالم، بيروت، العدد ٢٧، س ٣، كانون الثاني ١٩٨١، ص ١٢.

(٢) مجلسي مبعوثان ضبط جريدة سي ٢، ٧ شباط ١٣٢٦، (٢٠ شباط ١٩١٠م)، ص ص ١٢٢١-١٢٢٢، وسنرمز لها فيما بعد بالحروف الأولى (م.م.ض.ج) وقد ذكر هذا الاتهام أحد النواب وهو أمراه أفندي في مناقشة حامية حول الحريات.

(٣) الملك عبد الله: مذكرات الملك عبد الله، (عمان -١٩٤٧) ص ٧٧.

ملموساً[١]. ولعل السبب في ذلك يعود إلى تلاعب الاتحاديين في نتائج الانتخابات وممارستهم ضغطاً على الناخبين كما أوضحنا ذلك سابقاً.

٣- انتخابات عام ١٩١٢:

بدأت مظاهر التأييد التي تمتعت بها جمعية الاتحاد والترقي في بداية انقلاب ١٩٠٨ بالانحسار التدريجي، حيث بدأت تتكشف حقيقة الاتحاديين العنصرية، كما أن تصرفاتهم داخل مجلس المبعوثان أظهرت زيف دعاواهم حول الحرية والعدالة والمساواة، وزاد الطين بله عندما بدأت الانشقاقات تتوالى داخل الجمعية المذكورة وأدّت إلى ظهور الأحزاب المنافسة للجمعية، كذلك إن انحدار الدولة العثمانية في الحرب مع إيطاليا عام (١٩١١-١٩١٢) أدى إلى ازدياد حدة المعارضة لجمعية الاتحاد والترقي على جميع المستويات الأمر الذي أدّى إلى إسقاط وزارة حقي باشا عام ١٩١٢ وقد عمدت قوى المعارضة إلى دمج أحزابها في حزب معارض تحت اسم (حزب الحرية والائتلاف)[٢]. وقد شن هذا الحزب حملات عنيفة ضد سياسة الاتحاديين المركزية، وكان حزب الحرية والائتلاف ينادي باللامركزية وتوسيع حقوق الولايات الثقافية وإصلاح أحوالها والنهوض بها مما جذب إليه أعداداً كبيرة من المواطنين والنواب من مختلف الولايات. وقد ظهرت أولى بوادر انهيار شعبية الاتحاديين في العاصمة نفسها عندما جرت انتخابات فرعية لانتخاب نائب عنها بدلاً من أحد النواب المتوفين وفاز بها أحد أعضاء حزب الحرية والائتلاف وهو (طاهر خير الدين)[٣]. وإزاء تدهور شعبيتها بين المواطنين، ورغبة منها في وقف هجوم المعارضة ضدها داخل مجلس المبعوثان، وتمهيداً لعقد الصلح مع

(١) برو: المصدر السابق، ص ١١١، حران: المصدر السابق، ص ٦٦

Shaw: op.cit. p:276.

(٢) Tarik Zafer Tunaya: Türkiye de Siyasal partiler. ikinci Mesrutiyet Donemi (1908-1918). Cilt 1 (Istanbul-1988) S: 246; Shaw: op.cit. P: 283.

(٣) الأدهمي: المصدر السابق، ص ٢٥.

إيطاليا ارتأت جمعية الاتحاد والترقي حل مجلس المبعوثان[١]. وقد أثارت الجمعية المذكورة قضية تعديل المادة (٣٥)[*] من القانون الأساسي واتخذت من رفض مجلس المبعوثان الموافقة على تعديلها مرتين متتاليتين سبباً لحل المجلس[٢]. وعلى هذا الأساس وتحت ضغط الجمعية وافق السلطان على حل المجلس وأصدر إرادة بذلك في ١٨ كانون الثاني ١٩١٢م (٥ كانون الثاني ١٣٢٧ر) جاء فيها (بموجب المادة السابعة من القانون الأساسي والتي تخولنا فسخ المجلس، وبموافقة مجلس الأعيان فقد أصدرنا إرادتنا بفسخ مجلس المبعوثان على أن يجري انتخاب المجلس الجديد خلال مدة ثلاثة أشهر ولغرض تنفيذ ذلك فقد أصدرنا إرادتنا إلى الصدر الأعظم لإجراء ما يقتضي))[٣].

بدأت انتخابات مجلس المبعوثان الجديد في أواخر شهر كانون الثاني من السنة، وأصدرت وزارة الداخلية سلسلة من التعليمات إلى الولايات تقضي بضرورة تهيئة مستلزمات الانتخابات، من تهيئة سجلات وصناديق الانتخابات، وأكدت على ضرورة أن يكون المرشح للانتخاب مسجلاً في نفس الولاية التي يترشح عنها وأن يكون مقيماً فيها، وقد عللت الوزارة تلك الإجراءات بتأمين سلامة الانتخابات[٤].

---

(١) سليمان موسى: الحركة العربية المرحلة الأولى للنهضة العربية الحديثة (١٩٠٨-١٩٢٤)، (بيروت-١٩٧٧) ص٢٩، برو: المصدر السابق، ص ٣٧١.

(*) كانت المادة (٣٥) قبل تعديلها في ٨ آذار ١٩٠٩ تعطي الحق للسلطان في حل مجلس المبعوثان أو اقالة مجلس الوزراء في حالة خلافهما في أمر ما، إلا أن التعديل قيد حق السلطان برأي مجلس الأعيان في التعديل المنوه عنه، وقد أراد الاتحاديون العودة إلى نص المادة الأصلي من أجل حل مجلس المبعوثان. انظر نص التعديل في: دستور: المصدر السابق، ص ٦٤١.

(٢) عبد المسيح الأنطاكي: (عثماني عربي)، حرب الانتخابات في الدولة العلية العثمانية، (مصر -١٩١٤) ص ١٠.

(٣) دستور: ترتيب ثاني، جلد رابع، (درسعادت-١٣٣١) ص ٥١.

(٤) الزوراء: العدد ٢٣٤٦، ١٧ شباط ١٩١٢، صدى بابل: العدد ١٣٤، ٣ آذار ١٩١٢.

لعب إدراك جمعية الاتحاد والترقي لانهيار شعبيتها ونمو الأحزاب المنافسة لها دوراً في حمل الجمعية على بذل جهود كبيرة واتباع مختلف الوسائل سواء المشروعة أو غير المشروعة من أجل إنجاح مرشحيها في الانتخابات[(١)]. وقد أصدر الاتحاديون أوامر سرية تدعو إلى حمل الناس على أنتخاب مرشحي الجمعية حتى لو اقتضى الأمر استخدام أساليب الإكراه[(٢)]. ففي بغداد قام واليها جمال بك (١٩١١-١٩١٢) باتباع مختلف أساليب الترغيب والترهيب والوعيد والتلاعب في عملية الانتخاب عن طريق حرق الأوراق الانتخابية وتزويرها[(*)]، الأمر الذي أثار استياء أهالي بغداد. فقد دعا مصطفى الواعظ بعضاً من وجهاء بغداد[(**)] إلى عقد اجتماع لهم في داره واتفقوا خلاله على التصدي للوالي وكشف ألاعيبه وأرسلوا البرقيات إلى المراجع العليا، إلّا أنهم لم يتلقوا جواباً منها[(٣)]. كما عمد الوالي نفسه إلى مساومة بعض الوجهاء من أجل استمالتهم إلى جانب جمعية الاتحاد والترقي، فقد عرض علي عبد الرحمن النقيب تعيين ابنه نائباً عن بغداد إن هو تخلى عن كتلة الوجهاء المناوئة للاتحاديين، وقد نجح في ذلك واستجاب له عبدالرحمن النقيب، مما سبب انهيار الكتلة وتشتت أعضاءها[(٤)]. كما لجأ الوالي إلى تعيين

---

(١) Ahmad: op.cit.p:104

(٢) الأنطاكي: المصدر السابق، ص ص ١١-١٢.

(*) مما يؤكد حدوث تزوير في الانتخابات صدور إرادة سلطانية في ٢٥ أيلول ١٩١٢م (١٢ أيلول ١٣٢٨ر) بتغيير شكل الأختام المودعة لدى الهيئة التفتيشية والتي أسيء استعمالها بجعلها بيضوية الشكل. انظر: الزوراء العدد ٢٣٧٨، ٢٨ أيلول ١٩١٢.

(**) وهم: عبد الرحمن النقيب، عيسى الجميل، عبد الرحمن باشا الحيدري، علي أفندي الألوسي، يوسف السويدي.

(٣) مصطفى نور الدين الواعظ: الروض الأزهر في تراجم آل السيد جعفر (الموصل - ١٩٤٨) ص ص ٢٦١-٢٦٢.

(٤) خالد محسن إسماعيل: قلم وزير (آثار إبراهيم صالح شكر)، (بغداد-١٩٧٠) ص ٤١.

توفيق الخالدي وهو ضابط درك متعاطف مع الاتحاديين وكيلاً لمدير الشرطة حتى يتسنى له إجراء الانتخابات بالطريقة التي تضمن نجاح الاتحاديين فيها[١]. وعلى الرغم من اتباع هذه الأساليب، إلّا أنه لم يستطع تحقيق فوز إسماعيل حقي بابان النائب السابق في بغداد وإن كان قد نجح في انتخابه كنائب عن الديوانية، الأمر الذي جعله يسجن مختاري الأحياء في بغداد لفشلهم[٢]. وقد أدّى تمادي الاتحاديين في التدخل في الانتخابات إلى وقوع بعض حوادث القتل مما اضطر الأهالي في الديوانية إلى إطلاق النار على متصرفها وقائد الدرك فيها فجرح الأول جرحاً خطيراً[٣].

إزاء المنافسة الحزبية التي كانت على أشدها في ولاية البصرة، فقد عمد قائمقام القرنة حمزة أفندي إلى اعتقال مندوبي حزب الحرية والائتلاف الذين أرسلوا لمساعدة مرشحي حزبهم في هذا القضاء، كما أن والي البصرة سليمان نظيف كان منحازاً لمرشحي الاتحاديين وقيل إنه تلقى برقية من وزارة الداخلية تقضي بضرورة إنجاح مرشحي الجمعية وهما عبد الوهاب القرطاس ونعيم كحالة، وعدم تمكين طالب النقيب مرشح حزب الحرية والائتلاف من الفوز[٤]. وانتشرت شائعات في ولاية دمشق مفادها أن واليها إسماعيل فاضل باشا أرسل تعميماً سريًّا لرؤساء الوحدات الإدارية في الولاية يحثهم على العمل من أجل انتخاب مرشحي جمعية الاتحاد والترقي[٥] مما يشير إلى قلق الاتحاديين من مغبة إخفاق مرشحيهم في الانتخابات. كما أن الاتحاديين كانوا

---

(١) المصدر نفسه، ص ٤٣.

(٢) الشلاه: المصدر السابق، ص ص١١٩-١٢٠، ويبدو أن سبب عدم انتخابه نائباً عن بغداد تصريحاته التي أدلى بها عام ١٩١٠ ودعا فيها إلى عدم تهاون الحكومة مع العراقيين لأنهم حسب زعمه أبعد الناس عن العثمانية. انظر:
العمران: العدد ٦١٨، ج٣٢، م٤، س١٥، ٢٧ كانون الأول ١٩١٠، ص ٤٥٢.

(٣) الشلاه: المصدر السابق، ص ١٣٣.

(٤) برو: المصدر السابق، ص ٣٨٠، الشلاه: المصدر السابق، ص ١٢٩.

(٥) صدى بابل: العدد ١٢١، ١١ شباط ١٩١٢.

يلاحقون قادة حزب الحرية والائتلاف ويرهبونهم كعبد الرحمن الشهبندر وشكري العسلي، ويداهمون أماكن اجتماعاتهم وذلك لغرض منعهم من القيام بالدعاية الانتخابية، كما كانوا يلفقون التهم ضد حزب الحرية والائتلاف بادعائهم أن نوادي الحزب ليست سوى أوكار لإيواء ((القتلة والمجرمين))، كما أن الاتحاديين كانوا يستأجرون المشبوهين من أصحاب السوابق لتهديد الناخبين وإجبارهم على أنتخاب مرشحيهم، كما لم يتورعوا عن الاعتداء على من ينتخبون غيرهم[(١)] وكذلك استخدموا عناصرهم في الجيش للقيام بمثل هذه الأعمال[(٢)].

وعمد الاتحاديون إلى استمالة وجهاء سوريا من المناوئين لحزب الحرية والائتلاف أمثال محمد باشا العظم وعبد الرحمن اليوسف وسليم الكزبري، علاوة على استمالة بعض النواب السابقين أمثال خالد البرازي نائب حما وسعد الدين المقداد نائب حوران وأسعد شقير نائب عكار وغيرهم سواء بأساليب الترغيب أو الترهيب[(٣)]. وهكذا جرى الحال في بقية الولايات العربية، حيث كان الاتحاديون يلجأون إلى هذه الاساليب لمنع وصول القوميين العرب أو أي من ذوي التطلعات القومية إلى مقاعد مجلس المبعوثان[(٤)]. وذلك نظراً لما عرف به هؤلاء من حماسة في الدفاع عن حقوق العرب، ولم يغب عن ذهن الاتحاديين موقف النواب العرب ذوي الاتجاه القومي خلال الدورة الأولى لمجلس المبعوثان. وأخيراً فإن الأساليب التي اتبعها الاتحاديون ضمنت لهم الفوز في الانتخابات وإيجاد مجلس غالبية أعضائه من الموالين لهم ولم ينجح من المعارضة سوى أربعة إلى خمسة نواب.

---

(١) برو: المصدر السابق، ص ٣٧٣.

(٢) صدى بابل: العدد ١٥٤، ٢٢ أيلول ١٩١٢.

(٣) برو: المصدر السابق، ص ٣٧٦.

(٤) إميل توما: فلسطين في العهد العثماني (الأردن - لا.ت) ص ١٥٥.

٤- انتخابات عام ١٩١٤ :

أثارت انتخابات عام ١٩١٢ وما رافقها من تلاعب الاتحاديين وتدخلهم فيها استياء لدى المواطنين وبعض من ضباط الجيش الذين أيقنوا بأن جمعية الاتحاد والترقي تريد فرض هيمنتها على الدولة العثمانية من خلال سيطرتها وحدها على الحكومة ومجلس المبعوثان، مما يتنافى مع أحكام الدستور ومبدأ الحرية التي كفلها لجميع مواطني الدولية العثمانية. كما لعبت هزيمة العثمانيين في ليبيا وعدم قدرة الجيش العثماني على الدفاع عنها ضد الطليان، دوراً في ازدياد نقمة العناصر العثمانية - خصوصاً العرب - على الاتحاديين وحكومتهم التي كان يرأسها سعيد باشا.

من أجل الحد من طغيان الاتحاديين لجأ بعض الضباط بزعامة طيار بك[*] إلى الجبال القريبة من العاصمة في ١١ حزيران ١٩١٢، وطالبوا من هناك باستقالة الحكومة القائمة وتشكيل حكومة جديدة من غير جمعية الاتحاد والترقي، وذلك من أجل استعادة ثقة العالم الخارجي بالحكومة العثمانية، ودعوا إلى الحيلولة دون تدخل أي أوساط غير رسمية في شؤون الدولة، كما طالبوا بحل مجلس المبعوثان وإجراء انتخابات حرة ونزيهة لانتخاب مجلس مبعوثان جديد[١]. وإزاء هذه الأحداث اضطرت حكومة الاتحاديين إلى الاستقالة في ٩ تموز ١٩١٢ وخلفتها وزارة برئاسة أحمد مختار باشا في ١٧ تموز ١٩١٢[٢][**]. ولم يرافق استقالة الوزارة الاتحادية حل لمجلس

(*) طيار بك: ضابط ألباني برتبة نقيب (يوزباشي) شارك في انقلاب ١٩٠٨.

(١) برو: المصدر السابق، ص ٣٨٣، Lewis: The Emergence... p:218

(٢) المشرق: العدد ٢، س١٦، بيروت، شباط ١٩١٣.

(**) يذكر محمد فريد بك المحامي في مذكراته، أنه قد حضر اجتماعاً لبعض ضباط وزعماء جمعية الاتحاد والترقي أثناء تمرد الجيش ضد الاتحاديين وأنه (محمد فريد) اقترح على رئيس الجمعية أحمد رضا ومحمود شوكت إعدام الضباط المتمردين إلا أن اقتراحه رفض. انظر: محمد فريد بك المحامي: مذكراتي بعد الهجرة (١٩٠٤-١٩١٩)، مجلد ١، تحقيق أحمد نجيب حمدي، (القاهرة - ١٩٧٨) ص ص٧٩-٨٠.

المبعوثان الذي كانت أكثرية أعضائه من الاتحاديين مما يعني استمرار سيطرتهم عليه، لذا توالت برقيات الاحتجاج على بقاء المجلس، ومنها البرقية التي أرسلها بعض من أحرار دمشق إلى الباب العالي والتي جاء فيها إن ((الأمة ساخطة على مجلس المبعوثان المشكل بمساعي الوزارة السابقة ومداخلة الحكومة بتهديد أعيان البلاد وارتكاب المظالم العديدة واستعمال الضغط، نسترحم حله وتجديد الانتخابات))[١]. كما أصر الضباط على حله وأرسلوا برقيات التهديد إلى رئيس مجلس المبعوثان الاتحادي خليل بك والتي قرأ نصها في جلسة ١٢ تموز ١٩١٢، ويذكرونه فيها بتجاوزات جمعية الاتحاد والترقي واضطهادها للناس، وكانت مختومة بختم جمعية ضباط الإنقاذ (خلاص كارضابطان كروبي)[٢]. إلّا أن الاتحاديين رفضوا حل المجلس بحجة أنه إجراء غير دستوري[٣]. وأوعزوا إلى بعض مؤيديهم من زعماء العشائر إرسال برقيات يهددون فيها الحكومة، فقد أرسل عجمي بك السعدون برقية إلى الباب العالي يقول فيها: ((إن لديه - ٤٠٠٠٠، ٥٠ - رجل مسلح ينتظرون ما تفعله حكومتهم مع مجلس الأمة، فإن هي عطلته عدّوا عملها هذا خرقاً للدستور وقابلوها بما يرتأون وإن أبقته فذلك جلّ ما يطلبون))[٤].

إزاء تطور الأمور والمدى الذي وصلت إليه عقد اجتماع سري بين بعض وزراء الحكومة وأعضاء من مجلس الأعيان نوقشت خلاله مسألة حل مجلس المبعوثان، وأجري تصويت عليها كانت نتيجته الموافقة على حل مجلس المبعوثان بأكثرية (٢٨) صوتاً ضد (٥) أصوات عارضته[٥]. وصدرت الإرادة السلطانية بحله في ٥ آب ١٩١٢، ولم يكن قد مضى على أنعقاده سوى بضعة

---

(١) توما: المصدر السابق، ص ١٥٥.

(٢) انظر نص الرسالة في الوثيقة رقم ٢٢ المنشورة في:
Tunaya: A.G.E,SS: 122-123

(٣) الأدهمي: المصدر السابق، ص ٢٧.

(٤) صدى بابل: العدد ١٥٥، ٢٩ أيلول ١٩١٢.

(٥) المصدر نفسه: العدد ١٤٧، ٩ آب ١٩١٢.

أشهر، حيث كان قد عقد اجتماعه الأول في ٤ أيار ١٩١٢، واحتج الاتحاديون على القرار وعمدوا إلى تأليب عناصرهم من الضباط برفع عرائض الاحتجاج إلى الصدر الأعظم، كما رفض نوابهم قبول مخصصات السفر المقرر إعطاؤها لهم لتغطية نفقات عودتهم إلى ولاياتهم بحجة أن مدة نيابتهم لم تنته بعد، إلّا أن الوزارة الجديدة لم تعبأ لهذه الاحتجاجات[١].

أعلنت الوزارة الجديدة أنها حيادية[٢]. وطلبت من ضباط الجيش أداء قسم يتعهدون فيه بعدم الدخول في أية جمعية سرية أو علنية وعدم التدخل في شؤون الدولة الداخلية والخارجية لأي سبب كان[٣]. كما أنها شرعت في إجراء تحقيق حول التجاوزات التي حدثت خلال الانتخابات، وأصدرت أحكامها على الذين ثبتت إدانتهم باستخدام أساليب التهديد والترغيب ضد عناصر ومؤيدي حزب الحرية والائتلاف[٤].

في ١٣ آب ١٩١٢ أصدرت وزارة أحمد مختار باشا بياناً حذّرت فيه من التلاعب بالانتخابات، ومنعت موظفي الدولة من التدخل فيها باستثناء أولئك الذين يحق لهم التدخل في الانتخابات بحكم مناصبهم، وهدّدت الذين يتدخلون في الانتخابات بوقوعهم تحت طائلة القانون، كما أبرقت وزارة الداخلية برقية بالمعنى نفسه تحث فيها على اجراء الانتخابات قبل نهاية شهر آب[٥].

شرع بالانتخابات التي سادها جو من الهدوء وذلك بسبب الإجراءات التي اتخذتها الوزارة الجديدة، وكانت جمعية الاتحاد والترقي قد قررت

---

(١) الأدهمي: المصدر السابق، ص ٢٧.

(٢) برو: المصدر السابق، ص ٣٩٦.

(٣) انظر نص القسم في: Tunaya: A.G.E,S: 346

(٤) صدى بابل: العدد ١٥٤، ٢٢ أيلول ١٩١٢.

(٥) المصدر نفسه: العدد ١٤٩، ٢٣ آب ١٩١٢، لغة العرب: ج٥، م١، س٢، تشرين الثاني ١٩١٢، ص ص ٢١٠-٢١١.

مقاطعة الانتخابات، ولعل ذلك احتجاج منها على حل مجلس المبعوثان، إلّا أنها ما لبثت أن عدلت عن رأيها وقررت الاشتراك فيها[1]. وقد يكون قرارها هذا نابعاً من خشيتها من فقدان نفوذها في مجلس المبعوثان بعد أن فقدته في الحكومة.

أدّى نشوب حرب البلقان في تشرين الثاني عام ١٩١٢ - وهي الحرب التي جرت بين الجبل الأسود وبلغاريا وصربيا واليونان من جهة والدولة العثمانية من جهة أخرى - وانشغال الدولة العثمانية بها إلى صدور قرار بتأجيل الانتخابات[2][*].

استغل الاتحاديون الحرب وهزيمة الجيش العثماني فيها لتأليب الناس ضد حزب الحرية والائتلاف، وبثوا إشاعات مفادها أن الحزب ينوي عقد صلح مع الأعداء، وأن الحكومة العثمانية وقعت تحت سيطرة الدول الكبرى[3]. وأن الأخيرة طلبت من الحكومة العثمانية التنازل عن أدرنة إلى الحكومة البلغارية كشرط لإنهاء الحرب وكان كامل باشا[**] رئيس الوزراء قد دخل فعلًا في مفاوضات صلح مع دول البلقان[4]. واستمر الاتحاديون في حملاتهم الدعائية ضد الائتلافيين وقادوا المظاهرات ضدهم، واقتحمت قوة من

---

(١) الأدهمي: المصدر السابق، ص ٢٧.

(٢) المصدر والصفحة نفسهما.

(*) يذكر أحد المصادر خطأ أن الاتحاديين عادوا إلى الحكم أثناء الانتخابات وأنهم عطلوا المجلس ثم ألغوه، انظر: سليمان فيضي: في غمرة النضال، (بيروت - ١٩٧٤) ص١٠٥، وهذا غير دقيق حيث إن الاتحاديين عادوا للحكم بعد شهرين من الانتخابات.

(٣) صلاح الدين القاسمي: صفحات من تاريخ النهضة العربية في أوائل القرن العشرين، قدم له وحققه محب الدين الخطيب (القاهرة -١٩٥٩) ص ١٢٧.

(**) لم تدم وزارة أحمد مختار باشا سوى شهرين بسبب الهزائم أمام دول البلقان وقد خلفتها وزارة كامل باشا.

(٤) الأعظمي: القضية العربية...، ص٨٠.

الاتحاديين يقودها أنور باشا القصر وأطلقت النار على وزير الحربية ناظم باشا ثم أجبرت الصدر الأعظم كامل باشا على الاستقالة، وتألفت وزارة اتحادية في ٢٣ كانون الثاني ١٩١٣ برئاسة محمود شوكت[١]. ونجح الاتحاديون في استغلال الخلافات التي دبت بين دول البلقان حول حصة كل واحد منها وموقفها من الصلح، فأعادوا درنة إلى الحكم العثماني وبذا ارتفعت شعبيتهم وزادت ثقتهم بأنفسهم، ثم اغتيل الصدر الأعظم محمود شوكت في (١٢ حزيران ١٩١٣) وقد اتهم كل من الاتحاديين والائتلافيين بتدبير حادث الاغتيال[٢][*].

ومهما يكن من أمر، فقد صدرت الأوامر بإجراء انتخابات جديدة في أواخر عام ١٩١٣ وأوائل عام ١٩١٤[٣]. وقد عاود الاتحاديون ممارسة أساليب الضغط والإكراه لضمان فوز مرشحيهم، بالرغم من أن حزب الحرية والائتلاف لم يعد له أي تأثير وطوردت بعض عناصره فيما نفي البعض الآخر منهم إلى خارج البلاد[٤]. وقد عمد الاتحاديون - كما هو الحال في العراق مثلاً - إلى إرسال (٦٤) ضابطاً إلى سائر أنحاء العراق من أجل تحقيق نجاحهم في الانتخابات وضمانها، كما أنهم لم يتوانوا عن ترشيح مرشحين أتراك عن

---

(١) المقتطف: ج١، م٤٣، بيروت، ١ تموز ١٩١٣، ص ٦٠، صدى بابل: العدد ١٨٠، ٣٠ آذار ١٩١٣، Yusuf Hikmet Bayur: Türk: inkilabi tarihi, cilt 2 Kisim 2, (Ankara -1983) SS:269-270

(٢) الوردي: المصدر السابق، ص ١٥٧.

(*) لا نستبعد أن يكون الائتلافيون وراء الاغتيال حيث يذكر الملك عبد الله في مذكراته انه كان راكباً في باخرة إلى اسطنبول فاقتحم البوليس الباخرة وجرى تفتيشها وألقي القبض على بعض الأرمن وكان هؤلاء حسب قوله فدائيين من حزب الحرية والائتلاف أرسلوا لاغتيال أنور باشا وطلعت باشا وجمال باشا زعماء الاتحاديين، وأنه (أي عبد الله) كانت له يد مع حزب الحرية والائتلاف في هذه المسألة. انظر: عبد الله: المصدر السابق، ص ١٢٤.

(٣) الأدهمي: المصدر السابق، ص ٣٠.

(٤) Tunaya: A.G.E,S: 347

بعض المناطق الانتخابية في العراق مثل (الموصل - الديوانية) أسفرت عن فوز خمسة من الأتراك في العراق[1]. واتخذوا إجراءات شديدة ضد اولئك الذين رفضوا تأييدهم، فقد عمد فريد بك متصرف المنتفك إلى إجلاء عشيرة الحسينات عن مزارعها وموطن سكناها قرب الناصرية وأنزل محلها عشيرة أخرى كانت قد أعلنت عن تأييدها للاتحاديين واستعدادها لانتخاب ممثليهم[2]. ومن الطريف أن أحد المرشحين[*] الأتراك كان قد رشح كنائب عن الديوانية- أبدى استغرابه من عدم معرفة أهالي الديوانية اللغة التركية الأمر الذي أثار دهشة إحدى الصحف العربية وعلقت على ذلك قائلة: ((الغريب أن يكون نائباً عنهم من لا يعرف العربية))[3]. وكانت ملاحظة المرشح التركي تعكس بجلاء غطرسة المرشحين الأتراك وجهلهم المطبق بأحوال المناطق التي كانوا يرشحون كنواب عنها.

وبسبب من الاجراءات والأساليب التي اتبعها الاتحاديون فقد فاز مرشحوهم في أغلب الولايات العراقية ما عدا ولاية البصرة التي فاز فيها مرشحو المعارضة[4]. ويشير هذا إلى تضاؤل شعبية الاتحاديين في البصرة واتساع نفوذ جمعية البصرة الإصلاحية والنفوذ الشخصي لطالب باشا النقيب.

مارس الاتحاديون نفس أساليب الضغط والإكراه في الانتخابات التي جرت في ولاية حلب مما ضمن الفوز لمرشحيهم فيها ولم ينجح من معارضيهم سوى اثنين[5]. أما في ولايتي بيروت ودمشق فقد تم عقد اتفاق بين الاتحاديين وجمعية بيروت الإصلاحية على عدم تدخل الاتحاديين في

---

(١) داغر: ثورة العرب...، ص١٠٩.

(٢) لغة العرب: ج٥، م٣، س ٣، تشرين الثاني ١٩١٣، ص ٢٧٩.

(*) المرشح المقصود هو علي حيدر مدحت محرر جريدة (طنين) التركية وكان يجهل اللغة العربية جهلاً تامًّا.

(٣) الحصري: نشوء...، ص ص ١١٤-١١٥.

(٤) فيضي: المصدر السابق، ص ١٣٩.

(٥) برو: المصدر السابق، ص ٦٠٠.

الانتخابات[1]. مما يدل على قوة نفوذ جمعية بيروت الإصلاحية. وتم - كما أشرنا إلى ذلك سابقاً - تعيين نواب اليمن من قبل الحكومة[2].

ويتضح مما سبق أن الاتحاديين واصلوا سياستهم الرامية إلى احكام قبضتهم على مجلس المبعوثان عن طريق تأييدهم لمرشحيهم في الانتخابات وتمكينهم من الفوز فيها بشتى السبل.

٥- الدعاية الانتخابية (١٩٠٨-١٩١٤)

بدأت الانتخابات لأول مجلس مبعوثان بعد عودة الدستور إثر انقلاب عام ١٩٠٨، وقد تنافست قوتان مهمتان على الفوز في تلك الانتخابات أولاهما جمعية الاتحاد والترقي التي كان برنامجها ينص على الإصلاحات السياسية وحرية الجماهير وتعزيز السيادة والوحدة القوميتين، وتطوير الزراعة والصناعة وإقامة نظام ضريبي عادل. أما الأخرى فهم أعضاء حزب الأحرار العثماني الذي كان قد شكله الأمير صباح الدين في ١٤ أيلول ١٩٠٨ بعد عودته من باريس إثر انقلاب ١٩٠٨، وكان ينادي باللامركزية والمساواة بين الأقليات والاستقلال الذاتي[3]. وقد أصدر الحزب الأخير بياناً في ٩ كانون الأول ١٩٠٨ عبر فيه عن أمله في أن تسود الانتخابات روح النزاهة والوعي انطلاقاً من حس وطني وحرص على تراب الوطن، وأن يبرهن مرشحو الحزب على نزاهتهم وكفاءتهم[4]. وكان الأمير صباح الدين قد أدلى بحديث أشار فيه إلى أن الغاية من ترشيح بعض المرشحين عن حزبه ليست الحصول على عضوية المجلس بحد ذاته ولا الحصول على أية مناصب أخرى، وأضاف قائلاً إنه لا يطلب مساعدة من أحد وأن حزبه سيبقى مستقلًّا عن الحكومة[5].

---

(١) أمين سعيد: الثورة العربية الكبرى، المجلد الأول، (مصر لا.-ت) ص ٥٤.

(٢) داغر: ثورة العرب. . . ، ص١٠٩، برو: المصدر السابق، ص٦٠١.

(٣) مصطفى: المصدر السابق، ص ٢٧٠، Sell. op.cit. p:108

(٤) انظر الوثيقة-البيان في: Tunaya: A.G.E.S: 168

(٥) Sevket Süreyya Aydemir: Envier Pasa. cilt 2. (1908-1914) (Istanbul-1971) S:90.

سواء أكان للشعبية التي أحرزتها جمعية الاتحاد والترقي جراء قيادتها لانقلاب عام ١٩٠٨ أم كان ذلك بسبب إشرافها على عملية الانتخابات واتباعها أساليب الضغط والإكراه فقد أسفرت نتائج انتخابات عام ١٩٠٨ عن فوز الاتحاديين بجميع مقاعد مجلس المبعوثان باستثناء مقعد واحد أحرزه حزب الأحرار.

ومن الجدير بالذكر أن بعضاً من الصحف العربية مثل جريدة (العمران) كانت قد ناشدت الناخبين أن لا يمنحوا أصواتهم إلا لمن هو جدير بتمثيل الأمة. ودعت كل مرشح إلى عرض برنامجه السياسي على صفحات الجرائد حتى يكون الناخبون على بينة منه ويعطوا أصواتهم لمن يرونه أهلاً لتمثيلهم، وشددت الجريدة على عدم انتخاب رجال العهد السابق، وطلبت ممن يفوز بالنيابة أن لا ترهبه سطوه ولا تستمليه مصلحة شخصية وأن يتجنب التعصب المذهبي أو العرقي[١].

أما عن انتخابات عام ١٩١٢ فقد اختلفت عن سابقتها نظراً لتأسيس أحزاب سياسية جديدة وخوضها تلك الانتخابات، ولم تعد جمعية الاتحاد والترقي تصول وحدها في ميدان الانتخابات على الرغم من كل الأساليب التي اتبعتها من أجل استمرار هيمنتها على مجلس المبعوثان وعلى الحكومة، وقد عملت جملة من الأمور على فقدان الاتحاديين لشعبيتهم ووهج انقلابهم.

لعبت المدارس - على قلتها - في الولايات العربية دوراً في نشر الوعي بين صفوف المواطنين، كما أن وجود المدارس العالية في اسطنبول والتحاق قسم من الطلبة العرب للدراسة فيها أدى إلى احتكاك بعضهم بالبعض الآخر وتأثرهم بنشاط الجمعيات التي كانت تعمل هناك[٢]. علاوة على ازدياد اطلاعهم على أحوال الولايات العربية وتفهم مشاكلها ومعاناة سكانها. مما دعاهم للالتفاف حول الجمعيات والأحزاب التي كانت تنادي بإنصاف

---

(١) العمران: العدد ٣٧٤، ج٤٤، م١، س١٢، ٨ آب ١٩٠٨، ص٧٠١.

(٢) الدوري: المصدر السابق، ص ٢٣٤.

العرب[١]. كما يمكن القول إن مناقشات مجلس المبعوثان أثبتت أن فهم الاتحاديين للحرية لم يكن سوى بالقدر الذي يحقق أغراضهم ومصالحهم.

إن التحالف الذي كان قائماً بين المعارضين لسياسة السلطان عبد الحميد الثاني والذي كان يضم مختلف التيارات الفكرية ويجمعها هدف التخلص من الحكم المطلق، بدأ بالانفراط بعد تحقيق الهدف المنشود في انقلاب عام ١٩٠٨ ثم خلع السلطان في عام ١٩٠٩[٢]. وبعد أن يئس أحرار العرب من سياسة الاتحاديين وفشلهم في الحصول على حقوقهم المشروعة، بدأ بعضهم بتغيير مواقفهم من الجمعية ومنهم عدد من العراقيين[٣]. وازداد الأمر سوءًا اتباع الاتحاديين سياسة تتريك العناصر غير التركية ومحاولاتهم لطمس شخصيتها القومية[٤].

لعبت الصحافة العربية دوراً كبيراً في بلورة الوعي القومي العربي من خلال ما كانت تنشره من مقالات تدعو إلى الحفاظ على اللغة العربية، فقد كتبت جريدة (النجاح) الموصلية مقالاً تحت عنوان (اللغة العربية) بتاريخ ٢٣ أيلول ١٩١١ قالت فيه ((الوطن بمنزلة الأب واللغة بمنزلة الأم وإن لكل منهما حقوق عظيمة يجب القيام بها، فإلى متى ونحن في هذا الرقاد)) ودعت إلى الاهتمام باللغة العربية التي وصفتها بقولها ((وهي الباقية من مزايا أجدادكم العرب الكرام))[٥]. كما لعبت الحملات التي شنتها بعض الصحف العربية ضد نواب الدورة السابقة دوراً في بثّ الوعي في صفوف الأهالي وحملهم على أنتخاب نواب يتصفون بالكفاءة والجرأة، فقد كتبت جريدة (الرقيب) مقالاً بعنوان (لحضرة مبعوثي ولايتنا المحترمين) انتقدت فيه نواب الولايات العراقية

---

(١) ساطع الحصري: البلاد العربية والدولة العثمانية، (بيروت -١٩٦٠) ص ١٢٦.

(٢) Hourani: op.cit. pp: 280-281

(٣) وميض جمال عمر نظمي: الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية العربية (الاستقلالية) في العراق، (بيروت -١٩٨٤) ص ٨٠.

(٤) المصدر نفسه، ص ٨٩.

(٥) النجاح: العدد ٤٣، ١٠ أيلول ١٣٢٧ر (٢٣ أيلول ١٩١١م).

وقالت ((أيها المحترمون اعلموا إن الأهالي لم تنتخبكم إلا وهي تؤمل فيكم الكفاءة لهذا المنصب الجليل.. فماذا بدلكم أو بدا لكم))[١]. كما كتبت جريدة (المفيد) البيروتية في عددها الصادر في ٥ نيسان ١٩٠٩ مقالاً جاء فيه ((وإنّا لندهش ممن يدعون من نواب العرب أنهم لا يتكلمون في المجلس لعدم وجود أمور مهمة تقتضي القول... إننا نأمل من أبناء العرب في الندوة العثمانية أن يبرهنوا للأمة العربية عن وجودهم في المجلس بقول أو عمل، ونطلب منهم أن لا يسيئوا إلى سمعة تلك الامة العريقة في المجد...))[٢].

وأسهمت بعض الشخصيات العربية من خلال الرسائل التي كانت ترسل إلى زعماء الاتحاديين تندد فيها بسياسة الاتحاديين العنصرية وخداعهم للمواطنين، وتذكرهم بماضي العرب المجيد وتستنهض همم العرب من أجل الدفاع عن حقوقهم، أسهمت في توعية الأهالي في الولايات العربية بحقوقهم وماضيهم المجيد[٣]. كما ساهمت في ذلك الاجتماعات السياسية السرية التي بدأت تعقد في دمشق منذ عام ١٩٠٨، وكانت تصدر عنها منشورات تحث فيها العرب على التصدي للاتحاديين، حيث جاء في أحد منشوراتها ما نصه ((يا أبناء العرب إن جاويد سيصل إلى بلادكم فيمكنكم أن تستقبلوه بالديناميت والرصاص والدم))[٤]. الأمر الذي يشير إلى أن البعض من الجمعيات السياسية العربية السرية كان يدعو العرب إلى اتباع أسلوب العنف ضد طغيان الاتحاديين.

شهدت انتخابات عام ١٩١٢ تحديًّا لجمعية الاتحاد والترقي من قبل

---

(١) الرقيب: العدد ٢٨، ٢٥ حزيران ١٣٢٥ر (٨ تموز ١٩٠٩).

(٢) العريسي: المصدر السابق، ص ١٨٠.

(٣) علي الجميل: على رسلكم أيها الاتحاديون، مخطوط رسالة وجهها السيد علي الجميل إلى زعماء جمعية الاتحاد والترقي في عام ١٩١٢، محفوظة لدى حفيده الدكتور سيار كوكب علي الجميل.

(٤) أحمد نوري النعيمي: أثر الأقلية اليهودية في سياسة الدولة العثمانية تجاه فلسطين، (بغداد ١٩٨٢) ص ١٥٣.

حزب الحرية والائتلاف الذي ضم معظم المعارضين لسياسة الاتحاديين، وشاركت الصحافة التي انقسمت بين مؤيد لهذا الحزب أو ذاك في الحملة الانتخابية وفي الترويج للبرامج الحزبية والمرشحين، فقد نشرت جريدة (المفيد) في عددها الصادر في ١٩ آذار ١٩١٢ مقالاً تحت عنوان (الحزبان وحركة الانتخابات) عبرت فيه عن تأييدها لحزب الحرية والائتلاف، ودعت العرب إلى انتخاب ممثلين من أعضاء الحزب الأخير وقد جاء في المقالة ((إن خطة الاتحاديين عنصرية ذاتية لا تعمل إلا لعنصر واحد، وإن خطة المؤتلفين عنصرية عامة لا تعمل إلا لمنفعة كل العناصر، ولا أظن أن أحداً من الأمة العربية يتنازل عن ذاتيته ليذوب في عنصرية غيره، كما يريد جاحد[*] وجماعته، اللهم إلا إذا لم تكن لذاته منزلة وجود أو مكانة حياة، وحاشا للعربي أن يكون بهذه الدرجة من الانحطاط الاجتماعي))[1].. وكتبت جريدة (النجاح) مقالاً تحت عنوان «كلمة لأبناء الوطن» حثت فيه الناخبين على التأني وعدم منح أصواتهم للمرشحين إلا بعد أن يتعرفوا عليهم جيداً، وأن يحكّموا في ذلك ضمائرهم ووجدانهم دون أي تأثر أو تأثير، وأن يراعوا في المرشح الذي سينتخبونه للنيابة التزامه بالدين والوطن والعفة والاستقامة والحزم والإقدام وحرية الفكر وإلمامه بأمور الاقتصاد والسياسة وأن يعطوا ((القوس باريها فيسعدوا أو يسعدوا والله الموفق))[2]. وهي تغمز في ذلك إلى محاولات الاتحاديين في الضغط والإكراه. كما شاركت الجريدة ذاتها في الدعاية للمرشحين عن ولاية بغداد وهم عبد الله سالم أفندي الحيدري وسليم بك آل بابان وناجي أفندي السويدي، وأبرزت مناقبهم وغيرتهم وشهامتهم الوطنية، كما أنها انتقدت بعض الذين رشحوا أنفسهم عن الموصل ممن كانوا يقيمون في العاصمة مثل (كامل بدرخان بك) الذي لم يسمع به أهالي الموصل

(*) الاسم الحقيقي هو جاهد بك أحد زعماء الاتحاديين، ولعل الجريدة تعمدت تغيير الاسم إلى جاحد من قبيل التهكم.

(١) العريسي: المصدر السابق، ص ٨١.

(٢) النجاح: العدد ٧٤، ١٤ نيسان ١٣٢٨ر (٢٧ نيسان ١٩١٢م).

حسب قول الجريدة[1]. ولم تكتف الجريدة في الدعوة لانتخاب أصحاب الكفاءة، بل إنها نشرت مقالاً تحت عنوان (الأراجيف في الأقضية) انتقدت فيه الإشاعات الطائفية والقائلة بأن الانتخابات ستكون بين المسلمين والمسيحيين قياساً على أنتخاب مجلس إدارة الولايات، وأكدت على أن القانون منح الحرية للناخبين في انتخاب من يتوسمون فيه الكفاءة بغض النظر عن انتمائه الديني[2]. أما الجريدة الموالية للاتحاديين وهي جريدة (نينوى) فإنها كانت تدعو إلى انتخاب مرشحي جمعية الاتحاد والترقي من أجل ((أن يتكون أعضاء مجلس شورى الأمة من الجمعية المعظمة وهي جمعية الاتحاد والترقي. . . الجمعية التي نهضت نهضة الأسود. . فهل ينكر أحد فضل هذه الجمعية))[3]. وكتبت الجريدة نفسها مقالاً بعنوان (لا مبعوث إلا من الاتحاد) قالت فيه ((. . . لا يتم أمر انتخاب النواب إلا بأن ينتخب أبناء الوطن من ترشح من جمعية الاتحاد والترقي التي صالت وجالت لارتقاء الدولة والملة إلى عرش العظمة والجلال. . .))[4]. أما جريدة (صدى بابل)[*] فقد شاركت في الحملة الانتخابية وذلك لتوضيح الحياة النيابية لأهالي العراق، وكتبت تدعو إلى ضرورة انتخاب نواب أكفاء ممن هم أعرف بأحوال البلاد وأكثر أهلية للدفاع عن مصالحها[5]. وكانت الجريدة السابقة موالية للائتلافيين وتدعو لانتخاب مرشحيهم أمثال يوسف السويدي ومحمد نافع (نائب سابق عن الديوانية) ومحمد كامل أفندي محرر القسم العربي في جريدة (بين النهرين) وفؤاد أفندي

---

(١) النجاح: العدد ٧٤، ١٤ نيسان ١٣٢٨ر (٢٧ نيسان ١٩١٢م).

(٢) المصدر: نفسه.

(٣) أحمد: الموصل ...، ص ٢٣٩.

(٤) المصدر نفسه: ص ٢٤٠.

(*) كانت جريدة (صدى بابل) تمثل وجهة نظر حزب الحرية والائتلاف في هذه الانتخابات إلا أنها ومنذ ٣١ أيار ١٩١٢ أخذت تدعو للاتحاديين.

(٥) صدى بابل: العدد ١١٩، ١٥ كانون الثاني ١٣٢٨ر، (٢٨ كانون الثاني ١٩١٢م)، العدد ١٢٠، ٢٢ كانون الثاني ١٣٢٨ر (٤ شباط ١٩١٢م).

الدفتري، الذين امتدحت كفاءتهم وحماستهم ((للذب عن حياض الأوطان وسعادتهم وحقوق ملتهم وصالحها وصلاحها))[١]. كما شاركت جريدة (الدستور) البصرية في الدعاية للمرشحين عن حزب الحرية والائتلاف وهما طالب باشا النقيب وعبد الله الزهير، ونشرت نص دعاية الحزب لهما وكان مما جاء فيه ((إن الحزب يرجو من عموم إخوان الوطن المخلصين المحببين لترقي العباد والبلاد أن يحصروا أصواتهم في دائرة واحدة هي انتخاب المشار إليهما لما يترتب على أنتخابهما من حصول النيابة الحقيقية عمن أنابوهما علماً وعملاً وراء حيازة كافة المنافع وكامل المرافق المرجو نوالها والمأمول الفوز بها))[٢]. كما شاركت بعض صحف الموصل في التعريف بالمرشحين عن طريق نشرها دعاية لهم ولبرامجهم، فعلى سبيل المثال نشرت جريدة النجاح نص دعاية رشيد العمري وهو من مؤيدي حزب الحرية والائتلاف وكانت بعنوان (إلى أنظار جناب أهل الوطن المكرمين) قال فيها: ((أعلن للمواطنين المحترمين أن العاجز متصد للدخول في زمرة المترشحين لعضوية مجلس الأمة شوقاً للسعي والاهتمام بما يستجلب منافع الملة وبما يختص بأهل بلدتي حسبما فطرني الله عليه من حب الوطن وخدمة أهليه... فإن رأيتموني أهلاً لذلك ورجحتموني على الغير فسأقر أعينكم إن شاء الله...))[٣]. وعلاوة على ذلك لعبت الدعاية الشخصية دوراً في الانتخابات فقد وزع مرشح الاتحاديين في بغداد صالح كورجي بياناً باللغتين العربية والتركية أعلن فيه ترشيح نفسه كنائب عن ولاية بغداد، وشرح في بيانه الانتخابي برنامجه الذي أكد فيه إيمانه بمبادىء وبرامج وسياسة جمعية الاتحاد والترقي وأنه رشح نفسه بصفته نائباً عن العثمانيين جميعاً وليس عن اليهود فقط[٤].

---

(١) صدى بابل: العدد ١٠٩، ٦ تشرين الثاني ١٣٢٧ر (١٩ تشرين الثاني ١٩١١).
(٢) المصدر نفسه.
(٣) النجاح: العدد ٦٣، ٢٨ كانون الثاني ١٣٢٨ر (١٠شباط ١٩١٢).
(٤) ورقة بيان صالح كورجي بك، مدير الأجانس العثمانية الذي رشح نفسه لمبعوثية بغداد إلى منتخبيه الكرام، (لا.م-١٣٣٠هـ -١٩١٢م).

أما بصدد انتخابات عام ١٩١٤ فلم تكن هناك دعاية واسعة لغير جمعية الاتحاد والترقي، حيث لم يعد هناك حزب منافس لها بعد إقصاء حزب الحرية والائتلاف عن الحكم في أعقاب الانقلاب الذي قام به الاتحاديون في عام ١٩١٣ وتصفيتهم لخصومهم، وعادوا في هذه الانتخابات لأساليب الضغط والإكراه والتهديد[١]. ومن الجدير بالملاحظة أن مكافحة الحركة الصهيونية ودرء أخطارها غدت تحتل مكانة مهمة في برامج بعض المرشحين العرب[٢]. فقد صرح المرشح الفلسطيني راغب النشاشيبي قائلاً: ((فيما إذا انتخبت في مجلس المبعوثان، سوف أحاول أن أكرس جهدي لمقاومة الخطر الصهيوني))[٣]. أما المرشح الفلسطيني الآخر سعيد الحسيني فقد تعهد بأنه سيواصل محاربة الحركة الصهيونية في المجلس كما فعل في الماضي، وذلك إذا ما أعيد انتخابه، كما تبنى المطالبة بتحسين حالة الفلاح وتمليكه الأراضي التي يزرعها ليكون أكثر التصاقاً بالأرض ولا يتخلى عنها مطلقاً[٤]. كما قطع العهد على نفسه بأنه سوف يقوم ببذل جهود كبيرة لدى السلطات بهدف منع بيع الأراضي العربية لليهود[٥]. ودعا المرشح الفلسطيني الثالث سليم الحسيني إلى سن تشريع يحظر بموجبه بيع الأراضي لليهود[٦]. وإن دلّت تلك التصريحات على شيء فإنما تدل على إدراك النواب العرب - وخاصة نواب فلسطين باعتبارهم أصحاب الشأن الرئيسين في القضية - لمخاطر الحركة الصهيونية التي كانت تتحيّن الفرص لاغتصاب فلسطين.

---

(١) برو: المصدر السابق، ص ٥٩٧.

(٢) عبد الوهاب الكيالي: تاريخ فلسطين الحديث، (بيروت - ١٩٧٠) ص ٧٢.

(٣) ذكر مصدر أن اسم المرشح هو رجب النشاشيبي. انظر: النعيمي: المصدر السابق، ص ١٥٦، بينما أشارت محاضر المجلس إلى أن اسمه هو راغب النشاشيبي.

(٤) الكيالي: المصدر السابق، ص ٧٨.

(٥) النعيمي: المصدر السابق، ص ١٥٦.

(٦) الكيالي: المصدر السابق، ص ٧٨-٧٩.

المبحث الرابع

تمثيل العرب في مجلس المبعوثان (١٩٠٨-١٩١٤)

١- الولايات العربية

كانت الولايات العربية في مطلع القرن الحالي وحتى بعد إعادة الدستور تتألف من تسع ولايات وهي تنقسم بدورها إلى عدد من الألوية والأقضية، إضافة إلى عدد من المتصرفيات وعلى النحو الآتي:

١- ولاية بغداد: بغداد، الديوانية، كربلاء.

٢- ولاية الموصل: الموصل، كركوك، السليمانية.

٣- ولاية البصرة: البصرة، المنتفك، نجد، العمارة.

٤- ولاية سوريا: دمشق، حما، حوران، الكرك.

٥- ولاية حلب: حلب، أورفة، مرعش.

٦- ولاية بيروت: بيروت، عكا، طرابلس، اللاذقية، نابلس.

٧- ولاية الحجاز: المدينة المنورة، جدة.

٨- ولاية اليمن: صنعاء، الحديدة، عسير، تعز.

٩- ولاية طرابلس الغرب: خمس، الجبل الغربي، فزان

أما المتصرفيات فكانت تضم كلًّا من:

١- القدس. ٢- زور. ٣- جبل لبنان. ٤- بنغازي[(١)].

---

(١) سالنامة ولاية بغداد يكرمنجي دفعه در، (١٣٢٤هـ) ص ص ٧٢-٨١.
سالنامة ولاية بغداد، (١٣٢٥هـ) ص ص ٦٨-٧٢.
سالنامة ولاية بغداد، (١٣٢٩هـ) ص ص ٥٧-٦٥.

٢- تمثيل العرب في المجلس:

وفق التقسيمات الإدارية التي أشرنا إليها سابقاً جرت الانتخابات في الولايات العربية، وكان من المفروض أن تمثل كل المناطق العربية في مجلس المبعوثان من خلال انتخابات حرة نزيهة بعيداً عن أي تدخل أو تأثير، إلا أن الاتحاديين حاولوا حرمان بعض المناطق العربية من المشاركة في الانتخابات خشية أن يطغى عدد النواب العرب على النواب الأتراك في مجلس المبعوثان، وما قد يترتب على ذلك من تأثير على قراراته. وذلك أن الاتحاديين لم يحاولوا فهم عودة الدستور إلا بالقدر الذي يخدم مصالحهم وتطلعاتهم العنصرية[١]. ولذا قاموا بتوزيع المناطق الانتخابية وتحديد عدد نوابها تبعاً لذلك[٢].

وتجدر الإشارة إلى أن بعضاً من الأمراء العرب ممن كانوا على علاقات سيئة بالسلطات العثمانية كان قد تقدم بطلب إلى هذه السلطات للموافقة على إرسال نواب يتم تعيينهم من قبلهم، إلا أن الاتحاديين رفضوا الاستجابة للطلب كما يتضح ذلك من فحوى الرسالة التي أرسلها الأمير عبد العزيز بن سعود أمير نجد إلى أحد أصدقائه في مصر عام ١٩١٠ والتي جاء فيها: «... العام الماضي طلبنا من حكومة الأستانة تعيين مبعوثان من قبلنا عن أهالي نجد وإرسالهم إلى دار السعادة وجاءنا الجواب من الصدارة أنه بالوقت الحاضر ما من لزوم...»[٣]. وكرر السعوديون محاولتهم حينما أرسلوا الأمير أحمد آل سعود لمقابلة والي بغداد جمال بك في محاولة - على ما يبدو - لاستخدام نفوذه لإقناع السلطات العثمانية بالموافقة على الطلب، إلّا أن هذه المحاولة باءت بالفشل ولو أن الوالي أعرب في الوقت نفسه عن استعداده للتوسط لدى

---

(١) كرد علي: المصدر السابق، ص ١٢٠.

(٢) Saab; op.cit. p:128

(٣) العمران: العدد ٦١٤، ج٢٨، م٤، س ١٥، ٤ كانون الأول ١٩١٠، ص ٤١٣. ومن الجدير بالذكر أن الرسالة تشير إلى أن السعوديين كانوا يرغبون أن يعينوا النواب بأنفسهم، ولعله هو السبب في رفض الاتحاديين لطلبهم.

الحكومة العثمانية لحملها على الموافقة على إرسال (١٥) طالباً عربياً من الرياض ونجد للدراسة على نفقة الحكومة[١].

ورفع السعوديون طلباً آخر إلى الحكومة العثمانية حول الموضوع نفسه فجاءهم الجواب من وزير الداخلية (طلعت بك)[*]: «نفعل ذلك في الانتخاب الجديد»[٢]. وأرسل ابن الرشيد حاكم منطقة حائل وفداً إلى اسطنبول برئاسة ناصر باشا الخشمان لعرض بعض المطالب منها قبول نواب عن منطقة نجد[٣].

كذلك لم يشرك الاتحاديون العشائر العربية - بالرغم من كثرة عدد أبنائها - في انتخابات الدورة الأولى في عام ١٩٠٨، بحجة جهل الحكومة لأعدادهم ومواطن سكناهم[٤]. إلا أن الحكومة الاتحادية عادت وسمحت للعشائر بالمشاركة في الانتخابات بعد أن وضعت قيوداً لذلك منها أن تكون أسماء أبنائها مسجلة في سجلات النفوس، وأن يكونوا مستوطنين في مناطق معينة مضى على إقامتهم فيها مدة عام في الأقل، وأن يحضروا إلى الدوائر الانتخابية في مناطقهم خلال (١٥) يوماً[٥]. إلا أن هذا القرار في الواقع ظل مقصوراً على عدد معين من المناطق العشائرية، ففي العراق مثلاً سمح لقسم من العشائر التي كانت تقطن في عدد من أقضية ولايتي بغداد والبصرة كقضاء خراسان والدليم والشامية وبعض مناطق المنتفك، بالمشاركة في

---

(١) الرياض: العدد ١٠٨، س ٣، ٢٠ شباط ١٩١١.

(*) طلعت بك: من قادة الاتحاديين، شارك في انقلاب ١٩٠٨ وتولى عدة مناصب مهمة حتى هروبه إلى الخارج في الحرب العالمية الأولى.

(٢) لغة العرب: ج١، م١، س١، تموز ١٩١١، ص ص٢٠-٢١.

(٣) المصدر نفسه: ج٢، م٢، س ٢، آب ١٩١٢، ص ٧٤.

(٤) محمد أحمد محمود: أحوال العشائر العراقية العربية وعلاقتها بالحكومة (١٨٧٢-١٩١٨)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، (بغداد -١٩٨٠) ص ١٩٤، الشلاه: المصدر السابق، ص ١٢٤.

(٥) الزوراء: العدد ٢٣٤٨، ١٨ شباط ١٣٢٧ر (١ آذار ١٩١٢م)، لغة العرب: ج٥، م٢، س ٢، تشرين الثاني ١٩١٢.

الانتخابات[١]. وتساءلت إحدى الصحف العراقية عن سبب عدم السماح لأبناء العشائر في المشاركة في الانتخابات، علماً بأنهم عرب يذودون عن حياض الأمة ويجودون بالغالي والنفيس في سبيلها[٢]. ومن الجدير بالقول إن الشعب العربي في مصر رحب بإعلان الدستور، وأمل في الاشتراك في الانتخابات العثمانية بالرغم من الاحتلال الإنكليزي لبلاده. وطلب الشيخ علي يوسف على صفحات جريدته (المؤيد) إشراك المصريين بالانتخابات، إلا أن طلبه لم يلق أذناً صاغية لا من الاتحاديين ولا من الخديوي ولا من الإنكليز[٣]. ويبدو أن الاتحاديين خشوا من كثرة عدد سكان مصر الذي كان يقدر آنذاك بنحو من (١٠) ملايين نسمة نصفهم من الذكور (عدد الذكور ٤،٩٤٧،٨٥٠)، الأمر الذي يعني زيادة كبيرة في عدد النواب العرب، حيث إن حصة مصر وحدها من النواب ستكون (٩٨-١٠٠) نائب[٤].

كذلك أدى سوء فهم البعض من سكان المناطق العربية (الدروز - حوران - الكرك) لهذه الانتخابات إلى امتناعهم عن تسجيل أسمائهم في القوائم الانتخابية ظناً منهم بأن الهدف من ذلك هو سوقهم للخدمة العسكرية[٥]. وحتى عندما سمحت الدولة للعشائر بالمشاركة في الانتخابات نلاحظ أن عدداً من شيوخ العشائر لم يكونوا يصرحون بالعدد الحقيقي لعشائرهم لخوفهم من أن تستغل السلطات الحكومية ذلك مستقبلاً في تجنيدهم[٦]. بل إن محاولة السلطات العثمانية إجراء إحصاء عام للسكان أدت في بعض الأحيان إلى قيام انتفاضات ضدها كما حدث مثلاً في بغداد والكرك[٧]. وعلاوة على ذلك لم

---

(١) محمود: المصدر السابق، ١٩٤.
(٢) صدى بابل: العدد ١٢٤، ١٩ شباط ١٣٢٧ر (٣ آذار ١٩١١م).
(٣) دروزه: المصدر السابق، ص ٢٤٢، عوض: المصدر السابق، ص ٤٧.
(٤) إسماعيل سرهنك: حقائق الأخبار عن دول البحار، ج ٢. (مصر-١٣١٤هـ) ص ٥٥٨.
(٥) حران: المصدر السابق، ص ١٩.
(٦) محمود: المصدر السابق، ص ١٩٥.
(٧) تنوير الأفكار: ج ٥-٦، م١، س ١، ٦ شباط ١٣٢٦ر (١٩ شباط ١٩١٠م) =

يبد قسم من الناخبين في بعض الولايات العربية اهتماماً بالانتخابات. فلم يكتبوا أية أسماء على الأوراق الانتخابية، في حين تخلّف البعض الآخر منهم عن الحضور إلى المراكز الانتخابية للإدلاء بصوته[١]. وبينما كانت الأمور تجري على هذا النحو في الولايات العربية نلاحظ أن أبناء الأقليات الأخرى كانوا ينظمون المظاهرات الاحتجاجية في اسطنبول، فقد قام في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٠٨ ما يقرب من (٢٠) ألف يوناني بالتظاهر أمام الباب العالي احتجاجاً على مطالبتهم بإبراز دفاتر النفوس في الانتخابات - ولعل سبب ذلك يعود إلى أنهم كانوا يضمون بين ظهرانيهم أعداداً من أبناء جلدتهم من غير الرعايا العثمانيين - وكانت اليونان وصحفها تدعم مطالبهم[٢].

٣- أعداد النواب العرب في المجلس (١٩٠٨ - ١٩١٤):

تختلف المصادر في أعداد النواب في مجلس المبعوثان، ومنشأ هذا الاختلاف عدم وجود قوائم بأعدادهم، حتى أن محاضر مجلس المبعوثان لا تورد قوائم بالأسماء غير تلك التي تؤدي اليمين عند الاجتماع الأول من كل دورة انتخابية، وكان غياب أو تأخر بعض النواب سبباً لاختفاء بعض الأسماء وظهورها في جلسات مختلفة. كما أن هناك سبباً آخر يجعل الأعداد تختلف من مصدر لآخر. وهو وفاة بعض النواب وانتخاب آخرين محلهم الأمر الذي يربك عملية إحصاء أعداد النواب بصورة دقيقة[٣].

= ص ص ٢٥٠-٢٥١، الأعظمي: مختصر ...، ص ٢٤٩، محمد كرد علي: المذكرات، ج ١، (دمشق-١٩٤٨) ص ٨١.

(١) العرفان: ج١٢، م ٣، لبنان، ١٣ حزيران ١٩١١، ص ٤٨٠.

(٢) Aydemir: A.G.E.S: 88

(٣) م.م.ض.ج: س ٢، ١٣ آذار ١٣٢٦ر (٢٦ آذار ١٩١٠م) ص ٧٩٩، س٢، ٨ تشرين الثاني ١٣٢٦ر (١٢ تشرين الثاني ١٩١٠م) ص ٦٢، س٣، ١٩ شباط ١٣٢٦ر (٤ آذار ١٩١١م) ص ١٤٣٣، صدى بابل: العدد ٨٣، ٦ آذار ١٣٢٧ر (١٩ آذار ١٩١١م).

فيما يخص عدد النواب العرب فقد كان موضع اختلاف بين المصادر - للأسباب الواردة أعلاه نفسها - حيث تذكر بعض المصادر أن عدد النواب العرب الذين فازوا في انتخابات عام ١٩٠٨ كان (٦٠) نائباً - بضمنهم نواب أتراك انتخبوا عن الولايات العربية -[(١)(*)]. وتذكر مصادر أخرى أن عددهم كان (٦٥) نائباً[(٢)]. في حين تذكر مصادر أخرى أن عددهم كان يتراوح بين (٧٠-٧٢) نائب[(٣)].

وتختلف المصادر أيضاً حول عدد النواب العرب الذين فازوا في انتخابات عام ١٩١٢، حيث يذكر أحد المصادر أن العدد كان (٦٥) نائباً[(٤)]. بينما يذكر آخر أن عدد النواب (٦٨) نائباً[(٥)].

وبالنسبة لأعداد النواب العرب في انتخابات عام ١٩١٤ فإن مصدراً ذكر أن عددهم كان (٦٩) نائباً[(٦)]. في حين ذكر مصدر آخر أن العدد (٨٤) نائباً[(٧)]. ومن الجدير بالذكر أن انتخابات عامي ١٩١١-١٩١٤ لم تشمل ولاية ليبيا

---

(١) دروزه: المصدر السابق، هامش ص ص ٢٩٩-٣٠٠، الحصري: البلاد العربية. . .، ص ١١٠.

Aydemir: A.G.E.S: 93; Ahmad: op.cit. pp:155-156: Antonius: op.cit.p: 104: shaw: op.cit. p:273: Miller: op.cit. p:472: Fisher: op.cit. p: 341

(*) للاطلاع على صور النواب وبضمنهم نواب العرب انظر: رسملي كتاب: نومرو ٩، جلد ٢، حزيران ١٣٢٥ر، ص ص ٩٨٣-١١٠١.

(٢) مصطفى سالم: تكوين اليمن الحديث، اليمن والإمام يحيى (١٩٠٤-١٩٤٨)، (القاهرة ١٩٧١) ص ١٣٣، برو: المصدر السابق، ص ص ١٠٨، مرسي: المصدر السابق، ص ١٢٩.

(٣) الهلال: ج٣، س ١٨، أول كانون الأول ١٩٠٩-ص ١٤٢.

سعيد: الثورة العربية ٠٠٠، ص ٣، Saab: op.cit. p: 219

(٤) حران: المصدر السابق، ٤٧.

(٥) Ahmad: op.cit. p:155-156

(٦) برو: المصدر السابق، ص ٦٠٠.

(٧) Ahmad: op.cit. p:155-156

ومن الجدير بالذكر أن المصدر أعلاه ذكر أن عدد النواب العرب الـ(٨٤) يمثل =

لاحتلال إيطاليا لها بين عامي ١٩١١-١٩١٢.

كانت أعداد النواب العرب في مجلس المبعوثان لدوراته الثلاث أقل بكثير مما ينبغي أن تكون عليه حصة الولايات العربية من النواب في المجلس. وإذا ما اعتمدنا الإحصائية التي نشرتها مجلة (المقتبس) في عام ١٩١٠ - بالرغم من عدم دقتها - والتي قدرت عدد نفوس الولايات العربية بنحو من (٦) ملايين نسمة، فإن عدد النواب العرب يجب أن يكون (١٢٠) نائباً، على اعتبار أن كل نائب يمثل (٥٠) ألف نسمة[1]. وفي الإحصائية التي نشرتها مجلة (الهلال) عام ١٩١٣ والتي ذكرت أن عدد سكان الولايات العربية كان (٦،٨٧٣،٣٠٠) نسمة لذا وجب أن يكون عدد النواب العرب (١٣٧) نائباً[2]. وأشارت إحصائية أخرى إلى أن عدد سكان الولايات العربية لعام ١٩١٤ - عدا الحجاز واليمن - كان (٥،٦٧٥،١٠٠) نسمة، وإذا أضفنا إلى الرقم الأخير عدد سكان كل من اليمن والحجاز وهو (١،٥٠٠،٠٠٠) نسمة طبقاً للإحصائية التي نشرتها مجلة الهلال، فسوف يصل عدد سكان الولايات العربية إلى (٧،١٧٥،١٠٠) نسمة، مما يتوجب عليه أن يكون عدد النواب العرب (١٤٤) نائباً[3]. وتظهر تلك الأرقام مدى الغبن الذي لحق بالعرب فيما يخص تمثيلهم في مجلس المبعوثان.

٤- توزيع النواب العرب على هيئات المجلس:

تطبيقاً للمادة (٨) من النظام الداخلي لمجلس المبعوثان التي تنص على إجراء انتخابات سنوية لكل من رئيس المجلس ووكيليه بالإضافة للكتاب

= (٥،٣٣٨،٨٠٠) نسمة ولذا فإنه لم يكن هناك للعرب ما يشكون منه. وهذا غير دقيق فإننا لو سلمنا بصحة الأرقام التي أوردها هذا المصدر عن عدد سكان الولايات العربية فإن عدد النواب العرب يجب أن يكون (١٠٧) نواب.

(١) المقتبس: ج٨، م٥، دمشق، ١٩١٠، ص ص ٥٣٤- ٥٣٧.

(٢) الهلال: ج٦، س٢١، الأول من آذار ١٩١٣، ص٣٧٤.

(٣) زين: المصدر السابق، ص ص ١٥١-١٥٢، الهلال: المصدر السابق، ص ٣٧٤.

الأربعة، فقد انتخب أحمد رضا لرئاسة المجلس في دورته الأولى لعام ١٩٠٨، وأجريت المنافسة بين المرشحين لانتخاب الوكيل الثاني للرئيس وهما النائب العربي عن بيروت سليمان البستاني وبين نائب يوناني الأصل وهو مامو بولا أفندي، وقد وقف النواب العرب إلى جانب سليمان البستاني، بينما وقف النواب الذين ينحدرون من أصول يونانية وألبانية إلى جانب مامو بولا أفندي، وعند اجراء التصويت فاز النائب العربي سليمان البستاني بـ(٩٩) صوتاً بينما لم ينل منافسه سوى (٣٦) صوتاً[١]. وإن دل هذا على شيء فإنما يدل على تضامن النواب العرب وشدهم لأزر بعضهم البعض الآخر.

عندما جرى افتتاح اجتماعات عام ١٩١١ وجرياً على القاعدة السابقة فقد جرت الانتخابات لرئاسة المجلس، وقد أسفرت عن فوز أحمد رضا أيضاً، بينما فاز بمنصب الوكيل الأول للرئيس النائب العربي عن حما عبد الحميد الزهراوي بعد حصوله على (٨٦) صوتاً وهو نفس العدد الذي حصل عليه أحمد رضا لمنصب الرئاسة. إلّا أن عبد الحميد الزهراوي عاد في الجلسة الثانية وقدم تقريراً يطلب فيه قبول استقالته[*]، وتم انتخاب نائب عربي آخر محله وهو نائب القدس روحي بك الخالدي الذي حاز على (٨٦) صوتاً أيضاً[٢].

وفي انتخابات الوكيل الأول الموقت عند افتتاح المجلس في دورته الجديدة لعام ١٩١٤، أحرز النائب العربي عن دمشق أمير علي باشا نصراً ساحقاً على منافسيه السبعة حينما حصل على (١٤٩) صوتاً فيما لم يحصل أي

---

(١) م.م.ض.ج: س ٢، ١٧ نيسان ١٣٢٦ر (٣٠ نيسان ١٩١٠م) ص ١٤٣٣.

(*) ذكر أحد المصادر أن سبب تقديم الزهراوي لاستقالته هو خشيته من تفرق كلمة أحزاب المعارضة التي كانت تسعى للاندماج في حزب واحد، ولأن قبوله لهذا المنصب يعد خروجاً على إجماع المعارضة على عدم التعاون مع الاتحاديين وعدم قبول أي منصب إداري في المجلس أو الحكومة. انظر: برو: المصدر السابق، ص ص ٣٣٥-٣٣٦

(٢) م.م.ض.ج: س ١٣٠٣ تشرين الأول ١٣٢٧ر (٢٦ تشرين الأول ١٩١١م) ص ٩.

منهم على أكثر من (٤) أصوات[١]. أما بالنسبة لكتاب المجلس فقد رشح نائب دمشق بديع المؤيد ليكون كاتباً ضمن هيئة الكتابة لعام ١٩١٤[٢]. ومن الجدير بالذكر أن أي نائب عربي لم يفز برئاسة المجلس في دوراته الثلاث. ويبدو أن الاتحاديين لم يكونوا يسمحون بذلك إلا للأتراك والاتحاديين منهم على وجه الخصوص، إلا أن ذلك لم يحل دون أن يتولى رئاسة المجلس وكالة أحد النواب العرب، كما حدث مثلاً عندما تولى نائب بيروت سليمان البستاني رئاسة المجلس بالوكالة في الاجتماع السابع والعشرين والمنعقد في ٢٠ كانون الثاني ١٩٠٩[٣].

وبالنسبة لبقية هيئات المجلس فقد كان يجري توزيع النواب على الشعب واللجان وذلك تطبيقاً للمادة (٢) من النظام الداخلي، مع العلم أن هذه الشعب واللجان كانت تتغير كل شهرين. وعلى هذا الأساس فقد كانت حصة النواب العرب في المجلس في الاجتماع الأول لعام ١٩٠٨ كما هي مبينة في الجدول أدناه[٤]:

الشعبة	عدد النواب العرب	العدد الكلي للنواب
١	٨	٥١
٢	١٢	٥٠
٣	٨	٥٠
٤	٩	٤٩
٥	٤	٤٠
المجموع	٤١	٢٤٠

(١) المصدر نفسه: س ١، ١ مايس ١٣٣٠ر (١٤ مايس ١٩١٤م) ص ٥.
(٢) المصدر نفسه: ص ٤.
(٣) المصدر نفسه: س٢، ٧ كانون الثاني ١٣٢٥ر (٢٠ كانون الثاني ١٩١٠م) ص ٢١.
(٤) تقويم وقايع: العدد ٦٨، ٥ كانون الأول ١٣٢٤ر (١٨ كانون الأول ١٩٠٨م) ص ص ٣-٥. ومن أجل الاطلاع على تغييرات الشعب انظر: تقويم وقايع: العدد ١٣٢، ١١ شباط ١٣٢٤ر (٢٤ شباط ١٩٠٩م) ص ٨.

أما بالنسبة لتوزيع النواب العرب على اللجان المنبثقة عن الشعب والتي تختص كل منها باختصاص معين والتي كانت تتغير هي الأخرى كل شهرين، فقد كانت حصة النواب العرب فيها كما هي مبينة في الجدول الآتي[1]:

ت	اللجنة	عدد النواب العرب	المجموع الكلّي للنواب
١	هيئة اللجان	١	١٥
٢	الأشغال	-	٥
٣	البرق والبريد	-	٥
٤	الميزانية	٣	١٨
٥	القانون الأساسي	٦	٣١
٦	اللوائح	-	١٠
٧	العرائض	-	١٠
٨	الخدمات	٣	١٥
٩	ديوان المحاسبات	١	٤
	المجموع	١٤	١١٣

من خلال الجدولين نلاحظ أن نسبة النواب العرب إلى نسبة بقية النواب في المجلس هي: ١:٦ و١:٨ على التوالي.

٥- التركيبة الاجتماعية والثقافية للنواب العرب:

شهدت الدولة العثمانية تطوراً تدريجياً جراء حركة التنظيمات وعملية التحديث، ترتب عليه حدوث جملة من التحولات الإدارية والاجتماعية

---

(١) تقويم وقايع: العدد ١٢٠، ٣ كانون الثاني ١٣٢٤ر (١٢ شباط ١٩٠٩م) ص ص ٤-٥. ومن أجل الاطلاع على تغيرات اللجان انظر: تقويم وقايع: العدد ١٣٢، ١ شباط ١٣٢٤ر، (٢٤ شباط ١٩٠٩م) ص ص ١١-١٢.

والاقتصادية، كان من بينها على سبيل المثال لا الحصر تدهور النظام الإقطاعي الذي كان عماد الدولة على الصعيدين العسكري والاقتصادي، وتدفق رؤوس الأموال الأجنبية على الدولة العثمانية التي استثمرت في مختلف المجالات، والاهتمام بطرق المواصلات الحديثة مما أدّى إلى ازدياد حجم التجارة والصناعة في الدولة العثمانية، ومن جانب آخر أدّت الإصلاحات العسكرية وغيرها والتوسع في إنشاء المدارس العالية إلى تغلغل الأفكار الأجنبية في الدولة العثمانية.

وأدى كل ذلك إلى ظهور طبقة جديدة في المجتمع العثماني وهي الطبقة الوسطى التي كانت تضم التجار والحرفيين والصرافين، وفقد نظام الطوائف الدينية (الملل)(*) - الذي كان يقسم المجتمع العثماني إلى فئات عديدة تبعاً للدين - دوره في المجتمع الذي أخذ يصطبغ تدريجياً بالطابع العلماني(١).

وفيما يخص المجتمع العربي، فقد احتلت العوائل الدينية مكانة بارزة فيه وكانت تمتلك أراضي واسعة إضافة إلى إشرافها على أراضي الوقف، وكانت تمارس نفوذاً كبيراً على السكان من خلال مركزها الديني. وكذلك تمتع الوجهاء بنفوذ كبير في المجتمع العربي وتقلدوا مناصب مهمة في الحكومة، وقد تأثرت هذه الفئات بالتحولات التي مرت بها الدولة العثمانية، وأدى اتجاه الدولة إلى الإدارة المركزية وتحديث مؤسساتها إلى تقليص دور العائلات الدينية وتكوين فئة جديدة أكثر ارتباطاً بالحكومة، مما دفع بعض العائلات الدينية والوجهاء إلى السعي للحصول على مراكز إدارية وعسكرية

(*) تعود جذور نظام الملل إلى عهد البيزنطيين، لكنه تطور في العهد العثماني حيث منح العثمانيون الطوائف الدينية حق تصريف شؤونهم وتكوين مؤسساتهم الخاصة بهم، على أن تكون كل طائفة مسؤولة عن تمويل مؤسساتها، فاستمر العمل بهذا النظام في النصف الثاني من القرن التاسع عشر رغم التعهد الرسمي الذي جاء في خط همايون (١٨٥٦) حول رعاية الدولة لهؤلاء وتولي أمورهم. انظر: هرشلاغ: المصدر السابق، ص ص ٣٦-٣٧.

(١) مصطفى: المصدر السابق، ص ص ٢٢٥-٢٢٦.

عن طريق إلحاق أبنائها بالمدارس العثمانية الحديثة[١]. كما أنها استغلت فترات ضعف قبضة الدولة العثمانية على الولايات العربية فاستعادت نفوذها ومراكزها الاجتماعية والإدارية[٢]. وقد لعب هؤلاء الوجهاء دوراً كبيراً بين المواطنين والحكومة حيث كانوا يقومون بدور الوسيط بين السكان المحليين وبين الإدارة المركزية حينما كانت تسوء العلاقات بينهما. وقد منحتهم السلطات الحكومية بعض الصلاحيات لضمان جباية الضرائب من جهة وللحفاظ على سطوتها من جهة أخرى، ومن ثم أصبح هؤلاء مع مرور الوقت إحدى الدعامات التي قام عليها نظام الحكومة العثماني[٣].

وبالنظر إلى أن قانون الانتخابات كان قد اشترط توفر مؤهلات مالية في المرشحين فقد اقتصر الترشيح في الانتخابات على أولئك الذين يملكون قدراً من الثروة كبيراً كان أم صغيراً، ولم يتسن للفئات الشعبية أن ترشح ممثلين عنها في الانتخابات وعليه نجد أن النواب العرب في المجلس - لدوراته الثلاث - اقتصروا على أبناء الأسر الموسرة التي يقال عنها الأسر الإقطاعية أمثال طالب النقيب وعبد المحسن السعدون وعبدالمجيد الشاوي (العراق)[٤]. وشفيق المؤيد وبديع المؤيد (دمشق)[٥]. وكامل الأسعد والأميرين محمد أرسلان

---

(١) الدوري : المصدر السابق، ص ص ١٣٤-١٣٥.

(٢) السيد ياسين: تحليل مضمون الفكر القومي العربي (دراسة استطلاعية)، (بيروت ١٩٨٥) ص ٣٦، كوتولف: المصدر السابق، ص ١٠٠.

(٣) وليد قزيها: قراءة أخرى في مفهوم ساطع الحصري عن القومية العربية، ندوة الحياة الفكرية في المشرق العربي (١٩٣٩-١٩٨٠) إعداد مروان بحيري، ترجمة عطا عبد الوهاب، (بيروت -١٩٨٣) ص ١٧٥.

(٤) عبد الكريم محمود غرايبة: مقدمة تاريخ العرب الحديث (١٥٠٠-١٩١٨)، ج١، (دمشق ١٩٦٠)، ص ٢٢٥، موسى: المصدر السابق، ص ٢٩٩، كوتولوف: المصدر السابق، ص ١٠٠.

(٥) وجيه كوثراني: بلاد الشام، السكان، الاقتصاد والسياسة الفرنسية في مطلع القرن العشرين (قراءة في الوثائق)، (بيروت ١٩٨٠) ص ٥٨، موسى: المصدر السابق، ص١٢.

وشكيب أرسلان وخالد البرازي (لبنان وحلب)[١]. ونواب عن الفئات البرجوازية أمثال نافع الجابري (حلب) وسليم علي سلام (بيروت)، وهما من الوجوه التجارية المعروفة[٢]. إضافة إلى عدد من المثقفين البرجوازيين أمثال عبد الحميد الزهراوي الذي درس على أيدي العلماء والأدباء ثم أصدر عدة صحف منها (المنير، الحضارة)، وكان منكباً على كتب العلوم والفنون وله مؤلفات كثيرة[٣][*]. وروحي الخالدي خريج مدرسة العلوم السياسية والسوربون في باريس[٤]. وشكري العسلي خريج المدرسة الملكية العليا في اسطنبول والذي شغل عدة وظائف إدارية آخرها متصرفاً لقضاء اللاذقية[٥]. وساسون حسقيل الذي درس في النمسا وكان مشهوداً له بالكفاءة الإدارية والمالية، وجميل صدقي الزهاوي الشاعر والمدرس في مدرسة الحقوق في بغداد[٦]. وفؤاد الدفتري عضو محكمة الاستئناف في بغداد ومدع عام - فيما بعد -[٧]. إضافة إلى عدد آخر من النواب ينتمون إلى أسر الأشراف أمثال أشراف مكة عبدالله وفيصل ولدي الحسين بن علي، وأشراف اليمن أمثال آل الكبسي، وأشراف طرابلس الغرب مثل سليمان الباروني وغيرهم.

(١) كوثراني: بلاد الشام. . .، ص ١٩٨
(٢) سليم علي سلام: مذكرات، تقديم وتحقيق حسان علي حلاق، (بيروت ١٩٨٢؛) ص ٢٤، موسى المصدر السابق، ص ١٧.
(٣) موسى: المصدر السابق، ص ص ٢٢٨-٢٢٩
(*) من مؤلفات الزهراوي: رسالة الإمامة وشروطها، رسالة الفقه والتصوف، رسالة في النحو، رسالة في المنطق.
(٤) بيان نويهض الحوت: القيادات والمؤسسات الفلسطينية في القدس (١٩١٧-١٩٤٨)، (بيروت ١٩٨١) ص ٤١.
(٥) خيرية قاسمية: النشاط الصهيوني في الشرق العربي وصداه (١٩٠٨-١٩١٨)، (بيروت ١٩٧٣) ص ٨١.
(٦) خير الدين العمري: حكايات سياسية من تاريخ العراق الحديث، (بغداد -لا.ت) ص ص ٤٢، ٩٦- ٩٧.
(٧) إسماعيل: المصدر السابق، ص٧٩.

الفصل الثالث

مساعي النواب العرب في إصلاح أوضاع الولايات العربية (١٩٠٨- ١٩١٤)

دور النواب العرب في شؤون الدولة العامة

أ- افتتاح المجلس:

في ١٧ كانون الأول ١٩٠٨ تم افتتاح مجلس المبعوثان لأول مرة بعد تعليقه عام ١٨٧٨، وكانت قد خصصت بناية وزارة العدل قرب جامع (آيا صوفيا) لتكون مقراً له[١]. وحضر السلطان عبد الحميد الثاني حفل الافتتاح وجلس في المكان المعد له ثم توالى جلوس بقية الحضور. وأمر السلطان الصدر الأعظم بقراءة كلمة السلطان فسلمها الصدر الأعظم بدوره إلى كاتب السلطان جواد بك الذي قرأها بصوت جهوري[٢][*]. وذكر السلطان في كلمته أنه هو الذي أعلن دستور عام ١٨٧٦، ولكنه اضطر لتعطيله تحت ضغط بعض الظروف، وادعى أن الشعب لم يكن مهيئاً في حينه - حسب زعمه - للحياة الدستورية، وأنه يعيده مرة أخرى بعد التطور الذي طرأ على وعي الشعب في غضون الثلاثين عاماً الماضية، كما تطرق في كلمته إلى المشاكل التي تعاني منها الدولة العثمانية كإعلان أمير بلغاريا استقلال بلاده وإعلان امبراطورية النمسا والمجر ضم ولايتي البوسنة والهرسك، وطلب السلطان من المجلس مساعدة الحكومة في مواجهة هذه المشاكل، كما أعرب عن أمله في إصلاح

---

(١) تقويم وقايع: س١، العدد ٦٧، ٤ كانون الأول ١٣٢٤ر (١٧ كانون الأول ١٩٠٨م) ص، shaw: op.cit. p:278

(٢) Robinson: op.cit. p:10

(*) للاطلاع على ترتيب الجلوس في المجلس انظر: الهلال: ج٤، س ١٠٧ كانون الثاني ١٩٠٩، ص ٢٣٩.

النظام المالي وتنظيم ميزانية الدولة وزيادة رفاهية الأمة[1]. وبعد أن أتم الكاتب قراءة كلمة السلطان أطلقت المدفعية مئة طلقة وطلقة ابتهاجاً بافتتاح المجلس.

رد النواب على كلمة السلطان بكلمة أعلنوا فيها أن السلطان كان على علم بوعي الأمة واستعدادها للعمل بالدستور حينما اعلنه لأول مرة ولكن «رجال الحكومة أحدثوا من المشاكل ما جعل مستقبل أمة عظيمة ينقلب من الشيء إلى ضده فانحل مجلس المبعوثان إلى صورة غير موافقة للقانون الأساسي بوجه من الوجوه. وإن الذين أحدثوا تلك المشاكل الوهمية خدعوا ذاتكم السلطانية ولم يكتفوا بتجاوزهم أحكام القانون الأساسي بل ادعوا أن الأمة غير متحدة رأياً وطلبوا تأخير العمل بالقانون المذكور مستخفين بمدارك الأمة»[2]. ويبدو من رد النواب على كلمة السلطان أنهم أرادوا مجاملته وتحميل الحكومة التي كانت تتولى الحكم عامي (١٨٧٧-١٨٧٨) مسؤولية تعليق الدستور وتعطيل مجلس المبعوثان. وعلى الرغم من هذه المجاملة فإن السلطان رفض أن يؤدي يمين الولاء للدستور أمام المجلس بالنظر لأنه كان قد أقسم اليمين من قبل بين يدي شيخ الإسلام[3]. ويبدو أن السلطان أراد بذلك إفهام النواب أن إعلان الدستور لا يعني أنه أصبح طوع بنانهم. ثم توجه السلطان بكلامه إلى النواب قائلاً: «إنني قد أقسمت اليمين على أن أحافظ على أحكام القانون الأساسي وأطلب أن تؤدوا اليمين أنتم أيضاً على ذلك»[4]. وتم بناء على ذلك تحليف الحاضرين[*] من النواب اليمين الدستورية وبحضور

---

(١) للاطلاع على نص كلمة السلطان انظر: تقويم وقايع: المصدر السابق، ص ص ٣-٤، المقتطف: ج١، م ٤٠، بيروت، ١ كانون الثاني ١٩١٢، ص ص٢٤-٢٥.

(٢) المقتطف: ج٢، م٤٣، ١ شباط ١٩٠٩، ص ١١٠.

(٣) الهلال: المصدر السابق، ص ٢٤١.

(٤) Yusuf Hikmet bayur: Türk inkilab tarihi, cit 1, kisim2 (Ankara-1983) S137

(*) لم يستطع عدد من نواب العراق حضور الجلسات الأولى للمجلس بسبب صعوبة المواصلات. انظر: الوردي: المصدر السابق، ص ١٦٩.

السلطان عبد الحميد الثاني والصدر الأعظم كامل باشا(١).

رحّب مواطنو الدولة العثمانية بافتتاح مجلس المبعوثان، وجرت احتفالات رسمية بهذه المناسبة وزينت الدوائر الرسمية ودور المواطنين بالأعلام كما أوقدت الفوانيس ليلاً، وقام بعض الموظفين المدنيين والعسكريين والمواطنين بزيارات إلى مقرات الولايات ودوائر البلدية لتقديم التهاني بمناسبة افتتاح المجلس، كما أرسل عدد من الولاة والجمعيات - جمعية بارقة الحرية والمشورة العثمانية في بغداد وجمعية تعاون وترقي الكردية في الموصل - والمواطنين برقيات إلى مجلس المبعوثان للتهنئة بهذه المناسبة، كما توالت على المجلس برقيات من دول عديدة منها ألمانيا وإنكلترا وأمبراطورية النمسا والمجر ورومانيا وإيطاليا وكذلك من السفارة الأمريكية في اسطنبول، تهنىء الدولة العثمانية بافتتاح مجلس المبعوثان العثماني(٢).

ب - دور النواب العرب في شؤون الدولة العامة:

قبل التحدث عن دور النواب العرب في المجلس ومناقشتهم الشؤون التي تخص الولايات العربية، لا بد من التطرق ولو بشكل مختصر إلى دورهم في مناقشة الشؤون التي تهم الدولة العثمانية بوجه عام وذلك لأن النواب لم يكونوا يمثلون المناطق التي انتخبوا عنها فقط بل إنهم كانوا يمثلون سكان الدولة العثمانية كافة.

لم تكن الدولة العثمانية تعتمد ميزانية ثابتة لها بل إن الميزانيات التي كانت تضعها لم تكن إلا حبراً على ورق، ومنذ عام ١٨٩٨ لم تصدر الدولة

---

(١) كامل باشا: المصدر السابق، ص ص ٥٨-٥٩. وللاطلاع على نص القسم انظر: الهلال: المصدر السابق، ص ٢٤١، صدى بابل: العدد ٢٤٢، ٣ حزيران ١٩١٤.

(٢) تقويم وقايع: س ١، العدد ١٠،٧٣ كانون الأول ١٣٢٤ر، (٢٣ كانون الأول ١٩٠٨م) ص ص ٣-٨.

العثمانية أية ميزانية[1]. وفي شهر آب من عام ١٩٠٨ تقرر إعداد ميزانية للدولة إلّا أن صدورها تأخر لمدة سبعة أشهر الأمر الذي زاد في الارتباك المالي الذي كانت تعاني منه الدولة، وقدمت لجنة الميزانية[*] تقريراً اقترحت فيه إعداد ميزانية موقتة - لشهر واحد - لوضع حد للارتباك المالي. وقد تم عرض الاقتراح على التصويت وكان عدد المصوتين (١٣٨) عضواً، وحظي الاقتراح على التصويت وكان عدد المصوّتين (١٣٨) عضواً، وحظي الاقتراح بتأييد (١٠٤) نواب - من ضمنها أصوات (١٩) نائباً عربياً - فيما عارضه (٢٢) صوتاً - من ضمنها أصوات (٥) نواب عرب - وامتنع (١٢) نائباً عن التصويت[٢]. وقبل الاقتراح إلا أنه تقرر فيما بعد وضع ميزانية سنوية للدولة.

كان النواب العرب يستغلون مناقشة الميزانية السنوية لطرح ما يرونه صالحاً للنفع العام، فخلال مناقشة ميزانية عام (١٩١٠) طالب لفيف من النواب العرب وهم نائب الموصل محمد علي فاضل ونائب الديوانية شوكت باشا ونائب دمشق شفيق المؤيد ونائب حما عبد الحميد الزهراوي ونائب اللاذقية أمين أرسلان، بإلغاء بعض الضرائب وتخفيض البعض الآخر منها بغية التخفيف عن كاهل أولئك الذين لا يستطيعون دفع الضرائب إلا بشق الأنفس، وشددوا على أن ما تأخذه الحكومة من الضرائب لتغطية احتياجاتها من الأموال لا يعني بالضرورة إلحاق الضرر بالأهالي[٣]. كما تحدث نائب دمشق شفيق المؤيد في جلسة أخرى عن القروض الأجنبية[*] التي تعقدها الدولة وحذر من

---

(١) الهلال: ج١، ص ٤٣، هرشلاغ: المصدر السابق، ص ٧٣.

(*) ضمت لجنة الميزانية عدداً من النواب العرب وهم: نائبا بغداد إسماعيل حقي بابان وساسون حسقيل ونائب طرابلس الغرب محمود ناجي.

(٢) تقويم وقايع: س ١، العدد ١٥٣، ٤ مارت ١٣٢٤ر (١٧ آذار ١٩٠٩م) ص ص٨-٩.

(٣) م.م.ض.ج: س٢، ٦ نيسان ١٣٢٦ر (١٩ نيسان ١٩١٠م) ص ص ١٢٢٢-١٢٢٩، ٧ نيسان ١٣٢٦ر (٢٠ نيسان ١٩١٠م) ص ص ١٢٤٧-١٢٦٦، ١٣ نيسان ١٣٢٦ر (٢٦ نيسان ١٩١٠م) ص ص ١٣٦١-١٣٦٢.

(*) كثيراً ما كانت ترافق هذه القروض شروط قاسية إضافة إلى مسها بالسيادة الوطنية. =

مخاطر تراكم الديون على الدولة بقوله: «إن ما يعتبره وزير المالية - يقصد جاويد بك - ناجحاً في مالية الدولة لهو الخراب بعينه، وأنه اذا ما واصل النجاح هذا عشر مرات فإنه سيخرب البلاد، إن عهد عبد الحميد الثاني عقد قروضاً بلغت (٢١،١٣٢،٨٢٦) قرش، وعقد العهد الجديد قرضاً بلغ (٣٦،٠٤٤،٦٨٣) قرش، وإذا كان العهد البائد قد ترك لنا (١٦٤) مليون ليرة ذهب ديناً علينا فإن العهد الجديد زادها (١١٧،٨١٧،٠٠٠) ليرة ذهب»[(١)].

وعندما واصل النائب المذكور انتقاداً لوزير المالية ولسياسة حكومته المالية ثارت موجة من الاحتجاج ضده قادها عناصر جمعية الاتحاد والترقي الذين عارضوا تحسين صورة ذلك العهد في أذهان الناس، وامتدت الاحتجاجات إلى خارج مجلس المبعوثان لتتحول إلى حملة صحفية شنتها جريدة (طنين) الاتحادية بممارسة نشاطات تجسسية لصالح السلطان، وبأنه كان يرفع تقارير إليه[(٢)]. وعادت هذه الحملة مرة أخرى إلى مجلس المبعوثان عندما أثار شفيق المؤيد موضوع الحملة الصحفية ضده، وأشار إلى فقدان الحرية وحق إبداء الرأي، فرد عليه النائب حسين جاهد - صاحب جريدة طنين - الذي أعاد توجيه الاتهام له وشمل به أيضاً نائب بنغازي يوسف شتوان، وادعى أن لديه تقارير تؤكد صحة الاتهام، وقد تحدى النواب العرب حسين جاهد وطالبوه بنشر هذه التقارير، وأدى ذلك إلى حدوث ضجيج في المجلس الأمر الذي حدا برئيس المجلس أحمد رضا إلى تعطيل الجلسة لمدة ساعة وربع، وعندما استؤنفت الجلسة مرة أخرى اقترح نائب حلب نافع باشا نشر تقارير الجميع أو عدم نشر أي تقرير، وعندها تدخل أحد زعماء الاتحاديين خليل بك - نائب منتشا - قائلاً: «إن نشر التقارير مضر بالدولة» كما تدخل الصدر الأعظم حقي باشا[(*)]

= انظر: جمال باشا: مذكرات، تعريب علي أحمد شكري، تحقيق عبد المجيد محمود، (بغداد ١٩٦٣) ص ص ٨٨-٨٩.

(١) م.م.ض.ج: س ٢، ١٥ نيسان ١٣٢٦ر (٢٨ نيسان ١٩١٠م) ص ص ١٣٧٨-١٣٩٢.

(٢) برو: المصدر السابق، ٢٧٠

(*) عزل الصدر الأعظم كامل باشا عام ١٩٠٩ بسبب خلافه مع جمعية الاتحاد والترقي.

بقوله: «. . . إن بعض التقارير كانت تستخدم في أغلب الأحيان لغايات وطنية والعمل على إثارة خوف وشكوك عبد الحميد من الحركات الثورية. . .»[١]. ويبدو أن طلب نافع باشا بنشر جميع التقارير أثار الخوف في نفوس الاتحاديين من أن يؤدي ذلك إلى توجيه أصابع الاتهام إلى بعض عناصرهم ممن تعاونوا مع العهد السابق.

كما أنتقد نائب بغداد الشاعر جميل صدقي الزهاوي زيادة مخصصات العائلة المالكة، وطالب بوضع ميزانية متوزانة في النفقات والإيرادات لأن كثرة النفقات دون أن يرافقها زيادة في الإيرادات سيولد عجزاً في الميزانية ويضطر الدولة إلى زيادة الضرائب على الأهالي ومن ثم إثارة التذمر في صفوف الفقراء منهم[٢]. كما دعا نائب السليمانية حكمت بابان ونائب دمشق فارس الخوري إلى ضرورة تدقيق حسابات الدولة في ديوان المحاسبة المالية، سيما وأنه ظهرت فروق في هذه الحسابات منذ عام ١٩١١ وحتى عام ١٩١٤ بلغت (٦) ملايين قرش، وأن ديوان المحاسبة المالية لم يقدم لوائح الحسابات الختامية للأعوام (١٩١١، ١٩١٢، ١٩١٣) إلى المجلس لإطلاعه عليها[٣].

طالب عدد من النواب العرب بوضع ضوابط للشركات الأجنبية العاملة في الدولة العثمانية وحذروا من مخاطرها، فعلى سبيل المثال دعا أولئك النواب إلى تشريع قانون جديد يحدد صلاحيات شركة التبوغ (الريجي) والتي أضرت باقتصاديات الدولة وسمحت للدول الأجنبية بالتدخل في مقدرات

---

(١) م.م.ض.ج: س٢، ٢٦ نيسان ١٣٢٦ر (٩ مايس ١٩١٠م) ص ص ١٥٥ - ١٥٤٤.

(٢) المصدر نفسه: س ١، ٢٤ حزيران ١٣٣٠ر (٧ تموز ١٩١٤م) ص ص ٤٤٩ - ٥٠٠.

(٣) المصدر نفسه: س ١، ٢٥ حزيران ١٣٣٠ر (٨ تموز ١٩١٤م) ص ص ٥٥٩ - ٥٦٠.

الدولة الاقتصادية، وذلك من خلال دائرة الديون العمومية[1](*).

كما تطرق بعض النواب العرب إلى مسألة اختلاف قيمة العملة العثمانية بين ولاية وأخرى، ودعوا إلى ضرورة توحيد قيمتها في كل الولايات، فقد قدم نائب دمشق رشدي الشمعة تقريراً في شهر شباط من عام ١٩٠٩ أشار فيه إلى اختلاف قيمة المجيدي في الولايات العثمانية مما ألحق خسائر بالمواطنين في حين حقق فوائد لأمناء الصناديق والصرافين، واقترح النائب الشمعة توحيد العملة في جميع أنحاء الدولة، وقد قبل اقتراحه وأحيل إلى لجنة المالية[2]. ويبدو أنه لم يتخذ أي إجراء جدي في هذا الشأن، مما تطلب إعادة طرح الموضوع من نائب بيروت سليم علي سلام الذي قدم تقريراً في حزيران ١٩١٤ طلب فيه سن قانون لتوحيد أسعار العملة في جميع أنحاء الدولة العثمانية[3].

وعلى صعيد التجارة طالب نائب دمشق شفيق المؤيد في جلسة نيسان ١٩١٠ بتخفيف القيود المفروضة على التجارة قائلاً: «إن لسياسة الدولة الاقتصادية شروطاً لجعل اقتصادها سليماً وهو أن تفسح المجال للتجارة وتوفر أسباب المعيشة للفقراء والمحتاجين وتؤمن حمايتهم من الاستغلال»[4]. وطالب نائب كركوك ناظم بك برفع الحجز عن بعض الأراضي التي عجز أصحابها عن إيفاء ديونها وتمليكها للمواطنين بغية تنشيط الزراعة التي تؤدي

---

(١) م.م.ض.ج: س ٣، ١٧ مارت ١٣٢٧ر (٣٠ آذار ١٩١١م) ص ص ١٩٧٧-١٩٧٩، ١٨ مايس ١٣٢٧ر (٣١ مايس ١٩١١م) ص ص ٣٤٣٣-٣٤٣٩.

(*) بسبب الديون الأجنبية المتراكمة على الدولة العثمانية اضطر السلطان عبد الحميد الثاني إلى تشكيل لجنة الديون العثمانية في عام ١٨٨١، تتكون من سبعة أعضاء وتمثل الجهات الدائنة، ووضعت بعض واردات الدولة تحت تصرف هذه اللجنة لسداد الديون. انظر: هرشلاغ: المصدر السابق، ص ص ٨٦-٨٩.

(٢) تقويم وقايع: س ١، العدد ١٢٧، ٦ شباط ١٣٢٤ر (١٩ شباط ١٩٠٩م) ص ١٢.

(٣) م.م.ض.ج: س ١، ٢ حزيران ١٣٣٠ر (١٥ حزيران ١٩١٤م) ص ٢٢٩.

(٤) المصدر نفسه: س ٢، ١٥ نيسان ١٣٢٦ر (٢٨ نيسان ١٩١٠م) ص ١٣٧٨.

بدورها إلى تنشيط التجارة، وقد أسهم نائب الديوانية شوكت باشا في مناقشة هذه المسألة وقال إن تلك الأراضي مفوضة لأناس لكنهم عجزوا عن دفع الديون المترتبة عليها مما حمل الحكومة على حجزها لحين تسديد الديون، واقترح أن تبقى هذه الأراضي بأيدي أصحابها وتمديد فترة تسديد ديونها لغاية نهاية عام ١٩١٤[(١)]. وعند مناقشة إحدى مواد قانون التجارة في جلسة حزيران ١٩١٤ طالب نائب دمشق فارس الخوري بتدخل السلطات الحكومية في تسعير المواد التي يبيعها التجار إلى الأهالي وعدم ترك ذلك على هوى التجار[(٢)]، للحيلولة على ما يبدو دون احتكار بعض التجار للسلع وبيعها بأسعار باهظة.

وقدم نائب كركوك ناظم بك تقريراً إلى المجلس في حزيران ١٩١٤ حث فيه الحكومة على استيراد آلات زراعية حديثة للفلاحين، إلا أن تقريره رفض[(٣)].

وفي مجال الصناعة والعمال قدم نائب حلب آرتين أفندي في جلسة آذار ١٩١٠ سلسلة من المطالب لتحسين ظروف العمال ومنع استغلالهم من قبل أصحاب المعامل كان من بينها:

١- منع تشغيل النساء الحوامل.

٢- تخفيض ساعات العمل بحيث لا تزيد عن (١٠) ساعات، ومنح العمال استراحة أمدها ساعة واحدة بعد كل ثلاث ساعات عمل.

٣- عدم تشغيل الأحداث الذين لم يتجاوزوا الثانية عشرة من العمر.

٤- تغريم أصحاب المعامل الذين لا يستجيبون لتلك المطالب مجيدياً واحداً عن كل عامل يستخدمونه خلافاً للتعليمات. كما طالب النائب المذكور بالعناية بصحة العمال والمحافظة على حقوقهم وإصدار تشريع بهذا الصدد[(٤)].

---

(١) م.م.ض.ج: س ١، ٢١ مايس، ١٣٣٠ر (٣ حزيران ١٩١٤م) ص ١١٣.

(٢) المصدر نفسه: س ١، ٢ حزيران ١٣٣٠ر (١٥ حزيران ١٩١٤م) ص ٢٤٩.

(٣) المصدر نفسه: س ١، ١٩ مايس ١٣٣٠ر (١ حزيران ١٩١٤م) ص ٦٧.

(٤) المصدر نفسه: س٢، ٩ مارت ٣٢٦ر (٢٢ آذار ١٩١٠م) ص ص ٧٧٨-٧٧٩.

وأثناء مناقشة قانون تشجيع الصناعة في جلسة حزيران ١٩١٤، طالب لفيف من النواب العرب[*] بوضع ضوابط لمنح إجازات إنشاء المعامل وتقديم بعض الحوافز لأرباب المعامل كإعفائهم من الرسوم والضرائب كما طالبوا بإلزام أصحاب المعامل والمصانع من غير العثمانيين بتشغيل عمال ومستخدمين من أهالي المنطقة التي يفتح فيها المعمل أو المصنع[١]. كما اقترح عدد آخر من النواب العرب ضرورة إلزام الدوائر الحكومية بشراء ما تحتاجه من المصنوعات الوطنية وتغريم الموظفين الذين لا يلتزمون بذلك، ودعوا الحكومة إلى تشجيع الصناعة والنهوض بها، وحث الأغنياء على استثمار أموالهم في إنشاء مشاريع صناعية. كما أنتقد قسم منهم قانون استملاك الأراضي لغرض تأسيس مصانع بها، لأن ذلك سيؤدي إلى الإضرار بمصالح ملاكي الأرض وإن كان سيخدم في الوقت نفسه مصالح فئة قليلة من أرباب المصانع[٢].

أما على صعيد السياسة الداخلية، فقد كانت العلاقة بين الصدر الأعظم كامل باشا وجمعية الاتحاد والترقي ودية في بداية الأمر، إلا أن هذه العلاقة بدأت تسوء تدريجياً حتى أن الجمعية حاولت إقناع السلطان عبد الحميد الثاني بعزله لأنه رفض أن يقابل إحدى اللجان الأجنبية التي زارت البلاد لمتابعة تطورات المشكلة البلقانية، كما أن الجمعية دعت كامل باشا إلى مقاطعة احتفال أقامه حزب الأحرار إلا أنه رفض ذلك بقوله: «إنني بصفتي رئيس الوزراء يجب أن أحضر الاحتفالات التي تقام من قبل أي حزب كان...»[٣]. وازدادت العلاقة سوءاً عندما قامت بعض الاضطرابات في ألبانيا عام ١٩٠٩، وأمر الصدر الأعظم وزير الحربية رضا باشا بإرسال فرقة عسكرية بعينها إلى

(*) وهؤلاء النواب هم: أرتين أفندي (حلب) وفؤاد بك (الديوانية) ونوري بك (الزور) وجميل صدقي الزهاوي (بغداد) وسيد أحمد بك (صنعاء).

(١) م.م.ض.ج: س ١، ١٩ مايس ١٣٣٠ر (١ حزيران ١٩١٤م) ص ص ٦١-٧٦.

(٢) المصدر نفسه: س١، ٢٠ مايس ١٣٣٠ر (٢ حزيران ١٩١٤م) ص ص٩١-٩٢، ٩٤، ١٠٤، ١٠٩.

(٣) الأعظمي: القضية العربية ...، ص ص ٨٥-٨٩.

هناك، وأحيل الأمر إلى رئاسة هيئة الأركان التي رفضت الامتثال للأمر بحجة أنه ليس من حق الصدر الأعظم تعيين صنف الفرق التي ترسل وأن له الحق فقط في طلب إرسال الجند، وأدى هذا الرفض إلى عزل وزير الحربية وكذلك عزل وزير البحرية، فشكا الأول أمره إلى مجلس المبعوثان الذي طلب مثول الصدر الأعظم أمامه، إلا أن الأخير اعتذر بحجة عدم توفر وقت كاف لديه لإعداد البيانات المتعلقة بالموضوع، وطلب تأجيل الجلسة إلى يوم الأربعاء ١٧ شباط بدلاً من يوم ١٣ شباط ١٩٠٩، وبعد جدل طويل بين أعضاء مجلس المبعوثان، طلب نائب بغداد إسماعيل حقي بابان إجراء تصويت على الثقة بوزارة كامل باشا[١]. وانقسم المجلس بصدد ذلك إلى قسمين، قسم يؤيد إجراء اقتراع الثقة بالحكومة وكان يؤلف أعضاء المجلس وآخر يعارضه وكان يمثل أقلية في المجلس[٢]. وصوت (٢٢) نائباً عربياً من أصل (١٩٨) نائباً إلى جانب حجب الثقة عن الحكومة، فيما صوّت نائبان عربيان من أصل (٨) نواب ضد قرار حجب الثقة[٣]. وكان من ضمن النواب الذين صوّتوا إلى جانب حجب الثقة عن الحكومة نواب بغداد ونائبان عن البصرة ونائب كركوك ونائب الديوانية ونائب كربلاء[٤]. وفي ١٤ شباط ١٩٠٩ تشكلت وزارة جديدة برئاسة حلمي باشا الموالي للاتحاديين[٥].

---

(١) المقتطف: ج٣، م٣٤، آذار ١٩٠٩، ص ص٢٠٩-٢١٠، MILLER: op.cit. p:480

(٢) Bayur: A.G.E.cilt1, S:167

(٣) A.S, S:170 وانظر كذلك: الرقيب: العدد ٤، ٥ شباط ١٣٢٤ر (١٨ شباط ١٩٠٩م) ومن الجدير بالذكر أن بعض المصادر أوردت أرقاماً مختلفة عن أعداد النواب الذين صوتوا إلى جانب حجب الثقة عن الحكومة، فقد أورد أحدها أن العدد هو (١١٨)، انظر: العرفان: العدد هو (١٩٦) صوتاً. انظر: برو: المصدر السابق، ص ١٢١. وذكر مصدر ثالث أن العدد هو (٢٠٤) أصوات. انظر: المقتطف: المصدر السابق، ص ص٢٠٩-٢١٠.

(٤) تقويم وقايع: س١، العدد ١٢٧، ٦ شباط ١٣٤ر (١٩ شباط ١٩٠٩م) ص ص ٦-٧.

(٥) العرفان: المصدر السابق، ص ٩٢.

في ١٣ نيسان ١٩٠٩م (٣١ مارت ١٣٢٥ر) حدثت حركة تمرد قام بها بعض الجنود وبعض أئمة الجوامع بزعامة (درويش وحدتي)، وهاجم المتمردون مبنى مجلس المبعوثان[١]. وكان معظم القائمين بالحركة من عناصر الجمعية المحمدية الذين رأوا في تصرفات الاتحاديين انتهاكاً لحرمة الدين[٢]. وكانت مطالب المتمردين تتلخص بـ«نريد حكم الشريعة، نساء المسلمات لا يذهبن إلى منطقة بك أوغلو[*]، لا نريد وزير الحربية ولا رئيس مجلس المبعوثان، حل هيئة الوكلاء»[٣]. كما طالبوا بتبديل عدد من الضباط وإصدار عفو عام عن جميع المشتركين بالحركة، وقد استجاب السلطان لمطالبهم[٤]. وقد أسفرت الحركة عن وقوع ضحايا من بينهم ناظم باشا وزير العدل الذي قتل للاشتباه بأنه رئيس مجلس المبعوثان أحمد رضا، ونائب اللاذقية محمد أرسلان للاشتباه بأنه حسين جاهد[٥][**]. وعلى أثر هذه الأحداث لاذ معظم قادة جمعية الاتحاد والترقي بالفرار، واضطر قسم منهم

---

(١) William Yale: The Near East, Amodern History, (U.S.A-1958) المحامي: مذكراتي . . . ، ص ٦٣ p: 169

(٢) Serif Mardin: The Genesis of young ottoman thought, (New Jersy 1962) p: 408
ومن أجل الاطلاع على أسباب حركة التمرد انظر:
المقتطف: ج٢، م ٤٠، ١ شباط ١٩١٢، ص ١٥٨
أحمد قدري: مذكراتي عن الثورة العربية الكبرى (دمشق -١٩٥٦) ص ص ٩-١٠،
سعيد الأفغاني: سبب خلع السلطان عبد الحميد، مجلة العربي (الكويت)، العدد ١٦٩، كانون الأول ١٩٧٢، ص ١٥٦، وما بعدها، Bozdag: A.G.E.SS: 123-124

(*) منطقة راقية في اسطنبول تقطنها عوائل ثرية جدًّا كما أنها تعد ملتقى للجاليات الأجنبية.

(٣) Bayur: A.G.E.cilt1, S:183

(٤) الزوراء: العدد ٢٢٠٥، ٤ نيسان ١٣٢٥ر (١٧ نيسان ١٩٠٩م).

(٥) Bayur: A.G.E.cilt1, S:185, Antonius: op.cit. p:140

(**) للاطلاع على صور ضحايا التمرد انظر: رسملي كتاب: نومرو ٨، جلد ٢، مايس ١٣٢٥ر (١٩٠٩م) ص ص ٧٦٦-٧٦٨.

للتواري عن الأنظار، وفر كذلك معظم النواب وبضمنهم رئيس المجلس[1]. وقد انقسم النواب العرب بين موالٍ لحركة التمرّد ومعارض لها، حيث أيّدها نائب بغداد مصطفى الواعظ، كما أيدها نائب البصرة طالب النقيب الذي أرسل برقية إلى والده يبشره فيها بهزيمة جمعية الاتحاد والترقي، وعارضها نائب بغداد عبدالمهدي الحافظ الذي أرسل برقية إلى دار جريدة (الرقيب) يبشر فيها باندحار حركة التمرد ودخول الجيش الثالث إلى العاصمة[2].

دعا قائد الجيش محمود شوكت بعد زحفه من سالونيك واقترابه من اسطنبول أعضاء مجلسي الأعيان والمبعوثان إلى اجتماع يعقد في منطقة سان ستيفانو - وهي ضاحية قريبة من اسطنبول - واستمر الاجتماع لمدة ثلاثة أيام تداول فيه النواب والأعيان مسألة التمرد وإمكانية خلع السلطان، وكان بعض النواب العرب قد حضروا هذه الجلسات ومنهم عبد الحميد الزهراوي وأسعد شقير[3]. وعندما جرى التصويت على خلع السلطان صاح جميع النواب بصوت واحد: خلع، خلع[4]. واستصدرت فتوى من شيخ الإسلام محمد ضياء الدين بالموافقة على قرار الخلع، وتليت في مجلس المبعوثان وأصدر المجلس بياناً حول ذلك[5]. وبعد ذلك انتخب المجلس هيئتين: الأولى لتبلغ السلطان عبد الحميد الثاني بقرار الخلع، والأخرى لتبلغ ولي العهد محمد رشاد بتنصيبه سلطاناً باسم محمد الخامس، ثم نقل السلطان

---

(١) المقتطف: المصدر السابق، ص ١٦٣، الحصري: البلاد العربية...، ص ص ١١٢-١١٣.

(٢) الرقيب: العدد ١٥، ١٦نيسان ١٣٢٥ر (٢٩ نيسان ١٩٠٩م)، الواعظ: المصدر السابق، ص ٢٤٢، حسن: المصدر السابق، ص ص ١٣٨-١٣٩

(٣) داغر: مذكراتي...، ص ٣١، الواعظ: المصدر السابق، ص ٢٤٣، Yale: op.cit. p:170

(٤) Bayur: A.G.E.cilt1, S:212

(٥) تقويم وقايع: س ١، العدد ١٩٤، ١٥ نيسان ١٣٢٥ر (٢٨ نيسان ١٩٠٩م) ص ١.

عبد الحميد الثاني إلى ولاية سالونيك[1](*).

على أثر الحرب العثمانية الإيطالية عام (١٩١١-١٩١٢) وما أسفرت عنه من هزيمة العثمانيين فيها، واجهت وزارة حقي باشا انتقادات عنيفة من جانب النواب - ومن بينهم النواب العرب - مما أدى إلى استقالة الوزارة المذكورة. كما أن الاتحاديين حاولوا تعديل المادة (٣٥) من القانون الأساسي في عام ١٩١٢ - سبق وأن عدلت في عام ١٩٠٩ - وإعادة الصلاحيات الموسعة للسلطان، إلا أن المعارضين لجمعية الاتحاد والترقي رفضوا التعديل الأمر الذي أدى إلى نشوب أزمة بين مجلس المبعوثان والوزارة، وطلب نائب اللاذقية أمين أرسلان من الوزارة إيضاحاً بالأسباب التي حدت بها إلى طلب تعديل المادة المذكورة، وكان نائب بغداد إسماعيل حقي بابان من مؤيدي تعديل المادة آنفة الذكر وذلك لكونه أحد عناصر جمعية الاتحاد والترقي[2]. ولما احتدم النقاش حولها طلب فريق من النواب ومنهم عدد من النواب العرب (شكري العسلي، رشدي الشمعة، سعدالدين أفندي، خضر لطفي) إحالة مسألة الخلاف بين المجلس والوزارة الجديدة إلى مجلس الأعيان لأخذ رأيه في الموضوع[3]. ومن ثم جرى التصويت على المادة المعنية فصوت (١٢٥) نائباً إلى جانب تعديلها واعترض (١٠٥) نواب على التعديل، إلا أن طلب التعديل رفض بسبب عدم حصوله على أكثرية الثلثين[4]. وقاد هذا الرفض إلى حل مجلس المبعوثان في ١٨ كانون الثاني ١٩١٢م (٥ كانون الثاني ١٣٢٧ر).

---

(١) الواعظ: المصدر السابق، ص ص ٢٤٥-٢٤٦، Robinson: op.cit. pp:10-11

(*) كان من ضمن الوفد الذي أبلغ السلطان عبد الحميد بقرار خلعه عن العرش رئيس المحفل الماسوني المعروف باسم (ماكادونيا ريزوتا) عمانوئيل قره صو وهو يهودي.

(٢) م.م.ض.ج: س ٤، ١٤ كانون الأول ١٣٢٧ر (٢٧ كانون الأول ١٩١١م) ص ص ٦٣٩-٦٤٣.

(٣) المصدر نفسه: س٤، ٢١ كانون الأول ١٣٢٧ر (٣ كانون الثاني ١٩١٢م) ص٦٥٣.

(٤) المصدر نفسه: س ٤، ٣١ كانون الأول ١٣٢٧ر (١٣ كانون الثاني ١٩١٢م) ص ص ٨٠٠-٨٠١.

كما صوّت عدد من النواب العرب وهم: مراد بك (بغداد) ونوري بك (كربلاء) وحكمت بابان (السليمانية) ومعروف الرصافي (المنتفك) وسليمان فيضي (البصرة) وروحي أفندي (البصرة) وحفظي بك (الحديدة) إلى جانب الاقتراح الذي تقدم به ثلاثة من نواب الولايات العثمانية طالبوا فيه بضرورة إطلاع المجلس على بيانات الحكومة قبل إعلانها[١].

وحول مسألة تعديل بعض القوانين، طالب نائب القدس روحي الخالدي بتعديل القانون الأساسي تلافياً للإشكالات التي تحصل في مجلس المبعوثان، وقد وافق المجلس على طلبه[٢]. حيث عقدت سلسلة من الاجتماعات استغرقت الفترة من مطلع حزيران حتى أواسط آب من عام ١٩٠٩، تم خلالها تعديل العديد من مواد الدستور[٣]. وأضيفت مواد أخرى إليه بحيث ازداد عددها من (١١٩) مادة إلى (١٢١) مادة[٤]. وقد صادق السلطان محمد رشاد على هذه التعديلات في ٢٨ آب ١٩٠٩[٥]. وهكذا كان للنواب العرب قصب السبق في إجراء تعديلات كبيرة على الدستور.

كما أسهم النواب العرب في مناقشات تعديل النظام الداخلي لمجلس المبعوثان حول انتخاب الرئيس الموقت ونوابه الموقتين وكتاب المجلس، وكذلك حول تدقيق المضابط الانتخابية، وطالبوا بعدم إلغاء الشُّعب وذلك لأهميتها[٦]. كما طالب نائب بغداد إسماعيل حقي بابان بأن يتم انتخاب أعضاء

---

(١) المصدر نفسه: س١، ٦ تموز ١٣٣٠ر (١٩ تموز ١٩١٤م) ص ص٨٦٢-٨٦٣.

(٢) تقويم وقايع: س١، العدد ١،٩١ كانون الثاني ١٣٢٤ر (١٤ كانون الثاني ١٩٠٩م) ص ٥.

(٣) للاطلاع على هذه التعديلات انظر: دستور: ترتيب ثاني، جلد ثاني، (دراسات ١٣٣٠ هـ) ص ص ٦٣٩ -٦٤٤، برو: المصدر السابق، ص ص١٣٣-١٣٥، عوض: المصدر السابق: ص ص ٤٨-٤٩، Shaw: op.cit. pp: 284-285

(٤) دستور: جلد ثاني، ص ٦٤٤

(٥) برو: المصدر السابق، ص ١٣٣، عوض: المصدر السابق، ص ٤٨

(٦) م.م.ض.ج: س ٣، ٨ تشرين الثاني ١٣٢٦ر (٢١ تشرين الثاني ١٩١٠م) ص ص ١٧٣-١٧٩

مجلس الأعيان من قبل الشعب لا أن يتم تعيينهم من قبل السلطان[١]. وقد أعد مجلس المبعوثان لائحة تقضي بأن يتم انتخاب ثلثي أعضاء مجلس الأعيان من قبل مجلس المبعوثان ويتم تعيين الثلث الباقي من قبل السلطان، وقد أحيلت هذه اللائحة إلى مجلس الأعيان، وبالرغم من مرور مدة طويلة على تقديم اللائحة تراوحت بين (٣-٤) أعوام إلا أن مجلس الأعيان لم يتخذ قراراً بشأنها مما دفع نائب دمشق فارس الخوري ونائب حوران شكيب أرسلان إلى مطالبة الحكومة بتقديم إيضاح حول الموضوع، كما أنتقد النائب الأخير تعيين أحد الصربيين عضواً في مجلس الأعيان بالرغم من أن صربيا[*] كانت قد خرجت من قبضة الدولة العثمانية[٢].

وكما كان للنواب العرب دور في تعديل الدستور والنظام الداخلي لمجلس المبعوثان كذلك كان لهم دور في المطالبة بتعديل العديد من القوانين الأخرى، فقد طالب (١٩) نائباً عربياً بضمنهم نائب تركي عن ولاية حلب وهو (علي جناني) بإجراء تعديلات على قانون المحاكم الشرعية من أجل تأمين حقوق الأفراد وضمان تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية[٣]. كما دعا عدد آخر من النواب العرب إلى ضرورة استنباط القوانين من القرآن الكريم والأحاديث النبوية الشريفة وكتب الفقه، على اعتبار أن الدولة العثمانية دولة إسلامية، وانتقدوا معظم القوانين الجزائية المعمول بها في الدولة، باعتبارها مقتبسة عن القوانين الفرنسية[٤]. كذلك ساهم النواب العرب في مناقشة قانون التشرد

(١) المصدر نفسه: س ٣، ٢ شباط ١٣٢٦ر (١٥ شباط ١٩١١م) ص ص ١١٣٧-١١٤٠.

(*) على أثر الحرب العثمانية الروسية عام ١٨٧٧-١٨٧٨- خرجت صربيا من قبضة الدولة العثمانية وأصبحت إمارة مستقلة.

(٢) م.م.ض.ج: س١، ٧ تموز، ١٣٣٠ر (٢ تموز ١٩١٤م) ص ٩٢٥.

(٣) تقويم وقايع: س ١، العدد ١٣٧، ١٦ شباط ١٣٢٤ر (١ آذار ١٩٠٩م) ص ٩.

(٤) م.م.ض.ج: س ٣، ١٧ نيسان ١٣٢٦ر (٣٠ نيسان ١٩١٠م) ص ص ١٤٠٣-١٤٠٤، س ٣، ٢٣ آذار ١٣٢٧ر (٣ نيسان ١٩١١م) ص ص ٢١١١-٢١١٢، ٥ نيسان ١٣٢٧ر (١٨ نيسان ١٩١١م) ص ٢٤٢٠.

(قانون السرسري)[*] وقدموا اقتراحات بتعديله[1]. وعند مناقشة المادة الثالثة من قانون الخدمة العسكرية والتي تنص على أن «مدة الخدمة العسكرية هي ٢٥ عام منها ٣ أعوام خدمة فعلية و٦ أعوام خدمة احتياط و٩ أعوام خدمة رديف و٧ أعوام خدمة مستحفظة»، طالب النواب العرب بتخفيض مدة الخدمة إلى ٢٠ عام مع تخفيض مدة الخدمة الفعلية من ٣ أعوام إلى عامين وخدمة الرديف من ٩ أعوام إلى ٦ أعوام، وقد بين نائب حلب نافع باشا الفوائد التي ستجنيها الحكومة في حالة تخفيضها مدة الخدمة الفعلية إلى عامين بما يأتي:

١- تهافت وإقبال الجميع على الخدمة العسكرية، حيث ينهي الجندي خدمته بمدة أقصر ويتفرغ بعدها لشؤون ذويه.

٢- زيادة أعداد الجنود، لأن تخفيض مدة الخدمة سيحول دون هروبهم من أدائها[2]. كما شارك النواب العرب في مناقشة قانون الشرطة ودعوا إلى النهوض بمستوى منتسبيها وأن يصار إلى التمييز بينهم تبعاً للأمانة والإخلاص[3].

اما على صعيد السياسة الخارجية، فقد طالب النواب العرب بوضع حد للتدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية للدولة وإثارة الاضطرابات في بعض أرجائها، ففي جلسة نيسان ١٩١٠ تحدث نائب حلب نافع باشا عن الاضطرابات في ألبانيا، وأشار إلى استفحال دور العصابات والمتنفذين فيها وذلك بتشجيع وتدخل الأجنبي، وانتقد الحكومة لسكوتها عن هذا التدخل والاكتفاء فقط بإرسال بعض القوات للتصدي للمتنفذين ورجال العصابات،

(*) يعد القانون الذي صدق عليه مجلسا الأعيان والمبعوثان وصدرت به إرادة سلطانية ((كل من لا تعاطى مهنة ولم يسع لإيجاد عمل له متشرداً)) للتفاصيل عن نص القانون انظر: الرقيب: العدد ٢٤، ٨ حزيران ١٣٢٥ر (٢١ حزيران ١٩٠٩م).

(١) تقويم وقايع: س١، العدد ١٧٧، ٢٨ آذار ١٣٢٤ر (١٠ نيسان ١٩٠٩م) ص ٤.

(٢) م.م.ض.ج: س ٢، ٣ نيسان ١٣٢٦ر (١٦ نيسان ١٩١٠م) ص ص١١٦٢-١١٦٣، ١١٧٣.

(٣) م.م.ض.ج: س١، ٣١ مايس ١٣٣٠ر (١٣ حزيران ١٩١٤م) ص٢٠٤.

وأكد ان موقفه هذا ينطلق من منظار وطني وليس حزبياً وشدد على عدم إساءة فهمه.

وفي جلسة ثانية قدم النائب نفسه تقريراً مفصلاً عن هذا الموضوع مطالباً فيه البحث عن أسباب هذه الاضطرابات وضرورة معالجتها، وناشد السلطات العثمانية بذل المساعي السلمية مع مثيري الاضطرابات قبل استخدام القوة ضدهم، باعتبارهم عثمانيين وينتمون لنفس الوطن[1]. وعن أحداث جزيرة كريت وأطماع الدول الأجنبية فيها تقدم عدد من النواب وبضمنهم عدد من النواب العرب[*] بتقرير إلى المجلس في جلسة مايس ١٩١٠ يستوضحون فيه عن ماهية الإجراءات التي ستتخذها الدولة لصد العدوان المحتمل على الجزيرة وإبقائها ضمن السيادة العثمانية، كما شاركوا في تقديم تقرير آخر استفسروا فيه عن الضمانات التي قدمتها الدول الأجنبية إلى الباب العالي حول تأسيس حكومة موقتة في كريت، وكانت اليونان قد قررت ضم كريت إليها بالتعاون مع الجالية اليونانية فيها[2]. وقد رفع نواب اليمن تقريراً أعربوا فيه عن استعداد مواطنيهم لـ«بذل الغالي والنفيس من أجل الوطن... وما على الدولة إلا أن تهيىء مستلزمات السفر ليهب جيش اليمن للذهاب إلى ساحات القتال دفاعاً عن شرف الوطن»[3]. وبيّن نائب عكا أسعد شقير أن المسلمين في جميع البلدان الإسلامية قرروا عقد اجتماع لهم في مكة في عام ١٩١٠ لبحث السبل الكفيلة بالدفاع عن كريت، إلّا أن الحكومة حالت دون ذلك، وطالب بمحاربة الشائعات التي تروجها الدول الأجنبية ضد العرب واتهامها لهم بأنهم

---

(١) المصدر نفسه: س ٢، ١٧ نيسان ١٣٢٦ر (٣٠ نيسان ١٩١٠م) ص ص ١٤٣٩-١٤٤٠، ٢١ نيسان ١٣٢٦ر (٤ مايس ١٩١٠م) ص ص١٤٦٤-١٤٦٥.

(*) وهم: ساسون حسقيل (بغداد) ورأفت بك (منتفك) وصالح أفندي (الموصل) وسعيد الحسيني (القدس) وخضر لطفي (الزور) وتوفيق المجالي (الكرك) وصادق بك (طرابلس الغرب).

(٢) م.م.ض.ج: س٢، ٢٨ نيسان ١٣٢٦ر (١١ مايس ١٩١٠م) ص ١٥٨٤.

(٣) م.م.ض.ج: س٢، ٦ مايس ١٣٢٦ر (١٩ مايس ١٩١٠م) ص ١٧٥٢.

«قطاع طرق» وكشف النقاب عن أن (١٠) آلاف عربي مسلح عقدوا اجتماعاً لهم عند قبر الرسول ﷺ في عام ١٩١١ وأقسموا اليمين على أن «يموتوا أو تعود جزيرة كريت للسيادة العثمانية»، وطلب من الوزارة إيجاد حل لمشكلة كريت[١].

في جلسة كانون الثاني ١٩١١ طالب نائب دمشق شفيق المؤيد في تقرير قدمه إلى المجلس بالتحقق عن مدى صحة الأنباء التي كانت قد نشرتها بعض الصحف الأوربية حول لقاء جرى بين ألمانيا وروسيا في بوتسدام وتم خلاله بحث قضايا تخص الدولة العثمانية، وتطرق إلى الموضوع نفسه في جلسة تالية وقدم تفصيلات أخرى عنه، فأشار إلى أن هدف اللقاء هو المحافظة على مصالح تلك الدولتين في الشرق الأدنى، وأنه تمخض عن التوصل إلى اتفاق يقضي بعدم معارضة ألمانيا لاستيلاء روسيا على أراض في شمال ايران مقابل عدم معارضة روسيا لمشروع ألماني يهدف إلى مد خط حديدي إلى بغداد، كما حمل بشدة على القروض الأجنبية التي حملت الدولة العثمانية على أن تغض النظر عن ذلك الاتفاق، ونبّه إلى تكالب الدول الأجنبية على مقدونيا لانتزاعها من يد الدولة العثمانية[٢]. كما نبّه كل من نائب حلب بهاء بك ونائب القدس سعيد الحسيني إلى سوء استخدام سلطات القنصل الإنكليزي في حلب وما يقوم به من تجاوزات[٣][*].

---

(١) المصدر نفسه: س ٢، ١٥ مايس ١٣٢٦ر (٢٨ مايس ١٩١٠م) ص ١٩١١.

(٢) المصدر نفسه: س ٣، ٥ كانون الثاني ١٣٢٦ر (١٨ كانون الثاني ١٩١١م) ص ٧١٥، ٨ كانون الثاني ١٣٢٦ر (٢١ كانون الثاني ١٩١١م) ص ص٧٤٧-٧٤٨.

(٣) المصدر نفسه: س ٣، ٢٠ كانون الثاني ١٣٢٦ر (٢ شباط ١٩١١م) ص ص ٩٢٩-٩٣٠.

(*) كان القنصل الإنكليزي قد أرسل في طلب بصيلات ورد زينة من الخارج ولما امتنع مفتش الغابات العثماني عن تسليمها إلى القنصل الإنكليزي باعتبارها قد دخلت عن طريق التهريب، ذهب القنصل برفقة أحد حراسه المسلحين إلى المخزن وأجبر المفتش على تسليمه البصيلات تحت تهديد السلاح.

المبحث الأول

الصعيد الاقتصادي

١- الزراعة:

وصفت (التنظيمات) أراضي الدولة العثمانية بأنها أراضٍ خصبة، وعلى الرغم من أن هذا الوصف لا يخلو من صحة وأن المجتمع العثماني هو مجتمع زراعي بالدرجة الأولى، إلا أن الحكومات العثمانية المتعاقبة لم تعر الزراعة اهتماماً كافياً، فلم تعمد إلى استصلاح الأراضي كما لم تول عناية بشق الترع وإنشاء السدود. وكانت الغالبية العظمى من الأراضي الزراعية بيد نفر قليل من الإقطاعيين، وعلاوة على ذلك أسهمت الضرائب الباهظة في زيادة حالة الفلاح سوءاً. وعلى الرغم من أن اقتصاد الدولة العثمانية أصبح منذ أواسط القرن التاسع عشر يعتمد إلى حد كبير على الولايات العربية[١]. إلا أنها لم تقم بمحاولات جدية لإصلاح تلك الولايات، وذلك ما حمل النواب العرب على تقديم الكثير من المذكرات والتقارير من أجل لفت انتباه السلطات العثمانية إلى الواقع السيئ للولايات العربية وحثها على النهوض به.

وقد حظيت الزراعة باهتمام كبير من لدن أولئك النواب، فعلى سبيل المثال قدم نائب الديوانية شوكت باشا تقريراً في جلسة شباط ١٩١٠ تحدث فيه عن الرخاء الذي كان يعيشه العراق منذ أقدم العصور وحتى العصر العباسي حتى تجاوزت إيراداته من الزراعة في وقت من الأوقات (٣٠٠) مليون ليرة، وكيف تدهورت حالته في العهد العثماني لدرجة لم تعد فيها محاصيله الزراعية تتجاوز (٥٪) من إيرادات الماضي، وطالب بإصلاح حالة الزراعة في العراق

(١) Saab: op.cit. p:212

ورصد المبالغ اللازمة لذلك(١). وانتقد في جلسة أخرى الخطة الزراعية في العراق والتي ستؤدي - حسب قوله - إلى اضمحلال زراعة الرز فيه، كما أبدى استغرابه لاهتمام الدولة وعنايتها بزراعة الرز في منطقة الرومللي وإهمالها لزراعته في العراق(٢). وقدم نائب حلب أرتين أفندي تقريراً طالب فيه بإصلاح أحوال الزراعة في ولايته مبيناً أن الكثير من الأراضي فيها هي من الأراضي الأميرية وأن الدولة لا تعمل على الاستفادة منها، وحث على بيعها إلى الأهالي وذلك عن طريق إجراء المزايدة الأصولية عليها ليستفيد منها الأهالي والدول أيضاً(٣)(*). وطالب كل من نائب القدس سعيد بك ونائب دمشق عبد الرحمن أفندي ونائب بنغازي عمر منصور باشا بتحسين مناطق الغابات في ولاياتهم والعناية بها وتخصيص المبالغ اللازمة لهذا الغرض، وانتقدوا وزير الزراعة والغابات أرستيدي باشا على إهماله لطلباتهم المتكررة حول هذا الموضوع(٤).

في جلسة شباط ١٩١١ وأثناء مناقشة إحدى المواد المتعلقة بالزراعة استغرب نواب اليمن من عدم وجود مفتشين وموظفين زراعيين في اليمن على الرغم من إدراج عناوين وظائفهم في هذه المادة، وشاركهم في الحديث عن نفس الموضوع نائب حما عبد الحميد الزهراوي(٥). كما قدم لفيف من النواب العرب تقارير طالبوا فيها بإنشاء مصارف زراعية في الولايات العربية وذلك

---

(١) تقويم وقايع: س ١، العدد ١٢٤، ٣ شباط ١٣٢٤ر (١٦ شباط ١٩٠٩م) ص١١.

(٢) م.م.ض.ج: س٢، ٢٣ كانون الثاني ١٣٢٤ر (٥ شباط ١٩١٠) ص ١٨٣.

(٣) المصدر نفسه: س ٢، ٦ مارت ١٣٢٦ر (١٩ آذار ١٩١٠م) ص ٧٣٤ - ٧٣٥.

(*) كانت أمور الأراضي يسودها الفوضى والارتباك جراء تداخل الإدارات وتدخل بعضها في شؤون البعض الآخر وعلى وجه الخصوص مديرية الأملاك الأميرية. انظر: د.ك.و: ملفات البلاط الملكي، الملفة ١٣٧٣/٣١١ (تقرير محمد رؤوف الحمداني إلى السير أرنست داوسن)، رقم الوثيقة ٣، ص ٨.

(٤) م.م.ض.ج: س٢، ٢٤ مايس ١٣٢٦ر (٦ حزيران ١٩١٠م) ص ص ٢٠٨٠-٢٠٨١.

(٥) المصدر نفسه: س ٣، ٢٠ كانون الثاني ١٣٢٦ر (٢ شباط ١٩١١م) ص ٩٣٣.

لأهميتها في تنمية الزراعة وإنقاذ الفلاحين من جشع المرابين. وطالبوا بتخفيض نسبة الفائدة المحددة بـ(٦٪) من أجل تشجيع الأهالي على الاقتراض من المصرف وتنمية الزراعة[١][*]. وأثناء مناقشة قروض المصرف الزراعي في جلسة حزيران ١٩١٠ انتقد نائب حما عبدالحميد الزهراوي أسلوب المصرف في الأقراض وضآلة ما يقدمه من قروض، حيث كان المصرف يمنح قرضاً بمعدل (٧) قروش للدونم الواحد، بينما قدرت قيمة الضرائب التي تستوفيها الدولة عن بيع أو شراء الأراضي بما يتراوح بين (١٠٠-٣٠٠) قرش للدونم الواحد، مما اضطر الفلاحين إلى الاقتراض من المرابين بفائدة قدرها (٢٠٪)، وغالباً ما أدى هذا إلى استيلاء المرابين على أراضيهم لعدم تمكنهم من سداد الديون المتراكمة عليهم[٢]. وقدم نائب اليمن أحمد الكبسي تقريراً طالب فيه إعفاء الفلاحين من ديون المصرف الزراعي إلا أن تقريره رفض، وكذلك قدم نائب حوران تقريراً ناشد فيه المصرف الزراعي تقسيط ديونه وفوائده على الفلاحين، كما طالب البعض من نواب العرب بتوفير وسائط النقل والآلات الزراعية للفلاحين[٣].

---

(١) م.م.ض.ج: س٢،٢٩ مايس ١٣٢٦ر (١١ حزيران ١٩١٠م) ص ٢٢١٤.

(*) تختلف المصادر في تاريخ إنشاء المصرف الزراعي العثماني في اسطنبول والذي افتتح له فروعاً في بعض الولايات العثمانية، حيث يذكر أحدها أن إنشاءه كان في عام ١٨٨٩. انظر: هرشلاغ: المصدر السابق، ص ٩٥. بينما ذكر مصدر آخر أن إنشاءه كان عام ١٨٨٧. انظر: محمد أحمد الطوير: الزراعة في ولاية طرابلس الغرب أثناء الحكم العثماني المباشر لها (١٨٣٥-١٩١١)، ندوة الحياة الاقتصادية للولايات العربية ومصادر وثائقها في العهد العثماني، ج١-٢، جمع وتقديم عبد الجليل التميمي، (تونس ١٩٨٦) ص ٥٤٧.

(٢) م.م.ض.ج: س٢،س٢، ٢٩ مايس ١٣٢٦ر (١١ حزيران ١٩١٠م) ص ٢٢٠٧.

(٣) المصدر نفسه: س ٣، ٢٩ كانون الثاني ١٣٢٦ر (١١ شباط ١٩١١م) ص ١١٠٢، ٣١ كانون الثاني ١٣٢٦ر (١٣ شباط ١٩١١م) ص ١١١٨.

٢- الري:

نظراً لما تمثله المياه من أهمية للحياة الزراعية فقد طالب الكثير من النواب العرب بتوفير المياه في المناطق التي تعاني من نقص فيها، وذلك من أجل استصلاحها وزراعتها، فقد قدم نائبا كركوك صالح أفندي وناظم بك اقتراحاً إلى المجلس في جلسة آذار ١٩٠٩ يقضي بتحويل قسم من مياه نهر الزاب الصغير إلى كركوك، وذلك للحد من أخطار الفيضانات التي كانت تجتاح المزارع. ولتوفير المياه اللازمة لإرواء منطقة الحويجة الواقعة بين كركوك وبغداد ولتشجيع العشائر على الاستيطان ومزاولة الزراعة[١]. وطالب نائب الديوانية شوكت باشا في جلسة نيسان ١٩١٠ بإعادة إعمار سدة الهندية التي أدى إهمالها إلى انهيارها، وإلى قطع المياه عن الحلة والديوانية وتهديد عدد كبير من السكان يتراوح بين (٣٠٠-٤٠٠) ألف نسمة بالجوع والعطش[٢]. كما قدم نائب بنغازي عمر منصور باشا تقريراً طالب فيه بتوفير المياه لمنطقة بنغازي واستغلال مصادر المياه الموجودة قرب الآثار الرومانية، وحث وزارة الأشغال «النافعة» على توفير المبالغ اللازمة لذلك[٣].

في جلسة ١٩ تموز من عام ١٩١٤ قدم نائب كركوك ناظم بك تقريراً أكد فيه ضرورة تنفيذ المشروع الذي كان قد سبق له أن اقترحه بالمشاركة مع صالح أفندي نائب كركوك في عام ١٩٠٩، وأوضح النائب المذكور الفوائد الكبيرة للمشروع بالنسبة للدولة، وطالب بضرورة محاسبة اللجان[*] التي سبق أن أرسلت لدراسة المشروع إلا أنها لم تقم بعملها بصورة جدية، وكانت قد

---

(١) تقويم وقايع: س١، العدد ١٤٨، ٢٧ شباط ١٣٢٥ر (١٢ آذار ١٩٠٩م) ص ٨.

(٢) م.م.ض.ج: س٢، ٣١مارت ١٣٢٦ر (١٣ نيسان ١٩١٠م) ص ص١١٢٠-١١٢١.

(٣) المصدر نفسه: س٢، ١ حزيران ١٣٢٦ر (١٤ حزيران ١٩١٠م) ص ٢٢٦٣.

(*) في عام ١٩٠٨ أرسلت الحكومة العثمانية شخصاً يدعى حسني أفندي لدراسة المشروع، إلا أنه لم يقم بأي عمل جدي واضطرت الحكومة لإرسال لجنة أخرى برئاسة شخص يدعى خريستو، وبقيت اللجنة تتجول في المنطقة لمدة (٦) أشهر دون أن تقدم شيئاً.

كلفت الدولة مبالغ طائلة قدرت بـ(١٤،٠٠٠) ليرة. وفي مناقشة وزير الأشغال تحدث نائب بغداد توفيق بك عن مشروع ري الجزيرة والذي كانت وزارة المالية قد خصصت له مبلغ (١٠) ملايين ليرة، وقامت بصرف (٣) ملايين ليرة منها على سدة الهندية، كما أنتقد نائب بغداد سامي شوكت ضآلة الأموال المخصصة للمشروع، وحذر من أن عدم إتمام المشروع سيؤدي إلى خراب المنطقة وبالتالي هجرة الأهالي منها، وقد عارض نائب الكرك توفيق أفندي إحالة المشروع إلى إحدى الشركات الأجنبية وهي شركة (زاقسون) قائلاً: «إن إحالة هذا المشروع إلى هذه الشركة سيؤدي إلى ضرر للحكومة كما حدث عندما أحيل مشروع سدة الهندية إليها في عهد ناظم باشا - ١٩١٠ - ١٩١١»(١).

٣- الضرائب:

احتلت مسألة الضرائب والرسوم المفروضة على كاهل المواطنين جانباً كبيراً من مناقشات النواب العرب في مجلس المبعوثان، وقد بيّن نائب الموصل الذي التقاه (مارك سايكس) في رحلته «إن هناك أموراً كثيرة ينبغي تحقيقها وهي: يجب تثبيت الأرض إلا أن الفلاحين والتجار سوف يعارضون هذا نظراً لأن التجار يريدون شراء (التزام) الضرائب والفلاحين يرغبون في التسويف...»(٢). الأمر الذي يؤكد أن مسألة تحديد الضرائب كانت موضع اهتمام من قبل النواب العرب.

في جلسة ٢٦ كانون الثاني ١٩٠٩ رفع نائب اليمن طاهر رجب أفندي مذكرة إلى مجلس المبعوثان كان قد أعدها أهالي اليمن احتجوا فيها على فرض ضريبة جديدة عليهم باسم ضريبة التمتع، وحذر من العواقب الوخيمة التي ستحل بالأهالي في حالة إدراج تلك الضريبة في الميزانية، ونبّه على أن

---

(١) م.م.ض.ج: س١، ٦ تموز ١٣٣٠ر (١٩ تموز ١٩١٤م) ص ص ٨٧٥-٨٨٠.

(٢) Sykes: op. cit. p: 484

هذه الضريبة لم تكن تجبى في سائر أنحاء الدولة العثمانية حيث قال: «إذا كانت هذه الضريبة سارية المفعول في جميع الممالك العثمانية كبقية الضرائب فإن أهالي اليمن سيقبلون بذلك..»[(١)]. كما تقدم نائب بغداد إسماعيل حقي بابان باقتراح طالب فيه بإعادة النظر في أنظمة الضرائب والرسوم المعمول بها في ولايتي بغداد والبصرة ووصف طرق جبايتها بأنها مخالفة للشريعة والقانون وأنها ألحقت أضراراً كبيرة بالمواطنين[(٢)(*)]. وطالب عدد آخر من النواب العرب بتخفيض الرسوم المفروضة على الأغنام إلى النصف بسبب الظروف السيئة التي يمر بها المواطنون جراء شحة الأمطار[(٣)]. وعلى أثر حدوث نقص في عوائد الدولة من الأموال، اقترح بعض النواب اتخاذ خطوات من شأنها الضغط على الإنفاق كتخفيض رواتب الموظفين، وقد أثار هذا الاقتراح معارضة بعض النواب العرب مثل نائب كركوك ناظم باشا بقوله: «لماذا نطلب تنزيل راتب موظف من ٣٠٠ ليرة إلى ٢٠٠ ليرة باعتبارها مصاريف زائدة، بينما لو قامت الدولة بجمع وتحصيل جميع الضرائب والرسوم بصورة منتظمة وصحيحة لما حصل عجز في ميزانية الدولة»[(٤)].

في جلسة ٤ حزيران ١٩١٠ طالب نائب كربلاء مهدي أفندي بإلغاء رسوم دفن الموتى وقد أيده في ذلك نائب الديوانية شوكت باشا ونائب حما

---

(١) تقويم وقايع: س ١، العدد ١٠٣، ١٣ كانون الثاني ١٣٢٤ر (٢٦ كانون الثاني ١٩٠٩م) ص ٥.

(٢) تقويم وقايع: س١، العدد ١٢٤، ٣ شباط ١٣٢٤ر (١٦ شباط ١٩٠٩م) ص ٨.

(*) اشتهر موظفو دوائر الطابو بالرشوة والفساد، وكان المتنفذون يرشون هؤلاء الموظفين من أجل تحقيق غاياتهم وقضاء مصالحهم. انظر:

د.ك.و: ملفات البلاط الملكي: الملفة ٣٣١/٢٢٦ (رسالة من ديوان المعتمد السامي إلى رستم بك حيدر في ٥ كانون الثاني ١٩٢٥)، رقم الوثيقة (٤)، ص ٩.

(٣) م.م.ض.ج: س٢، ٢٧ شباط ١٣٢٥ر (١٢ آذار ١٩٠٩م) ص ص ٦٤٣-٦٤٤.

(٤) المصدر نفسه: س ٢، ٢٤ نيسان ١٣٢٦ر (٧ مايس ١٩١٠م) ص ص ١٥٠٦ - ١٥٠٧.

عبدالحميد الزهراوي[١]. وقد تم بالفعل إلغاء تلك الرسوم[٢]. وفي جلسة آذار ١٩١١ استعرض نائب بيروت رضا الصلح - في مناقشة مع وزير المالية جاويد بك - النتائج المترتبة على ضريبة العشر بقوله إنها أرهقت الفلاحين وأدت إلى تراكم ديون كبيرة عليهم، مما اضطرهم إلى اللجوء إلى المرابين للاقتراض منهم مقابل دفعهم فوائد كبيرة، ونبه على استفحال هذه الظاهرة بقوله: «وإن هذه الحالة وبالرغم من منعها بعد قيام المشروطية فإنها أخذت تنتعش من جديد والموظفون يغمضون أعينهم عنها»[٣]. وانتقد نائب الديوانية شوكت باشا تلاعب الموظفين بالضرائب[*] ولا سيما ضريبة العشر، إضافة إلى تلاعب «مستأجري الأراضي الأميرية الذين لم يكتفوا باستئجار هذه الأراضي بأثمان بخسة بل عمدوا إلى إعادة تأجيرها للفلاحين وبأسعار باهظة»، وطلب وضع مادة قانونية تحد من هذه الظاهرة التي تلحق أضراراً بمصالح الدولة والمواطنين. وحاول المستشار الإداري لوزارة المالية الدفاع عن طريقة جباية ضريبة العشر في العراق بقوله إنها لا تخضع لقانون جمع الأعشار في العراق. وذلك ما حمل بعض النواب العراقيين على تقديم مذكرة طالبوا فيها بتطبيق نظام الأعشار السائد في الدولة العثمانية على العراق[٤]. كما أنتقد النائب المذكور الحكومة لفرضها ضرائب باهظة على الفلاحين مما أوقعهم في براثن

---

(١) المصدر نفسه: س٢، ٢٢ مايس ١٣٢٦ر (٤ حزيران ١٩١٠م) ص ص ٢٠٤٩ - ٢٠٥١.

(٢) الرقيب: العدد ١٣٩، ٨ تموز ١٣٢٦ر (٢١ تموز ١٩١٠م).

(٣) م.م.ض.ج: س٣، ٢٣ شباط ١٣٢٦ر (٨ آذار ١٩١١م) ص ١٥٣٢.

(*) كان الولاة يستعينون بعدد من المتنفذين ورؤساء العشائر لتعيين أصناف المحاصيل لقاء دفع مبالغ لهم، وقد أدى هذا إضافة إلى افتقار الجهاز الإداري المكلف بتحصيل الإيرادات للنزاهة إلى اختفاء مبالغ كبيرة منها. انظر: د.ك.و: ملفات البلاط الملكي، الملفة ١٤٠٤/ ٣٣١ (تقرير أحمد فهمي مدير الحسابات العام عن أحوال قضاء الشامية)، رقم الوثيقة (١)، ص ص ٥٢، ٥٥.

(٤) م.م.ض.ج: س١، ٢ حزيران ١٣٣٠ر (١٥ حزيران ١٩١٤م) ص ص٢٣٣، ٢٤٣.

الفقر المدقع، وخلص إلى القول بأن نسبة ما يصيب الفلاح من قيمة حاصلة لا تزيد عن (١٥٪) مما يحول دون تمكين الفلاح من تأمين قوته وقوت أسرته[١][*]. ومن الجدير بالذكر أن المواطنين كانوا ينظرون إلى الحكومة بوصفها جابي ضرائب[٢].

وبالنسبة للرسوم الكمركية، فقد أيد نائبا المنتفك خضر أفندي ورأفت بك طلباً كان المواطنون قد تقدموا به إلى وزارة المالية يطلبون فيه منها إلغاء بعض الرسوم الكمركية كتلك المعروفة برسوم الاحتساب، ودعيا إلى إلغائها كلياً أو جزئياً[٣]. وقد تم إلغاء تلك الرسوم بالفعل[٤]. وطالب نواب اليمن وهم محمود نديم - تركي الأصل - وسيد حسين علي سيد أحمد وسيد علي بن حسين ومحمد مقحفي بإلغاء الرسم الكمركي المعروف باسم الكمرك الأسود (قره كمرك) الذي كان سبباً لإثارة التذمر بين صفوف أهالي اليمن، وانتقدوا وزارة المالية على نكثها بالوعد بإلغاء هذا الرسم[٥]. وعزا أولئك النواب سبب تدني إيرادات الكمارك في اليمن إلى عدم وجود مأمور كمارك وعدم وجود سفن خفر السواحل، الأمر الذي شجع اتساع عمليات التهريب التي لو تم القضاء عليها لارتفعت قيمة إيرادات الكمارك - حسب قولهم - من (٥٠) ألف ليرة إلى (١٥٠) ألف ليرة سنوياً[٦]. وعلى أثر الحرب العثمانية الإيطالية عام

---

(١) المصدر نفسه: س١، ٢٣ حزيران ١٣٣٠ر (٦ تموز ١٩١٤م) ص ص ٤٩٧ -٤٩٨.

(*) كان الفلاح يتقاسم جهده مع عدة جهات منها الحكومة والملتزم إضافة إلى الكتبة الذين ربطت رواتبهم بأخذ (٤٪) مما يزيد على ٣٠٠ قرش من الواردات. انظر: تقرير محمد رؤوف، الملفة السابقة، ص ١٠.

(٢) Saab: op.cit.p:221

(٣) م.م.ض.ج: س١، ٢٣ شباط ١٣٢٥ر (٨ آذار ١٩١٠م) ص ٥٨٥.

(٤) الرقيب: العدد ١٣٦، ١ تموز ١٣٢٦ر (١٤ تموز ١٩١٠م).

(٥) م.م.ض.ج: س٢، ٦ مارت ١٣٢٦ر (١٩ آذار ١٩١٠م) ص ٧٣٢.

(٦) المصدر نفسه: س٣، ١٩ مارت ١٣٢٧ر (١ نيسان ١٩١١م) ص ص ٢٠٠٠- ٢٠٠١.

١٩١١ أصدرت الدولة العثمانية قانوناً فرضت بموجبه رسوماً باهظة (١٠٠٪) على البضائع الواردة من إيطاليا، مما ألحق ضرراً كبيراً بتجارة تلك البضائع، وقد أثار نائب حلب نافع باشا هذه المسألة بقوله: «... إن تجارة حلب منحصرة في الأمور الزراعية وكذلك القطن الذي يرسل إلى إيطاليا لتصنيعه، فاذا ما اعتبر هذا الغزل وارداً من إيطاليا واستوفي منه الرسم الكمركي المقرر في هذا القانون فإن تجار حلب سيخسرون... وأن هذا الرسم الباهظ سيؤدي إلى إشهار إفلاس الكثير من التجار، لذا أطلب تعديل هذا القانون»[١]. ولغرض تنشيط تجارة التبوغ (التنباك) فقد طالب نواب اليمن بتخفيض الرسوم الكمركية المفروضة على التبوغ المستوردة بحجة أن ذلك سيؤدي إلى زيادة قيمة الإيرادات من الرسوم الكمركية، إضافة إلى قضائه على التهريب (القجغ)[٢]. وبالنظر لإلغاء محكمة التجارة في بلاد الشام فقد طالب (١٦)[*] نائباً عربياً بإعادة هذه المحكمة نظراً لأهميتها وحفاظاً على حقوق التجار والمواطنين وإضافة مبالغ أخرى لميزانيتها[٣]. وبالنظر لأهمية الطرق بالنسبة للتجارة فقد طالب عدد من النواب العرب بإنشاء عدد من الطرق والجسور لربط المدن وتسهيل عملية التنقل بينها[٤].

(١) المصدر نفسه: س٤، ٢ كانون الثاني ١٣٢٧ر (١٥ كانون الثاني ١٩١٢م) ص ص٨٠٢-٨٠٣.

(٢) م.م.ض.ج: ص١، ٢ حزيران ١٣٣٠ر (١٥ حزيران ١٩١٤م) ص ٢٢٥، ٤ حزيران ١٣٣٠ر (١٧ حزيران ١٩١٤م) ص ٢٥٦.

(*) النواب العرب الذين صوتوا إلى جانب التقرير هم: نواب دمشق (بديع المؤيد، علي أفندي، محمد فوزي، فارس الخوري، حسين عوني، توفيق أفندي (حما)، عبد الواحد (اللاذقية)، توفيق افندي (نابلس)، ونواب طرابلس (عثمان أفندي، سعد الله أفندي)، وصفي أفندي (حما)، كامل الأسعد (بيروت) نواب القدس (سعيد الحسيني، راغب النشاشيبي)، سعدي أفندي (عكا)، شكيب ارسلان (حوران).

(٣) المصدر نفسه س١، ٢٩ حزيران ١٣٣٠ر (١٢ تموز ١٩١٤م) ص ٦٤٢.

(٤) المصدر نفسه: س ٢، ١ حزيران ١٣٢٦ر (١٤ حزيران ١٩١٠م) ص ٢٢٦.

٤- الصناعة والمشاريع:

في جلسة ١١ نيسان ١٩١١ وأثناء مناقشة المادة (١١) من قانون تشجيع الصناعة، أشاد نائب اللاذقية أمين أرسلان بتلك المادة لأنها أعفت منتجات بعض المصانع من الرسوم الكمركية، لكنه أبدى تحفظات تجاه وضعها على البعض الآخر من المصانع التي تمنح بعض الامتيازات وعدّها غير مشجعة للصناعة، وطلب تحديد أسعار السلع التي تنتجها المصانع والمخصصة لأغراض التصدير، كما طالب بتأسيس مصانع أخرى في الولايات كل حسب استيعابها وحاجتها الفعلية وضرورة تمركز بعض الصناعات في ولايات معينة[١]. وفي جلسة أخرى حث نائب اليمن زهدي أفندي الحكومة العثمانية على استثمار موارد اليمن من المعادن والنفط، وطالب بالكشف عنها من أجل الاستفادة منها صناعياً، وقام هو بتحديد أماكن وجودها[٢]. وقدم نائب البصرة عبد الوهاب باشا القرطاس تقريراً طالب فيه بإعطاء اهمية كبيرة للعراق بالنظر لتوفر المعادن المختلفة فيه[٣]. كما قدم نائب حماة عبد الحميد الزهراوي تقريراً تحدث فيه عن وجود الثروة المعدنية في لبنان، ودعا إلى استثمارها[٤].

كذلك كان للنواب العرب إسهام كبير في مناقشة المشاريع الكبرى التي تهم الدولة العثمانية والولايات العربية على وجه الخصوص، فبعد أن نال الصدر الأعظم حلمي باشا موافقة السلطان محمد رشاد على مشروع دمج شركة الملاحة النهرية - الإدارة الحميدية سابقاً - مع شركة لنج[*] دون أن

---

(١) المصدر نفسه: س٣، ٢٩ مارت ١٣٢٧ر (١١ نيسان ١٩١١م) ص ص ٢٢٤٥ - ٢٢٤٨.

(٢) م.م.ض.ج: س٣، ١٨ نيسان ١٣٢٧ر (١ مايس ١٩١١م) ص ص ٢٦١١-٢٦١٢.

(٣) المصدر نفسه: س٣، ١٩ نيسان ١٣٢٧ر (٢ مايس ١٩١١م) ص ٢٦٣٧.

(٤) المصدر نفسه: س ٣، ٢٧ نيسان ١٣٢٧ر (١٠ مايس ١٩١١م) ص ص ٢٨١٩ - ٢٨٢٠.

(*) تألفت شركة لنج بعد أن خلف هنري بلوص لنج النقيب جسني في قيادة الباخرة (الفرات)، والذي قام بمسح مجرى نهر دجلة خلال الفترة (١٨٣٧-١٨٣٩)، وأقنع =

يعرض المشروع على مجلس المبعوثان للاطلاع عليه، ثارت ثائرة النواب وخاصة العرب منهم حيث قدم كل من شوكت باشا وإسماعيل حقي بابان تقريرين طالباً فيهما باستيضاح من الوزارة عن سبب عدم عرض اتفاقيتها مع الشركة المذكورة على المجلس خلافاً للمادة (٥٥) من الدستور والتي توجب عرض أي مشروع على مجلس المبعوثان، وفي جلسة ٢٨ تشرين الثاني ١٩٠٩ أعرب الصدر الأعظم عن ألم حكومة من اللهجة الشديدة التي استخدمها النواب ضدها، وادعى أن منح الامتياز لا يضر بمصالح الدولة خلافاً لما جاء في تقارير النواب، بل إنه يحقق فوائد عديدة لها[١]. كما ادعى أن إلغاء هذا المشروع سيؤدي إلى الاصطدام بإنكلترا مما يسبب مشاكل للدولة العثمانية، وسوَّغ عدم تقديمه المشروع للمجلس بعدم الحاجة لذلك حيث إن المادة (١٠٠) من الدستور تبيح للحكومة حق منح الامتيازات إذا لم تترتب عليها أية تبعات مالية[٢]. وبعد أن انتهى الصدر الأعظم من كلمته انبرى نائب الديوانية شوكت باشا لتفنيد مزاعم الصدر الأعظم مبيناً مضارّ هذا الامتياز وختم كلمته بقوله: «إنني لا أقدر أن أفهم الأسباب التي تدعو الوزارة إلى عدم تقديمه لمجلس الأمة»[٣]. وفي جلسة أخرى حذر نائب البصرة طالب النقيب من مغبة

= إخوته بتأسيس بيت تجاري في بغداد عام ١٨٤٠، واستطاع أفراد العائلة توسيع أعمال هذا البيت التجاري الأمر الذي نتجت عنه موافقة الحكومة الإنكليزية عام ١٨٦٠ على قيام أصحابه بتأليف شركة عرفت رسمياً باسم (شركة الملاحة التجارية في دجلة والفرات). انظر: الملفة المحفوظة في أرشيف المكتبة المركزية لجامعة الموصل تحت اسم:

India office Library, c 236, precis of Turkish Arabia Affairs (1801-1905) Selected and Edited by: J.A. Saldana. pp: 182-288

(١) الرقيب: العدد ٧٩، ٢٧ كانون الأول ١٣٢٥ر (٩ كانون الثاني ١٩١٠م)، برو: المصدر السابق، ص١٨٠.

(٢) عبد العزيز سليمان نوار: المصالح البريطانية في أنهار العراق (١٦٠٠-١٩١٤)، (القاهرة -١٩٦٨) ص ٢١٠.

(٣) برو: المصدر السابق، ص ١٨١.

إصرار الحكومة على موقفها قائلاً: «إذا تمسكت الحكومة برأيها ومنحت هذا الامتياز فسيكون ذلك فاتحة المصائب الكبرى»[(١)]. واقترح نائب بغداد إسماعيل حقي بابان أن يجري مجلس المبعوثان تصويتاً فيما إذا كان على الحكومة أن تعرض موضوع الامتياز على المجلس أو عدمه، ونال اقتراحه تأييداً ساحقاً[(٢)]. الأمر الذي اضطر رئيس المجلس أحمد رضا إلى فض الجلسة، وباشر الاتحاديون بتجنيد عناصرهم خارج المجلس من أجل ممارسة الضغط على النواب المعارضين لمنح الامتياز، وقد نجحوا في ذلك حيث تراجع أكثر النواب عن موقفهم، وحازت الحكومة الاتحادية برئاسة حسين حلمي باشا على ثقة المجلس حينما أجري اقتراع الثقة بها، إذ كانت (١٦٨) صوتاً ضد (٨) أصوات أغلبها من النواب العرب[(٣)(*)]. وحصلت الحكومة على حق مفاوضة إنكلترا بشأن الامتياز، ضاربة عرض الحائط معارضة النواب العرب الذين رأوا في المشروع تهديداً لمصالح العراق الوطنية. وأرسل نائب بغداد مصطفى الواعظ برقية بذلك المعنى إلى الكاتب العام لولاية بغداد[(٤)].

وبعد فشل مساعي النواب العرب، اندلعت تظاهرات جماهيرية صاخبة في بغداد احتجاجاً على منح الامتياز لشركة لنج[(٥)]. وإزاء اشتداد الضغط على حكومة حسين حلمي باشا اضطرت إلى الاستقالة وخلفتها حكومة برئاسة حقي باشا الذي كان يشغل منصب سفير للدولة العثمانية في ألمانيا، وقد ناشدت

---

(١) الحصري: البلاد العربية ...، ص ص ١٢٩ - ١٣٠، برو: المصدر السابق، ص ١٨٣

(٢) نوار: المصدر السابق، ص ٢١٢، برو: المصدر السابق، ص ١٨٢.

(٣) محمد هليل الجابري: الحركة القومية العربية في العراق بين (١٩٠٨-١٩١٤)، رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة بغداد، (بغداد ١٩٨٠) ص ٣٢٤.

(*) منهم: طالب النقيب وأحمد الزهير (البصرة)، إسماعيل حقي بابان (بغداد)، شوكت باشا (الديوانية)، شفيق المؤيد (دمشق).

(٤) الرقيب: العدد ٧٤، ٦ كانون الأول ١٣٢٥ر (١٩ كانون الأول ١٩٠٩م)

(٥) رفعت عبد الرزاق محمد: ثورة بغداد على شركة بيت لنج، مجلة الحضارة، (بغداد) العدد ٤، مايس ١٩٨٨، ص ٦٤.

هذه الحكومة جماهير بغداد التزام الهدوء[(١)]. كما أرسلت الحكومة الجديدة برقية إلى ولاية بغداد أكدت فيها عدم إثارة موضوع الملاحة النهرية في العراق ووعدت بعدم منح الامتياز لشركة لنج[(٢)].

في كانون الأول من عام ١٩٠٩ أثار أعضاء جمعية الاتحاد والترقي مشروع امتياز سكة حديد بغداد - برلين[(*)] والذي كانوا يعتقدون انه قد منح إلى ألمانيا بتأثير ما كان لها من النفوذ لدى الباب العالي وبدافع من صلات الصداقة بين السلطان عبد الحميد الثاني والقيصر وليم الثاني، وأن هذا المشروع مضرّ بمصالح الدولة، ويدللون على ذلك بكتمان بنود الامتياز عن الرأي العام والاكتفاء بطبع خمسين نسخة فقط منها وزعت على كبار موظفي القصر. والباب العالي ووزارات الحربية والبحرية والأشغال العامة فقط[(٣)]. وكان من أشد المعارضين للمشروع نائب بغداد إسماعيل حقي بابان الذي وصفه بأنه خطراً يهدد كيان الدولة الاقتصادي والسياسي وأنه أحد مخلفات العهد الاستبدادي، كما اقترح إلغاء الامتياز الممنوح للمصرف الألماني (الدوتشي)[(٤)(**)]. وأيده في ذلك جاويد بك نائب اسطنبول، ولو أنه فضل اعادة النظر فيه وتعديل البنود الضارة لمصالح الدولة، على إلغاء الامتياز

---

(١) الرقيب: العدد ٧٧، ٢٠ كانون الأول ١٣٢٥ر (٢ كانون الثاني ١٩١٠م)، صدى بابل: العدد ٢٥، ٢٢ كانون الثاني ١٣٢٥ر (٤ شباط ١٩١٠م).

(٢) محمد: المصدر السابق، ص ٦٥.

(*) على أثر تصديق السلطان عبد الحميد الثاني على امتياز خط سكة حديد بغداد في ٥ آذار ١٩٠٢، تأسست في ١٣ نيسان ١٩٠٣ شركة جديدة عرفت باسم شركة سكة حديد بغداد. انظر: لؤي بحري: سكة حديد بغداد - برلين، (بغداد ١٩٦٧ ص ٦٩، ٧٤.

(٣) عبد الفتاح إبراهيم: على طريق الهند، (بغداد ١٩٣٥) ص ١٣١.

(٤) تقويم وقايع: العدد ١٣٨، ١٢ شباط ١٣٢٥ر (٢٥ شباط ١٩٠٩م) ص ص ١١-١٢.

(**) أورد الشلاه خطأ أنه كان لكلمة إسماعيل حقي بابان أثر كبير في موافقة المجلس على المشروع. انظر: الشلاه: المصدر السابق، ص ١٤٩.

بكامله وذلك «حفظاً للثقة الدولية بالعهد العثماني الجديد»[1]. إلّا أن غالبية النواب لم توافق على هذه الاقتراحات، بحجة أن إلغاء الامتياز قد يؤدي إلى إلغاء جميع الامتيازات الأخرى الموروثة عن العهد السابق، وتم التصديق على الامتياز[2]. ومن الجدير بالذكر أن الشركة الألمانية المنفذة للمشروع عدّت ما طرح في المجلس إهانة لها، الأمر الذي اضطر الحكومة العثمانية إلى تقديم اعتذار رسمي أكدت فيه التزامها بالمشروع، وأن ما حدث في مجلس المبعوثان ليس أكثر من مناقشات عن الجدوى الاقتصادية للمشروع التي من واجب الشركة أن تقرّ بها[3].

في ١١ آب ١٩٠٩ انتهى مجلس المبعوثان من مناقشة مشروع إنشاء شركة سكة حديد في اليمن باسم (شركة حديد حديدة - صنعاء وفروعها) وصدرت إرادة سلطانية بالموافقة على إنشائها، وعهد بذلك إلى المقاول داؤد بك[4]. ويبدو أن الحكومة قد عدلت عن موقفها فيما بعد ورغبت في إعطاء المشروع إلى شركات أجنبية، الأمر الذي دعا نواب اليمن إلى تقديم مذكرة إلى مجلس المبعوثان جاء فيها «إن إعطاء حق إنشاء الخط الحديدي في اليمن إلى الشركات الأجنبية فيه محاذير سياسية، كما أنه يؤثر في أذهان الأهالي. . .» وطالبوا بمنح امتياز إنشاء الخط إلى إحدى الشركات العثمانية أو أن تقوم الدولة نفسها بإنشائه[5][*]. كما تقرر تمديد الخط من الحديدة إلى

---

(١) ابراهيم: المصدر السابق، ص ١٣٢.

(٢) الشلاه: المصدر السابق، ص ١٤٩.

(٣) بحري: المصدر السابق، ص ٨١.

(٤) سالنامة ثروت فنون: اوجنجي سنة، جامع ومحرري إسماعيل صبحي وأحمد إحسان وشركاسي، (استانبول ١٣٢٨ر) ص ١٢٣.

(٥) م.م.ض.ج: س٢، ٢٢ آذار ١٣٢٦ر (٤ نيسان ١٩١٠م) ص ٩٧٢.

(*) وهؤلاء النواب هم: السيد حسني عبد القادر، ميرالاي سيد أحمد، السيد أحمد يحيى، محمد مقحفي، شاهين أفندي، محمود نديم.

عبالية وإضافة (٥٠) ألف قرش لميزانية المشروع[١]. وقد تأخر إنجاز المشروع ولم يتم ربط الحديدة بصنعاء، كما جاء في التقرير الذي رفعه نواب اليمن إلى المجلس والذي طالبوا فيه أيضاً بربط مدينتي تعز ومخا بالخط الحديدي[٢].

كانت الحكومة الاتحادية تريد تمديد مشروع سكة حديد الحجاز[*] إلا أن الشريف حسين كان يعارض المشروع، فقدمت الحكومة الاتحادية اقتراحاً يقضي بمنحه نسبة من إيرادات السكة شريطة تعهده بالكف عن معارضة المشروع، وقد أعرب الشريف حسين عن استعداده للتخلي عن معارضته للمشروع شريطة تكوين لجنة برئاسته[٣]. ولعدم توصل الطرفين إلى حل مرضٍ لكليهما، استمرت الخلافات بينهما وانسحبت إلى الحكومات العثمانية المتعاقبة حتى قيام الحرب العالمية الأولى والتي عطلت جميع المشاريع والمباحثات[٤]. ويبرر الأمير عبدالله في مذكراته سبب معارضة والده للمشروع بخوفه من أن يؤدي إلى تهديد مهنة النقل بواسطة الجمال التي كانت تعد مصدر رزق لأهالي الحجاز[٥]. ولعل السبب الحقيقي لمعارضة الشريف حسين للمشروع هو خوفه من احتمال استخدامه في تشديد قبضة العثمانيين على الحجاز.

---

(١) م.م.ض.ج: س٤، ٤ كانون الثاني ١٣٢٧ر (١٧ كانون الثاني ١٩١٢م) ص ٨٢٤.

(٢) المصدر نفسه: س١، ٦ تموز ١٣٣٠ر (١٩ تموز ١٩١٤م) ص ٨٨٠.

ولمزيد من الاطلاع على المشروع والتنافس الدولي حوله انظر: نوري السامرائي: محاولات تغلغل الرأسمال الأميركي في الامبراطورية العثمانية قبيل الحرب العالمية الأولى، مجلة المؤرخ العربي (بغداد)، العدد ٣٠، س ١٢، ١٩٨٦، ص ص٦٧-٨٠.

(*) أكمل المشروع في عهد السلطان عبد الحميد الثاني واستغرق العمل فيه ٨ أعوام (١٩٠١-١٩٠٨)، وقد ساهم مسلمو الدولة العثمانية وغيرهم من خلال تبرعاتهم في بنائه.

(٣) أمين سعيد: أسرار الثورة العربية الكبرى ومأساة الشريف حسين (بيروت -لا.ت) ص ٤٧.

(٤) المصدر نفسه، ص ٤٨.

(٥) عبد الله: المصدر السابق، ص ١١٥.

وتجدر الإشارة إلى أن نائب بغداد إسماعيل حقي بابان كان قد قدم في عام ١٩٠٩ اقتراحاً بتمديد خط سكة حديد الحجاز وإيصاله إلى المدينة المنورة، ولقي اقتراحه تأييداً كبيراً من قبل بقية النواب[١].

(١) تقويم وقايع: س١، العدد ١٠٢، ١٢ كانون الثاني ١٣٢٤ر (٢٥ كانون الثاني ١٩٠٩م) ص ٦.

المبحث الثاني

الصعيد الإداري

لقد كان من ضمن التهم التي وجهت إلى الجهاز الإداري في عهد السلطان عبد الحميد الثاني انتشار الفساد والرشوة والمحسوبية والمنسوبية وتولية المناصب الإدارية لموظفين غير أكفاء، وقد بقيت هذه الحالة بعد قيام انقلاب عام ١٩٠٨، مما استوجب انتقادها من قبل النواب العرب.

في ٢ شباط ١٩٠٩م (٢٠ كانون الثاني ١٣٢٤ر) قدم نائب الزور خضر لطفي تقريراً إلى المجلس استنكر فيه تدخل أحد موظفي المابين في قضية بيع دار بالمزاد العلني، إذ استخدم الموظف المذكور نفوذه الشخصي لصالح صهره الذي استحوذ على الدار بمبلغ زهيد قدره (٨) آلاف قرش، علماً بأن أحد أقرباء صاحبة الدار المتوفاة كان قد عرض مبلغ (٧٥) ألف قرش ثمناً للدار، وطلب النائب المذكور إحالة تقريره إلى وزير الأوقاف للنظر فيه، إلا أن تقريره رفض[١].

١- موقف النواب العرب من قانون التنسيقات:

بعد القضاء على الحركة المضادة التي قامت في ١٣ نيسان ١٩٠٩، شرّع قانون سمي بـ(قانون التنسيقات بتاريخ ١ تموز ١٩٠٩م (١٨ حزيران ١٣٢٥ر) وتشكلت بموجبه في كل دائرة ووزارة لجنة برئاسة أحد أعضاء مجلس الأعيان كرئيس أول وآخر من مجلس المبعوثان كرئيس ثانٍ وعضوية ثلاثة أشخاص

---

(١) تقويم وقايع: س١، العدد ١٤٤، ٣ شباط ١٣٢٤ر (١٦ شباط ١٩٠٩م) ص ص ٥-٦.

من هذه الدوائر والوزارات. وكلفت تلك اللجان بالتحري عن أوضاع جميع الموظفين والحكام والكتّاب والمعلمين وغيرهم من منتسبي الحكومة سواء قبل إعلان الدستور أو بعده[1](*). وكانت الغاية المعلنة من هذا القانون هي القيام بحملة تطهير من أجل تحديث وتطوير الجهاز الإداري[2]. وعلى هذا الأساس جرت عملية تطهير واسعة النطاق، ارتكبت خلالها أعمال منافية للقانون، فقد غض بعض أعضاء لجان التنسيق الطرف عن مساوىء أقربائهم وأصدقائهم، في حين تساهل بعضهم الآخر في تطبيق القانون لقاء أخذهم الرشاوي[3]. وقد أثارت تلك الأعمال موجة من الاستياء بين الأهالي وأعضاء مجلس المبعوثان، حيث انتقد نائب بغداد إسماعيل حقي بابان إساءة تنفيذ هذا القانون بقوله: «إن في هذا القانون عدالة ومساواة ولكن يساء تطبيقه من قبل الموظفين الذين يعتبرون أنفسهم أرقى من أفراد الشعب..»، كما أنتقد نائب حما عبد الحميد الزهراوي القانون برمته وأعلن صراحة بأنه يعارض هذا القانون، وأن الحكومة التي شرّعت هذا القانون عليها أن تتحمل مساوئه لا أن تحمّل مجلسي الأعيان والمبعوثان أخطاء هذا القانون[4].

---

(١) لمزيد من التفاصيل حول قانون التنسيقات انظر:
الرقيب: العدد ٨٢، ٧ كانون الثاني ١٣٢٥ر (٢٠ كانون الثاني ١٩١٠م) والأعداد التالية له.

(*) يذكر أحد المصادر أنه قد جرى تأليف هيئة إصلاحية في العاصمة قبل انقلاب عام ١٩٠٨ برئاسة الوزير ناظم باشا، وأرسلت إلى بغداد وتم تشكيل مجلس للنظر في سلوك الموظفين وأنه قد تم عزل بعض المسيئين منهم. انظر:
عبد العزيز القصاب: من ذكرياتي، (بيروت -١٩٦٢) ص ٦١.

(٢) Saab: op.cit.p: 221

(٣) الرقيب: العدد ١٢٣، ٢٧ مايس ١٣٢٦ر (٩ حزيران ١٩١٠م)، إسماعيل: المصدر السابق، ص٣٠

(٤) م.م.ض.ج: س٢، ١٧ آذار ١٣٢٦ر (٣٠ آذار ١٩١٠م) ص ص ٩٠١-٩٠٢، ٩٠٦-٩٠٧.

٢- اهتمام النواب العرب بالناحية الأمنية:

استأثر تردي الحالة الأمنية في بعض الولايات العربية باهتمام كبير من لدن النواب العرب، فقد تحدث نائب الحجاز قاسم زينل أفندي في جلسة ١٣ شباط ١٩٠٩ عن حالة الإهمال التي تعاني منها ولاية الحجاز على الرغم من المكانة الكبيرة التي تحتلها في نفوس المسلمين، وبيّن أن هذا الإهمال أدى إلى وقوع اضطرابات في مكة وانتقد السلطات الحكومية لنفيها وقوع تلك الحوادث ومن ثم عودتها للاعتراف بها جزئياً، كما تحدث عن المشاكل الموجودة حول أطراف المدينة المنورة ودعا السلطات الحكومية إلى تقديم إيضاح حولها[١]. وكذلك انتقد نائب البصرة باعتداءات ضد المواطنين وممتلكاتهم أسفرت عن جرح بعضهم ونهب البعض الآخر منهم، وطالب باتخاذ إجراءات شديدة ضدهم، وحذر من مغبة انتقال عدوى هذه الاعتداءات إلى القوة العسكرية المرابطة في المدينة[٢]. وقدّم نائبا الموصل داؤد يوسفاني ومحمد علي فاضل تقريراً من (٧) نقاط تحدثا فيه عن قيام بعض العشائر العربية والكردية بأعمال سلب ونهب ضد المواطنين، حتى وصلت بهم الجرأة إلى التصدي للقوات العسكرية التي كانت ترسل من أجل إعادة المسروقات، ومضى التقرير إلى القول إنه بالرغم من إلقاء السلطات الحكومية القبض على (١٣) شخصاً من مرتكبي تلك الحوادث، فإنه لم يصل منهم إلى الموصل إلا شخص واحد وأما الباقون فقد أخلي سبيلهم دون تقديم إيضاح بذلك، وخلص التقرير إلى القول إنه على الرغم من أخبار الصدر الأعظم ووزارة الداخلية بتلك الأمور فإنه لم يتخذ أي إجراء لاستتباب الأمن في المنطقة[٣]. وعاود نائب الموصل محمد علي فاضل انتقاده للحكومة وأكد أن سكوتها عن تلك

(١) تقويم وقايع: س ١، العدد ١٤٠، ٣١ كانون الثاني ١٣٢٤ر (١٣ شباط ١٩٠٩م) ص١٢.

(٢) تقويم وقايع: س١، العدد ١٥٦، ٧ مارت ١٣٢٤ر (٢٠ آذار ١٩٠٩م) ص ٤.

(٣) م.م.ض.ج: س٢، ٦ مايس ١٣٢٦ر (١٩ مايس ١٩١٠م) ص ١٧٧٩.

الاعتداءات من شأنه أن يشجع العشائر على مواصلة نهبها وسلبها للقوافل التجارية[1]، كما قدم نواب العمارة عبد المجيد أفندي وقريش أفندي ونائب بغداد علي أفندي ونائب المنتفك خضر لطفي تقريراً نددوا فيه بإهمال وتقصير السلطات الحكومية في العراق تجاه ما تقوم به العشائر من اعتداءات على المواطنين، مما نجم عنه تذمر الأهالي وعدم اطمئنانهم لموظفي الدولة وعلى الرغم من استتاب الأمن في عهد الوالي ناظم باشا، إلا أن نقله أدى إلى تفاقم الأوضاع من جديد، وطالبوا باتخاذ الإجراءات المناسبة للحد من اعتداءات العشائر[2].

٣- المطالبة بزيادة رواتب الموظفين:

بهدف رفع المستوى المعاشي للموظفين وتحفيزهم على أداء واجباتهم على الوجه الأكمل وتحصينهم ضد الرشوة، طالب النواب العرب بزيادة رواتب موظفي الدولة من المدنيين والعسكريين، حيث قدم نائب حما خالد البرازي تقريراً في ١٨ آذار ١٩٠٩ طالب فيه بزيادة رواتب مدراء النواحي في حما والذين كانت رواتبهم القليلة قد حالت دون أدائهم لواجباتهم على وجه صحيح، مما اضطر بعضهم لسلوك طرق غير مشروعة للحصول على الأموال وأجبر هذا بدوره الأهالي إلى مراجعة مركز اللواء لعرض مشاكلهم عليه[3]. كما قدم النائب نفسه تقريراً طلب فيه زيادة رواتب قوة الجندرمة الذين كانوا يسيئون معاملة المواطنين بسبب قلة رواتبهم وعدم استلامهم لها بانتظام، وطالب برفع رواتب أفراد الجندرمة الخيالة إلى (٢٠٠) قرش ورواتب أقرانهم من المشاة إلى (١٥٠) قرشاً على أن تدفع لهم بانتظام[4].

---

(١) المصدر نفسه: س٣، ٢٥ تشرين الثاني ١٣٢٦ر (٨ كانون الأول ١٩١٠م) ص ص٣٢١-٣٢٢.

(٢) صدى بابل: العدد ٩٤، ١٧ تموز ١٣٢٧ر (٣٠ تموز ١٩١١م).

(٣) تقويم وقايع: س ١، العدد ١٥٤، ٥ مارت ١٣٢٥ر (١٨ آذار ١٩٠٩م) ص ٩-١٠.

(٤) م.م.ض.ج: س٢، ١٠ نيسان ١٣٢٦ر (٢٣ نيسان ١٩١٠م) ص ١٣٠٣-١٣٠٤.

في ١٤ مايس ١٩١٠ جرت مناقشة حول الميزانية العامة للدولة طرح فيها اقتراح يدعو إلى تخفيض رواتب الموظفين والعسكريين كوسيلة لحل المشاكل المالية للدولة، إلا أن نائب بيروت رضا الصلح اعترض على الاقتراح حينما أشار إلى المصاعب الاقتصادية التي يعاني منها أولئك الموظفون سيما وأن غالبيتهم من ذوي العوائل، كما أن قسماً منهم يسكن في مناطق يكثر فيها الأجانب مما يضطرهم إلى الاختلاط بهم ومحاكاتهم في المأكل والملبس، وحذر من أن تخفيض رواتب الموظفين قد يدفع بعضهم إلى سلوك طرق غير مشروعة لتأمين احتياجاتهم، وطالب بزيادة رواتب هؤلاء وكذلك رواتب الشرطة والجندرمة[١]. كما طالب نائب بيروت رضا الصلح ونائب القدس سعيد الحسيني بمساواة رواتب الشرطة في منطقتيهما برواتب شرطة الأناضول الذين كانوا يتقاضون راتباً شهرياً قدره (٤٠٠) قرش، وطالبوا أيضاً بمراعاة ظروف أفراد الشرطة الذين يعملون في مناطق تعاني من ارتفاع في تكاليف المعيشة وزيادة رواتبهم إلى (٥٠٠) قرش[٢].

وفي جلسة حزيران ١٩١٠ تقدم نائبا بنغازي عمر منصور باشا ويوسف شتوان وأحد نواب العرب (المنتفك)، بعدة تقارير طالبوا فيها بزيادة رواتب أئمة المساجد والخطباء، وحذروا من احتمال استقالة هؤلاء من وظائفهم نتيجة انخفاض رواتبهم وبالتالي غلق المساجد، إلا أن المجلس رفض تقرير يوسف شتوان[٣]. وطالب نائب اليمن أحمد الكبسي بزيادة رواتب المتقاعدين بهدف رفع مستواهم المعاشي، كما طالب نائب حلب بهاء بك بزيادة رواتب معلمي المدرسة الرشدية (المتوسطة) المدنية أسوة بالزيادة التي حصل عليها معلمو المدرسة الرشدية العسكرية[٤]. وطالب عدد آخر من النواب العرب بزيادة رواتب بعض الموظفين في الولايات كموظفي دوائر النفوس والأقلام أسوة

(١) المصدر نفسه: ص٢، ١ مايس ١٣٢٦ر (١٤ مايس ١٩١٠م) ص ١٦٣٥.
(٢) م.م.ض.ج: س٢، ٨ حزيران ١٣٢٦ر (٢١ حزيران ١٩١٠م) ص ٢٤١٨.
(٣) المصدر نفسه: س٢، ١٩ مايس ١٣٢٦ر (١ حزيران ١٩١٠م) ص ٢٠١٣.
(٤) المصدر نفسه: س٢، ٦ حزيران ١٣٢٦ر (١٩ حزيران ١٩١٠م) ص ٢٣٦٨.

بغيرهم من الموظفين. واقترح نواب القدس زيادة مخصصات غلاء المعيشة لكافة الموظفين في القدس لتمكينهم من مواجهة أعباء الحياة ولأهمية القدس من الناحية السياسية[1](*).

٤- انتقاد النواب العرب للموظفين المسيئين:

انتقد بعض النواب العرب تعاون بعض كبار الموظفين مع القوى الأجنبية. فقد وجّه نائب البصرة طالب النقيب انتقاداً إلى قائمقام قضاء قطر(**) الشيخ قاسم آل ثاني الذي كان يعد نفسه حاكماً مطلقاً لقطر وأصبح - حسب قول النائب - أداة بيد الأجنبي، وحذر النقيب من مخاطر تزايد النفوذ الأجنبي في قطر مذكراً بالتدخل الأجنبي في شؤون الكويت، وطلب من الحكومة اتخاذ إجراء ضد حاكم قطر[2]. وفي جلسة ٥ كانون الأول ١٩١٠ انتقد نائب كربلاء مهدي أفندي تصريحات والي حلب حسين كاظم والتي أراد بها تشويه سمعة أهالي حلب حينما اتهمهم بتعكير صفو الأمن بإطلاق العيارات النارية في أزقة المدينة، في الوقت الذي كان يجهل فيه الكثير عن أحوال ولاية حلب سيما أنه لم يكن قد مضى على تعيينه فيها سوى فترة قصيرة، كما أنتقد النائب المذكور الإهانات التي وجهت إلى موظفي العدلية في بغداد من قبل بعض موظفي الحكومة، وطلب من وزير العدل تقديم إيضاح بالإجراءات التي اتخذها[3].

في ١٢ كانون الثاني ١٩١١ قدم عدد من النواب العرب(***) تقريراً إلى

---

(١) المصدر نفسه: س٣، ٥ مايس ١٣٢٧ر (١٨ مايس ١٩١١م) ص٣٠٤٨.

(*) ربما قصد النائب بأهمية القدس من الناحية السياسية في كونها هدفاً للحركة الصهيونية.

(**) وردت في النص (قسط) وهو خطأ مطبعي.

(٢) تقويم وقايع: س١، العدد ١٥٤، ٥ آذار ١٣٢٥ر (١٨ آذار ١٩٠٩م) ص ١٣.

(٣) م.م.ض.ج: س٣، ٢٢ تشرين الثاني ١٣٢٦ر (٥ كانون الأول ١٩١٠م) ص ٢٣٩.

(***) وهم: محمد علي فاضل، داؤد يوسفاني (الموصل)، شوكت باشا، ساسون حسقيل (بغداد)، مهدي أفندي (كربلاء)، محمد علي قيردار (كركوك)، نافع باشا (حلب)، =

المجلس حملوا فيه على والي بغداد ناظم باشا وعلى الصلاحيات الواسعة التي يتمتع بها، واتهموه بإساءة استخدام تلك الصلاحيات وإهماله الزراعة ومحاباته شيوخ العشائر وتغاضيه عن قطاع الطرق مما أدى إلى انتشار الفساد - على حد قولهم - كما أنتقدوا الأحوال «المؤسفة التي يخجل عن بيانها القلم واللسان بسبب المنشورات المخجلة الملصقة(*) في بعض الأزقة»[1]. وأثناء مناقشة المادة الثالثة من قانون تقاعد الموظفين تحدث نائب الديوانية شوكت باشا عن الأسباب التي تحول دون زيادة دخل العراق، وعزا ذلك إلى عوامل من بينها عدم استتباب الأمن والعدالة، ومع أنه أشاد بنزاهة وكفاءة والي بغداد ناظم باشا إلا أنه شكك بقدراته الإدارية واعتماده على موظفين يفتقرون إلى الكفاءة. وأيده في ذلك كل من نائب الموصل محمد علي فاضل ونائب السليمانية سعيد أفندي، ثم شارك في النقاش وزير الداخلية طلعت باشا الذي قال: «لقد تم عزل الوالي ناظم باشا حتى قبل أن تتاح له فرصة الإجابة على الأسئلة الموجهة إليه» كما تحدث عن وصول برقيات عديدة من ضباط الجيش في بغداد تطالب بإعادة ناظم باشا إلى منصبه وهددوا فيها بأنهم سيقدمون استقالاتهم ما لم يجب طلبهم، وأوضح في النهاية أن عزل ناظم باشا قد تم بموجب قرار من مجلس الوزراء وليس بقرار شخصي منه[2]. وقد أثار القرار حملات صحفية متبادلة ين جريدتي (صدى بابل) و(الرياض) المواليتين للائتلافيين وجريدة (طنين) الموالية للاتحاديين[3]. ويبدو أن الحملة النيابية والصحفية ضد ناظم باشا - وهو من الموالين للائتلافيين - ما هي إلا تعبير عن أحد أوجه الصراع

= رشدي الشمعة (دمشق)، توفيق المجالي (الكرك)، يوسف شتوان (بنغازي).

(*) إشارة إلى ملاحقته لسيدة أرمينية تدعى سارة بنت أتوهانيس إسكندريان. ولمزيد من التفاصيل انظر: العمري: حكايات سياسية...، ص ص ١٣-٣٧.

(١) م.م.ض.ج: س٣، ٢٠ كانون الثاني ١٣٢٦ر (٢ شباط ١٩١١م) ص ص ٩٢٥-٩٢٦.

(٢) م.م.ض.ج: س٣، ٤ مايس ١٣٢٧ر (١٧ مايس ١٩١١م) ص ص٣٠١٤-٣٠٣٤.

(٣) العمري: حكايات سياسية...، ص ص ٢٥-٢٧.

بين جمعية الاتحاد والترقي وحزب الحرية والائتلاف، وقد استغل الاتحاديون تلك القضية لتحقيق مكاسب انتخابية لهم.

لم يقتصر دور النواب العرب على التنديد بالموظفين المسيئين بل إنهم لعبوا دوراً في الدفاع عن الموظفين المخلصين، فقد دافع نائب حماه خالد البرازي في جلسة نيسان ١٩١١ عن ضابط الجندرمة زيور أفندي الذي عرف بالامانة والكفاءة والشجاعة في تعقب اللصوص وإشاعة جو من الامن في مدينة حماه، وانتقد تصرفات متصرف حماه المعروف بتلقي الرشاوي وسوء السيرة، كما أنتقد قيام المتصرف بعزل الضابط المذكور بعد ان اتهمه زوراً بنهب الذخيرة والحبوب وأرسله مخفوراً إلى اسطنبول. وعبر النائب البرازي عن رغبة أهالي حماه، بعودة هذا الضابط إلى منصبه[(١)].

وفي جلسة أخرى انتقد نائب حلب نافع باشا تصرفات والي حلب حسين كاظم المنافية للقانون والاخلاق وقدم تقريراً في ٢٠ نيسان ١٩١١ جاء فيه (ان المومأ إليه سلب ونهب قوت وأموال المواطنين بزعم تحصيل الضرائب، كما قام بأعمال منافية للدين الإسلامي وبقية الأديان، وعمل على بث التفرقة الدينية بين الاسلام والمسيحية[(٢)(*)]. وفي جلسة أخرى قرأ النائب المذكور نص برقية بعث بها مواطنو حلب إلى ثلاثة من النواب العرب وهم - شفيق المؤيد ورشدي الشمعة وشوكت باشا - شكوا فيها تصرفات الوالي المذكور، والذي قام بالاضافة إلى اعماله المشار اليها سابقاً بعزل رئيس بلدية بيروت، وقد احتدم النقاش حول موضوع الوالي ونشب عراك بين المدافعين حيدر بك ونائب حوران سعد الدين أفندي، والناقمين عليه، فقد هاجم نائب حوران من كانوا ينقمون على الوالي، في حين حاول نائب بيروت رضا الصلح الاعتداء

---

(١) م.م.ض.ج: المصدر السابق، ص ٢٣٧٩.

(٢) م.م.ض.ج: س٣، ٧ نيسان ١٣٢٧ر (٢٠ نيسان ١٩١١م) ص ٢٣٩١.

(*) من الجدير بالذكر أن والي حلب سبق وأن صرح لجريدة التقدم بوجود جمعية سرية في حلب تغذي الحركة القومية العربية في الولايات وأن نواب بغداد والبصرة ودمشق وحلب وبيروت هم المحركون والمنفذون لهذه الجمعية السرية.

بالضرب على طلعت باشا، وطلب نائب بنغازي من نافع باشا ترك منصة الخطابة لأن هؤلاء - يقصد الاتحاديين - يمنعون حرية الكلام، وقد رفض وزير الداخلية إجراء تحقيق حول تصرفات الوالي المذكور، وبعد أن ساد الهرج اضطر رئيس المجلس أحمد رضا إلى دعوة النواب للكف عن النقاش[١]. على أن ذلك لم يحل دون استمرار النواب العرب في مهاجمة الوالي المذكور، فقد رفعوا برقية ضده إلى الباب العالي احتجوا فيها على اتهامه إياهم بتشكيل جمعية سرية مناهضة للأتراك، مشيرين إلى خطورة هذه التهمة التي من شأنها ان تبذر بذور الشقاق بين العرب والترك، وعلى أثر هذه البرقية عزل الوالي ونقل إلى أمانة العاصمة، وأرسل محله والي أدرنة مظهر بك كوالٍ لحلب[٢].

كان الحكم اللامركزي من ضمن مطالب العرب، مما دعاهم إلى الانخراط في التنظيمات السياسية التي كانت تؤيد قيام حكم لا مركزي في الدولة، وما أن نحي الاتحاديون عن الحكم عام ١٩١٢ وتسلم حزب الحرية والائتلاف زمام الحكم حتى تقدم بعض العرب بمطالب تدعو إلى إقامة الحكم اللامركزي، وقد وعدت الحكومة بدراستها[٣]. إلا أن عودة الاتحاديين إلى الحكم ثانية بعد نجاح انقلابهم في عام ١٩١٣ أدت إلى إهمال تلك المطالب، وأعلن الاتحاديون بأنهم سيقومون باصلاح أوضاع الولايات من خلال احياء مشروع كانوا قد اقترحوه عام ١٩١٠ ويقضي بإصدار قانون جديد للولايات، وقد أخفق في حينه لمعارضة مجلس المبعوثان له[٤]. ويبدو أن الاتحاديين استغلوا فرصة غياب مجلس المبعوثان بسبب حله، فأصدروا في ٥ أيار ١٩١٣

(١) م.م.ض.ج: س٣، ٢٧ نيسان ١٣٢٧ر (١٠ مايس ١٩١١م) ص ص ٢٨٣٣-٢٨٤٠.

(٢) برو: المصدر السابق، هامش ص ٢٩٦.

(٣) دروزه: المصدر السابق، ص ٣٠٨، برو: المصدر السابق، ص ٤٤٢.

(٤) صدى بابل: العدد ٣٨، ٢٣ نيسان ١٣٢٦ر (٦ مايس ١٩١٠م)، دروزه: المصدر السابق، ص ٤٠٩. وللتفاصيل حول قانون الولايات الجديد انظر: الزوراء: العدد ٢٤٠٨، ٢٠ نيسان ١٣٢٩ر (٣ مايس ١٩١٣م) وما بعده من الإعداد.

قانوناً جديداً للولايات جاءت أغلب مواده مناقضة لتطلعات دعاة الحكم اللامركزي الذين عدوه خطوة مقنعة نحو مزيد من المركزية وزيادة سيطرة اسطنبول على الولايات العربية، فضلاً عن توسيع سلطة الولاة دون توسيع سلطات مجالس الولايات[1]. وقد أثار القانون الجديد موجة كبيرة من التظاهرات والاجتماعات الاحتجاجية في الكثير من مدن العراق وسوريا[2]. وأرسل نائب البصرة طالب النقيب برقية احتجاج على القانون المذكور[3]. إلا أن الاتحاديين اضطروا إزاء إصرار العرب إلى تعديل بعض مواد القانون المذكور أثناء الحرب العالمية الأولى[4]. ولعلهم أرادوا بذلك كسب العرب لجانبهم أثناء الحرب.

في ٦ آذار ١٩٠٩ قدم نائب بغداد مصطفى الواعظ تقريراً طالب فيه بإصلاح لواء الديوانية وباعادة مركز اللواء فيها إلى الحلة بعد أن كان قد نقل إلى الديوانية، وجعل الديوانية قضاء كما كانت في السابق، وبرر طلبه هذا بتردي أوضاع الديوانية بعد جعلها مركزاً للواء الديوانية[5]. ومن أجل استحداث ولاية عربية طالب نائب حلب نافع باشا بجعل المناطق المحصورة بين حلب ودمشق وبغداد وديار بكر ولاية خاصة بالعشائر التي تم توطينها في تلك المناطق، واقترح اسماً لها وهو ولاية (وادي الفرات)[6]. وفي المناقشة التي جرت حول مطالبة بعض النواب برفع درجة بعض المتصرفيات

---

(١) أحمد: ولاية الموصل...، ص ١١٤، الحصري: محاضرات...، ص ١٤٥.

(٢) فلاديمير بوريسو فتش لوتسكي: تاريخ الاقطار العربية الحديث ترجمة عفيفة البستاني، (موسكو -١٩٧١) ص ٤١٠.
Ahmad: op.cit.p: 135

(٣) ستيفن همسلي لونكريك: العراق الحديث (١٥٠٠-١٩٥٠) ترجمة طه سليم التكريتي، ج١، (بغداد -١٩٨٨) ص ٨٤.

(٤) الزوراء: العدد ٢٤٨٢، ٤ أيلول ١٣٣٠ر (١٧ أيلول ١٩١٤م).

(٥) الواعظ: المصدر السابق، ص ص ٢٤٨-٢٥٠.

(٦) تقويم وقايع: س١، العدد ١٥٤، ٥ مارت ١٣٢٤ر (٨ آذار ١٩٠٩م) ص ١١.

كمتصرفيتي القدس وبنغازي إلى ألوية، رد وزير الداخلية طلعت باشا على ذلك بقوله: «إن القدس صغيرة وبنغازي قفرة»، وكان نائب بنغازي يوسف شتوان قد استند في مطالبته برفع درجة بنغازي إلى ولاية إلى اعتبارات سياسية لعلها تتعلق بالخطر الإيطالي الذي كان يتربص بليبيا[1]. وطالب عدد من نواب طرابلس الغرب بإجراء مسح شامل للحدود بين طرابلس الغرب وتونس من أجل تثبيتها بعد أن كثرت انتهاكات فرنسا لحدود ولاية طرابلس الغرب بحجة أنها جزء من تونس التي كان الفرنسيون قد احتلوها منذ عام ١٨٨١[2].

---

(١) م.م.ض.ج: س٢، ١٢ مايس ١٣٢٦ر (٢٥ مايس ١٩١٠م) ص ١٨٦٦.

(٢) المصدر نفسه: س٣، ٦ نيسان ١٣٢٧ر (١٩ نيسان ١٩١١م) ص ٢٤٤٢-٢٤٤٤، ١٣ نيسان ١٣٢٧ر (٢٦ نيسان ١٩١١م) ص ٢٥٣٣ - ٢٥٣٥، ٢٥٤٠ - ٢٥٤٣.

المبحث الثالث

الصعيد الثقافي

١- المدارس والتعليم:

أدرك النواب العرب أهمية التعليم ودعوا إلى نشره في الولايات العربية من خلال إنشاء المدارس بمختلف مراحلها، فقد قدم نائبا كركوك صالح باشا ومحمد علي قيردار مذكرة بتاريخ ١٢ آذار ١٩٠٩ إلى رئيس المجلس أحمد رضا أشارا فيها إلى تخلف التعليم في كركوك وعجز المدارس الموجودة فيها عن استيعاب الأعداد الكبيرة من الطلاب، وطالبا بفتح مدارس إعدادية ورشدية (متوسطة) وابتدائية علاوة على المدارس الصناعية[١]. كما قدم نائب بغداد مصطفى الواعظ تقريراً دعا فيه إلى فتح مدارس جديدة في لواء الديوانية، كما نبه إلى عدم وجود مدرسة إعدادية في قضاء الحلة مما حرم طلبة القضاء من مواصلة الدراسة، وبيّن أن أهالي القضاء يترقبون بفارغ الصبر بناء مدارس جديدة[٢]. وطالب نائب حماه عبد الحميد الزهراوي ونائب حلب نافع باشا بإنشاء مدارس زراعية لكي يحصل الطلاب على معلومات عملية بدلاً من الاكتفاء بالمعلومات النظرية التي يتلقونها في المدارس الاعتيادية، وفندا مزاعم مدير المعارف الذي شكك في أهمية المدارس الزراعية بقولهما إن ما يقوله مدير المعارف هو الخطأ بعينه لأن أغلب تجارة الدولة تعتمد على الحاصلات الزراعية، وليس هناك من ضير في إنشاء مدارس زراعية لتخريج مرشدين زراعيين[٣]. وطالب فريق آخر

(١) تقويم وقايع: س ١، العدد ١٤٨، ٢٧ شباط ١٣٢٤ر (١ آذار ١٩٠٩م) ص ٥.
(٢) المصدر نفسه: س١، العدد ١٥٥، ٦ مارت ١٣٢٤ر (١٩ آذار ١٩٠٩م) ص ٥.
(٣) م.م.ض.ج: س٢، ١٣ شباط ١٣٢٥ر (٢٦ شباط ١٩١٠م) ص ٤٥٦.

من النواب العرب[*] بالتوسع في إنشاء المدارس على مختلف المستويات التعليمية في الولايات العربية، وانتقدوا تقاعس الدولة عن الانفاق على مشاريع بناء المدارس واعتمادها على تبرعات الأهالي في بنائها، كما أنتقدوا الأجهزة التعليمية لتأخرها في بناء بعض المدارس مما اضطرها إلى استئجار بعض المباني لاتخاذها دوراً للتعليم، كما أنتقدوا قلة أعداد المعلمين، واقترحوا زيادة عددهم وإنشاء مدارس جديدة للبنين والبنات[١]. وفي جلسة كانون الثاني ١٩١١ قدم نائبا طرابلس الغرب عمر منصور باشا ومحمود ناجي تقريراً طالباً فيه وزير المعارف بتقديم إيضاحات عن سبب إغلاق مفتش التربية العام لمدرستين رشديتين و١٩ مدرسة ابتدائية في طرابلس الغرب[**]، وتساءلا عن سبب تعيين مفتش لكل مدرسة، وبيّنا أن قلة المدارس في الولاية أدت بأهالي الولاية من المسلمين واليهود إلى إرسال أبنائهم إلى المدارس الأجنبية التي كانت تسمم أفكار التلاميذ، وأشارا إلى أنهما كانا قد قدما اقتراحاً في العام الماضي بوضع تلك المدارس تحت إشراف الحكومة إلا أنهما لم يتلقيا أية إجابة، كما تساءلا عن سبب عدم فتح مدارس جديدة في الولاية وعدم تجهيز المدارس باحتياجاتها من القرطاسية على الرغم من تخصيص مبلغ (٥) ملايين قرش للمدارس علاوة على ما خصص لها في السابق[٢]. ومما دعم قول النائبين المذكورين البرقية التي رفعتها ولاية طرابلس الغرب إلى مديرية المعارف في اسطنبول في ١٦ تموز

(*) وهؤلاء النواب هم: محمد علي قيردار وصالح باشا وخالد البرازي ونافع باشا ومحمود نديم وسيد علي وسيد أحمد وسيد حسن عبد القادر وسيد أحمد الكبيسي وزهدي أفندي ومحمد مقحفي.

(١) م.م.ض.ج: س٢، ٢٩ مايس ١٣٢٦ر (١١ حزيران ١٩١٠م) ص ص ٢١٩٣-٢١٩٦.

(**) يبدو أن سبب إغلاق بعض المدارس هو عدم مواظبة الطلبة على الدراسة بسبب فقر الحال. انظر م.د.ق.أ: ملفة الوثائق العثمانية عن ليبيا (١٩١٠-١٩١١)، رقم الوثيقة (٣٣٠).

(٢) م.م.ض.ج: س٣، ٢٠ كانون الأول ١٣٢٦ر (٢ كانون الثاني ١٩١١م) ص ٥٦٩.

١٩١١ والتي أعربت فيها عن شكواها من معلم مدرسة (مرزق) الذي كان يكلف تلاميذه توفير الأقلام والدفاتر وغير ذلك من القرطاسية، وكان رد مديرية المعارف على البرقية مخيباً للآمال حيث جاء فيه: «لا يوجد في الميزانية باب لتزويد أية مدرسة بالقرطاسية ومساعدة فقراء التلاميذ، ولم يبق لمساعدة فقراء التلاميذ إلا الاعتماد على تبرع أرباب المروءة»[١].

كانت وزارة المعارف ترسل تعليمات إلى مديريات المعارف في الولايات تطلب فيها تزويدها بأسماء الطلاب الحاصلين على شهادة الإعدادية لغرض منحهم بعثات دراسية إلى الخارج، على شرط ان تتراوح أعمارهم بين (١٨-٢٢) عاماً وأن يجتازوا امتحاناً باللغتين التركية والفرنسية وآخر بالعلوم الرياضية والطبيعية[٢]. وكان نصيب الطلبة العرب من تلك البعثات ضئيلاً جداً، حيث إن إحدى البعثات تضمنت طالبين عربيين فقط من مجموع (٤٠٠) طالب[٣]. مما دفع نائب المنتفك عبد الرحمن بك آل يوسف إلى إرسال طالبين عربيين للدراسة في أوربا على نفقته الخاصة[٤]. واعترض نائب بغداد جميل صدقي الزهاوي على تخفيض مخصصات البعثات العلمية وأعرب عن استغرابه من ذلك الإجراء بقوله: «... في سنة ١٣٢٩ر (١٩١٣م) كانت مخصصات الطلبة الذين يرسلون للدراسة إلى أوربا (٥٠٠) ألف قرش فكيف تكون في سنة ١٣٣٠ر (١٩١٤م) (٣٥٠) ألف قرش؟ بينما من المفروض أن تزداد هذه المخصصات مع زيادة أعداد الطلبة...» وقال إن حاجتنا للعلم أشد من حاجتنا للأقمشة والمكائن وإننا بحاجة للعلم حتى لو اضطررنا لشرائه من أوربا[٥]. كما أنتقد نائب بيروت سليم علي سلام في جلسة ١٤ تموز ١٩١٤ ضآلة المبلغ الذي كانت ترصده الدولة للتعليم وقال: «مهما ضربنا من

---

(١) م.د.ق.أ: الملفة السابقة، رقم الوثيقة (٣٢٧).
(٢) الرقيب: العدد ١٥١، ٨ اب ١٣٢٦ر (٢١ اب ١٩١٠).
(٣) دروزه: المصدر السابق، ص ٣٠١.
(٤) الرقيب: العدد ١٥٣، ١٢ اب ١٣٢٦ر (٢٥ اب ١٩١٠).
(٥) م.م.ض.ج: س١، ٢٩ حزيران ١٣٣٠ر (١٢ تموز ١٩١٤م) ص٦٤٤.

الضرائب وفرضنا من الرسوم للإنفاق على المعارف فإننا لم نقم بالواجب. إن (٤٥٠) ألف ليرة عثمانية فقط ننفقها بالسنة على المعارف في البلاد العثمانية أمر مجحف بحقوق الأمة، بل هو أقل من القليل. وإذا قابلنا ما ينفق على المعارف في البلاد الأجنبية وما ننفق نحن عليها تجلت لنا علل تقدمهم وتأخرنا وعلل نجاحهم وانحطاطنا». كما أنتقد أوضاع مدارس البنات، واعترض نائب الكرك توفيق المجالي على الملاحظة الأخيرة طالباً من سليم علي سلام عدم التفريق بين العرب والترك، فرد عليه الأخير بأن لا يكون مداهناً[١].

ومن الجدير بالذكر أن النواب العرب لم يكتفوا بالدعوة إلى زيادة عدد المدارس في الولايات العربية، بل طالبوا بتوفير الكتب المدرسية وتحسين المناهج الدراسية، وهناك ملاحظة أخرى جديرة بالاهتمام وهي أن النواب العرب لفتوا نظر الحكومة إلى خطر المدارس الأجنبية في بعض الولايات العربية، ففي جلسة ٩ حزيران ١٩١٠ تحدث نائب طرابلس الغرب صادق بك عن ظاهرة التحاق قسم من التلاميذ في ولاية طرابلس الغرب بالمدارس الإيطالية، وأشار إلى أن عدم إنشاء مدارس حكومية سوف يؤدي إلى خروج البلاد من السيطرة العثمانية، وفي جلسة أخرى تحدث النائب نفسه فضلاً عن نائب طرابلس الغرب الآخر محمود ناجي عن التحاق التلاميذ من المسلمين واليهود بالمدارس الأجنبية وحذروا من الأفكار التي تبثها هذه المدارس بقصد تخريب عقول الناشئة وتأليبها ضد الدولة العثمانية[٢]. كما جرت مناقشة بين مدير المعارف ونائب طرابلس سعدالله بك منلا ونائب دمشق فارس الخوري حول أعداد الطلبة في مدارس دمشق وأعداد زملائهم في المدارس الأجنبية، وكان رد مدير المعارف بأن «المدارس الحكومية لا تستطيع استيعاب كافة الطلبة»[٣][*].

---

(١) م.م.ض.ج: س١، ١ تموز ١٣٣٠ر (١٤ تموز ١٩١٤م) ص ص٦٩٨-٧٠٠.

(٢) المصدر نفسه: س٢، ٢٧ مايس ١٣٢٦ر (٩ حزيران ١٩١٠م) ص ٢١٧٥، س٣، ٢٠ كانون الأول ١٣٢٦ر (٢ كانون الثاني ١٩١١م) ص ٥٦٩.

(٣) المصدر نفسه: س ١، تموز ١٣٣٠ر (١٤ تموز ١٩١٤م) ص ٧٠٥.

(*) من الجدير بالذكر أن إحدى الإحصائيات تذكر أن عدد المدارس الأميركية في عام =

٢- الدفاع عن اللغة العربية:

لعب النواب العرب دوراً كبيراً في الحفاظ على معالم اللغة العربية من خلال مطالبتهم باحترام اللغة العربية، ففي مجال التعليم كانت التركية هي اللغة الغالبة في التدريس وكانت أحياناً اللغة الوحيدة في التدريس، ففي بغداد مثلاً لم تكن هناك مدرسة واحدة يجري فيها التعليم باللغة العربية[١]. وكان التدريس بوجه عام يتم باللغتين العربية والتركية، أما بالنسبة للغة الكتب ولغة التخاطب في المدارس فكانت اللغة التركية. كما كان جلّ المعلمين من العنصر التركي، حتى أن معلمي اللغة العربية كانوا من الأتراك الذين لا يحسنون اللغة العربية[٢]. وتجدر الإشارة إلى أن مدرسي اللغة العربية لم يكونوا يتقاضون رواتب مما استوجب أن يقوم النواب العرب بالمطالبة بتخصيص رواتب لهم، ففي مناقشة جرت مع وزير المعارف في ٢١ مايس ١٩١١ تساءل كل من نائبي دمشق رشدي الشمعة وشفيق المؤيد عن كيفية قيام مدرس بالتدريس دون أن يتقاضى أي راتب، وكان جواب الوزير المذكور مشيراً للاستغراب حيث قال: «... إن لدينا مدرسين أجانب - خواجات - يدرّسون الحساب واللغة العربية...» [٣]. ويبدو أن إجراءات الحكومة هذه كانت مقصودة على الرغم من توفر معلمين ومدرسين عرب، ومن أمثلة ذلك رفض إسماعيل فاضل باشا (١٩١١-١٩١٢) تعيين معلمين عرب في مدارس كان أهالي عجلون يزمعون افتتاحها، وفي مقابلة مع محمد كرد علي - أحد

= ١٩١٤ كان (٦٧٥) مدرسة، بلغ عدد طلابها (٣٥) ألف طالب ومنهم عدد غير قليل من أطفال الأتراك خاصة والأكراد بدرجة أقل. انظر:
كمال مظهر: أضواء على قضايا دولية في الشرق الأوسط، وزارة الثقافة والفنون، (بغداد -١٩٧٨) ص ٣٣.

(١) العرب: العدد ٥، س١، ١٣ تموز ١٩١٧، Saab: op.cit. p:220

(٢) خير الدين العمري: من المهد إلى اللحد، ج١، ص ص ١١، ١٣، ١٤. مخطوط مذكرات محفوظ لدى حفيده خير الدين حسن العمري.

(٣) م.م.ض.ج: س٣، ٨ مايس ١٣٢٧ر (٢١ مايس ١٩١١م) ص ص ٣١٦٠-٣١٦١.

مثقفي الشام - قال له الوالي المذكور: «... كيف تظن أننا نعطي العرب سلاحاً يقاتلوننا به، العلم سلاح ولا نريد أن نسلحكم، إن من سياستنا ألاّ نعلّمكم...»[1]. كما أن قائمقام العجيلات في ولاية طرابلس الغرب رد على برقية مديرية المعارف التي طلبت فيها منه إرسال بعض الطلبة المؤهلين للدراسة في دور المعلمين بعدم وجود من لديهم مؤهلات لدخول تلك المدارس[2]. وحتى عندما كان بعض المثقفين العرب يرومون فتح مدارس تعتمد العربية لغة للتدريس فيها، فإن سلطات الاتحاديين كانت تنتزع إدارة هذه المدارس من أيدي منشئيها كما فعلت مع مدرسة تذكار الحرية (يادكار حريت) التي أنشأها سليمان فيضي في البصرة والتي افتتحت في ٢٧ تشرين الثاني ١٩٠٨[3].

كما ظهرت سلسلة من المقالات كتبها سليمان فيضي في جريدة (الدستور) البصرية في عام ١٩١٣ انتقد فيها السياسة التعليمية واستخدام التركية لغة للتدريس وعدم العناية بتدريس اللغة العربية وإرهاق الطلبة بكثرة الدروس وزيادة عدد المدرّسين الأتراك[4]. وهناك ملاحظة جديرة بالاهتمام وهي أنه بعد اشتداد الوعي العربي الذي أدى إلى انعقاد المؤتمر العربي الأول في باريس عام ١٩١٣، وتفادياً لتفاقم سخط العرب على الاتحاديين، فقد استجاب الاخيرون لبعض مطالب المؤتمر العربي المذكور وأصدر الباب العالي في آب ١٩١٣ قراراً يقضي بأن يكون تدريس كافة المواد في دور المعلمين وكلية الحقوق والمدارس الإعدادية باللغة العربية، أما مادتا التاريخ والجغرافية فيستمر تدريسهما باللغة التركية[5]. ولجأ الاتحاديون إلى اتباع أساليب ملتوية للتنصل من ذلك القرار، حيث قررت وزارة المعارف في كانون الأول ١٩١٣ تحويل

---

(١) كرد علي: المذكرات...، ص ١٦٢.
(٢) م.د.ق.أ: الملفة السابقة، رقم الوثيقة (٣٣٣).
(٣) فيضي: في غمرة...، ص٧١.
(٤) التميمي: المصدر السابق، ص ص٣٥٨-٣٥٩.
(٥) لغة العرب: ج٥،م٣، تشرين الثاني ١٩١٣، ص ٢٧٦.

المدارس الإعدادية في بغداد إلى مدرسة سلطانية بغية جعل الدراسة فيها باللغة التركية[١]. وعليه استمرت مطالبة النواب العرب بجعل لغة التدريس في مدارس الولايات العربية هي اللغة العربية كما جاء ذلك على لسان نائب البصرة سليمان فيضي ونائب بغداد جميل الزهاوي ونائب عسير سيد يوسف بك ونائب طرابلس سعدالله منلا في جلسة شهر تموز عام ١٩١٤[٢].

ومن جانب آخر طالب نائب حماه عبد الحميد الزهراوي في جلسة نيسان ١٩١٠ بأن يكون الحكام ملمين بلغة المنطقة التي يعملون فيها حتى تتحقق العدالة ويطبق القانون ويفهم الأهالي ما يقوله الحاكم ويطمئنون على حقوقهم[٣][*]. وقد بقيت هذه المطالبة مثار جدل بين جمعية الاتحاد والترقي وحزب الحرية والائتلاف الذي ينتمي إليه دعاة الحكم اللامركزي من العرب وغيرهم[٤]. ويبدو أن الاتحاديين قد أدركوا بعد فوات الأوان فداحة الأخطار والأضرار التي ألحقتها سياستهم المعادية للعرب بمركز ونفوذ الجمعية. في الولايات العربية[٥]. وحاولوا تدارك ذلك حينما استصدروا إرادة سلطانية في عام ١٩١٣ تقضي بجعل اللغة العربية لغة رسمية إلى جانب اللغة التركية[٦]. إلا أن نكوص الاتحاديين عن تنفيذ ما وعدوا به في أعقاب المؤتمر العربي في باريس أدى بالنواب العرب إلى إعادة المطالبة بذلك، كما جاء على لسان نائب البصرة سليمان فيضي ونائب بغداد جميل الزهاوي ونائب دمشق فارس

---

(١) المصدر نفسه ج٦، م٣، كانون الأول ١٩١٣، ص ٣٣٢.

(٢) م.م.ض.ج: س١، ٢ تموز ١٣٣٠ر (١٥ تموز ١٩١٤م) ص ص ٧٢٣-٧٢٨.

(٣) م.م.ض.ج: س٢، ٢٠ مارت ١٣٢٦ر (٢ نيسان ١٩١٠م) ص ص ٩٣٦-٩٣٧.

(*) تذكر احدى الصحف صدور أحكام خاطئة بالنظر لعدم معرفة الحاكم باللغة العربية أو الكردية. انظر: الرقيب: العدد ٦٦، ٨ تشرين الثاني ١٣٢٥ر (٢١ تشرين الثاني ١٩٠٩).

(٤) الدوري: المصدر السابق، ص ٢٤٦.

(٥) Ahmad: op.cit.p: 136

(٦) صدى بابل: العدد ١٨٦، ٢٨ نيسان ٣٢٩ر (١١ مايس ١٩١٣م).

الخوري ونائب حوران شكيب أرسلان، إلا أن ما يثير الاستغراب أن حفنة من النواب العرب مثل نائب الديوانية توفيق بك الخالدي ونائب الزور نوري أفندي، لم يؤيدوا موقف زملائهم بل اعترضوا على مطالبهم[١].

كذلك سعى النواب العرب إلى حمل السلطات العثمانية على الموافقة على استخدام اللغة العربية إلى جانب اللغة التركية في الصحف التي كانت تصدر في الولايات العربية. فقد طالب نائب الديوانية شوكت باشا ونائب حلب بهاء بك في جلسة ١٣ تموز ١٩١٤ بالسماح للصحف في ولايات البصرة والموصل وحلب وبيروت ودمشق باستخدام اللغة العربية إلى جانب اللغة التركية لكي يتسنى قراءتها وفهم محتوياتها، وقد أثار هذا الطلب أحد النواب الأرمن - وارتكيس أفندي - بحجة أنه مدعاة لإثارة التفرقة بين المسلمين وغيرهم، فرد عليه نائب عكا أسعد شقير بأن المسألة لا تتعلق بالمسلم وغيره، بل انها دعوة للمساواة وإحقاق العدل[٢]. كما طالب نائب القدس راغب النشاشيبي باستخدام اللغة العربية إلى جانب اللغة التركية في المجلات الدينية، وذلك لأن بعض أعدادها توزع في الولايات العربية والهند وأن قسم من سكان هذه المناطق لا يعرف التركية، وقد أجيب إلى طلبه[٣].

٣- الصحافة والمؤلفات:

أسهم النواب العرب في مناقشة قانون المطبوعات[*] الصادر عام ١٩٠٩، ولا سيما ما يتعلق بحقوق الصحافة وحقوق التأليف والطبع والنشر، ففي جلسة ٢٢ كانون الثاني ١٩١٠ جرت مناقشة حول المادة (٤) من القانون

(١) م.م.ض.ج: س١، ٢٨ حزيران ١٣٣٠ر (١١ تموز ١٩١٤م) ص ص ٥٩٥ - ٥٩٩، ٦٢٧ - ٦٣٣، داغر: ثورة العرب . . .، ص ص ١٠٩ -١١٠.

(٢) م.م.ض.ج: س١، ٣٠ حزيران ١٣٣٠ر (١٣ تموز ١٩١٤م) ص ٦٧.

(٣) المصدر والصفحة نفسهما.

(*) بالاطلاع على نص القانون انظر:
الرقيب: العدد ٤٦، ٢٧ اب ١٣٢٥ر (٩ أيلول ١٩٠٩م) والأعداد التي تليها.

والتي كانت تنص على أن «حقوق الطبع محفوظة وغير ممنوعة إلا أن نشر وطبع أمور تضر بمصلحة الدولة ممنوع» وقد أيّد نائب بغداد إسماعيل حقي بابان حق السبق الصحفي حفاظاً على حقوق الصحيفة، وطالب بوضع ضوابط لتأمين حقوق النشر، كما أبدى بعضاً من الملاحظات حول المادة (٢٠) التي تتعلق بحقوق المؤلف في طبع ونشر مؤلفاته وحقوق ورثته من بعده، واعترض على تحديد مدة معينة للنشر والتي حددها القانون المذكور بـ(٦٠) عاماً ويسقط بعدها حق المؤلف بالنشر[١]. وحول المادة (١٤) المعدلة التي تنص على أنه «لا يجوز نشر مؤلفات الشخص في حياته أو بعد مماته إلا بعد أخذ موافقته أو موافقة عائلته من بعده» أوضح نائب بيروت سليمان البستاني بأن تلك المادة لا تشمل الرسائل الخاصة، وأن المشرّع قد نص فقط على المخطوطات الأثرية، واقترح تعديل المادة وفقاً لذلك. كما تحدث نائب حلب نافع باشا حول الموضوع نفسه فقال: «إن نشر وإفشاء بعض المخطوطات العائلية غير جائز، أما فيما يخص الأدبيات والآثار الأدبية فأنا لا أرى لزوماً لتقييده في هذه المادة»[٢]. وأسهم نائب بغداد إسماعيل حقي بابان في مناقشة المادة (٣٨) التي تتعلق بحقوق التأليف الموسيقي والتي كانت تنص على «أن المؤلفات الموسيقية غير ممنوعة، وأن حجزها استيفاءً للديون غير جائز ما لم تكن مضرّة بالمصلحة العامة» حيث أبدى معارضته لحجز الآثار الأدبية غير المطبوعة وإجازة حجز قيمتها بعد طبعها[٣].

في جلسة ٢٢ آذار ١٩١٠ وخلال مناقشة موضوع الإدارة العرفية[*]

---

(١) م.م.ض.ج: س٢، ٩ كانون الثاني ١٣٢٥ر (٢٢ كانون الثاني ١٩١٠م) ص ٤٤-٤٦.

(٢) م.م.ض.ج: س٢،١١ كانون الثاني ١٣٢٥ر (٢٤ كانون الثاني ١٩١٠م) ص ٥٤.

(٣) المصدر نفسه: س ٢، ١٨ كانون الثاني ١٣٢٥ر (٣١ كانون الثاني ١٩١٠م) ص ١٢٩-١٣٠.

(*) أعلنت الأحكام العرفية في أعقاب الحركة المضادة عام ١٩٠٩. انظر: العرفان: ج٥، م١، ٢٩ أيار ١٩٠٩، ص ٢٥٤.

أعرب نائب حلب نافع باشا عن معارضته لتعطيل جميع القوانين باستثناء تلك التي لها علاقة بالإدارة العرفية، ودعا أيضاً إلى عدم التعرض لحرية الصحافة، وأيّده في هذا الطلب نائب اللاذقية أمين أرسلان، وقد تساءل الأخير عن إمكانية عودة الصحيفة التي عطلت إلى النشر تحت اسم آخر[(١)(**)]. وانتقد نائب دمشق شفيق المؤيد محاباة الحكومة لبعض الصحف - وكان يقصد بذلك جريدة طنين - ودعاها إلى أن تعامل جميع الصحف بالتساوي، وشدد على اهمية حرية المطبوعات وعدها بمثابة سلطة ثالثة إلى جانب السلطتين التنفيذية والتشريعية، نظراً لدورها في نشر الوعي بين أفراد الشعب، وانتقد استبداد الحكومة التي كممت الأفواه من خلال تكميمها لحرية النشر[(٢)].

في عام ١٩١٤ عرضت على مجلس المبعوثان مجموعة من القوانين من بينها قانون محاكمة الصحفيين التي أدرج في ذيل قانون الجزاء، وكان القانون المذكور قد خوَّل المدعي العام حق رفع الدعوى مباشرة ضد الصحفي إذا كان الجرم في حدود القدح والذم، وأوجبت على المحقق (المستنطق) إحضار المتهم في الحال أو خلال (٢٤) ساعة على الأكثر، وإكمال التحقيق خلال أسبوع، كما منح محكمة البداءة مدة ثلاثة ايام للبتّ في الدعوى وخمسة ايام فقط لإصدار الحكم وتبليغه، أما مدة الاعتراض على الحكم فلم تزد على ثلاثة أيام، كما نص القانون على معاقبة رجال القانون المتهاونين في تنفيذ أحكام القانون المذكور[(٣)]. وقد أثارت مواد ذلك القانون سخط البعض من النواب العرب، حيث انبرى نائب البصرة سليمان فيضي للتصدي له في جلسة ١٨ حزيران ١٩١٤، وحمل بشدة على الحكومة لتشريعها مثل ذلك القانون

---

(١) م.م.ض.ج: س٢، ٩ مارت ١٣٢٦ر (٢٢ آذار ١٩١٠م) ص ٧٨٣-٧٨٥.

(**) كانت مناسبة الحديث هي ما نشرته جريدة (اقدام) التركية وتجنت به على العرب والتي عطلت ثم ما لبثت أن صدرت تحت اسم آخر.

(٢) م.م.ض.ج: س٣، ٢٢ تشرين الثاني ١٣٢٦ر (٥ كانون الأول ١٩١٠م) ص ٤٩ - ٢٥٢.

(٣) برو: المصدر السابق، ص ٦٠٥.

قائلاً: «. . . لماذا لا تشدد الحكومة هذا التشديد على المجرمين والقتلة بدل الكتّاب القديرين والمتنورين وأرباب الأقلام الحرّة. إن هذا القانون الذي يضيّق الخناق على حرية النشر والصحافة ليتعارض مع الدستور تعارضاً واضحاً. وإذا كان غرض الحكومة من تشريعه اتقاء القدح والانتقاد على صفحات الجرائد والمجلات فمعنى ذلك أنها ترمي إلى إخماد الأذهان وتكسير الأقلام ومحو الحريات، ثم تتشدق بعد ذلك بحمايتها للدستور وتمسكها بروحه. . .» ورد على أحد النواب المؤيدين للقانون المذكور وهو (بارصاميان أفندي - نائب سيواس) وعاب عليه مداهنة الحكومة. كما اتخذ نائب بغداد جميل الزهاوي موقفاً مماثلاً وانتقد الحكومة لتكميمها الحريات والأفواه، أما نائب دمشق فارس الخوري فقد طالب بتعديل بعض مواد القانون المذكور وقدم تقريراً بذلك[١]. ولم تجد انتقادات النواب العرب وملاحظاتهم على القانون المذكور نفعاً. إذ أجيز القانون دون أن يجري عليه أي تعديل.

كذلك كان للنواب العرب دور في الدعوة إلى الحفاظ على التراث العربي الإسلامي وحقوق طبعه وترجمته، حيث طالب نائب اليمن أحمد الكبسي في جلسة ٧ حزيران ١٩١٠ بضرورة مراقبة ما تقوم به دور الطباعة والنشر في الدول الأوربية من إعادة طبع وترجمة المؤلفات العربية الإسلامية وعلى الأخص ما كتب عن الأندلس، وأشار إلى أن ما تقوم به دور الطباعة والنشر المعنية يعد مخالفاً لقوانين المطبوعات العالمية، على اعتبار ان حقوق الطبع والنشر والترجمة ملك للدولة العثمانية، وطالب باسترداد أثمان ما طبع ونشر وترجم من تلك الدول[٢].

من جانب آخر طالب نائب بنغازي عمر منصور باشا بالحفاظ على الآثار القديمة ومنع البعثات الأجنبية من التنقيب عنها نظراً لأنها كانت تقوم بنهب

---

(١) م.م.ض.ج: س١، ٥ حزيران ١٣٣٠ر (١٨ حزيران ١٩١٤م) ص ص٢٨٥-٢٨٧، فيضي: في غمرة. . .، ص ١٥٥.

(٢) م.م.ض.ج: س٢،٢٥ مايس ١٣٢٦ر (٧ حزيران ١٩١٠م) ص ٢١٣١.

الآثار، وطلب من الدولة أن تتولى بنفسها أعمال التنقيبات وإحياء المعالم الآثارية في بنغازي وغيرها للحفاظ على الوجه الحضاري للتاريخ العربي الإسلامي[1].

---

(١) المصدر نفسه: س٢، ٢٧ مايس ١٣٢٦ر (٩ حزيران ١٩١٠م) ص ٢١٨١.

المبحث الرابع

الصعيد الاجتماعي

لعب النواب العرب دوراً في طرح القضايا الاجتماعية التي تهم المواطنين أو التي لها مساس بحياتهم الاجتماعية من قريب أو بعيد.

١- تقديم الغوث لضحايا الكوارث:

كان للنواب العرب اهتمام بالحد من آثار الكوارث الطبيعية التي كانت تجتاح بعض الولايات العربية، فقد تقدم نواب طرابلس الغرب والجبل الغربي بتقرير في ٨ شباط ١٩١٠ تحدثوا فيه عن الحالة المزرية التي أصبح عليها مواطنوهم نتيجة الفيضانات الكبيرة التي أدت إلى إتلاف محاصيلهم وهدم دورهم، وأفادوا بأن المنطقة ما تزال تعاني من ويلات تلك الفيضانات منذ ٣ أعوام، وطالبوا بتقريرهم توفير المساعدات إلى الأهالي من المواد الغذائية ومواد الإغاثة والسكن[١]. كما تقدم نائب حلب بهاء بك بتقرير في ٨ شباط ١٩١١ تحدث فيه عن موجة البرد التي اجتاحت بلاد الشام وخاصة ولاية حلب في نفس العام، حيث توقفت فيها الأعمال كما ارتفعت أسعار المحروقات حتى بلغ سعر القنطار الواحد من الفحم (٧٥٠) قرشاً وسعر حمل الحطب (١٥٠) قرشاً، مما جعل الفقراء في حالة يرثى لها، وأوضح أن موجة البرد هذه تسببت في وفاة ما يزيد عن (٤٠٠) شخص، واقترح سن قانون عاجل يتم بموجبه رصد مبلغ (٥٠) ألف قرش لتوزيعها على الفقراء من الأهالي. وقد قبل تقريره وتقرر إشعار وزارة الداخلية بإدخال المبلغ ضمن ميزانية عام

(١) م.م.ض.ج: س٢، ٢٦ كانون الثاني ١٣٢٥ر (٨ شباط ١٩١٠م) ص ٢٤٦.

١٩١١[١]. وحول القحط الذي أصاب حوران نتيجة قلة الأمطار، قدم نائب حوران سعد الدين أفندي تقريراً في ٧ تموز ١٩١٤ حث فيه الحكومة على تقديم العون إلى الأهالي الذين اضطروا للهجرة إلى مناطق أخرى بحثاً عن الغذاء، وطلب عرض الحالة على المصرف الزراعي لتأمين احتياجات الأهالي من الأموال ومساعدتهم لاستئناف نشاطهم الزراعي، إلّا أن وزير المالية جاويد بك طلب تقديم تقرير تحريري بذلك ثم عرضه عليه للنظر فيه، وقد انتقد نائب حوران ذلك الأسلوب الروتيني وعلق عليه بقوله: «وفي هذه الحالة سوف ينتهي أمر أهالي حوران كما تتدمر المنطقة...» وطالب بتأمين المأكل والمشرب للأهالي بصورة عاجلة، إلّا أن رئيس المجلس طلب من النائب المذكور طرح الموضوع على وزير المالية[٢].

٢- توطين العشائر:

لم تغب العشائر عن اهتمام النواب العرب، فقد بذل هؤلاء جهوداً حثيثة لمعالجة المشاكل التي كانت تعاني منها العشائر، فقد قدم نائب البصرة طالب النقيب اقتراحاً إلى المجلس في جلسة آذار ١٩٠٩ طلب فيه تأجيل عملية تسجيل العشائر القاطنة في البصرة لمدة (٤) أعوام، وذلك لاعتقاد هذه العشائر بأن تلك العملية ترمي إلى فرض الخدمة العسكرية عليها أو لفرض الضرائب، مما يعرقل عملية التسجيل ويشجع على تجدد الاضطرابات. إلّا أن تقريره لم يقبل[٣]. وطالب نائب المنتفك رأفت أفندي ونائب بغداد مصطفى الواعظ بتجريد العشائر من السلاح حفاظاً على الأمن والهدوء والشروع بعملية توطين العشائر مع إعفائهم من الخدمة العسكرية لمدة (١٠) أعوام، مما يؤدي إلى

---

(١) المصدر نفسه: س٣، ٢٦ كانون الثاني ١٣٢٦ر (٨ شباط ١٩١١م) ص ١٠٢٣ - ١٠٢٤.

(٢) م.م.ض.ج: س١، ٢٤ حزيران ١٣٣٠ر (٧ تموز ١٩١٤م) ص ٥١٣.

(٣) تقويم وقايع: س١، العدد ١٥٤، ٥ مارت ١٣٢٥ر (١٨ آذار ١٩٠٩م) ص١٢.

إنهاء مشكلة العشائر المزمنة[١]. وحول نفس الموضوع تحدث كل من نائب الديوانية شوكت باشا ونائب حلب نافع باشا ونائب حماه خالد البرازي، الذين طالبوا بتوطين هذه العشائر وتشجيعها على الزراعة وإعفائها من الخدمة العسكرية[٢].

٣- الاعتناء بأحوال الجنود:

أولى النواب العرب اهتماماً لتحسين أوضاع الجيش وأفراده، فقد قدم نائب البصرة طالب النقيب تقريراً في ١٥ شباط ١٩١٠ تحدث فيه عن الحالة السيئة لجنود الاحتياط الذين هم في الخدمة، وبيّن أنهم ما زالوا يرتدون الملابس الصيفية مما يعرضهم للبرد والأمراض وطلب تجهيزهم بالملابس الشتوية، وقد حدث لغط حول التقرير المذكور حيث اعترض بعض النواب عليه بحجة أنه قديم ومضى عليه زمن إلا أن طالب النقيب علّق على ذلك بقوله إنه كان قد قدم التقرير قبل أكثر من شهر دون أن تتم مناقشته[٣]. وطالب نائب بنغازي عمر منصور باشا ونائب حلب بهاء بك بالاعتناء بقوات الشرطة (الجندرمة) وزيادة عدد أفرادها، لما يقوم به هؤلاء من خدمات في حماية أرواح الناس وممتلكاتهم وإشاعة الأمن والنظام، وطالبا بإضافة فوج من الخيالة إلى ولاية حلب[٤]. وتحدث عدد من نواب اليمن في جلسة ٢٢ آذار ١٩١١ عن أحوال الجنود المزرية في اليمن، الذين يعملون في ثكنات قديمة ومهدمة مما اضطر بعضهم للسكن في الجوامع اتقاءً لحر الصيف وبرد الشتاء، وطالبوا بإنشاء ثكنات جديدة في مواقع مختلفة[٥]. وتقدم نائب حماه

---

(١) م.م.ض.ج: س٢،٩ مارت ١٣٢٦ر (٢٢ آذار ١٩١٠م) ص ٧٧٧.

(٢) المصدر نفسه: س٤، ٧ كانون الأول ١٣٢٧ر (٢٠ كانون الأول ١٩١١م) ص ص ٥٨٥-٥٨٧.

(٣) م.م.ض.ج: س٢، ٢ شباط ١٣٢٥ر (١٥ شباط ١٩١٠م) ص ٣٣٢.

(٤) المصدر نفسه: س٢، ٢حزيران ١٣٢٦ر (١٥ حزيران ١٩١٠م) ص ٢٢٨٥.

(٥) المصدر نفسه: س٣، ٩ مارت ١٣٢٧ر (٢٢ آذار ١٩١١م) ص ١٧٩٥.

عبد الحميد الزهراوي باقتراح يقضي بإنشاء قسم للجراحة في حماه لتقديم الخدمات الطبية للعسكريين من المرضى(١). كما طالب نائب حلب آرتين أفندي بتحسين أحوال جنود البحرية، وأبدى معارضته لزيادة مدة خدمتهم الفعلية وطلب مساواة مدة خدمتهم مع خدمة أقرانهم في صنوف الجيش الأخرى(٢).

من جانب آخر وعند مناقشة قانون الخدمة العسكرية قدم نائب القدس حافظ السعيد تقريراً في ٢١ كانون الثاني ١٩١١ طالب فيه بعدم سوق من كان وحيداً لوالده وتجاوز عمر الأخير (٦٠) عاماً وأعرب عن معارضته للمادة التي تنص على سوق الولد الوحيد لوالده إذا كان للوالد صهر، بالنظر لأن الأخير مسؤول أيضاً عن إعالة أسرة أخرى. وطالب النائب المذكور بتعديل هذه المادة لأن بقاءها على حالها سيؤدي إلى خراب أسر عديدة، في حين لو أعفي المعيل من الخدمة العسكرية لانصرف إلى الإنتاج وذلك ما يحقق فوائد للدولة من خلال ما يدفعه من ضرائب إليها فضلاً عن إعالته لذويه(٣). وحول نفس القانون نبّه نائب حماه عبد الحميد الزهراوي إلى أن أداء خدمة الاحتياط سيقتصر على الفئات الفقيرة نظراً لعدم قدرتها على دفع البدل النقدي البالغ (٣٠) ليرة، في حين يستطيع الأغنياء دفعه بسهولة. كما اشترك في مناقشة القانون ذاته نائب القدس حافظ السعيد الذي طالب بإلغاء البدل النقدي عن الخدمة الفعلية وخدمة الاحتياط وإلزام المكلفين بأداء الخدمة العسكرية لكلتا الخدمتين(٤).

٤- الاهتمام بأحوال المواطنين الصحية:

أولى النواب العرب اهتماماً بالحالة الصحية في الولايات العربية، إذ

---

(١) المصدر نفسه: س٣، ٣١ كانون الثاني ١٣٢٦ر (١٣ شباط ١٩١١م) ص ١١٢٥.

(٢) المصدر نفسه: س٣، ١٥ تشرين الأول ١٣٢٧ر (٢٨ تشرين الأول ١٩١١م) ص ٩٦.

(٣) المصدر نفسه: س٣، ٨ كانون الثاني ١٣٢٦ر (٢١ كانون الثاني ١٩١١م) ص ٧٤٥ - ٧٤٦.

(٤) م.م.ض.ج: س٣، ١٥ كانون الثاني ١٣٢٦ر (٢٨ كانون الثاني ١٩١١م) ص٨٥١

طالب الكثير منهم بتأمين الخدمات الصحية لسكان تلك الولايات، فقد قدم نائب حلب بهاء بك تقريراً في نيسان ١٩١٠ حث فيه الحكومة على تخصيص مبلغ قدره (٢٠٠٠) قرش شهرياً لتغطية جزء من مصاريف ومتطلبات مستشفى الغرباء في حلب، والذي كان يعاني من نقص في بعض المواد الطبية الضرورية[١]. وفي مناقشة مع مفتش الصحة العام عاصم باشا في حزيران ١٩١٠، تحدث نائب عكا أسعد شقير عن المعاملة السيئة التي يتلقاها حجاج بيت الله الحرام، حيث يتم حجرهم في محاجر ضيقة لا تتوفر فيها الشروط الصحية، ودعا إلى توفير ما يلزم لتأمين راحة الحجاج وصحتهم[٢]. ولفت نائب حلب بهاء بك انتباه المجلس إلى عدم وجود أي طبيب في بلدية حلب بل في ولاية حلب كلها[٣]. كما تساءل النائب نفسه عن ماهية عقوبة الموظف المقصر في أداء واجبه، وكان يعني بذلك مفتش الصحة العام عاصم باشا، وروى خلاصة لحادثة نشرت في جريدة (طنين) حول وفاة أحد المرضى بسبب عدم وجود الطبيب في المستشفى، وبيّن أنه وعلى الرغم من الاتصال بالطبيب لكنه تأخر في الوصول مما أدى إلى وفاة المريض، وتساءل نائب حلب إن كان أجري تحقيق حول الموضوع، إلا أن وزير الداخلية أجاب بالنفي. ودافع أسعد باشا عضو الهيئة الصحي عن عاصم باشا حين زعم أنه لا يتحمل أية مسؤولية عن الحادث وأنه قدم خدمات جليلة للدولة، فأجابه النائب المذكور بقوله: «إن عاصم باشا غير معصوم من الخطأ»[٤].

وأشار نائب بنغازي عمر منصور باشا في جلسة تشرين الثاني ١٩١٠ إلى انتشار مرض التيفوئيد في بنغازي وطلب زيادة المخصصات الطبية لكل من بنغازي وخمس، كما تقدم بتقرير طلب فيه توفير المواد الطبية وزيادة عدد الأطباء في ولاية طرابلس الغرب، وجرت مناقشة بينه وبين وزير الداخلية الذي

---

(١) المصدر نفسه: س٢، ٢٤ مارت ١٣٢٦ر (٦ نيسان ١٩١٠م) ص ١٠١٤.
(٢) المصدر نفسه: س٢، ٢٤ مايس ١٣٢٦ر (٦ حزيران ١٩١٠م) ص ٢٠٩٩.
(٣) المصدر نفسه: ص٢، ٨ حزيران ١٣٢٦ر (٢١ حزيران ١٩١٠م) ص ٢٤١٦.
(٤) م.م.ض.ج: س٣، ١٠ تشرين الثاني ١٣٢٦ر (٢٣ تشرين الثاني ١٩١٠م) ص ١٠٢.

ادّعى عدم إمكانية إرسال أطباء إلى الولاية المذكورة لوجود أطباء عسكريين هناك وأن الدولة تدرس إمكانية تخصيص بعض الأموال لإرسالها إلى هناك، وقد ردّ عليه نائب طرابلس الغرب محمود ناجي بأن لفت انتباهه إلى إهمال الدولة لشؤون الولاية مقارناً ذلك بموقف إيطاليا من طرابلس الغرب، فبمجرد أن علمت الأخيرة بظهور المرض أرسلت طبيبين فضلاً عن الأدوية والمواد الطبية اللازمة، وقام هؤلاء بمعالجة الأهالي مجاناً، وقد قام اليهود ممن عالجهم الأطباء الايطاليون بالهتاف بحياة إيطاليا[١](*).

في جلسة ١٥ مايس ١٩١١ طالب نائب القدس حافظ السهيد بردم المستنقعات والبرك المنتشرة في بعض جهات القدس والتي تسبب الأمراض للأهالي، وانتقد ضآلة المبالغ التي خصصتها وزارة الزراعة لذلك الغرض[٢]. كما تحدث نائب الزور محمد نوري أفندي عن عدم وجود طبيب في قضاء البوكمال، وأوضح النائب المذكور انه وعلى الرغم من أن مجلس المبعوثان كان قد صادق منذ عام ١٩١١ على تعيين طبيب لهذا القضاء إلّا أنه لم يصل طبيب إلى القضاء المذكور، في حين زودت بقية الأقضية بالأطباء، واقترح تخصيص مبلغ قدره (١٠،٥٠٠) قرش كمخصصات للطبيب ولوازمه الطبية عن فترة (٧) أشهر، وذلك لحاجة الأهالي البالغ عددهم زهاء (١٠٠) ألف نسمة للخدمات الطبية. كما تحدث نائب اليمن حقي أفندي عن تفشي الحمى الخبيثة بين أهالي الحديدة وهلاك الكثير منهم وذلك لعدم وجود اي طبيب فيها منذ (٦) أشهر، وانتقد مديرية صحة البلدة لعدم اهتمامها بالموضوع وطالب بإرسال طبيب بالسرعة الممكنة. وتقدم نائب حوران سعدالدين أفندي بتقرير في تموز ١٩١٤ بيّن فيه عدم وجود أطباء في قضاءين من أقضية الشام مما كان

---

(١) المصدر نفسه، ص ص ١٠٥-١٠٦

(*) لم يكن تقديم إيطاليا لخدماتها الطبية لأهالي طرابلس الغرب لأغراض إنسانية بحت، حيث إنها كانت تخطط منذ زمن لاحتلالها وذلك ما حدث فعلاً في عامي ١٩١١-١٩١٢.

(٢) م.م.ض.ج: س٣، ٢ مايس ١٣٢٧ر (١٥ مايس ١٩١١م) ص ٢٩٤٩.

يضطر الأهالي إلى مراجعة مركز اللواء بالرغم من بعد المسافة، وطالب باعتماد ميزانية لتعيين أطباء في هذين القضاءين، إلا أن طلبه رفض[١]. كما قدم النائب نفسه تقريراً أوضح فيه قلة المياه الصالحة للشرب في حوران مما اضرّ بصحة الأهالي وطالب بإصلاح منابع المياه وإرسال لجنة للكشف عنها وتوفير المياه الصالحة للشرب حفاظاً على صحة الأهالي[٢].

٥- العناية بدور العبادة:

أولى النواب العرب اهتماماً برعاية دور العبادة والعاملين فيها، ففي جلسة ١٢ مايس ١٩١٠ طالب نائب كربلاء مهدي أفندي ونائب الديوانية شوكت باشا بإعفاء خدم وسدنة العتبات المقدسة في كربلاء والنجف وبغداد وسامراء وكذلك خدم ضريح الشيخ عبد القادر الكيلاني من الخدمة العسكرية تقديراً للخدمات التي كانوا يقدمونها[٣]. وطالب نائب بنغازي عمر منصور باشا باستثناء الأشراف[*] ممن لا تشوب نسبهم أية شائبة والذين يقومون بخدمة مراقد الأنبياء والأولياء[٤]. وقد تم إعفاء هؤلاء من أداء الخدمة العسكرية[٥]. ودافع نائب المدينة المنورة عبد القادر هاشم ونائب حلب نافع باشا عن مخصصات وامتيازات الأشراف في الحرمين الشريفين عندما طالب

---

(١) م.م.ض.ج: س١، ٦ تموز ١٣٣٠ر (١٩ تموز ١٩١٤م) ص ٨٦٤.

(٢) المصدر نفسه: ص ٨٨١.

(٣) م.م.ض.ج: س٢،٢٩ نيسان ١٣٢٦ر (١٢ مايس ١٩١٠م) ص ١٦٢٤.

(*) يطلق لقب الأشراف على أولئك الذين ينحدرون من نسل الإمام الحسن (رض) في حين يطلق على أولئك الذين ينحدرون من نسل الإمام الحسين (رض) لقب السادة، ولمزيد من التفاصيل انظر: إسماعيل حقي أوزون جارشلي: أمراء مكة في العهد العثماني، ترجمة خليل علي مراد، (البصرة -١٩٨٥) ص ١٣ وما بعدها. كما أن البعض من الأهالي كان يدعون انتسابهم للأشراف في محاولة منه للتهرب من الخدمة العسكرية. انظر: محمد كرد علي: المذكرات، ج٢، (دمشق-١٩٤٨) ص ٦٠٤.

(٤) م.م.ض.ج: س٢،١ مايس ١٣٢٦ر (١٤ مايس ١٩١٠م) ص ١٦٤٢.

(٥) المصدر نفسه: س ٤، ١٢ تشرين الأول ١٣٢٧ر (٢٥ تشرين الأول ١٩١١م) ص ٨٨.

بعض النواب بحجبها عنهم[١].

طلب نائب حمص مصطفى أفندي في تقرير قدّه إلى المجلس بتاريخ ١٥ آذار ١٩١١ قطع الإعانة المخصصة لتكية الشيخ ثبوت والبالغة (٣،٦٠٠) قرش شهرياً، بالنظر لأن هذا الشخص دجال وليس بصاحب طريقة، وأنه وبالاشتراك مع عدد من أعوانه يبتز أموال الدولة بادعائه أنه صاحب طريقة، وطالب بإجراء تحقيق حول الموضوع لما فيه من إساءة للدين الحنيف وللطرق الصوفية وللدولة. وقدّم نائب الزور خضر لطفي تقريراً طلب فيه زيادة مخصصات تكية الشيخ أحمد النقشبندي في السليمانية، في حين طالب نائب السليمانية ملا سعيد أفندي بشمول بقية الجوامع في السليمانية بهذه المخصصات وعدم اقتصارها على التكية المذكورة[٢]. وطالب ثلاثة من النواب العرب وهم نائب المنتفك رأفت أفندي ونائبا بنغازي عمر منصور باشا ويوسف شتوان بضرورة إصلاح وتعمير الجوامع والمساجد في عموم الولايات العثمانية[٣]. كما تقدم عدد من النواب العرب بالاشتراك مع نواب من غير الولايات العربية بتقرير إلى المجلس طالبوا فيه إيقاف العمل بالتعليمات التي أصدرتها وزارة المالية مؤخراً والقاضية بوضع اليد على الأوقاف الخاصة بمراقد[*] الأنبياء في الموصل وعرضها للإيجار عن طريق المزايدة العلنية، وطالبوا بإعادة الحالة إلى ما كانت عليه سابقاً، أي إبقاء الأشراف على تلك الأوقاف بيد المتولين الذين يستغلون جزءاً من عوائدها لسداد احتياجات تلك المراقد، وتولى نائب الموصل محمد علي فاضل الرد على وزير المالية جاويد بك الذي طعن في صحة هذه الأوقاف[٤].

---

(١) المصدر نفسه: س ٣، ٢ مارت ١٣٢٧ر (١٥ آذار ١٩١١م) ص ص ١٦٤٥-١٦٤٦.

(٢) المصدر نفسه: س ٢، ١ مايس ١٣٢٦ر (١٤ مايس ١٩١٠م) ص ١٦٦٣.

(٣) م.م.ض.ج: س٢، ١٩ مايس ١٣٢٦ر (١ حزيران ١٩١٠م) ص ٢٠١٣.

(*) كان بعض سلاطين آل عثمان يوقفون واردات بعض القرى لمراقد الأنبياء والأولياء كنوع من أعمال البر والتقوى، وكانوا يعهدون أمر هذه الواردات إلى بعض المتولين الذين يقومون بالصرف منها على هذه المراقد.

(٤) م.م.ض.ج: س١، ٨ تموز ١٣٣٠ر (٢١ تموز ١٩١٤م) ص٩٦٠.

الفصل الرابع

النواب العرب
والنشاط القومي العربي

المبحث الأول

دور النواب العرب في التنظيمات السياسية

تميزت الفترة التي أعقبت إعادة الدستور في سنة ١٩٠٨ بظهور جمعيات ونوادٍ سياسية وثقافية متعددة كتعبير عن أحد الأهداف المعلنة لجمعية الاتحاد والترقي التي انضوى تحت لوائها أناس من مختلف القوميات في الدولة العثمانية لمقارعة نظام الحكم الحميدي. ويدل تعدد هذه الجمعيات والتنظيمات وتنوعها على تباين أهدافها وتطلعاتها - كان يجمعها في السابق هدف التخلص من حكم الاستبداد - من جهة، ويدل من جهة أخرى على مدى تغلغل وانتشار الوعي القومي بين أبناء شعوب الدولة العثمانية.

كان الكثيرون من أبناء العرب منضوين تحت لواء جمعية الاتحاد والترقي أبان الحكم الحميدي وظلوا على ذلك الحال حتى بعد قيام انقلاب ١٩٠٨، إلا أن عدداً آخر منهم بدأوا بتشكيل جمعيات وتنظيمات سياسية مستقلة عن جمعية الاتحاد والترقي وخصوصاً المثقفين الذي انتخب بعضهم نواباً عن الولايات العربية في مجلس المبعوثان العثماني، حيث لم يقتصر نشاط هؤلاء على العمل داخل المجلس بل امتد نشاطهم إلى خارجه، من خلال انتماء بعضهم إلى الجمعيات والأحزاب السياسية.

أ- التنظيمات العلنية:

١- جمعية الإخاء العربي العثماني:

في ٢ أيلول عام ١٩٠٨ تنادى البعض من أبناء الجالية العربية في اسطنبول لعقد اجتماع كبير لتدارس الأوضاع الجديدة وتشكيل جمعية تحت

اسم الإخاء العربي العثماني[1] وكان من ضمن المنادين بتشكيل هذه الجمعية شفيق المؤيد وندرة المطران[*] ويوسف شتوان وعبد الحميد الزهراوي ورضا الصلح، وآخرون[2] وكان القصد من تشكيل جمعية الإخاء العربي العثماني تقوية الصلات والروابط العربية - العثمانية، فضلاً عن مساعدة جمعية الاتحاد والترقي والحفاظ على الدستور وإشاعة العدل والحرية والمساواة بين جميع عناصر الدولة العثمانية[3][**]. وإعلاء شأن العرب عن طريق نشر العلم والمعرفة واستثمار موارد الثروة في الوطن العربي لتطوير الولايات العربية ورفع المستوى المعاشي لأبنائها علاوة على تنمية المشاريع الزراعية والصناعية والتجارية بالتعاون مع أبناء القوميات الأخرى في الدولة[4] وقد انتشرت فروع الجمعية في أغلب الولايات العربية[5]. إلا أن تأثير وفعالية هذه الجمعية ظل

---

(١) موسى: المصدر السابق، ص ١٩٨، المحافظة: المصدر السابق، ص ١٣٦، Saab: op.cit. p:226. ومن الجدير بالذكر أن الوردي يذكر أن تاريخ تأسيس الجمعية هو ٥ آب ١٩٠٨ انظر الوردي: المصدر السابق، ص ٢٠٣.

(*) يذكر أحد المصادر خطأ أن ندرة المطران كان أحد نواب العرب، انظر: عليف: المصدر السابق، ص ١٨٣.

(٢) البرق: العدد ٢٣٦٠، ص ٢٢، ١٩ ايار ١٩٣٠.
جمال باشا: إيضاحات حول المسألة السياسية التي تم تدقيقها في ديوان الحرب العرفي (لبنان -١٩٨٢)، ص ص ٤٧-٤٨، الأعظمي: القضية العربية...، ص ٩٩.

(٣) قدري: المصدر السابق، ص٨؛
C.Ernest Dawin: from Ottomanism to Arabism (London - 1973) p: 151

(**) يذكر أحد المصادر أن غاية المؤسسين هي الحفاظ على مناصبهم في العهد الجديد بعد أن كانوا من كبار موظفي العهد الحميدي. انظر: سعيد: الثورة العربية...، ص٧.

(٤) محمد بديع شريف وآخرين: دراسات تاريخية للنهضة العربية الحديثة (مصر- لا.ت)، ص ٨٧، المحافظة: المصدر السابق، ص ص ١٣٦-١٣٧.

(٥) عليف: المصدر السابق، ص ١٨٢.

ضئيلاً كما يبدو ولعل سبب ذلك يعود إلى أنها كانت جمعية نخبة مثقفة أكثر من كونها جمعية أو تنظيماً سياسياً له اقتداراته الشعبية والجماهيرية وقد تلاشت الجمعية بعد أن تم حلها[*] من قبل الاتحاديين على أثر قيام الحركة المضادة في عام ١٩٠٩[١].

٢- المنتدى الأدبي:

على أثر حل جمعية الاخاء العربي-العثماني وسياسة القمع التي اتبعها الاتحاديون في أعقاب الحركة المضادة وتشريع قانون الجمعيات الذي حرم تأسيس وإنشاء جمعيات سياسية قائمة على أساس قومي (المادة الرابعة)، قرّر البعض من مثقفي العرب تأسيس نادٍ عربي ذي طابع أدبي ثقافي في الظاهر وسياسي في الواقع، وعلى هذه الصيغة تأس المنتدى الأدبي في خريف عام ١٩٠٩[٢]. وكان من ضمن مؤسسيه الأوائل: عبد الكريم الخليل، وسيف الدين الخطيب، وجميل الحسيني، ويوسف سليمان[٣]. وقد كان من أهداف المنتدى الأدبي إحياء الروح القومية العربية بين فئات الشباب العربي في العاصمة اسطنبول وفي الولايات العربية من خلال الدعوة للقضية القومية العربية[٤]. وكان الهمس جارياً بين الشباب العرب المنضوي تحت لواء

(*) يذكر أحد المصادر أن سبب حل الجمعية هو اتهامها بتأييد الحركة المضادة. انظر: المحافظة: المصدر السابق، ص ١٣٧، في حين يذكر مصدر آخر أن سبب الحل هو عدم موافقة الجمعية على سياسة التتريك انظر: توما: المصدر السابق، ص ١٤٢.

(١) Taj El Sir Ahmet Harran: The Young Turks and the Arabs (1908-1914), Konferans bildirileri, Türk- Arap iliskileris Geçmiste, Bucün ve Gelecekte, 1, ulu Siararso, (Ankara - 1979). S: 189

(٢) سعيد: الثورة العربية، ص٨ Antonius: op.cit.p: 108, Yale: op.cit. p: 199

(٣) للاطلاع على أسماء الهيئة الإدارية للمنتدى الأدبي انظر نص الوثيقة (٢) المنشورة في Tunaya: A.G.E.S.S: 608-609

(٤) أحمد عزت الأعظمي: القضية العربية، أسبابها، مقدماتها، تطوراتها، نتائجها، ج٣، (بغداد-١٩٣١)، ص٣.

المنتدى الأدبي حول فكرة الاستقلال وشكل العلم العربي الذي قرّ رأيهم في النهاية على أنه يتألف من أربعة ألوان هي (من الأعلى إلى الأسفل): الأبيض ثم الأسود ثم الأخضر ثم الأحمر[١]. وقد ساهم النواب العرب في تمويل المنتدى ونشاطاته، فقد تبرّع أحمد باشا الزهير بمبلغ (٤٠) ليرة ذهبية عثمانية، وتبرع طالب النقيب بنصف تكاليف مشروع تأسيس المنتدى[٢]. كما ساهم فريق من النواب العرب وهم رشدي الشمعة وشكري الحسيني وشفيق المؤيد وعادل أرسلان ورضا الصلح، بنشاطات المنتدى الأدبية والثقافية[٣]. بينما كان عبد الحميد الزهراوي يغتنم فرصة الحفلات التي كان يقيمها المنتدى لالقاء محاضرات في التاريخ العربي بهدف تأجيج الحماس في صفوف الطلبة والشباب العرب...[٤] وكان الشاعر معروف الرصافي يلقي قصائده التي تلهب الحماس وتدعو إلى الأخذ بأسباب العلم والتقدم من أجل نهضة العرب[٥]. علاوة على اللقاءات التي كان يجريها رئيس المنتدى عبد الكريم الخليل مع النواب العرب وكان قد قدم مشروعاً في حزيران ١٩١١ اقترح فيه توحيد مناهج التعليم الابتدائي الاهلي، وزيادة المدارس الرسمية من أجل توسيع التعليم وإعداد كتب من شأنها بث الشعور الوطني والقومي في نفوس الطلبة[٦]. وقد تبنى النواب العرب هذا الاقتراح وطرحوه على مجلس المبعوثان كما بيّنا سابقاً.

٣- الحزب الحر المعتدل:

كانت السياسة المركزية التي اتبعتها جمعية الاتحاد والترقي قد أثارت سخطاً لدى دعاة اللامركزية وحتى لدى البعض من أعضاء الجمعية نفسها وقد

---

(١) السويدي: المصدر السابق، ص ٢٤.
(٢) البرق: العدد ٣٣٦١، س٢٢، ٢٦ أيار ١٩٣٠.
(٣) داغر: مذكراتي، ص٣٥.
(٤) جمال باشا: إيضاحات، ص ٥٥.
(٥) السويدي: المصدر السابق، ص٢٤.
(٦) الأعظمي: المصدر السابق، ج٣، ص٣، Harran: A.G.E.S:194

اضطر الأخيرون إلى ترك الجمعية واتفقوا مع دعاة اللامركزية على تأسيس حزب مستقل[١]. وفي ٢١ تشرين الثاني ١٩٠٩ عقد (٣٢) نائباً من مختلف القوميات[*] اجتماعاً، وأعلنوا فيه عن تأسيس الحزب الحر المعتدل[٢]. وتم تشكيل لجنة مكونة من النواب رشدي الشمعة وعبد الحميد الزهراوي ويوسف شتوان وبوشو أفندي - أحد نواب اسطنبول - لوضع برنامج الحزب. وبعد الانتهاء من وضعه تقدم الأعضاء المؤسسون بطلب إلى الحكومة للحصول على موافقتها على تأسيس الحزب وقد تم لهم ما أرادوا[٣]. وكان من ضمن الذين قدموا طلب التأسيس من النواب العرب: نافع باشا الجابري، مهدي بك، خضير بك، شفيق المؤيد، شكري العسلي، رشدي الشمعة[٤]. وجاء في برنامج الحزب أنه سيعمل على وحدة العناصر العثمانية مع المحافظة على شخصية وسمات كل منها وتأمين المساواة بينها، والعمل على إصدار قانون للولايات بأسرع وقت ممكن وتوزيع الوظائف بصورة عادلة حسبما جاء في الدستور وأن الحزب سيعمل من أجل توسيع مشاركة سكان الولايات في إدارة شؤونها عن طريق مطالبته بمنح المجالس العمومية فيها حق الإدارة والإشراف على شؤون الولايات من أجل النهوض بها وكذلك العمل على تقدم الصناعة

---

(١) رضا نور: مجلس مبعوثا ندة فرقة لرمسئله سي، (استانبول -١٣٢٥)، ص ٣٥.

(*) من العرب: رضا الصلح، نافع الجابري، مهدي بك، خضر بك، رشدي الشمعة، شكري العسلي، شفيق المؤيد، سليمان البستاني، داود اليوسفاني، محمد علي فاضل، عبد الحميد الزهراوي، يوسف شتوان. من الأتراك: إسماعيل حقي بك، رضا توفيق، رضا نور، لطفي بك. من الألبان: إسماعيل كمال بك، حسن بك، مفيد بك، من الأكراد: شريف باشا، من الروم: بوشو أفندي.
انظر: دروزة: المصدر السابق، ص ٤٥٦، برو: المصدر السابق، ص ٢٦٢، أحمد: ولاية الموصل، ص ٥٤.

(٢) برو: المصدر السابق، ص ص ٢٦٠-٢٦١، أحمد: ولاية الموصل، ص ٥٤.

(٣) صدى بابل: العدد ٢١، ١٨ كانون الأول ١٣٢٥، (٣١ كانون الأول ١٩٠٩م)
العرفان: ج١٠، م٣،٤ أيار ١٩١١، ص ٤٠٠.

(٤) برو: المصدر السابق، ص ٢٦٢.

والتجارة ونشر المعارف وتوطين العشائر[١]. وكذلك الدعوة إلى تمثيل مختلف القوميات في الحكومة ومجلس المبعوثان، واستعمال اللغات المحلية في مدارس تلك الولايات[٢].

وَجَدَّ النواب العرب في تأسيس فروع للحزب المذكور بناء على توصية رئيس الحزب إسماعيل حقي باشا (نائب الباني)[٣]. ففي البصرة أنشأ طالب النقيب فرعاً للحزب وأصبح رئيساً له وتم افتتاحه في ٦ آب ١٩١١ في حفل دعي إليه وجهاء البصرة، وبعد أن شرح طالب النقيب أهداف ومبادئ الحزب انضم إليه عدد كبير من أبناء البصرة، وأصبح طالب النقيب محوراً رئيساً لفعاليات الحزب في البصرة[٤]. وفي الموصل عمد نائباها محمد علي فاضل وداود يوسفاني بعد عودتهما من اسطنبول إلى تشكيل فرع للحزب في الموصل[٥]. وأوضح داود يوسفاني في مقابلة أجرتها معه جريدة النجاح الموصلية سبب انتساب البعض من النواب العرب في الحزب المذكور بقوله: «إن انتسابنا لحزب (فرقة) الحر المعتدل من كوننا رأينا برنامجه أشد وأقرب علاقة بالمنافع الوطنية...»[٦]. وكما عارض الحزب المذكور سياسة الاتحاديين الداعية للمركزية وتشديد قبضة الحكومة فإن أعضاءه من النواب شكلوا تكتلاً لهم داخل مجلس المبعوثان للتصدي للنواب الاتحاديين[٧]. وبذا لم يعد الاتحاديون يجولون وحدهم في الميدان النيابي وخارجه.

(١) للاطلاع على نص البرنامج انظر: الرقيب: العدد ٧٩، ٢٧ كانون الأول ١٣٢٥ (٩ كانون الثاني ١٩١٠م)، النجاح: ع ٣٣، ٢ تموز ١٣٢٧ (١٥ تموز ١٩١١م) وما بعده.

(٢) Atiyyah: op.cit. p:156

(٣) الاتحاد، العدد ١٠١، ٤ كانون الأول ١٩٨٨.

(٤) النجاح: العدد ٣،٤٢ أيلول ١٣٢٧ر (١٦ أيلول ١٩١١م)، التميمي، المصدر السابق: ص ٥٢

(٥) أحمد: ولاية الموصل...، ص ٥٥.

(٦) النجاح: العدد ٣٣، ٢ تموز ١٣٢٧ر (١٥ تموز ١٩١١م).

(٧) نور: المصدر السابق، ص ص ٣٥-٣٦.

٤- حزب الحرية والائتلاف:

لعبت سياسة الاتحاديين المركزية والعنصرية دوراً كبيراً في تذمر الكثير من أبناء القوميات الأخرى في الدولة العثمانية والتي وجدت أنها لا تستطيع العمل مع جمعية الاتحاد والترقي في حزب سياسي واحد فعمد العديد منهم إلى تشكيل أحزاب مناوئة للاتحاديين، إلا أن هذه الأحزاب وكما يبدو لم تكن ذات تأثير فعال للوقوف في وجه الجمعية المذكورة، وزاد التذمر إثر الاندحارات العثمانية في الحرب التي شنتها إيطاليا على ليبيا في عام ١٩١١-١٩١٢، واتسع نطاق المعارضة في مجلس المبعوثان حتى انتهى بإسقاط وزارة حقي باشا الاتحادية، ويبدو أن النجاح الذي حققته المعارضة قد شجعها على التفكير في توحيد صفوفها في حزب واحد. وتم تشكيل حزب جديد عرف باسم حزب الحرية والائتلاف في ٨ تشرين الثاني ١٩٩١، وقد انضمت إلى هذا الحزب عناصر من الحزب الحر المعتدل وجماعة من المنشقين عن الاتحاديين[١]. وقدمت الهيئة التأسيسية للحزب طلباً إلى الحكومة من أجل الحصول على الموافقة الرسمية وذلك حسب المادة السادسة من قانون الجمعيات[٢]. وتضمن برنامج الحزب التأكيد على سياسة اللامركزية ومنح حكومات الولايات صلاحيات واسعة في جميع الأمور باستثناء، تلك التي تتعلق بشؤون الدفاع الوطني والمصالح المشتركة للولايات، مع الحفاظ على الرابطة العثمانية، والتخلي عن كل من السياستين القومية والإسلامية، كما تضمن العمل على تسليم شؤون الولايات المحلية كالتعليم والأشغال العامة والتجارة والصناعة والزراعة إلى حكومات الولايات المحلية[٣]. وقد نشط أعضاء حزب الحرية والائتلاف من النواب العرب[*] في مقارعة سياسة

(١) فيضي: في غمرة...، ص٨٩، أحمد: ولاية...، ص ٧٠، Atiyyah: op.cit.p:57

(٢) للاطلاع على أسماء المؤسسين وأعضاء الهيئة الإدارية للحزب انظر:
Tunaya: A.G.E.S.: 286

(٣) برو: المصدر السابق، ص ٣٠٤.

(*) منهم: سعد الدين المقداد، علي أفندي، شوكت باشا، فراج أفندي، أمين أرسلان، =

الاتحاديين وعملوا على إنشاء فروع لحزبهم في الولايات العربية. وقد اتخذ حزب الحرية والائتلاف من فروع الحزب السابق وهو الحزب الحر المعتدل مقرات له، إضافة إلى تأسيس فروع جديدة له في الولايات العربية. ففي البصرة أنشأ طالب النقيب فرعاً جديداً للحزب محل فرع الحزب الحر المعتدل (الذي كان قد أنشأه هو أيضاً) وساعده في ذلك النائب عبدالله باشا الزهير إضافة إلى عدد من الشخصيات الوطنية[1]. كما خول الحزب المذكور نائب بغداد السابق مصطفى الواعظ بتأسيس شعب للحزب في بغداد في المناطق التي يختارها بعد تعيينه مندوباً عاماً للحزب في العراق[2]. وافتتحت فروع أخرى للحزب في الولايات السورية، بل وشكّل له فرعاً في مصر من قبل شفيق المؤيد وبعض رجال الحركة العربية مثل رفيق العظم، وكان ذلك بتوصية من قبل شكري العسلي ورئيس الحزب الميرالاي[*] صادق بك. وكانت عناصر الحزب تلقي المحاضرات والخطب في الولايات العربية تشرح فيها خطة الحزب ومنهاجه[3] وأخذ الحزب ينمو مع مرور الأيام بعد التفاف الجماهير حوله، بحيث أصبح الند القوي لجمعية الاتحاد والترقي، وجاءت حرب البلقان في عام ١٩١٢ والتي هزم فيها العثمانيون لتزيد من رصيد حزب

= كامل الأسعد، شكري العسلي، شفيق المؤيد، رشدي الشمعة، نافع الجابري، يوسف شنوان، سعيد الحسيني، عبد الحميد الزهراوي، رضا الصلح، حسين بك، خضر بك، داؤد يوسفاني، طالب النقيب، مهدي بك، عبد الله باشا الزهير، بشير أفندي، مصطفى الواعظ، انظر: صدى بابل: العدد ١١٥، ١٨ كانون الأول ١٣٢٧. (٣١ كانون الأول ١٩١١)، دروزه: المصدر السابق، ص ص ٤٥٦-٤٥٧، الوردي، المصدر السابق، ص ١٩.

(١) العمري: شخصيات ٠٠٠، ص٢٧، Atiyyah: op.cit.p:58

(٢) الواعظ: المصدر السابق، ص ص ٢٥٤-٢٥٥.

(*) الميرالاي: رتبة عسكرية أصلها عربي تعني أمير البحر.

(٣) رفيق العظم: مجموعة آثار رفيق بك العظم، جمع عثمان العظم (ص ١٣٤٤-١٩٢٥) ص ١٢٤.

الحرية والائتلاف ولتقلل في الوقت نفسه من رصيد جمعية الاتحاد والترقي حتى أزيحت عن الحكم وحلت محلها حكومة من حزب الحرية والائتلاف وشرعت الأخيرة في تنفيذ برامجها[١]. إلا أن استمرار الحرب أدى إلى عودة الاتحاديين إلى الحكم في عام ١٩١٣ وشرع هؤلاء في اضطهاد أنصار ومؤيدي حزب الحرية والائتلاف وتشريد ونفي الكثير منهم وأدى هذا إلى اضمحلال حزب الحرية والائتلاف.

٥- حزب اللامركزية الإدارية العثماني:

كانت مصر في الربع الأخير من القرن التاسع عشر ملجأ للأحرار من العرب، حيث التجأ إليها الكثير من المفكرين والسياسيين العرب هرباً من ملاحقة واضطهاد حكومة السلطان عبد الحميد، ولقيت مصر ملجأ لهؤلاء في أعقاب انقلاب ١٩٠٨ وتنكر الاتحاديين لأهدافهم، وكان أغلب هؤلاء المفكرين والسياسيين العرب من دعاة الحكم اللامركزي.

تأسس الحزب في كانون الأول من عام ١٩١٢ من قبل الشيخ رشيد رضا - صاحب جريدة المنار وأحد المثقفين العرب - ورفيق العظم ونائب حماه عبدالحميد الزهراوي ونائب القدس حافظ السعيد، وأصبح عبد الحميد الزهراوي أميناً للحزب[٢]. كانت أهداف الحزب إدارية أكثر مما هي سياسية حيث كان يطالب بإسناد الوظائف إلى أبناء المنطقة ووجوب استشارة السلطات المحلية عند تعيين موظفين في الولايات العربية وجعل أبناء الولايات العربية يؤدون خدمتهم العسكرية في مناطقهم في وقت السلم، إضافة إلى جعل اللغة العربية لغة رسمية في الولايات العربية[٣]. وعمد أعضاء الحزب إلى تأسيس

---

(١) الأعظمي: القضية العربية، ج١، ص٦٩.

(٢) موسى: المصدر السابق، ص ص٢٠١-٢٠٢، الأعظمي: القضية العربية، ج٣، ص٤٥.

(٣) Hourani: op.cit.p:283, Lewis: The Emergence,pp: 203-204
موسى: المصدر السابق، ص ٣٥.

فروع له في الولايات العربية كما أنضم إليه عدد من النواب العرب في مجلس المبعوثان[١]. وأسس كل من شفيق المؤيد وشكري العسلي فرعاً للحزب في دمشق وكان شفيق المؤيد صلة الوصل بين حزب اللامركزية الإدارية العثمانية وحزب الحرية والائتلاف، وتجدر الاشارة إلى تشابه منهاج كلا الحزبين المذكورين[٢]. كما أقام حزب اللامركزية نادياً له في بغداد تحت اسم النادي الوطني العلمي[٣]. كما تأسست فروع للحزب في عدد من المدن الفلسطينية مثل (يافا - القدس) على يد النائب حافظ السعيد وآخرين من رجال الحركة العربية. ويجدر القول بأن حزب اللامركزية لم يكن مرخصاً من قبل الحكومة مما اضطره للتستر تحت واجهات أدبية ونوادٍ غير سياسية[٤]. واستمرّ الحزب في العمل وكان من أبرز نشاطاته عقد المؤتمر العربي الأول في باريس عام ١٩١٣.

٦- جمعية بيروت الإصلاحية:

على أثر الهزائم التي مني بها العثمانيون في كل من ليبيا والبلقان ترددت في الأوساط السياسية العربية إشاعات مفادها أن الدول الغربية قد قسمت الدولة العثمانية - وخاصة الولايات العربية - إلى مناطق نفوذ لها، مما حدا بالسياسيين العرب إلى التنادي للعمل على درء الخطر عن بلادهم[٥]. وكانت حكومة كامل باشا الائتلافية (١٩١٢-١٩١٣) قد دعت الولايات العثمانية إلى تشكيل مجالس عمومية فيها تمهيداً لوضع لوائح في الإصلاحات التي تراها ضرورية لها إيماناً منها بالحكم اللامركزي[٦]. وعقد وجهاء بيروت مؤتمراً في

(١) سعيد: الثورة العربية...، ص ١٤، شريف: المصدر السابق، ص ٩٣.
(٢) دروزة: المصدر السابق، ص ٣٧٢.
(٣) محمد مهدي البصير: تاريخ القضية العراقية، ج١، (بغداد -١٩٢٣) ص ١٩.
(٤) خيرية قاسمية: عوني عبد الهادي - أوراق خاصة، (بيروت -١٩٧٤) ص ٩-١٠.
(٥) قدري: المصدر السابق، ص ١٥.
(٦) المحافظة: المصدر السابق، ص ١٤٦.

دار المجلس البلدي في بيروت لسنة ١٩١٣ برئاسة الشيخ أحمد عباس الأزهري وتقرر فيه انتخاب لجنة من ٢٥ شخصاً من مختلف الطوائف لوضع اللائحة الإصلاحية[١]. وعقد المؤتمر ثلاث جلسات في يوم الجمعة المصادف ٣١ كانون الثاني ١٩١٣ تم خلالها التصديق على لائحة الإصلاح[٢]. وقد حظيت لائحة الإصلاح بتأييد من والي بيروت أدهم بك الذي كان يناصر الائتلاف، ويعطف على اللامركزيين، وتضمنت اللائحة الدعوة إلى تطبيق اللامركزية في إدارة الولاية، وإشراف المجلس العمومي في الولاية على الإدارة المحلية وأن يكون له الحق في استجواب الوالي، ولو أن عزل الوالي - إذا ما اقتضى الحال ذلك - ظل مرهوناً بموافقة الحكومة المركزية في العاصمة، وأن تكون اللغة العربية لغة رسمية إلى جانب التركية في الولايات العربية، والاستعانة بمستشارين أجانب في الأمور الفنية على أن يكون تعيينهم من قبل الحكومة المركزية[٣]. وقد لقيت اللائحة الإصلاحية تأييداً شعبياً في الولايات العربية وخصوصاً في الولايات السورية والعراقية، وعقدت اجتماعات مؤيدة لها في دمشق وحلب وعكا وبغداد[٤]. وكان من أبرز أعضاء الجمعية سليم علي سلام (وهو أحد وجهاء بيروت والذي أصبح نائباً عن بيروت في عام ١٩١٤ بسبب من نشاطه السياسي والاجتماعي) إلا أن المطالب التي وردت في اللائحة لم يكتب لها الخروج إلى حيز التنفيذ، إذ عاد الاتحاديون إلى الحكم بالقوة في نفس العام (١٩١٣) وعزل الوالي أدهم بك وعين محله حازم بك الذي تلقى أمراً من حكومة الاتحاديين برئاسة محمود

---

(١) سلام: المصدر السابق، ص ١٣٧.

(٢) انظر نص اللائحة - الوثيقة في: Tunaya: A.G.E.S.: 610
ومن الجدير بالذكر أن سليم علي سلام يذكر أن الاجتماع عقد في يوم الأحد المصادف ١٤ كانون الثاني ١٩١٣. انظر: سلام: المصدر السابق، ص ١٣٣.

(٣) سلام: المصدر السابق، ص ص١٣٨-١٥٠ Tunaya: A.G.E.S.S: 610

(٤) محمد أنيس: الدولة العثمانية والمشرق العربي (١٥١٤-١٩١٤)، (القاهرة - لا.ت) ص ٢٧٠.

شوكت باشا بحلّ الجمعية. وقد برّر الوالي الجديد في مقابلة له مع سليم علي سلام أسباب حل الجمعية بقرب صدور قانون جديد للولايات، وأن ما ورد في اللائحة الإصلاحية من دعوة للمساواة بين المسلمين والمسيحيين هو انتهاك - حسب زعمه- لحقوق المسلمين، وأن مسألة الاعتماد على مستشارين أجانب لها نتائج سلبية[1] ومن الجدير بالذكر أن مزاعم الوالي كانت تتناقض مع الشعارات التي رفعها الاتحاديون وهي الحرية والإخاء والمساواة، وقد قوبل قرار الحل باستنكار شعبي عارم وصدرت بعض الصحف بيضاء إلّا من قرار الحل.

٨- جمعية البصرة الإصلاحية:

امتدّ تاثير جمعية بيروت الإصلاحية إلى العراق والبصرة بصورة خاصة، حيث عمد نائب البصرة طالب النقيب بالاشتراك مع مجموعة من القوميين العرب (منهم سليمان فيضي الذي انتخب نائباً عن البصرة في انتخابات عام ١٩١٤) إلى إنشاء جمعية إصلاحية في البصرة على غرار جمعية بيروت الإصلاحية في شباط ١٩١٣[2]. وكانت تتبنى نفس أهداف جمعية بيروت الإصلاحية وحزب اللامركزية الإدارية العثمانية في مصر[3]. إلى الحد الذي جعل بعض المصادر يعدّ هذه الجمعية بمثابة فرع لحزب اللامركزية الإدارية العثمامي وأنها تعمل بالتنسيق معه[4]. وقد حظي تأسيس الجمعية في البصرة بتأييد القوميين العرب في العراق وسوريا ومصر ولبنان والخليج العربي، وكان

---

(١) سلام: المصدر السابق، ص ٢٤.

(٢) فيضي: في غمرة...، ص ١٣٠، سعيد: المصدر السابق، ص ص ٢٤-٢٥، Dawin:op.cit.p:152

(٣) Atiyyah: op.cit.p:66

(٤) لغة العرب: ج٥، م٣، س٣، تشرين الثاني ١٩١٣، ص ٢٧٣، Saab: op.cit. p: 233 Atiyyah: op.cit.p:59

عزيز علي المصري(*) على اتصال دائم بالجمعية كتعبير عن تأييده لها[١]. وقد حاول زعماء الجمعية إبعاد الشبهات عن نشاط الجمعية وأهدافها القومية بقبول أحد الضباط الأتراك (وهو أحمد نطقي) في عضويتها، لكي يظهروا بأنهم لا يرومون أكثر من نشر الإصلاح أو لعلهم أرادوا بذلك التحايل على قانون الجمعيات السالف الذكر، إلا أن هذا الأسلوب لم يكتب له النجاح إذ سرعان ما دبّرت جمعية الاتحاد والترقي مؤامرة لاغتيال طالب النقيب في عام ١٩١٣، وانتدبت لتنفيذها فريد بك وأحمد نطقي لكن المؤامرة باءت بالفشل ولقي الاثنان حتفهما على يد أعوان طالب النقيب[٢]. وأراد زعماء الجمعية إنشاء فروع أخرى لها في باقي الولايات العراقية، حيث أوفد طالب النقيب سليمان فيضي إلى الموصل في محاولة لتأسيس فرع سري فيها من خلال واجهة أدبية، إلا أن المشروع فشل بسبب تحريض الاتحاديين لمجموعة من أعيان الموصل ضد تلك المحاولة[٣].

بقيت الجمعية وزعيمها طالب النقيب على خلاف مع الاتحاديين حتى تم التوصل إلى اتفاق بينهما في عام ١٩١٤، وعند ذاك اعترف الاتحاديون بنفوذ طالب النقيب في البصرة وتخلّت الجمعية عن عدائها للاتحاديين[٤].

(*) قائد عسكري عربي كبير ساهم في إنجاح انقلاب ١٩٠٨، ساهم في الدفاع عن ليبيا إبان الغزو الإيطالي لها عام ١٩١١-١٩١٢، كما ساهم في تأسيس العديد من التنظيمات السياسية العربية السرية.

(١) الاتحاد: العدد ١٠٣، ١١ كانون الأول ١٩٨٨.

(٢) البصير: المصدر السابق، ص ص٤٠-٤١.

(٣) عبد المنعم الغلامي: أسرار الكفاح الوطني في الموصل (١٩٠٨-١٩٢٥)، ج١، (بغداد-١٩٥٨) ص ص ٣٩-٤٠.

(٤) Atiyyah: op.cit.p:59

ب- التنظيمات السرية:

١- الجمعية القحطانية:

إزاء قانون الجمعيات الذي سنّه الاتحاديون وحرم بموجبه إنشاء جمعيات قائمة على أساس قومي، اضطر القوميون العرب إلى اللجوء إلى العمل السرّي، ففي نهاية عام ١٩٠٩ أسس عدد من القوميين العرب الجمعية القحطانية[١]. وكانت تضم رجالاً عسكريين منهم عزيز علي المصري وسليم الجزائري، ومدنيين منهم عبد الكريم الخليل، وخليل حمادة، وعارف الشهابي علاوة على عدد من النواب مثل عبد الحميد الزهراوي (نائب حماه) وشكري العسلي (نائب دمشق) وأمين أرسلان (نائب اللاذقية)[٢]. ويبدو أن الجمعية كانت تهدف إلى حل الخلاف القائم بين الاتحاديين ومعارضيهم حول المركزية واللامركزية، حيث كانت الجمعية ترمي إلى تحويل الدولة العثمانية إلى مملكة ثنائية، وذلك بأن تؤلف الولايات العربية مملكة واحدة لها برلمانها وحكومتها الخاصة، وأن تكون اللغة العربية هي اللغة الرسمية فيها، على أن تبقى المملكة المقترحة جزءاً من إمبراطورية تركية - عربية، تشبه في تكوينها بالإمبراطورية النمساوية-المجرية، وأن يكون السلطان العثماني سلطاناً لكلتا المملكتين[٣]. وحرصاً من الجمعية على الحفاظ على سريّتها فقد اتبعت

---

(١) تختلف المصادر في تحديد شخصية مؤسس الجمعية، فقد ذكر مصدر بأن مؤسسها هو خليل حمادة وزير الأوقاف السابق، انظر: البصير: المصدر السابق، ص ١٨، بينما ذكر مصدر آخر أن مؤسسها هو عبد الكريم الخليل رئيس المنتدى الأدبي، انظر موسى: المصدر السابق، ص ٢٠٠، بينما أشار مصدر ثالث إلى أن مؤسس الجمعية هو سليم الجزائري، انظر: حسين فوزي النجار: السياسة والستراتيجية في الشرق الأوسط، ج١، (القاهرة -١٩٥٣) ص ٣٢٢.

(٢) دروزه: المصدر السابق، ص ٤٦٠، النجار: المصدر السابق، ص ٣٢١، Harran: A.G.E.S: 197

(٣) Antonius: op.cit.p:110: Saab: op.cit. 234

أساليب سرية خاصة بها كاستخدام بعض الإشارات والرموز[١].

لم تستمر هذه الجمعية في العمل طويلاً بسبب اندساس أحد عملاء السلطة فيها، مما أدى إلى انكشاف أمرها ووقف نشاطها[٢].

٢- الجمعية العربية الفتاة:

تأسست هذه الجمعية في باريس عام ١٩١١ على يد مجموعة من الطلبة الذين ارتأوا ضرورة إنشاء جمعية سرية تعمل من أجل تحقيق الأهداف العربية[٣]. وبعد أن أتمّ هؤلاء دراستهم عادوا إلى بلادهم ثم انتقل مركزها من دمشق إلى بيروت، وقد كان عدد أعضاء الجمعية في ازدياد مستمر حتى بلغ عددهم (٢٠٠) عضو[٤]. وبسبب من اضطهاد السلطة للقوميين العرب فقد اتبعت الجمعية نظاماً غاية في السرية، وكانت هيئتها الإدارية مؤلفة من (٦) أشخاص يختارون من قبل الهيئة العاملة المؤلفة من جميع الأعضاء الذي مضى على أنتسابهم للجمعية مدة (٦) شهور، أما الأعضاء المنضمون إلى الجمعية حديثاً فلهم هيئة ثالثة خاصة بهم[٥]. كان برنامج الجمعية في بادئ الأمر مقتصراً على السعي للنهوض بالأمة العربية وتحقيق تقدمها ورفاهيتها، مع عدم الانفصال عن الدولة العثمانية، إلا أن هذا البرنامج تغيّر بعد إعلان الحرب العالمية الأولى وأصبحت الجمعية تسعى لاستقلال الولايات العربية عن الدولة

---

(١) جمال باشا: إيضاحات . . .، ٦٥.

(٢) موسى: المصدر السابق، ص ٢٠٠.

(٣) yale: op.cit. p.200

ومن الجدير بالذكر أن أحد المصادر ينفرد بذكر أن الجمعية أنشئت في اسطنبول ثم انتقلت إلى بلاد الشام ومنها إلى باريس. انظر: مصطفى الشهابي: القومية العربية ((تاريخها وقوامها ومراميها))، (مصر ١٩٥٨-١٩٥٩)، ص ٧٢.

(٤) شريف: المصدر السابق، ص٩١.

(٥) المحافظة: المصدر السابق، ص ١٤١.

العثمانية[١]. وعملت على الاتصال بالأمير فيصل بن الحسين - نائب الحجاز في انتخابات ١٩١٢-١٩١٤ - الذي انتسب إليها ونقل أفكارها ومطالبها إلى والده الشريف حسين شريف مكة المكرمة[٢].

---

(١) المحافظة: المصدر السابق، ص ١٤٢، Antonius: op.cit. p:111

(٢) د.ك.و: ملفات البلاط الملكي: الملف ٢١٥٧/٣١١، رقم الوثيقة ١١، ص١٢.

المبحث الثاني

جهود النواب العرب في مقاومة سياسة التتريك

أ- سياسة التتريك:

تسرّبت الأفكار القومية إلى داخل الدولة العثمانية من خلال عدة طرق، منها احتكاك الدولة العثمانية بالدول الأوربية من خلال البعثات الدبلوماسية والعلمية واستقدام الخبراء الأجانب، كما يمكن القول إن سياسة بعض السلاطين القمعية والتي أدّت فيما أدّت إلى نفي وتشريد الكثير من أحرار الدول العثمانية ومتنوريها والذين واصلوا نشاطهم خارج الدولة العثمانية عن طريق إصدار الصحف والنشرات وتهريبها إلى داخل الدولة العثمانية بواسطة البريد الأجنبي وعن طريق تأسيس المنظمات القومية سواء داخل الدولة العثمانية أو خارجها قد ساهما أيضاً في نشر الأفكار القومية.

كان أول المتأثرين بالأفكار القومية في الدولة العثمانية أبناء الأقليات غير المسلمة(١). ويبدو أن سوء معاملة العثمانيين لتلك الأقليات وتحريض الدول الأوربية لها ضد الدولة العثمانية من جهة، وادّعاء بعض الدول الأوربية حق حماية الأقليات غير المسلمين من جهة ثانية لعب دوراً في إثارة النعرة القومية في صفوف تلك الأقليات. وما لبثت الأفكار القومية أن انتشرت في صفوف رعايا الدولة العثمانية من المسلمين(٢). وهكذا برز تيار جديد إلى

---

(١) Ziya Gok Alp: Turkis Nationalism and Westren Civilization translated and edited by: Niyazi Berkes. (London - 1959) p: 71. بروكلمان: المصدر السابق، ص ٦٠٢

(٢) Elie Kedourie: Nationalism In Asia and Africa (London - 1971) p: 190

جانب تيارين آخرين كانا يعملان عملهما داخل الدولة العثمانية وهما العثمانية والجامعة الإسلامية[(١)].

قدر للتيار الأخير الذي كان قد تبناه السلطان عبدالحميد الثاني بعد فترة وجيزة من اعتلائه الحكم في عام ١٨٧٦ أن يطغى على التيارين الأخيرين[(٢)]. وقد انحسر تيار الجامعة الإسلامية في أعقاب انقلاب ١٩٠٨، وقد شهد العهد الذي أعقب هذا الانقلاب ظهور فكرتين هما: الفكرة الدستورية والفكرة القومية[(٣)].

كان أتباع الفكرة الدستورية من دعاة الحكم المركزي ممن كانوا يؤمنون بفكرة تعايش مختلف القوميات ضمن إطار الدولة العثمانية، في حين كان أتباع الفكرة القومية من دعاة المركزية والذين يؤمنون بسيطرة العنصر التركي[(٤)]. وقد بدأ الاتجاه الأخير يقوى ويشتد مع اشتداد سيطرة جمعية الاتحاد والترقي على مقاليد السلطة واتجاهها إلى تدعيم سيطرة الأتراك على الدولة وتقوية الحكم المركزي فيها، متأثرين بأفكار الفيلسوف التركي ضياء كوك آلب الذي كان يرى بأن الروابط القومية الحقيقية هي تلك التي تستند إلى وحدة اللغة والعرق[(٥)]. وقد وجد أتباع هذا التيار فرصتهم في الحركة المضادة التي قامت ضد جمعية الاتحاد والترقي عام ١٩٠٩، فقاموا بخلع السلطان عبدالحميد الثاني وعملوا على طمس سياسة العثمنة وسياسة الجامعة الإسلامية والتأكيد على الفكرة القومية[(٦)].

---

(١) GOK ALP: op.Cit. p: 71.

(٢) David Kushner: The Rise of Turkish Nationalism (1876-1908) (London-1977) p: 47.

(٣) مصطفى: المصدر السابق، ص ٢٧٤، Saab: op.Cit. p: 255

(٤) GOKALP: op.Cit. p: 72, Hourani: op. Cit p: 265.

(٥) النجار: المصدر السابق، ص ٨٠٣. Hourani: op.Cit. p: 281

(٦) Robinson: op.Cit. p: 11, kushner: op.Cit. p: 6-

أخذ تطرّف الاتحاديين يزداد تدريجياً مع وصول دعاة الحركة الطورانية(*) إلى اسطنبول قادمين من تركستان الروسية، فعلى أثر القضاء على الحركة المضادة حل في اسطنبول كل من يوسف أفجورة وأحمد أغاييف (وهما مسلمان تتريان روسيان) الداعين إلى تتريك العناصر غير التركية داخل الدولة العثمانية واجتذاب الأتراك الذين يقيمون خارج حدودها[1].

بدأت دعاوى الاتحاديين العنصرية تظهر على شكل مقالات، حيث كتب أحد الاتحاديين في جريدة (الأهرام) المصرية مقالاً جاء فيه «إن الأتراك لهم الحق في أن يحكموا العرب كما يحكم الفرنساويون أهل الجزائر والبريطانيون أهل الهند...»[2]. وتوحي المقالة أعلاه بأن الاتحاديين ينظرون إلى أنفسهم كفاتحين غالبين مباح لهم حكم المغلوبين بالطريقة التي تروق لهم وكما تفعل فرنسا في فرنسة عرب الجزائر. كما ظهرت الدعوات إلى استبعاد الكلمات العربية وغيرها من الكلمات الأجنبية من اللغة التركية، وجاء في مقالة بعنوان إصلاح لساننا (لسانمزي إصلاح) بقلم الكاتب التركي إسماعيل صبحي «إنّ أصل لساننا تركي. أما في الوقت الحاضر فإن لغتنا ليست التركية الأصلية. وهي مركّبة من عدة لغات... وأن اللغة العربية هي اللغة الدينية واللغة

(*) الطورانية: طوران اسم لمناطق تقع شرق وشمال شرق إيران، والطورانية ترمز إلى شعور معين بوجود رابطة قرابة بين شعوب تنتمي للجنس الطوراني ومنها الأتراك. ومن الجدير بالذكر أن اليهود الأوربيين واليهود من سكان الدولة العثمانية قد لعبوا دوراً كبيراً في إرساء تيار الحركة الطورانية في القرنين التاسع عشر والعشرين. لمزيد من التفاصيل انظر: محمد حرب: موئيز كوهين يهودي عثماني من قادة الطورانية، مجلة العربي. العدد ٢٨٢، أيار ١٩٨٢، ص ص ٨٧-٨٨، النعيمي: المصدر السابق، ص ص ١١١-١١٣.

(١) لوثروب ستودارد: حاضر العالم الإسلامي، ترجمة عجاج نويهض، ج ٤، (بيروت ١٩٧١) ص ص١١٣-١١٤، داغر: مذكراتي....، ص ٣٥، Kedourie: op.cit. p:74

(٢) المنار: ج١٢، م١٢، مصر، ١١ كانون الثاني ١٩١٠، ص ص ٩١٣، ٩١٤، العظم: المصدر السابق، ص ١٤١.

الإسلامية وأن المتدينين من الكتّاب يحترمونها ويحرّرون كتاباتهم بها. ولهذا السبب فإن أكثر كلمات لغتنا الأصلية تركت ودخل محلها كلمات عربية صرف وهذا ما سبب تفكك لغتنا...» وطالب كاتب المقال باستبعاد هذه الكلمات وتعميم اللغة التركية(١).

وامتدت آثار سياسة التتريك إلى الولايات العربية ففي العراق مثلاً اقتصر صدور جريدة الزوراء(*) على اللغة التركية بعد أن كانت تصدر باللغتين العربية والتركية، ومنع استخدام اللغة العربية في المدارس، بل إن مواد اللغة العربية نفسها أصبحت تدرس على أيدي مدرسين أتراك. كذلك منع استخدام العربية في المحاكم والمراسلات. وخلاصة القول ان الاتحاديين حاولوا جعل التركية اللغة الوحيدة المستخدمة في كافة الميادين(٢). وعلى صعيد الجيش عمد الاتحاديون إلى تفريق الضباط العرب على مختلف الجهات للحيلولة دون تكتلهم(٣). كما منعت بعض الصحف المصرية مثل (الصاعقة والقاعدة والمؤيد) من الدخول إلى الولايات العثمانية، وأحيلت بعضها مثل (كلمة الحق) إلى المجلس العرفي(٤). وتمادى الاتحاديون في الاساءة إلى العرب إلى حد ان أحد الأتراك الاتحاديين وهو محمد عبيدالله نائب ايدين أصدر جريدة اسماها (العرب) ادّعى أنها ستدافع عن العرب، والحقيقة أنها كانت تسعى لبذر بذور التفرقة لا بين العرب والاتراك فحسب بل بين العرب أنفسهم(*)، وقد قاطعها العرب، بل انهم قرّروا إهانة قرائها وإلى ذلك أشارت

---

(١) ثروت فنون: نومرو ٩٤٣، ١٨ حزيران ١٣٢٥ر (١ تموز ١٩٠٩م) ص ١٠١-١٠٣.

(*) صدرت جريدة الزوراء في بغداد في عهد الوالي مدحت باشا عام ١٨٦٩، وهي أول جريدة في العراق.

(٢) الرقيب: العدد ١٩، ١٥ مايس ١٣٢٥ر (٢٨ مايس ١٩٠٩م)، المقتبس: ج٢، م٤، ١٩٠٩، ص ص ١٠٩ - ١١٠.

(٣) العظم: المصدر السابق، ص ١٣١.

(٤) الرقيب: العدد ٥، ٢١ مايس ١٣٢٥ر (٣ حزيران ١٩٠٩م)، العدد ٦١، ٢٢ تشرين الأول ١٣٢٥ر (٤ تشرين الثاني ١٩٠٩م).

جريدة (العدل) بقولها (تقرر بين أولاد العرب عموماً أن يبصقوا في وجه من يصادفونه يقرأ جريدة العرب)[١].

على الرغم من اعتراض وتنديد العرب وغيرهم إلا أن الاتحاديين واصلوا هذه السياسة كما يتضح ذلك من التصريحات التي كان يدلي بها بعض من قادتهم، ففي رسالة أرسلها السير جراي نائب القنصل العام البريطاني في ٢٨ آب ١٩١٠ إلى السير ج. لوذر السفير البريطاني في اسطنبول أطلعه فيها على خطابات طلعت باشا وجاويد باشا في اجتماعات لجمعية الاتحاد والترقي في سالونيك وكان مما جاء فيه «... لا يمكن أن تكون هناك مساواة بين المواطنين ما لم نفلح أولاً في تتريك الإمبراطورية...»[٢]. كما تكشف الرسالة التي أرسلتها الجالية اليونانية في اسطنبول في ٨ تشرين الثاني ١٩١٠ إلى رئيس الولايات المتحدة الأميركية (وليم هوارد تافت) إن محاولات التتريك التي يقوم بها الاتحاديون فاقت كل الحدود وشملت جميع العناصر وأنهم يرغمون أولئك الذين يرفضون أن يصبحوا أتراكاً على مغادرة البلاد[٣]. وازداد تطرف الاتحاديين في عام ١٩١١ حينما عقدوا مؤتمراً لهم في اسطنبول كان من ضمن مقرراته تشجيع أتراك تركستان والقوقاز على الهجرة إلى الدولة العثمانية[٤].

واصل الاتحاديون هذه السياسة طيلة العامين التاليين وفي أعقاب حادثة اغتيال الصدر الأعظم محمود شوكت عام ١٩١٣ وما أسفرت عنه من أحكام

(*) نشر النائب المذكور في جريدته يقول: ((إن المسيحيين العرب ليسوا عرباً)). انظر: العمران العدد ٥٩٠، ج٥، م٤، س ١٥، ١ حزيران ١٩١٠، ص ص ٧٠-٧١.

(١) الرقيب: العدد ١٣٥، ٢٩ حزيران ١٣٢٦ر (١٢ تموز ١٩١٠م).

(٢) زين نور الدين زين: نشوء القومية العربية مع دراسة تاريخية في العلاقات العربية التركية، (بيروت-١٩٧٢) ص ٨٤.

(٣) م.د.ق.أ: رقم الملفة ٧٦٧/٣/٣٦٣ تركيا (١٩١٠-١٩٢٩) رقم الوثيقة 8/Nov/1910. 768.67.

(٤) أنيس: المصدر السابق، ص ٢٥٩.

الاتحاديين قبضتهم على السلطة، أغرق الاتحاديون في اتباع سياسة التتريك[١]. إلا انهم ما لبثوا أن هادنوا العرب إثر مؤتمر باريس عام ١٩١٣ بإعطائهم بعض الوعود التي لم يلتزموا بها.

ب- مقاومة النواب العرب:

تنبّه النواب العرب إلى ما يرمي إليه الاتحاديون من أتباع سياسة التتريك التي تعني محق شخصية العرب القومية، وانبروا للتصدي لهذه السياسة الخرقاء، فعندما شرع قانون التنسيقات - وقد أشرنا إليه سابقاً - والذي كانت غايته في الظاهر تطهير الجهاز الإداري من أعوان السلطان عبد الحميد الثاني. استغل الاتحاديون ذلك القانون للتخلص من الموظفين العرب بالذات بحجة أنهم من الموالين للسلطان عبد الحميد الثاني. فوضعوا حرف (ع) أمام اسم كل موظف عربي[٢]. وقد أقصي بحجة التنسيق (١٣) متصرّفاً عربياً، وعيّن محلهم متصرّفون أتراك، كما أقصي من وزارة الخارجية (١٢) موظفاً عربياً ولم يعيّن محلهم إلا عربي واحد[٣].

أثار الإجراء الأخير النواب العرب فقدم عدد منهم تقريراً في نيسان ١٩١٠ طالبوا فيه بتعديل هذا القانون لما فيه من غبن وظلم وانتهاك لحقوق بعض المواطنين، وانتهاك لحرمة العدالة نتيجة إساءة تطبيق القانون المذكور[٤][*]. كما طالب كلّ من نائب كربلاء مهدي أفندي ونائب القدس

---

(١) ستودارد: المصدر السابق، ص ١٠٩، Lewis: Turket...p: 48
Dawin: op.cit. p: 187

(٢) Antonius: op.cit. p:71

(٣) دروزة: المصدر السابق، ص ٣٠١.

(٤) م.م.ض.ج: س٢، ٢٤ آذار ١٣٢٦ر (٦ نيسان ١٩١٠م) ص ص ٩٩٩-١٠٠٠م.

(*) النواب الذين قدموا التقرير هم: نواب العراق (ملا سعيد أفندي ومهدي أفندي) ونواب سوريا (رشدي الشمعة ومسعود أفندي وأسعد توفيق وسعيد أفندي) ونواب اليمن (محمود نديم والسيد أحمد والسيد حسين سيد أحمد والسيد علي ومحمد =

سعيد الحافظ ونائبي اليمن سيد أحمد يحيى وسيد حسني بضرورة الاستمرار في صرف رواتب الموظفين الذين أوقفوا عن ممارسة وظائفهم بموجب هذا القانون لحين ايجاد وظائف أخرى لهم أو إعادتهم إلى وظائفهم السابقة[(١)].

ونظراً للشكاوي الكثيرة التي تقدم بها المتضررون من هذا القانون وانتقادات النواب وبضمنهم النواب العرب صدر ذيل قانون التنسيقات في حزيران ١٩١٠، والذي جعل تطبيق هذا القانون محصوراً بالحكومة ونص على تشكيل لجان جديدة من غير أعضاء اللجان السابقة[(٢)]، ويبدو أن مسألة التنسيق كانت قد ألحقت ضرراً كبيراً بالعرب مما استوجب طرحها على مجلس المبعوثان في آذار ١٩١١ من قبل نائب دمشق شكري العسلي حينما أشار في كلمة ألقاها في المجلس بأن عدد الموظفين العرب في الدولة لا يتجاوز عدد أصابع اليد، مستنداً في قوله إلى إحدى السالنامات (الحولية السنوية)، في حين أن العرب يشكلون نصف عدد سكان الدولة وفيهم أصحاب الكفاءات ممن يعيشون خارج الدولة العثمانية وتساءل قائلاً: «هل يعقل أن أمة كهذه ليس فيها شبان أكفاء لشغل وظيفة معتمد في دائرة الصدارة أو مميز في قلم الداخلية؟. إن في نظارة المالية فقط (١١١) موظفاً تركيًّا و(١٣) يهودياً و(١٠) أرمن و(٤) روم وليس فيها عربي واحد[(*)]» وقد قوبل خطابه بضجيج واستنكار من قبل النواب الاتحاديين وزعموا أنه ينطلق من عنصرية هدامة، ومن الغريب أننا نجد نائباً عربياً وهو «نائب حوران سعدالدين أفندي» قد اعترض على ما جاء في كلمة العسلي مطالباً بعدم أخذه بنظر الاعتبار[(٣)]. وانتقلت الحملة ضد العسلي من

= مقحفي والسيد حسين بن علي) ونائب بنغازي يوسف شتوان.

(١) م.م.ض.ج: س٢، ٢٤ آذار ١٣٢٦ر (٦ نيسان ١٩١٠م) ص ١٠١٦.

(٢) الرقيب: العدد ١٢٤، ٣٠ مايس ١٣٢٦ر (١٣ حزيران ١٩١٠م).

(*) يذكر أحد المصادر أنه كان هناك موظف عربي واحد في وزارة المالية. انظر: دروزة: المصدر السابق، ص ٣٠١.

(٣) م.م.ض.ج: س ٣، ١٦ مارت ١٣٢٧ر (٢٩ آذار ١٩١١م) ص ص١٩٤٠ - ١٩٤١.

داخل أروقة المجلس إلى الصحف لتتولى الحملة ضده صحيفة (طنين) التي أخذت بالتنديد به، كما قامت بنشر البرقيات والرسائل التي تعرب عن استنكارها لمطالبه وشجبها لخطابه[١]. إلا أن هذه الحملة النيابية والصحفية لم تمنع نائب حماه خالد البرازي في جلسة تالية من اعتلاء منصة الخطابة معلناً تأييده لملاحظات شكري العسلي، وذكر أنه ليس هناك ما يمنع من تعيين أي موظف عثماني في أي مكان، ولكن يجب على الأقل أن يكون ذلك الموظف ملمًّا بلغة وعادات ومشاكل ومتطلبات المنطقة التي يعين فيها، وأكد على ضرورة تعيين موظفين عرب في المناطق العربية إنصافاً للأهالي وإحقاقاً للعدالة[٢] وانتقد نائب حماه عبدالحميد الزهراوي اضطهاد الاتحاديين للأقليات وبضمنهم العرب[٣].

في ٦ آب ١٩٠٩ صدر قانون الجمعيات، وقد نصت المادة الرابعة منه على فرض حظر على تأسيس جمعيات سياسية ذات طابع قومي أو عرقي[٤]. ويبدو أن الاتحاديين استهدفوا من هذه المادة ليس فقط الحيلولة دون إنشاء جمعيات سياسية جديدة ذات طابع قومي بل لاتخاذ تلك المادة ذريعة لحل كل التنظيمات السياسية القائمة وانفراد جمعيتهم بممارسة النشاط السياسي. وتصدّى نائب حماه عبد الحميد الزهراوي للقانون المذكور وتساءل عما اذا كانت التجمعات القومية تتعارض مع الناحية الوطنية، وقد رد عليه مستشار وزارة الداخلية بقوله: «إن الحكومة لا تريد المساس بلغة أو عادات أي عنصر من العناصر التي تتألف منها الدولة وإنما تريد أن يسلك الوطنيون سياسة واحدة» وأجابه الزهراوي بأن التجمعات العربية لا تتبع أساليب سرية وأنه لم

---

(١) الرصافة: العدد ٦٢، ٦ مايس ١٣٢٧ر (١٩ مايس ١٩١١م)، العمران: العدد ٦٣٤، ج٦٠، م٤، س١٥، حزيران ١٩١١، ص ٦٩٣.

(٢) م.م.ض.ج: س٣، ٣ مايس ١٣٢٧ر (١٦ مايس ١٩١١م)، ص ص ٢٩٩٦-٢٩٩٩.

(٣) المصدر نفسه: س٤، ٢٧ كانون الأول ١٣٢٧ (٩ كانون الثاني ١٩١٢م) ص ٧١٥.

(٤) للتفاصيل عن نص القانون انظر: دستور: جلد أول، ص ٦٠٥ وما بعدها.

يسمع من قبل بأن شعباً تنكر للغته وطبائعه حتى يجوز للعرب أن يفعلوا ذلك[١].

كما تقدم عدد من النواب العرب والأرمن والألبان يطلب إلغاء المادة الرابعة[٢]. وبالرغم من احتدام المعارضة ضد هذه المادة وإجراء التصويت عليها فإن الاتحاديين تمكنوا من الإبقاء عليها إذ وقف إلى جانبها (٩٠) صوتاً فيما عارضها (٦٩) صوتاً وكان من بين الذين صوّتوا إلى جانب المادة بعض النواب العرب[٣]. ويبدو أن هؤلاء لم يفهموا المقصد الحقيقي منها أو أنهم كانوا قد وقعوا تحت تأثير جمعية الاتحاد والترقي.

عند مناقشة المادة (١)[*] من لائحة توطين العشائر، اقترح بعض النواب توطين بعض العشائر العربية في منطقة ديار بكر، وقد عارض النواب العرب ذلك الاقتراح وأوضحوا بأن تلك العشائر القاطنة في ديار بكر هي من العشائر الكردية، وأوضح نائب الزور خضر لطفي أن إسكان العشائر العربية مع العشائر الكردية لا يعود بأية منفعة للمنطقة المذكورة بحجة اختلاف كل من العشائر العربية والكردية في العادات والتقاليد[٤]. وتحدث عن الموضوع ذاته نائب الموصل محمد علي فاضل الذي أوضح أن ديار هذه العشائر لا تقتصر على منطقة واحدة بل إنها منتشرة بين ولايات ديار بكر والموصل والزور وبغداد وهي من العشائر العربية الرحل، وحذر من محاولة إسكانها بالقوة[٥].

---

(١) برو: المصدر السابق، ص ٢٥٨.

(٢) الجابري: المصدر السابق، ص٢٠٦.

(٣) برو: المصدر السابق، ص ص ٢٥٨-٢٥٩.

(*) تنص المادة الأولى من اللائحة القانونية لإسكان العشائر على أنه ((لغرض إسكان العشائر في مناطق: ويران وشهر ورأس العين وكوكب ونصيبين وأقضية الجزيرة، فقد خصصت مساحة (٦) ملايين و(١٠) آلاف دونم من الأراضي الخالية لإسكان هذه العشائر)).

(٤) م.م.ض.ج: س٣، ٢١ مايس ١٣٢٧ر (٣ حزيران ١٩١١م) ص ٣٥٤٠.

(٥) المصدر نفسه: ص٣٥٤٣.

وانتقد نائب حماه عبد الحميد الزهراوي تلك المادة القانونية لأنها ستؤدي إلى إحلال الخراب في ولاية الزور مقابل إعمار ولاية ديار بكر، وأشار انتقاده هذا نائب (سيورك) الاتحادي نور الدين بك الذي طلب منه إيضاح ما يعنيه بالخراب الذي سيلحق الزور، فأجابه عبد الحميد الزهراوي بقوله: «إن من أهم أسس الإعمار هو عدد النفوس، وإن أخذ عشائر من الزور وضمها إلى ديار بكر يعني أن لهذا الإعمار مغزى سياسيًّا آخر»، وأيد قوله نائب (قره حصار صاحب) رضا باشا بقوله: «إنهم يريدون مزج العرب بالأكراد»، ومضى عبد الحميد الزهراوي إلى القول: «ما معنى فصل قضاء رأس العين من الزور وإلحاقه بولاية ديار بكر، وكذلك فصل ناحية كوكب وجعلها قضاءً ملحقاً بلواء ماردين، ماذا يهم إن كان قضاء أو ناحية أو محلة، ولماذا تضم؟»[1]. وأثار حديث نائب حماه نائباً آخر من نواب الاتحاديين وهو خليل بك (نائب منتشا)، الذي عدّه تهديداً لوحدة الدولة العثمانية، إلا أن عبد الحميد الزهراوي علق بالقول: «إنني شخصياً لا أقل درجة واحدة عن خليل بك في الرغبة في اتحاد العناصر، إلا أن سبب شكوانا هو عدم الاهتمام بالعناصر الأخرى، وأن قلة الاهتمام هذه هي التي تشكل خطراً على الاتحاد» واعترض رئيس المجلس على كلام الزهراوي واعتبر كلامه مبهماً وغير واضح، فأجاب عبد الحميد الزهراوي: «إنه ليس مبهماً، ولكنه لم يدقق، فنحن أيضاً من محبذي الاتحاد وإننا من أبناء هذا الوطن، ولكن هناك من يتهمنا بعدم الرغبة في هذا الاتحاد»[2].

لم يدع النواب العرب مجالاً إلا وطرقوه في سبيل مقاومة سياسة التتريك، بل إن بعضاً من النواب العرب من أعضاء جمعية الاتحاد والترقي انتقدوا أيضاً سياسة التتريك. ففي الاجتماع الذي عقدته الجمعية عام ١٩١١، احتج نائب بنغازي عمر منصور باشا على حصر الاتحاديين للوظائف بالأتراك

---

(١) م.م.ض.ج: المصدر السابق، ص ٣٥٤٤.

(٢) المصدر نفسه: ص ٣٥٤٦.

دون العرب، وكانت مناسبة حديثه استقالة الشريف علي حيدر[*] من منصبه كوزير للأوقاف وعدم تعيين وزير عربي محله، وحمل النائب المذكور بشدة على موقف الاتحاديين من العرب بقوله: «لماذا لا تعتدون على حقوق الأرمن والروم والبلغاريين العثمانيين وغيرهم أتعرفون لماذا؟ لأن عند الأرمن قنابل وللروم اليونان وللبلغاريين بلغاريا، اما نحن فلا يشد أزرنا أحد، لا فرنسا ولا روسيا ولا إنكلترا. ولكن ثقوا أن لنا الله ورسوله...» كما تساءل عن سبب عدم السماح لعبد الرحمن باشا اليوسف بحضور اجتماعات جمعية الاتحاد والترقي على الرغم من انتخابه رئيساً ثانياً للجمعية في عام ١٩١٠، ووجه انتقاده لجمعية الاتحاد والترقي بسبيل تدخلها في انتخاب جامي بك - وهو تركي - نائباً عن فزان، وكان هذا قد اعترض على أقوال عمر منصور باشا إلا أن عمر باشا أجاب بالقول: «من الخرق في السياسة أن الحكومة انتخبت بواسطة جمعياتها وولاتها بعض المبعوثين من غير أهل البلاد»[1].

كما أن سعي البعض من النواب العرب لتشكيل أحزاب سياسية كان الهدف منه مقاومة سياسة الاتحاديين في تتريك العرب، كما أن مطالبة النواب العرب بجعل اللغة العربية لغة رسمية إلى جانب اللغة التركية في المدارس والمحاكم ضمن الولايات العربية كانت بمثابة وجه آخر من أوجه مقاومة سياسة التتريك. وتواصلاً مع هذه المقاومة عقد المؤتمر العربي الأول في باريس عام ١٩١٣ الذي كان من ضمن مقرراته المطالبة بإنصاف العرب والاعتراف بحقوقهم وخصوصيتهم القومية وسنتحدث عن ذلك فيما بعد.

كما يتضح أيضاً أن سياسة التتريك التي اتبعها الاتحاديون وتماديهم فيها

(*) كان وزير الأوقاف السابق خليل حمادة قد استقال من منصبه عام ١٩١٠ بعد أن اتهم بالفساد والرشوة وهي تهمة لفقها ضده الاتحاديون لأنه معروف بمواقفه القومية، وتقرر استبداله بالشريف علي حيدر، إلا أن الأخير استقال بعد أربعة أشهر واستعيض عنه بخيري بك وهو تركي.

(١) العمران: العدد ٦٢١، ج٣٥، م٤، س١٥، ١٦ كانون الثاني ١٩١١، ص ص ٤٦٩-٤٧٢.

كانت أحد أسباب نقمة العرب عليهم إذ استقال الكثير من العرب وبضمنهم النواب العرب من جمعية الاتحاد والترقي، كما أن هذه السياسة الخرقاء كانت سبباً في خلق هوة واسعة بين العرب والأتراك، وأدت بالتالي إلى قيام الثورة العربية الكبرى.

المبحث الثالث

النواب العرب وأحداث اليمن

على الرغم من أن الدولة العثمانية أعادت سيطرتها على اليمن ثانية في عام ١٨٧٢، إلا أن ذلك لم يحل دون قيام ثورات(*) وانتفاضات في اليمن ضد العثمانيين ومع أن الأخيرين استخدموا مختلف وسائل القمع ضد تلك الثورات إلا أنهم عجزوا عن القضاء عليها.

وفي عام ١٩٠٧ تم تعيين حسين تحسين باشا (١٩٠٧-١٩١٠) والياً على اليمن، وكان هذا معروفاً باتباعه سياسة اللين، وإشاعة الهدوء والأمن، فكان أن عاش اليمن فترة هدوء نسبي(١). واستمر هذا الهدوء حتى قيام انقلاب ١٩٠٨ الذي رفع شعارات (الحرية والإخاء والمساواة)، وبادر الصدر الأعظم الجديد كامل باشا إلى إرسال رسالة إلى إمام اليمن يحيى بن حميد الدين (١٩٠٤-١٩٤٨) مملوءة بعبارات التفخيم والتمجيد وتعبر عن تقدير الحكومة

(*) منذ عام ١٨٩١ توالت الانتفاضات والثورات في اليمن، وكان من أسبابها فساد الجهاز الإداري الذي أشاع الظلم والجور، فضلاً عن جهل الأتراك بالمذهب الزيدي الذي عَدوه خارجاً عن الإسلام. انظر: عبد الواسع بن يحيى الواسعي: تاريخ اليمن المسمى فرجة الهموم والحزن في حوادث وتاريخ اليمن، (القاهرة -١٣٤٦هـ - ١٩٢٧م) ص ص ١٤٠-١٤١. ويعزو مصدر آخر قيام الثورات إلى تشجيع بعض كبار موظفي الدولة لها من مناوئي العهد الحميدي بقصد إرباكه. انظر: Harold Jacob: Kings of Arabia (London 1923)p: 116

(١) فاروق عثمان أباظة: الحكم العثماني في اليمن (١٨٧٢-١٩١٨)، (مصر ١٩٨٦) ص ١٧٨.

العثمانية لإمام اليمن[1]. وفي محاولة من مجلس المبعوثان لإيجاد حلّ لمشكلة اليمن، أعدت لجنة من أعضائه لائحة في عام ١٩٠٩ تخول بموجبها إمام اليمن إدارة شؤون بعض الأقضية الداخلية مدة عشرة أعوام، على أن يكون ذلك تحت إشراف حاكم يعينه الباب العالي وأن ترابط بعض القوات العسكرية في تلك الأقضية، وبسبب من تردد الحكومة في إعطاء الإمام يحيى مثل هذا الامتياز الذي قد يزيد من نفوذه في اليمن وقيام الحركة المضادة في عام ١٩٠٩ لم يتم تنفيذ ما جاء في هذه اللائحة[2] وبعد أن تم القضاء على الحركة المضادة وخلع السلطان عبد الحميد الثاني ارتأى مجلس المبعوثان تشكيل لجنة من النواب[*] لإصلاح أحوال اليمن، وعقدت اللجنة المذكورة عدة اجتماعات كان آخرها في ٧ آب ١٩٠٩، وكان من بين المقترحات التي اتخذتها تقسيم اليمن إلى ولايتين إحداهما في المنطقة الجبلية الداخلية وتعَهد إلى الإمام يحيى، والأخرى على الساحل وتعَهد إلى أحد الأشخاص المشهورين بكفاءتهم، وتفويض الجهاز الإداري تعيين القضاة والعلماء والموظفين وفقاً لأحكام الشريعة، وأن تكون الشرطة «الجندرمة» من أهالي المنطقة، وكذلك تفوض الولايتان بالإنفاق من الأموال التي تجبيانها، فضلاً عن مواد أخرى[3]. وقد حصل المشروع على موافقة مجلس الوزراء الذي

---

(١) Bayur: cilt1, s: 145

(٢) سالم: المصدر السابق، س ٩٧.

(*) تشكلت اللجنة من النواب التالية أسماؤهم: (نائب اسطنبول) مصطفى عاصم أفندي رئيساً للجنة، (نائب اسطنبول) حسين جاهد سكرتيراً، وعضوية: (نائب المدينة المنورة) عبد القادر هاشم، (نائب بيروت) رضا الصلح، (نائب حلب) مصطفى أفندي العنتابلي، (نائب بيروت) سليمان البستاني، (نواب اليمن) محمد عبد الرحمن، طاهر رجب، علي بن حسن، الشيخ علي مطاوع، الشيخ علي الحلال، محمد مقحفي، علي بن حسين (نائب قسطموني) أحمد ماهر و(نائب أرضروم) أحمد ضياء.

(٣) للاطلاع على نص مقررات اللجنة انظر: أباظة: المصدر السابق، ص ص ٢٢٧- =

أحاله إلى مجلس المبعوثان، وأجرى الأخير عليه بعض التعديلات وأقر، وطبعت نسخ من المشروع ووزعت على أعضاء مجلس المبعوثان ونشرت نصوصه في الصحف[1]. إلاّ أن طلعت باشا وزير الداخلية الجديد عارض المشروع وعمل على سحبه من المجلس وطلب مهلة أربعة أشهر لإعادة الأمن في اليمن إلى نصابه[2]. وقد برر سحبه للمشروع بأن الحكومة كانت قد اضطرت للموافقة عليه تحت ضغط الظروف الصعبة التي كانت تمر بها، وإن الحكومة بعد أن اجتازت تلك الظروف أصبح في مقدورها إرسال قوة عسكرية إلى اليمن لإخماد الثورة فيها وإعادة سيطرة الدولة عليها[3]. وكان إلغاء المشروع آنف الذكر بمثابة نموذج للسياسة الانتهازية التي انتهجها الاتحاديون تجاه الكثير من المشاكل التي كانت تعاني منها الدولة العثمانية مما أفقدهم ثقة الشعوب التي كانت ترزح تحت حكمهم. وربما كان الاتحاديون يخشون من أن يؤدي منحهم امتيازات لأهالي اليمن إلى مطالبة أهالي مناطق أخرى بمنحهم امتيازات مماثلة مما يتعارض مع سياستهم الرامية إلى تشديد قبضتهم على مختلف أرجاء الدولة العثمانية. وهكذا اندلعت الثورة من جديد في اليمن في عام ١٩١٠ وأرسل العثمانيون تعزيزات من القوات العسكرية لإخمادها.

انتقد النواب العرب ما آلت اليه الأوضاع في اليمن من سفك للدماء ودمار لاقتصاد الدولة، فقد قدم نائب اليمن محمد مقحفي تقريراً في جلسة شباط ١٩١٠ تحدث فيه عن تفشي الاضطرابات في اليمن بسبب عدم اتخاذ الدولة أية إجراءات لإصلاح أحوال اليمن، واستعرض فيه مطالب الأهالي وهي تعيين موظفين معروفين بالكفاءة والنزاهة ومن لديهم إلمام باللغة العربية وبأحوال السكان، وإنشاء بعض المدارس علاوة على إحياء مدرسة الصناعة

= ٢٢٨، سالم: المصدر السابق، ص ٩٨، برج: المصدر السابق، ص ١٢٠.

(١) منسي: المصدر السابق، ص ١١٣.

(٢) العمران: العدد ٢٢٦، ج٤٠، م٤، س١٥، ١٥ شباط ١٩١١، ص ٥٢٧.

(٣) الحصري: البلاد العربية...، ص١٣٠.

وفتح باب القبول فيها أسوة بباقي الولايات وانشاء محاكم مدنية لتأمين سير العدالة، وأن تجبى الضرائب حسب الطريقة الجارية في سائر الولايات العثمانية وتخصيص رواتب لجباة الضرائب والشرطة، وأن يكون بعض عناصر الجندرمة من رتبة شرطي أول إلى رتبة عريف وضابط من أهالي المنطقة، وكذلك الحال بالنسبة لمدراء النواحي، كما طالب النائب المذكور بمد طرق فرعية جديدة للسكة الحديدية وإنشاء دور للبريد وفتح مصارف في اليمن، وأن تسعى الحكومة لتأمين الإصلاحات التي تؤدي إلى رفاهية المواطنين واستتباب الأمن[1]. وقد أكد محمد مقحفي تلك المطالب حينما أعاد طرحها في جلسة لاحقة وتولى الحديث عنه نائب اليمن الآخر سيد أحمد أفندي الذي قال: «إن وزير الداخلية كان قد وعد في السنة الماضية بإيجاد حل لمسألة اليمن، وعلى هذا الأساس سحب مشروع الإصلاحات وأرسل الجيش لقمع حركة الإدريسي[*]، إلاّ أنّ الحال في اليمن لم يهدأ بل ازداد سوءًا» وعندما نهض وزير الداخلية طلعت باشا وتحدث عن خطة الحكومة لإصلاح أوضاع الولايات العربية عامة وولاية اليمن خاصة، وادّعى أن مهاجمة القبائل اليمنية للقوات الحكومية - وهو ما عدّه سبباً لانفجار الثورة في اليمن عام ١٩١٠- كان وراء قرار الحكومة بسحب مشروع الإصلاح وادّعى أيضاً أن الحكومة تعمل من أجل إصلاح أحوال اليمن، وختم حديثه بالقول إن مطالب النائب محمد مقحفي موضع دراسة من قبل الحكومة، وأنها بحاجة إلى فترة زمنية لتنفيذ برنامجها الإصلاحي، وانبرى نائب الديوانية شوكت باشا للرد على مزاعمه وقال: «إن اليمن من المناطق المهمة، وإن ما تحدث عنه وزير

---

(١) م.م.ض.ج: س٢، ٢٦ كانون الثاني ١٣٢٥ر (٨ شباط ١٩١٠م) ص ٢٤٧.

(*) محمد بن أحمد بن إدريس: ولد عام ١٨٧٦، تلقى تعليمه في الجامع الأزهر بمصر، استطاع أن يستميل إلى جانبه بعض زعماء قبائل اليمن، شارك في انتفاضات اليمن ضد العثمانيين متحالفاً مع الإمام يحيى حيناً ومختلفاً معه في أغلب الأحيان، استعان بالإيطاليين والبريطانيين في قتاله ضد العثمانيين. انظر: الواسعي: المصدر السابق، ص ٣١٤ - ٣١٥-٣٢٦.

الداخلية طلعت لم يتم جميعه وبقيت أحوال اليمن على ما هي عليه من التأخر والإهمال» ثم أوضح أن نواب اليمن سبق لهم أن حثوا الحكومة مراراً على إجراء الإصلاحات في اليمن دون أية نتيجة، وطالب باعتماد تقرير نائب اليمن محمد مقحفي كأساس للإصلاحات في اليمن. وتصدى نائب حماه عبد الحميد الزهراوي لادعاءات طلعت باشا واتهمه بالكذب. وبالنظر للمكانة المهمة التي يتمتع بها طلعت باشا بين الاتحاديين فقد صفق له أغلبية أعضاء المجلس وأجبروا الزهراوي على السكوت والكف عن حملته ضد طلعت باشا[١]. ومن الغريب أننا نجد نائباً عربياً - وهو نائب الموصل محمد علي فاضل - يعزو أسباب الانتفاضات في اليمن إلى عدم وجود العدالة وإلى السياسة الطائفية التي يتبعها الإمام يحيى، وحمل وجهاء اليمن مسؤولية تحريض القبائل ضد الدولة. وبعد جدال طويل تدخل رئيس المجلس أحمد رضا ووزير الداخلية طلعت باشا مطالبين بإنهاء الحديث عن اليمن لأنه أخذ وقتاً طويلاً من المناقشات[٢].

واحتجاجاً على موقف الحكومة من أحداث اليمن وعدم جدوى المناقشات في مجلس المبعوثان قدم نائب اليمن طاهر رجب استقالته من عضوية المجلس عام ١٩١٠. وقد قبل المجلس استقالته[٣].

ومن أجل إيجاد حل لمشكلة اليمن أعد بعض نواب اليمن[*] مشروعاً جديداً قدموه إلى مجلس المبعوثان والأعيان ومجلس الوزراء بتاريخ ١١ آذار ١٩١٠، مطالبين فيه الدولة بعقد اتفاق مع الإمام يحيى يحفظ له حقوقه، وإقامة القضاء وفقاً للشرع الإسلامي وتعيين قضاة من أبناء اليمن، وأن يقوم

---

(١) م.م.ض.ج: س٢، ٣٠ كانون الثاني ١٣٢٥ر (١٢ شباط ١٩١٠م) ص ٢٩٠-٢٩٦.

(٢) المصدر نفسه: ص ٢٩٧.

(٣) سالم: المصدر السابق، ص ١٠٤، أباظة: المصدر السابق، ص٢٣١.

(*) وهؤلاء النواب هم: أحمد محمد جناني وأحمد الكبسي وحسن بن علي وعبد القادر أفندي ومحمود نديم.

الأهالي بانتخاب المفتين من بين علماء الدين في اليمن، فضلاً عن تعيين بعض الموظفين من أهالي اليمن، كما طالبوا بتأسيس مجلس في اليمن يدعى (مجلس مصالح القبائل) مكوَّن من رؤساء القبائل والأشراف المحليين لفض النزاعات التي قد تحدث بين القبائل، ويكون قائد الشرطة عضواً في هذا المجلس ليكون عوناً في تنفيذ قراراته، كما طالبوا بتشكيل قوات عسكرية من أهالي اليمن وأن يكون ضباطها من رؤساء القبائل[1].

لم يكتف الاتحاديون بتجاهل مطالب نواب اليمن، بل عمدوا إلى عزل الوالي حسين تحسين باشا وعيّنوا بدلاً منه متصرّف تعز كامل بك والياً على اليمن، إلاّ أنهم عادوا وعزلوه بعد ثلاثة أشهر وعيّنوا محمد علي باشا (١٩١٠-١٩١٢) وهو من رجال الاتحاديين وكان معروفاً بتأييده لمركزية الحكم وسياسة التتريك، وبدأت الحالة تزداد سوءاً لدى وصوله إلى صنعاء حيث تجددت الانتفاضات[2].

وعلى الرغم من تجدد الانتفاضات في اليمن، فإن نوابها رفضوا استغلال الظروف الصعبة التي مرّت بها الدولة ودعوا إلى أرجاء النظر في مطالبهم لحين زوال تلك الظروف، فقد تحدث نائب اليمن السيد أحمد الكبسي في جلسة ١٧ مايس ١٩١٠ قائلاً: «لقد ذهبت البارحة - يقصد الإثنين ١٧ مايس ١٩١٠- إلى الباب العالي واتصلت بالصدر الأعظم ووزيري الداخلية والمالية وقد وعدني هؤلاء بإجراء إصلاحات في اليمن خلال أسبوع، إلا أنني أطلب الآن إرجاء النظر في اللوائح المقدمة من قبل نواب اليمن لحين انتهاء موضوع مشكلتي الأرناؤوط (الألبان) وجزيرة كريت، حيث لا يحق لنا إشغال الحكومة بهذه الأمور الخاصة. . .» وعند انتهائه من قوله قوبل بعاصفة من التصفيق[3]. ومن الجدير بالذكر أن أهالي اليمن كانوا قد أسهموا في

---

(١) برو: المصدر السابق، ص ٢٣٣، أباظة: المصدر السابق، ص ص ٢٥٧-٢٥٨.

(٢) الواسعي: المصدر السابق، ص ٣١٤، أباظة: المصدر السابق، ص ١٧٨.

(٣) م.م.ض.ج: س٢، ٤ مايس ١٣٢٦ر (١٧ مايس ١٩١٠م) ص ١٧٠٦.

القتال إلى جانب العثمانيين وقدموا تضحيات كبيرة. إلاَّ أن الاتحاديين تنكروا لكل تلك المواقف، ولم يبادروا - كما أشار إلى ذلك نائب اليمن محمود نديم - إلى اتخاذ أي إجراء لتحسين أحوال أهالي اليمن والحد من فساد الجهاز الإداري الذي كان سبب تلك الاضطرابات، ووازن النائب المذكور بين ازدهار أوضاع اليمن في العهود الماضية وتدهور أحوالها في العهد الدستوري، وطالب بمثول وزيري الداخلية والمالية في المجلس لتقديم إيضاحاتهما حول اليمن، وأيّده في ذلك نائب عكا أسعد أفندي(١). وبسبب من توالي حملات النواب العرب ضد وزير الداخلية طلعت باشا، فقد اضطر الوزير المذكور إلى تقديم استقالته في ١١ شباط ١٩١١، وقبلت استقالته على الفور وتم تعيين خليل بك (نائب منتشا وزعيم الاتحاديين في المجلس) وزيراً للداخلية(٢).

إن استقالة طلعت باشا من وزارة الداخلية لم تضع حدًّا للحملة ضده وضد الطريقة التي عالج بها المشكلة اليمنية، حيث انتقد نائب حماه خالد البرازي في جلسة ١٦ مايس ١٩١١ وزير الداخلية السابق الذي كان قد وعد بايجاد حل للمشكلة اليمنية إلّا أنه زادها تعقيداً على الرغم مما قدمه العرب - يقصد الشريف حسين - من تضحيات ومساعدات للدولة من أجل حلّ تلك المشكلة، كما أنتقد موظفي الجهاز الإداري الذين زادوا من سوء الأحوال فيها. وأيّد أقواله نائب عكا أسعد أفندي، إلا أن نائب اليمن زهدي أفندي اعترض على ما طرحه نائب حماه بقوله: «إنك لا تعرف أحوال اليمن فلا تتكلم عنها حيث إن الإدارة فيها جيدة منذ عهد المشروطية» إلا أن الأخير رد عليه بقوله: «إنك لست من أهل اليمن»(٣). مشيراً بذلك إلى أصله التركي.

وفي محاولة أخرى لحل المشكلة اليمنية قررت الحكومة العثمانية في عام ١٩١١ تشكيل لجنة سميت (لجنة إصلاح اليمن)، مهمتها تقديم المقترحات

---

(١) المصدر نفسه: س٢، ٩ حزيران ١٣٢٦ر (٢٢ حزيران ١٩١٠م) ص٢٤٢٤-٢٤٢٥.

(٢) أباظة: المصدر السابق، ص ٢٥٨.

(٣) م.م.ض.ج: س٣، ٣ مايس ١٣٢٧ر (١٦ مايس ١٩١١م) ص ٣٠٠٠.

والتوصيات لحل هذه المشكلة المزمنة، وفي الوقت نفسه أرسلت حملة عسكرية جديدة إلى اليمن بقيادة أحمد عزت باشا، واستطاعت الحملة فك الحصار عن صنعاء التي كانت تحاصرها قوات الإمام يحيى[١]. وبذا تكون الدولة العثمانية قد اتبعت سياسة مزدوجة تجاه اليمن، فهي من جهة تشكل لجنة لبحث مشاكل اليمن وإقرار الهدوء فيها، ومن جهة أخرى ترسل حملة عسكرية لإخضاع تلك البلاد. ولعب إعلان إيطاليا الحرب ضد الدولة العثمانية دوره في دفع الدولة العثمانية إلى بذل مساع جديدة من أجل إيجاد صيغة تفاهم مع كل من الإمام يحيى والإدريسي وكان الأخير يقود ثورة في عسير، وعلى الرغم من أن مساعي العثمانيين مع الإدريسي باءت بالفشل إلا أن مساعيهم مع الإمام يحيى تكللت بالنجاح. إذ تم عقد اتفاقية الصلح بين الدولة العثمانية والإمام يحيى في ٩ تشرين الأول ١٩١١[٢]. وقد منح الإمام يحيى بموجبها حق إدارة المناطق الجبلية في اليمن علاوة على حقوق أخرى مثل انتخاب الحكام وتعيين رئيس وأعضاء المحكمة العليا المزمع إنشاؤها وإشراف الإمام على الأوقاف، كما ضمنت بعض المكاسب لأهالي اليمن كإعفاء الفقراء منهم من دفع الضرائب إلى الحكومة لمدة عشر سنوات والامتناع عن جباية أي ضرائب غير شرعية، وتعهد إمام اليمن من جانبه بالاعتراف بسيطرة العثمانيين على اليمن[٣]. وقد تم تصديق الاتفاقية في مجلس المبعوثان وصدر بيان بذلك وكان نصه كالآتي: «لأجل إدارة المنطقة الجبلية في اليمن فقد جرت اتفاقية بين الإمام يحيى حميد الدين ورئيس الأركان الحربية الموجود هناك عزت باشا على أن يقوم الإمام يحيى بإدارة هذه المناطق. وقد قدم التقرير حول هذا الاتفاق إلى هيئة الوكلاء للموافقة على التطبيق وقد وافقت على ذلك»[٤]. وهكذا كان الاتفاق بمثابة اعتراف رسمي من

---

(١) أباظة: المصدر السابق، ص ٢٨٢.

(٢) Jacob: op.cit.p: 125 - Bayur: cilt1 p.: 146-147

(٣) من أجل الاطلاع على تفاصيل الاتفاقية انظر: الهلال: ج٥، س٢٠، أول شباط (فبراير) ١٩١٢، ص ص ٣٦٨-٣٦٩.

(٤) م.م.ض.ج: س٤، ٣٠ تشرين الثاني ١٣٢٧ر (١٣ كانون الأول ١٩١١) ص٥٢٩.

الدولة العثمانية بسيادة الإمام يحيى على المناطق الجبلية من اليمن.

يتضح مما تقدم أن النواب العرب ولا سيما نواب اليمن كانوا قد أدّوا رسالتهم تجاه مواطنيهم وتجاه بلادهم بدليل حثهم وإلحاحهم على الحكومة العثمانية للقضاء على أسباب الثورات فيها عن طريق اجراء إصلاحات في اليمن، لكن الحكومة الاتحادية لم تعر أذناً صاغية لأولئك النواب، وكان كل همها هو بسط سلطتها على اليمن ولو كان ذلك بالأساليب العسكرية، ولئن أبدت الحكومة الاتحادية أحياناً استعداداً لحل مشكلة اليمن بالوسائل السلمية فإن مرد ذلك لم يكن لقناعتها بتلك الوسائل بل لمواجهتها عدداً من الأخطار، كما هو الحال بالنسبة لاتفاقية عام ١٩١١، والتي وقعت تحت ضغط الخطر الإيطالي الذي بات يهدد السيطرة العثمانية على ليبيا.

المبحث الرابع

النواب العرب والخطر الصهيوني في فلسطين

كانت فلسطين وعلى مدار التاريخ محط أنظار الكثير من الغزاة، حيث شهدت أرضها معارك طاحنة قدم فيها العرب آلاف الضحايا دفاعاً عنها، وبقيت فلسطين موطناً مثاليًّا للتعايش بين الديانات السماوية الثلاث (الإسلام والمسيحية واليهودية) حيث تمتعت الديانتان الأخيرتان بحماية المسلمين منذ عهد الخلفاء الراشدين وحتى عهد السيطرة العثمانية.

تمتع اليهود في العهد الأخير بقدر كبير من الاستقلال في إدارة شؤونهم في ظلّ نظام الملل[*][١]. إلا أن موقف العثمانيين تجاه اليهود أخذ يتغير في أعقاب ظهور الحركة الصهيونية التي استهدفت الاستيلاء على فلسطين وتحويلها إلى دولة يهودية عن طريق حث اليهود في مختلف أنحاء العالم على الهجرة إليها، مما دفع بالعثمانيين إلى اتخاذ بعض الإجراءات ضدهم، فقد عمد السلطان عبد الحميد الثاني في عام ١٨٧٦ إلى تعيين رؤوف باشا متصرفاً للقدس وكان هذا معروفاً بكفاءته ونزاهته، وكان يرسل بين الحين والآخر مفارز لتعقب اليهود المقيمين في فلسطين بصورة غير مشروعة ويطردهم منها[٢]. وبالرغم من كل ذلك فإن أعداد اليهود المهاجرين إلى فلسطين كان

(*) بموجب نظام الملل كان الحاخام الأكبر (حاخام باشي) ممثلاً لليهود أمام الحكومة العثمانية في كل أمر، كما يسمح لليهود بحرية اختيار رؤسائهم الروحانيين، وسمح لهؤلاء بفرض الضرائب وحل الخلافات التي تنشب بين أتباعهم.

(١) قاسمية: النشاط الصهيوني...، ص ١١.

(٢) N. Mandel: Turks, Arabs and Jewish immigration in Palestine (1882-1914), =

يزداد تدريجياً، فبعد أن كان عددهم في عام ١٨٨٠ (٢٢) ألف يهودي أصبح في عام ١٨٨٢ (٢٤) ألف يهودي[١]. وأخذت أعداد المهاجرين اليهود ولا سيما يهود روسيا تزداد باطراد منذ عام ١٨٨٢[٢][*].

وبهدف الحد من تدفق المهاجرين اليهود على فلسطين، فرض السلطان عبد الحميد الثاني عام ١٨٨٢ قيوداً على دخول اليهود إلى فلسطين، إلا أن هذه القيود لم تطبق بسبب فساد الجهاز الإداري في فلسطين الذي كان يتحايل على تلك القيود وغيرها من الإجراءات الأخرى بالتعاون مع القناصل الأجانب لتسهيل دخول المهاجرين اليهود إلى فلسطين مقابل أخذ رشاوى من المهاجرين ومن القناصل الأجانب لا سيما قناصل روسيا وألمانيا وإنكلترا والولايات المتحدة[٣]. وعلاوة على ذلك فإن المهاجرين اليهود من رعايا الدول التي كانت تتمتع بامتيازات في الدولة العثمانية بموجب نظام الامتيازات الأجنبية ظلوا يتمتعون بهذه الامتيازات نظراً لعدم تخليهم عن جنسياتهم السابقة[٤] وجدير بالذكر أن السلطان عبد الحميد الثاني كان قد رفض عدة عروض تقدم بها زعماء الحركة الصهيونية وفي أوقات متباينة لبيعهم أراضي في فلسطين وللسماح لليهود بالهجرة إليها[٥].

= edited by: Albert Hourani, Middel Eastren affairs. N.4, (London-1965) p: 90;

حلاق: دور اليهود . . .، ص ٨.

(١) Sami Hadawi & Robert John: The Palestine Diary, vol. 1, (1924-1945), (Beirut-1970) p: 15.

صبري جريس: تاريخ الصهيونية (١٨٦٢-١٩١٧)، ج ١، (بيروت - ١٩٨١) ص ٤٢.

(٢) Mrs Steuart Erskine: Palestine of the Arabs, (London-1935) p.p: 57-58.

(*) في عام ١٨٨٢ اشتد اضطهاد روسيا لليهود إثر اتهامهم باغتيال القيصر ألكسندر الثاني عام ١٨٨١.

(٣) توما: المصدر السابق، ص ١٣٧، حلاق: دور اليهود . . .، ص ٨.

(٤) قاسمية: النشاط الصهيوني . . .، ص١١.

(٥) لمزيد من التفاصيل حول العروض المقدمة للسلطان انظر: تيودور هرتزل: يوميات =

بعد نجاح انقلاب ١٩٠٨ انتعشت آمال اليهود بسبب المعاملة الودية التي قوبلوا بها من قبل جمعية الاتحاد والترقي[١]. وكذلك بسبب العلاقات الوثيقة التي كانت تربط الحركة الماسونية[*] (وكان العديد من اليهود قد انخرطوا بها) بجمعية الاتحاد والترقي، وتشير عدة مصادر إلى أن الطرفين كانا يخططان لقلب نظام الحكم في الدولة العثمانية[٢]. كما أن شعارات جمعية الاتحاد والترقي وهي (الحرية - الإخاء - المساواة) هي شعارات الحركة الماسونية نفسها بالإضافة إلى أن لوني علم جمعية الاتحاد والترقي الأحمر والأبيض هما نفس لوني علم الحركة الماسونية الإيطالية[٣].

= هرتزل، إعداد أنيس صايغ، ترجمة هلدا شعبان صايغ (بيروت ١٩٦٨) ص ٢٨-٣٥، جواد رفعت اتلخان: الخطر المحيط بالإسلام، ترجمة وهبي عز الدين (بغداد ١٩٦٥) ص ص ٢٣-٢٤، جريس: المصدر السابق، ص ١٠٨، Abdülhamit; A.G.E.S: 60, Mandel: op.cit.pp:80,87

(١) Hadawi: op.cit.p:13

(*) الحركة الماسونية: جاءت كلمة الماسونية من كلمة Mason التي تعني البناء أو المعمار ويضاف إليها كلمة Free بمعنى حر فأصبحت البناء الحر Freemason، والماسونية تعد من أقدم الجمعيات السرية في العالم حيث تنسب إلى عصور موغلة في القدم. ولهذه الجمعية ممارساتها وطقوسها واجتماعاتها. وتسمى فروعها المحلية بـ(المحافل) وللماسونية درجات أعلاها الدرجة (٣٣) يسمى من يصلها بالأستاذ، كما لها إشارات ورموز خاصة للتعارف.

(٢) Izzet Nuri Gün & Yalcin celiker: Masonluk ve Masonlar, isimler, belgeler (Istanbul - 1968) S: 23, 25.; Lewis The Emergence... p: 219.
رامزور: المصدر السابق، ص ١٢٧
العمران: العدد ٣٧٦، ج٤٦، م١، س١٢، ٢٢ آب ١٩٠٨، ص ٧٣١، النعيمي: المصدر السابق، ص١٤٣، قاسمية: النشاط الصهيوني..، ص ٤٤، حلاق: دور اليهود...، ص ٥١.

(٣) عجاج نويهض: بروتوكولات حكماء صهيون، م١، ج٢، (بيروت ١٩٨٠) ص ٢١٦-٢١٧، محمد توفيق حسين: دور اليهود والماسونيين في الانقلاب =

ولقد غض الاتحاديون الطرف عن الحركة الصهيونية مما شجعها على توسيع نشاطها في الدولة العثمانية، ففضلاً عن افتتاح مكتب الصندوق القومي الصهيوني في يافا عام ١٩٠٨ افتتح فرع للمصرف الأنجلو-فلسطين في اسطنبول في نفس العام والذي أصبح الممول الرئيس للحركة الصهيونية في الدولة العثمانية، كما عيّن فيكتور جاكوبسون(*) ممثلاً للحركة الصهيونية في اسطنبول(١). وازدادت عملية شراء الأراضي في فلسطين من قبل اليهود بدعم من المنظمات الصهيونية وأثرياء الصهاينة في العالم(٢).

لم يكن العرب غافلين عن مخاطر الحركة الصهيونية، ففي عام ١٨٩٩ أرسل يوسف ضياء الخالدي (كان نائباً عن القدس في مجلس المبعوثان عام ١٨٧٧-١٨٧٨) رسالة مطولة إلى حاخام فرنسا صادوق خان أكد له فيها أن فلسطين جزء لا يتجزأ من الدولة العثمانية وأن سكانها ليسوا من اليهود، وطلب منه توضيح ذلك لليهود، وأن من الأفضل لهم البحث عن مكان آخر غير فلسطين ليكون وطناً لهم(٣). كما نبّه نجيب عازوري في كتابه (يقظة الأمة العربية) إلى مخاطر الحركة الصهيونية على الحركة العربية وأشار إلى تناقض الحركتين(٤). وفي فترة تسلط الاتحاديين على الحكم توالت المظاهرات والاحتجاجات العربية في فلسطين، وكانت غالباً ما ترافقها هجمات على

= العثماني، مجلة آفاق عربية، العدد ٩ أيار ١٩٧٨، ص ٥٨، حلاق: المصدر السابق، ص١٢٠-١٢١.

(*) صهيوني روسي، كان مديراً للبنك الأنجلو فلسطيني عام ١٩٠٣ وأحد دعاة الحركة الصهيونية بين يهود الدولة العثمانية.

(١) Erskine: op.cit.p: 58

(٢) عمر عبد العزيز عمر: تاريخ المشرق العربي (١٥١٦-١٩٢٢)، (مصر ١٩٨٤) ص ص ٤٩٠-٤٩١، منسي: المصدر السابق، ص ١٣٦، Hadawi: op.cit.p: 12

(٣) حلاق: موقف الدولة...، ص ٢٤٧-٢٤٨

(٤) نجيب عازوري: يقظة الأمة العربية، تعريب وتقديم أحمد أبو ملحم (بيروت - لا.ت) ص٤١.

المستوطنات الصهيونية تعبيراً عن استنكار العرب ودفاعاً عن عروبة فلسطين[١].

انتقلت المعارضة العربية إلى أروقة مجلس المبعوثان، ففي أوائل شهر حزيران ١٩٠٩ قدم أحد نواب فلسطين استجواباً إلى المجلس تساءل فيه عن مقاصد الحركة الصهيونية وعما إذا كانت تنسجم مع مصلحة الدولة العثمانية، وطالب بغلق مرفأ يافا في وجه المهاجرين اليهود[٢]. كما طالب عدد من النواب العرب في العام نفسه بعدم السماح للمهاجرين من اليهود بالاستيطان في فلسطين، وقد استجابت الحكومة لطلبهم، اذ أصدرت إعلاناً جاء فيه «لن يسمح لليهود بالاستيطان في أرض فلسطين»[٣]. وانتقد نائب حلب نافع باشا عقداً وقعته وزارة المالية مع نجيب أصفر[*] أجّرت بموجبه للأخير مساحات واسعة من الأراضي الأميرية المدورة في عدد من ولايات ومتصرفيات العراق والشام وبضمنها متصرفية القدس. وقد اعترض بعض النواب على نائب حلب وادّعوا بعدم وجود مثل ذلك العقد، إلا أن النائب المذكور أكد وجوده وأنه اطلع عليه شخصياً واختتم حديثه بالقول: «إنّ هذا العقد ليس عقد إيجار أو استئجار وانحصار وإنما عقد طوق وخنق للعثمانيين والعرب منهم خاصة» وأبدى استعداده لشرح ملابسات هذه القضية وتأثيراتها على الدولة العثمانية والعرب[٤].

وفي مناقشة ميزانية عام ١٩١٠ انتقد النائب إسماعيل حقي (نائب كوملجنة) وزارة المالية بسبب تخبطها وعدم دقتها في تنظيم حساباتها مما دفعها إلى عقد قرض مع الدول الأجنبية وأدى هذا بدوره إلى تدخل الدول

---

(١) قاسمية: النشاط الصهيوني...، ص ٣٠، حلاق: المصدر السابق، ص٢٦١.

(٢) الكيالي: المصدر السابق، ص ٦٠.

(٣) حلاق: المصدر السابق، ص ٢٦١.

(*) أحد أثرياء اليهود كان يخدع العرب من خلال تقديم مشاريع غايتها الحقيقية شراء الأراضي لليهود. انظر: الحوت: المصدر السابق، ص ٤٣.

(٤) م.م.ض.ج: س ٣، ٢٢ كانون الأول ١٣٢٦ر (٤ كانون الثاني ١٩١١م) ص ٥٩٥.

الأجنبية والصهيونية العالمية في شؤون الدولة العثمانية، وتحدث عن النشاط الصهيوني في فلسطين وفي منطقة شط العرب جنوب العراق، وأشار إلى وجود اتصالات بين سكان تلكما المنطقتين من اليهود ترمي إلى تأمين دولة يهودية، وتطرق إلى شراء الحركة الصهيونية أراضي في فلسطين من بعض الإقطاعيين[*] وتخصيصها للمهاجرين اليهود. وقد أيد كل من نائب القدس سعيد الحسيني ونائب دمشق عبد الرحمن بك أقوال وملاحظات النائب إسماعيل حقي[١] وفي جلسة ٦ آذار ١٩١١ أثيرت مسألة الهجرة اليهودية إلى فلسطين، حيث ادّعى عمانوئيل قره صو أن مسألة هجرة اليهود ليست مهمة، فتصدى له نائب القدس روحي الخالدي بالقول: «إنك لا تقول الحقيقة، حيث إن مسألة الصهيونية مسألة مهمة ومهمة جداً في دولتنا وإن أهميتها فوق العادة». وتدخل نائب دمشق شكري العسلي حيث وزع على أعضاء المجلس طوابع تحمل صورة هرتزل وقال: «انظروا الطابع الذي يستعمل بالبريد»[٢]. وفي جلسةٍ لاحقة أيّد نائب بيروت رضا الصلح صحة ما قاله النائب إسماعيل حقي عن اليهود، إلا أنه ميّز بين اليهود الذين يقيمون داخل الدولة العثمانية وبين أولئك الذين يعيشون خارجها بقوله: «... وبالنسبة للموسويين العثمانيين فلا تدخل لهم، أما يهود الخارج فإنهم يريدون تشكيل دولة في فلسطين وقد أصدروا طوابع واتخذوا لهم علماً[**] خاصاً وسكّوا النقود، وأخذوا يتسربون إلى سنجق القدس وعكا حتى أصبح عددهم أكثر من نفوس أهالي السنجقين...» كما تطرق إلى بعض الأساليب التي كان يتبعها اليهود في سبيل الاستيلاء على الأراضي إذ كانوا يقرضون الأموال للعرب وعند عجز

(*) ساهم بعض الإقطاعيين اللبنانيين ممن يمتلكون أراضي في فلسطين في بيع أراضيهم لليهود ومن هؤلاء: آل سرسق وتويني ومدور والأسعد. انظر: حسان علي حلاق: موقف لبنان من القضية الفلسطينية (١٩١٨-١٩٥٢)، (بيروت ١٩٨٢) ص ١٠.

(١) م.م.ض.ج: س ٣، ١٦ شباط ١٣٢٦ر (١ آذار ١٩١١م) ص ص ١٣٧٩ -١٣٨٠.

(٢) المصدر نفسه: س ٣، ٢١ شباط ١٣٢٦ر (٦ آذار ١٩١١م) ص ١٤٧١.

(**) كان اليهود في حيفا يرفعون علم الحركة الصهيونية.

هؤلاء عن سداد الديون فإنهم يجبرونهم على التنازل عن أراضيهم لهم، وأشار إلى سيطرة اليهود على اقتصاد البلاد وعدم دفعهم للضرائب بحجة أنهم أجانب ويتمتعون بامتيازات الأجانب(١).

وأثناء جلسة ١٦ مايس ١٩١١ والتي كانت قد خصصت لمناقشة ميزانية عام ١٩١١ طلب نائب القدس روحي الخالدي إتاحة الفرصة له للتحدث عن مسألة مهمة قبل مناقشة الميزانية، وبعد أن سمح له بذلك تحدث عن خرق القانون القاضي بمنع اليهود من الاستيطان في فلسطين، حيث إن الكثير من اليهود يهاجرون إلى فلسطين ويشترون القرى والأراضي والبساتين مستغلين ضعف نفوس وضمائر بعض الموظفين هناك. وأوضح أنه بصفته نائب فلسطين لا يتحدث عن مصالح المسلمين فقط بل عن مصالح المسيحيين واليهود أيضاً، وأوضح أنه لا يقصد بحديثه اليهود من سكان فلسطين، وإنما يقصد الصهيونية، وبعد أن أفاض في شرح مفهوم الصهيونية وأهدافها خلص إلى القول بأن: «هدف الصهيونية هو إيجاد دولة يهودية في فلسطين .وسوريا والعراق، وزيادة عدد نفوس اليهود في هذه المناطق واعتبار القدس عاصمة لتلك الدولة»(٢) وأثار حديث الخالدي حول الصهيونية وأهدافها اعتراض نائب أرضروم وارتكيس أفندي - وهو من أصل يوناني - الذي طالب بعدم الإساءة إلى أي عنصر من عناصر الدولة العثمانية، إلا أن الخالدي ردّ عليه بقوله: «ليس جميع اليهود صهاينة، فأنا نائب عن اليهود أيضاً وليس المسلمين فقط»(٣).

في جلسة مايس ١٩١١ استعرض نائب القدس شكري العسلي تاريخ الحركة الصهيونية ومحاولاتها للاستيلاء على فلسطين وخصوصاً محاولات مؤسس الحركة الصهيونية تيودور هرتزل مع السلطان عبد الحميد الثاني،

---

(١) م.م.ض.ج: س ٣، ٢٣ شباط ١٣٢٦ر (٨ آذار ١٩١١م) ص ١٥٣٤.

(٢) المصدر نفسه: س٣، ٣ مايس ١٣٢٧ر (١٦ مايس ١٩١١م) ص ٢٩٧٨.

(٣) المصدر نفسه: ص ٢٩٨٣.

وتحدث عن نشاط الحركة الصهيونية في فلسطين فأوضح أن الحركة الصهيونية شكلت جمعية صهيونية وقسمت فلسطين إلى (٦) مناطق هي القدس والخليل، الرملة، يافا، طبرية، زمارين وحيفا، صفد وجبل الخليل، على أن تكون قصبة زمارين مركزاً للجمعية، وأنه كان على من يريد الدخول في تلك الجمعية دفع مبلغ قدره فرنك واحد، وبين أن هدف الجمعية المذكورة هو جمع الأموال لشراء أراضٍ، وأن أعضاءها كانوا يحتالون على الدولة بإبرازهم جوازات سفر أجنبية فيما إذا قبض على أحدهم وقد تجاوز المدة المقررة بالجواز الأحمر(*)، وتطرّق النائب المذكور إلى مسألة مهمة ألا وهي قيام بعض المستوطنين اليهود بشراء الأسلحة وتهريبها إلى داخل فلسطين، وتدربهم على هذه الأسلحة، وحذر من أن أطماع الحركة الصهيونية لا تقف عند حد احتلال فلسطين فقط بل الاستيلاء على سوريا والعراق، وحثَّ الحكومة على أن تولي تلك التطورات عناية واهتماماً كبيراً. ومن أجل تهدئة ثائرة النواب العرب صرح وزير الداخلية الجديد خليل بك بأن الحكومة ستمنع تركيز اليهود في منطقة واحدة. وقد رحب النواب العرب بذلك التصريح باعتبارها رداً كافياً على مطالبهم(١).

وبالإضافة إلى تنبيه النواب العرب إلى مخاطر الحركة الصهيونية على عروبة فلسطين، فقد دافعوا عن حرمة الأماكن المقدسة في فلسطين ولا سيما المسجد الأقصى. إذ لفتوا انتباه مجلس المبعوثان إلى بعض النشاطات

(*) بهدف الحد من الهجرة اليهودية إلى فلسطين أصدرت السلطات العثمانية عام ١٨٨٢ تعليمات سمحت بموجبها لليهود بدخول القدس ويافا كحجاج أو زوار على أن يتعهد هؤلاء بمغادرة أرض فلسطين خلال ٣١ يوماً، إلا أن السلطات العثمانية عادت في عام ١٨٩٩ وخففت هذه القيود وحددت مدة الإقامة لهؤلاء بـ (٣) أشهر على أن يسلموا جوازات سفرهم في الموانيء اللبنانية أو في متصرفية القدس ويتسلموا بدلاً عنها جوازات حمر مقابل دفع قرش واحد. انظر: قاسمية: النشاط الصهيوني. . . .، ص ص٢٣-٢٤، Mandel: op.cit. p: 83

(١) م.م.ض.ج: س ٣،٣ مايس ١٣٢٧ر (١٦ مايس ١٩١١م) ص ص ٢٩٩٢-٣٠٠١.

المشبوهة لإحدى الجمعيات الإنكليزية الآثارية في فلسطين. ففي جلسة مايس ١٩١١ قدّم نواب القدس سعيد الحسيني وروحي الخالدي وحافظ السعيد تقريراً إلى المجلس لفتوا فيه نظر النواب إلى وجود جمعية إنكليزية تدعى (جمعية حفريات عين سلوان)(*) تقوم بالحفر والتنقيب حول المسجد الأقصى وبترخيص من متصرف القدس وقائد الشرطة، وأن هذه الحفريات امتدت إلى قبة الصخرة وإلى الغار وحتى المسجد الأقصى الشريف، وأن هذه الجمعية قد عثرت على مجموعة من الآثار القديمة واستولت على معظمها وشحنتها إلى الخارج تحت سمع وبصر رجال الكمارك وغيرهم من المسؤولين، وأشاروا إلى أن تلك الأعمال أدت إلى تذمر الأهالي لا سيما المسلمين منهم، وطالب نواب القدس الحكومة بالعمل على استرداد هذه الآثار ومنع إجراء أية حفريات أخرى في تلك المنطقة ومحاسبة المتواطئين مع هذه الجمعية وإحالة الموضوع إلى وزارة الداخلية[1]. وفي جلسة أخرى أثار نائب القدس روحي الخالدي الموضوع نفسه وأورد تفصيلات عنه حينما أشار إلى وجود اتفاق سري بين جمعية الآثار والصدر الأعظم السابق كامل باشا ووزير المالية جاويد بك منذ عام ١٩٠٩ يسمح للجمعية بإجراء تنقيبات في منطقة عين سلوان في القدس على أن تقتسم الآثار المكتشفة مناصفة بين الحكومة والجمعية المذكورة، وأوضح أن وزارة المالية كانت قد أرسلت في حينه برقية إلى متصرف القدس آنذاك صبحي بك ادعت فيها بأن الإنكليز يزمعون بناء مستشفى في تلك المنطقة وأنهم بحاجة إلى استملاك أرضٍ فيها. وأوضح النائب المذكور بأنه ما إن بدأت الجمعية حفرياتها حتى عمدت إلى منع نواب القدس والأهالي وحتى

(*) قد تكون هذه الجمعية ذات ارتباط بالحركة الصهيونية التي تسعى إلى إيجاد ركيزة تستند إليها في ادعائها كون فلسطين العربية يهودية الأصل، وقد يكون هدف الجمعية المذكورة من التنقيبات هو البحث عن هيكل سيدنا سليمان الذي ما زالت الحركة الصهيونية العنصرية حتى الوقت الحاضر تبحث عنه وتحاول هدم المسجد الأقصى الشريف بحجة ذلك.

(١) م.م.ض.ج: س ٣، ٢١ نيسان ١٣٢٧ر (٤ مايس ١٩١١م) ص ٢٧٢٣.

المسؤولين الإنكليز من الاقتراب إلى المنطقة، كما تحدث عن الرشاوى التي كان يتلقاها متصرف القدس وقائد الشرطة وتقاضيهما (١٠٠) ليرة إنكليزية كراتب شهري من الجمعية لقاء تجاهل شكاوى الأهالي وغض الطرف عن سرقة الآثار. وقد شارك في الحديث كل من نائب الديوانية شوكت باشا ونائبي القدس سعيد الحسيني وحافظ السعيد ونائب حلب نافع باشا الذي تحدث عن سرقة الجمعية المذكورة لتاج النبي سليمان ولوحة الوصايا العشر إضافة لكنوز أخرى، وأيد وزير الداخلية ما جاء في أقوال النواب العرب إلا أنه ألقى اللوم في ذلك على سدنة قبة الصخرة لسماحهم للمنقبين بالتنقيب داخل قبة الصخرة، كما أكدته لجنة كانت قد شكلت لدراسة الموضوع[١]. وقدم نائب طرابلس الغرب محمود ناجي بالاشتراك مع نائب تركي تقريراً أكدا فيه الأهمية البالغة لموضوع حفريات القدس وطالبا المجلس بتقديم إيضاحات وافية حول الموضوع[٢].

يتضح مما سبق أن النواب العرب لا سيما نواب فلسطين أدركوا أبعاد الحركة الصهيونية وفضحوا أساليبها، ومارسوا ضغطاً على الحكومة العثمانية ومجلس المبعوثان من أجل الحد من هجرة اليهود إلى فلسطين. وكانت الحركة الصهيونية من جانبها تمارس ضغطاً على الحكومة العثمانية من أجل السماح لها بتنفيذ مخططاتها، ولم تكن الصهيونية وحدها في الميدان بل وقفت إلى جانبها دول استعمارية عدة كان في مقدمتها إنكلترا.

(١) م.م.ض.ج: س ٢٥٣ نيسان ١٣٢٧ر (٨ مايس ١٩١١م) ص ص٢٧٦٩-٢٧٧٣.

(٢) المصدر نفسه: ص ٢٧٨٠.

المبحث الخامس

النواب العرب والاحتلال الإيطالي لليبيا

كانت إيطاليا تخطط لاحتلال ليبيا منذ أواخر القرن التاسع عشر وبشتّى السبل، فقد عمدت إلى عقد سلسلة من المعاهدات والاتفاقيات مع عدد من الدول الاستعمارية مثل إنكلترا وفرنسا وألمانيا تمهيداً لغزو ليبيا[1]. كما عملت إيطاليا منذ عام ١٨٨٩ على نشر الثقافة واللغة الإيطالية في بعض مناطق شمال إفريقيا ولا سيما في ليبيا من خلال إنشائها العديد من المدارس فيها[2]. وأرسلت في عام ١٩٠١ وفداً برلمانياً لزيارة ليبيا وقام ضباط الأسطول الإيطالي المتنكرين بزيّ صيادين بمسح سواحلها، كما شنت الصحافة الإيطالية حملة ادّعت فيها بعائدية ليبيا إلى إيطاليا، كما افتتح أكبر المصارف الإيطالية فرعاً له في ليبيا وعمد الطليان إلى شراء الأراضي وإقامة مشاريع زراعية فيها[3]. وكان مصرف (دي روما) يقرض أهالي ليبيا أموالاً وعندما يعجز هؤلاء عن سداد ديونهم فإن المصرف يستولي على أراضيهم ويبيعها للطليان بأثمان بخسة[4] وعلى الرغم من تصدي المصرف الزراعي العثماني لعملية استحواذ الطليان

(١) الجامعة العثمانية: ج٣، ١٥ نيسان ١٨٩٩، ص ٤٩، برج: المصدر السابق، ص١٣٠، شارل فيرو: الحوليات الليبية، ترجمة محمد عبد الكريم الوافي، الكتاب الثالث، (ليبيا-لا.ت): ص ٧٩١، Shaw: op.cit.p:28, Yale: op.cit.p: 176

(٢) محمد مصطفى بازامة: بداية المأساة أو التمهيد السياسي للاحتلال الإيطالي (بنغازي ١٩٦١) ص ٣٦.

(٣) لوتسكي: المصدر السابق، ص ٣٦٧-٣٦٨، بازامة: المصدر السابق، ص ٤٥.

(٤) النجاح: العدد ٤٧، ٨ تشرين الأول ١٣٢٧ر (٢١ تشرين الأول ١٩١١م).

على الأراضي من خلال تقديمه القروض للأهالي التي كان يقدمها للفلاحين[١]. «ويدعي السلطان عبد الحميد الثاني أن إيطاليا عرضت عليه عام ١٩٠٢ مبلغ (٥٤) مليون ليرة مقابل احتكارها النشاط الاقتصادي في ليبيا إلا أنه رفض ذلك العرض»[٢].

ويبدو أن إيطاليا قد استغلت إهمال الدولة العثمانية لليبيا وفساد الجهاز الإداري فيها لتنفذ منه إليها[٣]. حيث كانت ليبيا منفًى للمجرمين والمعارضين السياسيين للسلطان عبدالحميد الثاني، لذا فإن الدولة العثمانية لم تول اهتماماً بتحسين أحوالها والنهوض بواقع سكانها المتردي[٤] وحتى في أعقاب انقلاب ١٩٠٨ لم يقم الاتحاديون بأية محاولة للنهوض بواقع ليبيا من الناحية الاقتصادية أو الإدارية أو الاجتماعية[٥]. بل إنهم زادوا الأمر سوءًا من الناحية العسكرية عندما سحبوا عدداً من القطعات العسكرية من ليبيا عام ١٩١٠ وقاموا بإرسالها إلى اليمن لقمع الثورة المشتعلة فيها[٦].

عندما حدثت الأزمة المراكشية الثانية وأقدمت فرنسا على احتلال فاس عام ١٩١١، رأت إيطاليا أن الفرصة أصبحت سانحة لتحقيق مطامعها في ليبيا، ومن أجل ضمان وقوف الدول الاستعمارية إلى جانبها فإنها اتصلت بكل من إنكلترا وفرنسا وألمانيا وروسيا وإمبراطورية النمسا والمجر، وقد وافقت جميعها على ما تنويه إيطاليا إلا أن الأخيرتين اشترطتا أن لا يتعدّى نطاق

---

(١) الطوير: المصدر السابق ص ٥٥٨.

(٢) السلطان عبد الحميد: مذكراتي السياسية (١٨٩١-١٩٠٨) (بيروت -١٩٧٧) ص ١٤٧.

(٣) محمد الشنيطي: قضية ليبيا، (القاهرة ١٩٥١) ص ٢٦.

(٤) جاهي بك: (مبعوث فزان): طرابلس غربدن صحراي كبيرة دوغري، (درسعادت ١٣٢٦) ص ٤.

(٥) بازامة: المصدر السابق، ص ٤٨.

(٦) الطاهر أحمد الزاوي: جهاد الأبطال، (بيروت ١٩٧٠) ص ٤٩

Aydemir:A.G.E.S:217

العمليات العسكرية حدود ليبيا[١]. وفي ٢٣ أيلول ١٩١١ وجهت إيطاليا مذكرة إلى الحكومة العثمانية حول الأوضاع في بنغازي[٢] ثم أعقبتها بمذكرة إنذار في ٢٨ أيلول ١٩١١ حددت فيها عدة مطالب منها:

١- خروج الجيش العثماني من طرابلس وبنغازي ودرنة.

٢- تشكيل شرطة (جندرمة) في ليبيا تحت قيادة ضباط من الطليان.

٣- جعل إدارة الكمارك بأيدي موظفين طليان.

٤- عدم تعيين والٍ لطرابلس الغرب دون موافقة إيطاليا[٣].

رفضت الحكومة العثمانية الإنذار باعتباره انتهاكاً لحقوقها في السيادة على أراضيها[٤]. ووجدت إيطاليا في هذا الرفض مبرراً كافياً لشنّ الحرب في ٢٩ أيلول ١٩١١ ضد الدولة العثمانية[٥].

عندما شنت إيطاليا الحرب كان أعضاء مجلس المبعوثان يقضون إجازتهم السنوية في ولاياتهم، وقد أتاح هذا لنواب ليبيا فرصة المشاركة في مقاومة الاحتلال الإيطالي، فقد شرع نائب طرابلس الغرب سليمان الباروني بتعبئة الأهالي والاتصال بزعماء القبائل لغرض إعداد المتطوعين للدفاع عن الوطن[٦]. كما اتصل ومعه النائب فرحات بك بنشأت بك قائد الجيش العثماني في ليبيا لإعداد خطط الدفاع وشنّ العمليات العسكرية ضد قوات الغزو الإيطالي، واستطاعوا جمع عدة آلاف من المقاتلين[٧].

---

(١) الشنيطي: المصدر السابق، ص ٤٧، بازامة: المصدر السابق، ص ص ٤٢-٤٣.

(٢) سالنامة ثروت فنون: المصدر السابق، ص ٢٠٢.

(٣) الزاوي: المصدر السابق، ص ٥١.

(٤) الحصري: البلاد العربية . . .، ص ص ١٨٠-١٨١. وللاطلاع على نص رد الحكومة العثمانية على المذكرة الإيطالية. انظر: الزاوي المصدر السابق، ص ص ٥٤-٥٥.

(٥) المقتطف: ج٥، م ٣٩، ١ تشرين الثاني ١٩١١، ص ٥١٧.

(٦) الباروني: المصدر السابق، ص ١٥٦.

(٧) محمد مصطفى بازامة: العدوان أو الحرب بين إيطاليا وتركيا في ليبيا، (طرابلس =

أرسلت الدولة العثمانية فريقاً من الضباط على رأسهم أنور باشا للمساهمة في الدفاع عن ليبيا، وقد تخفى أنور باشا تحت اسم مستعار وهو الدكتور هـ.س، ثم تنكر بزيّ تاجر سوري وغيَّر اسمه مرة أخرى(١). وتم تشكيل قوات من المتطوعين من أبناء ليبيا استطاعت بالرغم من إمكانياتها المحدودة إيقاف الغزو الإيطالي عند سواحل ليبيا لفترة طويلة(٢).

تطلب الموقف الخطير الناجم عن الغزو الإيطالي دعوة مجلس المبعوثان للانعقاد ولما كان المجلس في عطلته السنوية فقد عقد عدد من النواب الذين تصادف وجودهم في العاصمة اجتماعاً في بناية المجلس للتباحث حول ضرورة تقديم موعد انعقاد المجلس، وشكلوا وفداً(*). في ٣٠ أيلول ١٩١١ لمقابلة السلطان محمد رشاد والالتماس منه دعوة المجلس للانعقاد في أوائل شهر تشرين الأول ١٩١١(٣). أي قبل شهر من موعده المقرر.

أدى ضعف وزارة حقي باشا (١٩١٠-١٩١١)وعدم قدرتها على إدارة دفة الأمور في الدولة إلى توجيه انتقادات عنيفة إليها وتحميلها مسؤولية اندلاع الحرب مما أدى إلى استقالتها في (١٩١١) وتعيين سعيد باشا الملقب (كجك سعيد) كمصدر أعظم جديد(٤).

في ١٦ تشرين الأول ١٩١١ (٣ تشرين الأول ١٣٢٧ر) قدم نائبا طرابلس الغرب محمود ناجي بك وصادق بك بلحاج تقريراً من ٩ نقاط إلى المجلس اتهما فيه وزارة حقي باشا بالإهمال والتقصير في الدفاع عن ليبيا مما مكن

= ١٩٦٥) ص ص ١٠٤-١٠٥.

(١) أنور باشا: مذكرات أنور باشا في طرابلس الغرب، ترجمة عبد المولى صالح الحرير، (الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية ١٩٧٩) ص ص ٤٨-٤٩.

(٢) النجاح: العدد ١،٤٦ تشرين الأول ١٣٢٧ر (١٤ تشرين الأول ١٩١١م)، أنور باشا: المصدر السابق، ص ٥٨.

(٣) تشكل الوفد من النواب: إسماعيل حقي باشا (أماسية)، رضا نور (سينوب)، محمود بك (طرابزون)، عمر لطفي (بوادور)، قوزميدي أفندي (اسطنبول).

(٤) صدى بابل: العدد: ١٠٧، ٢٣ تشرين الأول ١٣٢٧ر (٥ تشرين الثاني ١٩١١م).

الإيطاليين من احتلال أجزاء منها، كما اتهموا الوزارة المذكورة بالخيانة وطالبوا محاكمة حقي باشا بتهمة الخيانة العظمى لتفريطه بجزء هام من أراضي الدولة العثمانية، وأحيل تقرير النائبين المذكورين إلى إحدى الشعب المختصة لدراسته وقد طلب محمود ناجي أن لا تتجاوز فترة دراسة التقرير ثلاثة[(١)] أيام وأنه سيعاود الحديث عن الموضوع تفصيليًّا في حينه[(٢)] ولم تقم وزارة سعيد باشا باتخاذ أي إجراء بحق الصدر الأعظم السابق حقي باشا لأنه كان من أعضاء جمعية الاتحاد والترقي التي كانت آنذاك تتمتع بنفوذ كبير في الدولة[(٣)].

طغت مسألة الغزو الايطالي لليبيا على مناقشات مجلس المبعوثان، فقد دعا لفيف من النواب (العرب وغير العرب) إلى تأجيل مناقشة برنامج حكومة الصدر الأعظم سعيد باشا واستئناف مناقشة موضوع ليبيا باعتبار أن الموضوع الأخير يفوق في أهميته برنامج الحكومة، إلا أن النواب الاتحاديين طلبوا بأن تتم مناقشة موضوع ليبيا بصورة سرية، وقد وافق المجلس على ذلك[(٤)]. ويبدو أن الاتحاديين أوحوا لنوابهم بطلب المناقشة السرية لهذه المسألة خوفاً من أن تتسرب أنباء تقصيرهم تجاهها إلى مسامع الشعب مما يسيء إلى سمعة الجمعية ويقلل من مكانتها.

سعى الاتحاديون إلى التنصل من مسؤولية عدم توفير مستلزمات الدفاع عن ليبيا، وحاولوا إلقاء تلك المسؤولية على عاتق العهد السابق، كما أنهم حاولوا التخلص من المسؤولية بدعوى عدم امتلاكهم أسطولاً بحرياً قوياً. وإزاء احتدام النقاش حاول نائب سالونيك اليهودي عمانوئيل قره صو تخفيف حدته، ودعا إلى ضبط النفس في المناقشات مدعياً أن المسألة أبعد بكثير من

---

(١) سالنامة ثروت فنون: المصدر السابق، ص ٤٢٢.

(٢) م.م.ض.ج: س ٤، ٣ تشرين الأول ١٣٢٧ر (١٦ تشرين الأول ١٩١١) ص ٨. ومن أجل الاطلاع على نص التقرير: انظر: م.م.ض.ج: المصدر السابق، ص ص٤١-٤٤، سالنامة ثروت فنون: المصدر السابق، ص ص ٢١٠-٢١٤.

(٣) بازامة: بداية المأساة، ص ٦٨.

(٤) م.م.ض.ج: س ٤، ٥ تشرين الأول ١٣٢٧ر (١٨ تشرين الأول ١٩١١م) ص ١٣.

أن تكون مسألة ليبيا وحدها وأن المشاكل الداخلية هي التي شجعت إيطاليا على غزو ليبيا، إلا أن النقاش احتدم ثانية عندما نبه نائب طرابلس الغرب صادق بك إلى أن ما تقوم به إيطاليا من مشاريع في ليبيا يؤكد نيتها في البقاء فيها إلى ما لانهاية مشيراً بذلك إلى افتتاح فرع لمصرف (دي روما) لتقديم القروض وشراء الأراضي وقد أيّده في ذلك أحد النواب الأتراك وهو صدقي بك بقوله: «. . . إنهم يبيعون ويشترون براحتهم. . . وينشرون كل صغيرة وكبيرة عن أحوال بلادنا في جرائدهم. . وليس هناك من يتخذ القرار بطردهم»[*]، كما أنتقد أسعد باشا (نائب دراج) تخلي قائد القوات العثمانية في ليبيا عن مواقفه دون مقاومة، إلا أن الصدر الأعظم دافع عن ذلك الإجراء بقوله: «إن تركيا لا تملك من القوة ما يمكنها من الاحتفاظ بطرابلس الغرب وبرقة. . .»، وتولّى نائب دمشق شفيق المؤيد ونائب حماه عبد الحميد الزهراوي تفنيد تلك المزاعم، وأكدا تقصير الاتحاديين في الدفاع عن ليبيا[١]. وحول مسألة التهمة الموجهة ضد وزارة حقي باشا احتج نائب طرابلس الغرب محمود ناجي على تأخير النظر فيها ومحاولة الاتحاديين احتواءها بإحالتها إلى عدة لجان وشعب، وقال بأن الغاية من هذه العملية هي تأخير النظر فيها[٢].

بسبب اشتراك بعض نواب ليبيا في القتال إلى جانب أبناء جلدتهم كما هو الحال بالنسبة لنائبي طرابلس الغرب سليمان الباروني وفرحات بك وحاجة عوائلهما إلى الرعاية، فقد تقدم نائب حلب علي جناني ونائب بروسة عمر

(*) ساد في الأيام الأولى من الحرب اعتقاد بعدم جدوى المقاومة ومما يؤكد ذلك قول وزير الحربية محمود شوكت في اجتماع مجلس الوزراء عشية إعلان إيطاليا الحرب على الدولة العثمانية ((إن تركيا فقدت طرابلس وبرقة وإنه لا جدوى من التضحية بالجنود الأتراك في سبيل قضية خاسرة)). انظر: ز.ب ياخيموفتش: الحرب التركية الإيطالية (١٩١١-١٩١٢)، ترجمة هاشم صالح التكريتي، (بيروت ١٩٧٠) ص ٧٥.

(١) م.م.ض.ج: س ٤، ٦ تشرين الأول ١٣٢٧ر (١٩ تشرين الأول ١٩١١م) ص ١٥-٢٥.

(٢) المصدر نفسه: س ٤، ١٠ تشرين الأول ١٣٢٧ر (٢٣ تشرين الأول ١٩١١م) ص٣٦.

فوزي بطلب إلى المجلس يدعوانه فيه إلى رعاية تلك العوائل بتوفير ما تحتاجه من خدمات وإيصال الرواتب إليها[1]. وأعرب كل من نائب طرابلس الغرب صادق بك ونائب دمشق شفيق المؤيد عن استنكارهما لحملات النفي الجماعي التي كان يقوم بها الطليان ضد أهالي ليبيا، وضربا مثلاً لذلك حينما أشارا إلى وصول قافلة من الأهالي المنفيين تتألف من ٩٠ شخصاً إلى مالطا، وأخرى من (٦٠٠) شخص تضم مسؤولين وموظفين في ليبيا، وانتقدا جهل الحكومة العثمانية ووزارة خارجيتها بالموضوع[2]. وكانت إيطاليا ترمي من وراء عملية نفي السكان إرهاب الأهالي وإفراغ ليبيا من أهاليها العرب وإسكان الطليان محلهم لضمان استمرار احتلال تلك البلاد ونهب خيراتها.

في جلسة ١٨ تشرين الثاني ١٩١١ اطلع نائب الحجاز حسن شبيب أفندي المجلس على ردود فعل أهالي الحجاز تجاه الغزو الإيطالي لليبيا حيث قال: «**اليوم قدمت من الحجاز الذي أثار الاعتداء الإيطالي على طرابلس الغرب هياجه واحتجاجه وأن أهالي جدة يجمعون التبرعات، وأن العشائر العربية تعد الدفاع عن طرابلس الغرب جهاداً مقدساً، وأنهم مستعدون للجهاد وينتظرون أمر السلطان للتوجه إلى طرابلس الغرب...**»[3].

حاول الاتحاديون التخلص من انتقادات النواب المعارضين لهم بالمطالبة بتعديل المادة (٣٥) من الدستور (والتي سبق أن تحدثنا عنها في الفصل الثاني) وإسدال الستار على موضوع الغزو الإيطالي لليبيا، إلا أن النواب العرب كانوا لهم بالمرصاد، حيث عاود نائب حماه عبد الحميد الزهراوي طرح موضوع ليبيا وحمَّل الحكومة مسؤولية ضياعها، وردًّا على دفاع إسماعيل حقي بابان عن الاتحاديين بقوله: «إن طرابلس الغرب لن تضيع

---

(١) المصدر نفسه: س٤، ١٥ تشرين الأول ١٣٢٧ر (٢٨ تشرين الأول ١٩١١م) ص ٩٣.

(٢) المصدر نفسه: س ٤، ١٩ تشرين الأول ١٣٢٧ر (١ تشرين الثاني ١٩١١م) ص ١٤٧ -١٤٨.

(٣) م.م.ض.ج: س ٤، ٥ تشرين الثاني ١٣٢٧ر (١٨ تشرين الثاني ١٩١١م) ص ٣٥٣.

لأن عيون جميع العثمانيين تذرف دمعاً عليها» قال نائب دمشق شكري العسلي: «إن من باعها لا يذرف الدمع عليها»، وواصل عبد الحميد الزهراوي انتقاده للحكومة الاتحادية وإهمالها لشؤون الجيش والأرزاق والذخيرة وقال: «اذا ما ضاعت طرابلس الغرب فمن يضمن عدم ضياع سوريا والحجاز والعراق؟» وحث النواب على تحمل مسؤوليتهم في الدفاع عن حقوق الأمة[١].

ألقى نائب حماه خالد البرازي كلمة في مجلس المبعوثان في ١٥ كانون الثاني ١٩١٢ استعرض فيها ردود فعل الغزو الإيطالي لليبيا في صفوف العرب والعثمانيين وانتقد فيها بشدة مجلس المبعوثان لعدم اتخاذه أية قرارات تجاه موضوع الغزو بقوله: «عجباً! ما فعلناه من أجل طرابلس الغرب إن كل ما فعلناه هو المصادقة على الوزارة» وقد أثارت تلك الكلمة سخط النواب الاتحاديين فأخذوا يصرخون بوجه البرازي مطالبينه بالسكوت، وعندما حاول البرازي الاستمرار في حديثه تجاهل رئيس المجلس حديثه وأخذ يستعرض جدول أعمال الجلسة التالية[٢].

كما رفع خمسة من نواب اليمن «وهم السيد أحمد الكبسي وصالح السيد حسين ومحمد مقحفي وعلي بن حسن وفراج بن سعيد» تقريراً إلى المجلس بيّنوا فيه أنهم قد قدموا في أواخر شهر تشرين الثاني ١٩١١ مذكرة إلى الدول الأجنبية شرحوا فيها اعتداء إيطاليا على ليبيا والجرائم الوحشية التي اقترفتها فيها، وأنهم انتقدوا فيها تلك الدول لسكوتها عن هذا الاعتداء. كما حذروا من خطورة التحركات التي تقوم بها إيطاليا في البحر الأحمر ومحاولاتها التسلل إلى اليمن وعسير، وطلبوا من المجلس أن يرفع بدوره مذكرة أخرى إلى الدول الأجنبية يوضح فيها ما تقوم به إيطاليا من اعتداءات واستفزازات تجاه الدولة العثمانية، وطلب نائب عسير فراج أفندي إرسال مائتي كتيبة إلى اليمن تحسباً

---

(١) المصدر نفسه: س٤، ٢٧ كانون الأول ١٣٢٧ر (٩ كانون الثاني ١٩١٢م) ص ٧١٣.

(٢) م.م.ض.ج: س٤، ٢ كانون الثاني ١٣٢٧ر (١٥ كانون الثاني ١٩١٢م) ص ٨٢٠.

لأي غزو إيطالي ضدها[1].

بسبب تفاقم الخلاف حول تعديل المادة (٣٥) من الدستور أصدر السلطان محمد رشاد مرسوماً بحل المجلس في ١٨ كانون الثاني ١٩١٢ (٥ كانون الثاني ١٣٢٧ر) على أن تجري انتخابات جديدة في غضون ثلاثة أشهر، وعندما أجريت انتخابات ١٩١٢ فاز الاتحاديون بالأغلبية الساحقة فيها- بعد أن اتبعوا سياسة العصا الغليظة -، ولم يتورع الاتحاديون عن بيع ليبيا إلى إيطاليا عندما عرضوا على الإيطاليين التخلي عن ليبيا مقابل دفع تعويض نقدي لهم، وعلى أثر ذلك صدرت التعليمات إلى القوات العثمانية بتجنب الصدام مع القوات الإيطالية[2]. وقد ترتب على هذا أن أصبح عبء مقاومة الاحتلال الإيطالي لليبيا على عاتق الشعب العربي في ليبيا.

عندما وصلت أنباء المساعي التي كان يقوم بها الاتحاديون من أجل عقد صلح مع إيطاليا تتخلى الحكومة العثمانية بموجبه عن ليبيا إلى مسامع النواب العرب ثارت ثائرة هؤلاء، حيث وجهوا انتقاداً لاذعاً للحكومة، وانبرى خالد البرازي للتصدي لمثل هذه المحاولة معرباً بلسان الأمة العربية عن رفضه لأي قرار من شأنه إلحاق ليبيا بإيطاليا، وعن استعداد الأمة العربية لبذل الدماء حتى آخر قطرة للحيلولة دون ذلك[3].

في شهر تموز ١٩١٢ سقطت وزارة الاتحاديين على أثر انقلاب قام به عدد من الضباط ممن نقموا على الحكومة بسبب سياسة الاتحاديين الخاطئة، وعلى أثر ذلك تولت وزارة مختار باشا الائتلافية دفة الحكم في ١٧ تموز ١٩١٢ وشرعت في البحث عن شروط أفضل للصلح مع إيطاليا ولم تحاول اخفاء هذه المحاولات عن الرأي العام كما فعل الاتحاديون، وبتأثير اندلاع الحرب في منطقة البلقان في اواخر عام ١٩١٢ عقدت حكومة مختار باشا في

(١) م.م.ض.ج: س٤، ٤ كانون الثاني ١٣٢٧ر (١٧ كانون الثاني ١٩١٢) ص ٨٢٣.

(٢) ياخيموفيتش: المصدر السابق، ص ٧٥.

(٣) برو: المصدر السابق، ص ٤٠٣، منسي: المصدر السابق، ص ١٤٣.

١٥ تشرين الأول ١٩١٢ اتفاقية تمهيدية مع إيطاليا[١]. وفي اليوم التالي أصدر السلطان محمد رشاد قانوناً سمي (القانون الموقت لطرابلس الغرب) منح فيه أهالي ليبيا حرية اختيار نظام الحكم المناسب لهم وإصدار أنظمة وقوانين جديدة لادارة شؤونهم، واحتفظ السلطان لنفسه بحق تعيين نائب عنه لادارة ولايتي بنغازي وطرابلس الغرب[٢]. وهكذا تنصل السلطان محمد رشاد عن أهم مسؤولياته وهي الدفاع عن أراضي الدولة العثمانية وعدم التخلي عن أي شبر منها كما جاء ذلك في المادة الأولى من الدستور، ولا يعفيه من تلك المسؤولية رفضه الاعتراف بالاحتلال الإيطالي. وقد مهد بذلك لعقد معاهدة صلح دائم مع إيطاليا في مدينة أوشي السويسرية في ١٨ تشرين الأول ١٩١٢[٣]. وخرجت ليبيا بموجبها من سيطرة الدولة العثمانية نهائيًّا.

يمكن القول ومهما تقدم، أن النواب العرب لا سيما نواب ليبيا كانوا قد أدّوا دورهم تجاه ليبيا، فقد اشتركوا في منازلة الإيطاليين كما حذروا - ومنذ وقت مبكر- السلطات العثمانية من مخاطر الاحتلال الإيطالي لليبيا. لكن السلطات العثمانية لم تحمل تلك التحذيرات على محمل الجد، وقد أدى هذا فضلاً عن عوامل أخرى إلى وقوع ليبيا تحت سيطرة المحتلين الإيطاليين، وقد بلغ من حماقة الاتحاديين الذين كانوا يقبضون على مقاليد السلطة في الدولة العثمانية حين وقوع الاحتلال الإيطالي لليبيا انهم ساوموا على الانسحاب من ليبيا لقاء حصولهم على الأموال.

---

(١) لوتسكي: المصدر السابق، ص ٣٧١.

(٢) للاطلاع على نص القانون المؤقت لطرابلس الغرب انظر: دستور: جلد رابع، ص ص ٦٩٠-٦٩١.

(٣) Sell: op.cit.p: 112

المبحث السادس

إسهامات النواب العرب في المؤتمر العربي الأول

كانت جل مطالب العرب تحقيق إصلاحات في الولايات العربية من أجل النهوض بالواقع المتردي فيها وإقامة نوع من الإدارة اللامركزية بحيث تضمن للعرب قدرا من المشاركة في إدارة شؤون ولايتهم ضمن اطار الدولة العثمانية، إلّا أن الاتحاديين لم يعيروا هذه المطالب أي اهتمام، بل إنهم أكدوا على الإدارة المركزية وأعلنوا سياسة التتريك واضطهدوا القوميات الأخرى.

جاءت أحداث الغزو الإيطالي لليبيا وعدم جدية الاتحاديين في الدفاع عنها لتزيد من قناعة العرب بأن الدولة العثمانية لا تأبه للولايات العربية[(١)]. وأوضحت تطورات الأحداث في منطقة البلقان ونشوب حروب فيها عام ١٩١٢ أن تشدق الاتحاديين بالسلطة المركزية لم يؤد إلى تقوية الإمبراطورية العثمانية[(٢)]. كما أن الاتحاديين بعد عودتهم إلى الحكم عام ١٩١٣ عمدوا إلى حل عدد من التنظيمات العربية مثل جمعية بيروت الإصلاحية[(٣)]. مما جعل البعض من شبان العرب يفكرون في عقد مؤتمر عربي يدعى إليه أحرار العرب لتدارس أوضاع ولايتهم، وتقرر عقد المؤتمر في باريس[(٤)(*)]. وقد شكل

---

(١) الحصري: البلاد العربية...، ص ١٣٢.

(٢) رشيد رضا: مختارات سياسية من مجلة المنار، تقديم ودراسة وجيه كوثراني، (بيروت -١٩٨٠) ص ٢٠٨.

(٣) عنبرة سلام الخالدي: جولة في الذكريات بين لبنان وفلسطين، (بيروت ١٩٧٨) ص ٧٩.

(٤) الشهابي: المصدر السابق، ص ٨٥.

(*) يذكر أحد المصادر أن فكرة المؤتمر انبثقت من خلال حضور بعض الشبان العرب =

خمسة طلاب من أعضاء جمعية العربية الفتاة السرية وهم: عبد الغني العريسي ومحمد محمصاني وعوني عبد الهادي وجميل مردم وتوفيق فايد، لجنة تحضيرية للمؤتمر في آذار ١٩١٣[١]. وقامت هذه اللجنة بالاتصال بحزب اللامركزية الإدارية في مصر وأعضاء جمعية بيروت الإصلاحية وبعض من المغتربين السوريين في الولايات المتحدة والمكسيك[٢]. وبلغ عدد من حضروا للمشاركة في المؤتمر ٢٤ شخصاً أغلبهم من سورية ولبنان[٣].

ومع الإعلان عن المؤتمر سخر الاتحاديون أقلام أنصارهم من ذوي النزعة العثمانية أمثال محمد فوزي باشا العظم وعبد الرحمن اليوسف والأمير شكيب أرسلان وأسعد شقير (وكان الأخيران نائبين سابقين) والشريف علي حيدر والشيخ عبد العزيز جاويش لمهاجمة المؤتمر إذ شنوا حملة شعواء ضده واتهموا أعضاءه بالخيانة ومحاولة القضاء على الدولة العثمانية والإسلام وتسليم مقدرات الدولة للأجانب[٤]. وقد رد المؤتمرون على منتقديهم بأن انعقاد المؤتمر في باريس لا يعني تسليم البلاد للأجانب وأن سبب عقده في باريس هو انعدام الحرية في الدول العثمانية، وأنه سبق لأعضاء جمعية الاتحاد والترقي أن عقدوا اجتماعاتهم في باريس في عهد السلطان عبد الحميد الثاني[٥]. وقد وصل إلى المؤتمر عدد من برقيات التأييد من أحرار العرب

= الذين كانوا في جولة سياحية في سويسرا لمؤتمر الأرمن في جنيف وأنهم ارتأوا عقد مؤتمر مماثل لكل العرب وسافروا إلى باريس للاتفاق مع رفاقهم فيها حول الموضوع انظر: وجيه علم الدين: العهود المتعلقة بالوطن العربي، ١٩٠٨-١٩٢٢ (بيروت ١٩٦٥) ص ص٩ -١٠.

(١) داغر: مذكراتي...، ص ٥٨، قدري: المصدر السابق، ص ١٤، الشهابي: المصدر السابق، ص ٨٥، Antonius: op.cit.p: 114

(٢) موسى المصدر السابق، ص ٣٧

(٣) وجيه كوثراني: وثائق المؤتمر العربي الأول، (بيروت ١٩٨٠) ص ص ٦-٧، Hadawi: op.cit. p:19

(٤) المصدر نفسه: ص ١١.

(٥) يوسف البستاني: تاريخ حرب البلقان الأولى بين الدولة العلية والاتحاد البلقاني، =

ونوابهم مثل نائب البصرة طالب النقيب ونائب القدس السابق حافظ السعيد[١].

عقد المؤتمر في الفترة بين ١٨-٢٣ تموز ١٩١٣ برئاسة مندوب حزب اللامركزية الإدارية وهو نائب حماه السابق عبد الحميد الزهراوي[٢]. ودارت في المؤتمر مناقشات عديدة تباينت فيها الآراء والمواقف[٣]. وخاصة فيما يتعلق بالموقف من أوربا والاستعانة بالمستشارين الأجانب[٤]. وبالرغم من هذا التباين فإن المؤتمر لم يحدد عن الأهداف التي انعقد من أجلها وهي تحقيق الإصلاحات في الولايات العربية والإدارة اللامركزية كما يتضح ذلك من المقررات التي اتخذها وهي:

١- ضرورة تنفيذ الإصلاحات بأسرع وقت ممكن.

٢- ضمان مشاركة العرب الفعلية في إدارة الدولة.

٣- إنشاء إدارة لامركزية في الولايات العربية.

٤- ضرورة تنفيذ ما جاء في لائحة بيروت الخاصة والتي سبق أن صودق عليها في ٣١ كانون الثاني ١٩١٣ والقائمة على مبدأين أساسيين هما: توسيع سلطة المجالس العمومية وتعيين مستشارين أجانب فيها.

٥- الاعتراف باللغة العربية كلغة رسمية ثانية في مجلس المبعوثان وجعل اللغة العربية لغة رسمية في الولايات العربية.

٦- أداء الخدمة العسكرية داخل الولايات العربية في وقت السلم، أما في الظروف الاستثنائية فيمكن أداؤها خارج تلك الولايات.

= (مصر-لا،ت) ص ٢٥١.

(١) كوثراني: المصدر السابق ص ص ١٩٦-٢٠٦.

(٢) خزان: المصدر السابق: ص ٩٠، موسى المصدر السابق، ص ٣٧.

(٣) للتفاصيل: انظر السويدي: المصدر السابق، ص ص ٢٦-٢٧، أرسلان: المصدر السابق، ص ص ١٠٩-١١١.

(٤) سلام: المصدر السابق، ص ٣٢.

٧- مناشدة الحكومة العثمانية اتخاذ إجراءات من شأنها تحسين الأوضاع الحالية لمتصرفية لبنان.

٨- تأييد مطالب الأرمن العثمانيين الداعية إلى اللامركزية.

ووضع المؤتمر ملحقاً بالقرارات يبدو أن الغاية منه هي الضغط على الاتحاديين والنواب العرب حيث جاء فيه:

١- إذا لم تنفذ القرارات(١) التي صادق عليها هذا المؤتمر فإن الأعضاء المنتمين إلى جمعيات الإصلاح العربية سوف يمتنعون عن قبول أي منصب كان في الحكومة العثمانية إلا بعد موافقة خاصة من الجمعيات المنتمين اليها.

٢- اعتبار هذه القرارات بمثابة برنامج سياسي للعرب، ولا يمكن تأييد أي مرشح في الانتخابات النيابية القادمة إلا إذا وافق على هذا البرنامج وتعهد بتنفيذه(٢).

ولما أيقنت الحكومة الاتحادية من نجاح المؤتمر، على الرغم مما بذلته من مساع لإفشاله، جنحت بالاتصال بقادته في باريس فأوفدت مدحت باشا أحد أعضاء جمعية الاتحاد والترقي البارزين ورئيس المنتدى الأدبي عبد الكريم الخليل، وبعد جولات من النقاش عاد إلى اسطنبول لعرض مطالب المؤتمرين على وزير الداخلية طلعت باشا(٣). وبعد أن عدلت بعض المطالب تحت الموافقة عليها وصدرت إرادة سلطانية بذلك في ١٥ اب ١٩١٣، وقد اجتمع عدد من الشخصيات العربية في مقر المنتدى الأدبي في اسطنبول بدعوة من رئيسه عبد الكريم الخليل، وألفوا وفداً ضم بين صفوفه النائب الشاعر معروف الرصافي لمقابلة الصدر الأعظم سعيد حليم باشا وتقديم الشكر إليه على صدور

---

(١) كوثراني: وثائق...، ص ص ١١٣-١١٩، علم الدين، المصدر السابق، ص ص١١-١٢، Anderson: op.cit. p152.

(٢) كوثراني: المصدر السابق، ص ١١٩.

(٣) فائز الغصين: المظالم في سوريا والعراق والحجاز (لا.م -١٩١٨) ص ١١٣، الشهابي: المصدر السابق، ص ٩٨، Harran: A.G.E.SS: 195-196

الإرادة السلطانية بالموافقة على مطالب العرب[1]. ولقي البعض من المؤتمرين بعد عودتهم إلى بيروت ترحيباً حارًّا من قبل الأهالي[2].

على الرغم من نكوص الاتحاديين عن تنفيذ بعض المطالب التي أقرها المؤتمر إلّا أنهم نفذوا البعض الآخر منها كاستخدام اللغة العربية في المدارس والمحاكم[3]. وفي ٤ كانون الثاني ١٩١٤ صدرت إرادة سنية بتعيين ستة من العرب كأعضاء في مجلس الأعيان وهم:

١- عبد الرحمن اليوسف، وهو من أهالي دمشق كان مناوئاً للمؤتمر العربي الأول، ولعل تعيينه في هذا المنصب كان مكافاة له من الحكومة على موقفه ذلك.

٢- محمد بيهم، وهو من أهالي بيروت.

٣- يوسف سرسق، وهو من أهالي بيروت.

٤- محيي الدين النقيب، وهو من أهالي بغداد وكان موالياً للاتحاديين.

٥- سليمان الباروني، وكان نائباً عن طرابلس الغرب وأسهم في محاربة الطليان في ليبيا.

٦- عبد الحميد الزهراوي[4]. وكان نائباً عن حماه وكان من المناوئين للاتحاديين، ولعل تعيينه في هذا المنصب كان لكسبه إلى جانبهم.

أثار قبول عبد الحميد الزهراوي تعيينه عضواً في مجلس الأعيان اعتراضاً شديداً في الأوساط العربية في اسطنبول وصلت إلى حد إرسال رسائل تهديد له من الضباط العرب في اسطنبول يطلبون فيها منه مغادرتها[5]. لأنه لم يمتثل للقرار الذي أصدره المؤتمر العربي الأول والذي يقضي بعدم قبول أي عربي

---

(١) داغر: ثورة العرب...، ص ص ٨٢-٨٣، دروزه: المصدر السابق، ص ٤٤٧.

(٢) سلام الخالدي: المصدر السابق، ص ٨٤.

(٣) كرد علي: خطط ...، ج٣، ص ١٣٠، كوثراني: بلاد الشام...، ص ٢٩٩.

(٤) داغر: مذكراتي...، ص ٩٩، سعيد: الثورة العربية...، ص ٣٩.

(٥) البرق: العدد ٣٣٦٢، ٢ حزيران ١٩٣٠.

منصباً حكومياً إلا بعد حصوله على موافقة من الحزب أو الجمعية التي ينتمي إليها. ويبدو أن الزهراوي لم يقبل منصبه إلا بعد أن حصل على موافقة من حزب اللامركزية الإدارية الذي كان ينتمي اليه، كما يتضح ذلك من الرسالة التي أرسلها إليه رئيس الحزب رفيق العظم والتي تنص على ((قرر حزبنا باتفاق الآراء قبولكم لعضوية الأعيان واعتمد الحزب عليكم بأن تكونوا واسطة لدى الحكومة لأجل المطالب العربية الأخرى))[(١)]. ولغرض تهدئة مشاعر الغضب ضد الزهراوي، عقد عبد الكريم الخليل اجتماعاً سرياً مع الشباب العربي في اسطنبول، أوضح لهم فيه أن سبب موافقة الحزب على تعيين الزهراوي عضواً في مجلس الأعيان هو الرغبة في توطيد الاتفاق الذي أبرم مع الاتحاديين وإقامة الدليل على تعاون العرب والترك[(٢)].

لقد كانت مساهمة النواب العرب في أعمال المؤتمر العربي الأول محدودة، إذ اقتصرت على ترؤس أحدهم وهو نائب حماه عبد الحميد الزهراوي للمؤتمر وإرسال اثنين من النواب رسائل تأييد للمؤتمر. ولعل سبب ذلك خشية النواب العرب من بطش الاتحاديين ومن احتمال عدم إعادة انتخابهم في الدورة القادمة، لسيطرة الاتحاديين على الجهاز المشرف على الانتخابات، ويحتمل أن يكون للحملة التي شنها الاتحاديون ضد المؤتمر واتهام المشاركين فيه بالعمالة للدول الأجنبية دور آخر في ذلك.

---

(١) جمال باشا: إيضاحات...، ص ١٥٣.

(٢) سعيد: المصدر السابق، ص ٤٠.

المبحث السابع

دور النواب العرب في التمهيد للثورة العربية

١ - دور النواب العرب:

عاش العرب تحت حكم الدولة العثمانية قروناً عدة، وكان معظمهم ينظرون إليها بوصفها دولة إسلامية تعمل على الذود عن الإسلام ومواجهة التحديات المفروضة من قبل الغرب وقد بقي هذا الشعور لدى العرب لفترة طويلة من الزمن[١].

استقبل العرب انقلاب عام ١٩٠٨ بالفرح والابتهاج، واستبشروا بشعارات الحرية والإخاء والمساواة التي رفعها الانقلابيون، لكنهم سرعان ما شعروا بخيبة أمل بعدما تبين لهم بأن الانقلابيين لم يقوموا بإجراء تغييرات مهمة في حياة مجتمعهم وأن التغيير اقتصر فقط على السلطة الحاكمة وإجراءات أخرى بسيطة[٢]. ولم يضع الانقلابيون موضع التنفيذ الشعارات التي كانوا قد رفعوها في بداية الانقلاب، بل إنهم أسفروا عن نواياهم الحقيقية في ضمان تفوق العنصر التركي بل وتتريك العناصر غير التركية وبناء دولة تركية خالصة، وقد حمل كل ذلك العرب على التمسك بقوميتهم والمطالبة باستعادة حقوقهم القومية وابدوا استعدادهم للثورة في سبيلها[٣].

---

(١) المنار: ج ١١، م١٢، ١٣ كانون الأول ١٩٠٩، ص ٨٢٩، Dawin: op.cit. pp: 148-149

(٢) Hazem Zaki Nuseibeh; The ideas of Arab Nationalism, (New Yourk 1956) p:140

(٣) Ibid: 141-142

في أوائل عام ١٩١١ أرسل نائب البصرة طالب النقيب باسم (٣٥) نائباً عربيًّا رسالة إلى أمير مكة الشريف حسين يخبره فيها بما يبيته الاتحاديون للعرب إذا لم يسيروا على هواهم ويأتمرون بأوامرهم، كما نقل له فيها استعداد النواب العرب للوقوف إلى جانبه إذا ما أعلن الثورة على الأتراك، واستعدادهم للاعتراف به خليفة على البلاد العربية[١][*]. إلّا أن الرسالة كما يبدو لم تلق الاهتمام الكافي من قبل الشريف حسين، وقد يعود سبب ذلك إلى أن ((الحسين كان رجلاً عميق الغور شديد التكتم والحذر، قليل البوح بآرائه الشخصية))[٢].

وفي عام ١٩١٣ دعا النائب نفسه - على أثر تدهور علاقته بالاتحاديين - إلى عقد مؤتمر عربي في المحمّرة، وتم عقد المؤتمر في شهر آذار من العام نفسه وحضره إضافة إلى طالب النقيب كل من حاكم الكويت الشيخ مبارك

---

(١) أحمد عزت الأعظمي: القضية العربية، أسبابها ومقدماتها وتطوراتها ونتائجها، ج٤، (بغداد ١٩٣٢) ص ص ٩٣-٩٥، فيضي: المصدر السابق، ص ص ٩٠-٩١، منسي: المصدر السابق، ص ص ٢٦٨ - ٢٦٩، الغلامي: المصدر السابق، ص ١١، Atiyyah: op.cit. p: 65: Hourani: op.cit.p: 284

(*) من الجدير بالذكر أن أحد المصادر ذكر أن تاريخ الرسالة هو سنة ١٩١٣. انظر: داغر: ثورة العرب...، ص ٧٨. كما أن مصدراً آخر شكك في صحة الرسالة، ويورد لذلك جملة من الأسباب منها: عدم رد الشريف حسين عليها وإرسال رسائل أخرى إلى خصوم الشريف حسين من أمراء شبه الجزيرة العربية وعدم إشارتها إلى استعداد العسكريين العرب للمشاركة في الثورة المقترحة. انظر: أنيس صايغ: الهاشميون والثورة العربية، (بيروت ١٩٦٦) ص ص ٢٢-٢٤، إلا أننا لا نتفق مع ما أورده من حجج، حيث إن عدم رد الشريف حسين عليها لا يعد سبباً كافياً لنفي إرسالها سيما وأن الحسين كان معروفاً بحذره، كما أن مراسلة أمراء آخرين غير الحسين قد يكون سببه حشد أكبر عدد من المؤيدين، أما عدم إشارتها إلى استعداد العسكريين للمساهمة فيها فقد يكون سببه حمايتهم من ملاحقة السلطة لهم.

(٢) نوري السعيد: مذكرات نوري السعيد عن الحركات العسكرية للجيش العربي في الحجاز وسوريا (١٩١٦-١٩١٨)، الدار العربية للموسوعات (بيروت ١٩٨٧) ص ٨.

الصباح وحاكم المحمّرة الشيخ خزعل، وبعد أن تداول المؤتمرون في شؤون المنطقة اتفقوا على أن يبذل كل منهم ما في وسعه لتحقيق مطالب العراق في الاستقلال، وأرسلوا رسلاً إلى كربلاء والنجف لبثّ الأفكار القومية فيها، كما أرسلوا بمضمون الاتفاق إلى قادة الحركة العربية في بغداد وسوريا ومصر واسطنبول وغيرها من المناطق التي كان طالب النقيب على اتصال بها(١). ولعل طالب النقيب أراد بذلك إبراز نفوذه أمام الاتحاديين ولم يقف نشاطه عند هذا الحد بل إن علاقته مع الاتحاديين تحسنت ولو إلى حين عقب فشل محاولة الاغتيال التي دبرها الاتحاديون ضده في عام ١٩١٣(٢).

على أثر انتهاء المؤتمر العربي في باريس ظهرت منشورات في الولايات العربية موقعة باسم (الجمعية الثورية)(*) تدعو العرب إلى الثورة على الأتراك الذين ((يسعون لقتل العرب بالعرب في اليمن والكرك وحوران... ويسيّرون الجيوش لقتلكم وقتل حريتكم ومحو جنسيتكم العربية))(٣). وبادر حزب اللامركزية الإدارية إلى إرسال وفود إلى حاكم الكويت الشيخ مبارك الصباح وحاكم المحمّرة الشيخ خزعل وسلطان مسقط وابن سعود والإدريسي والإمام يحيى، للبحث في إمكانية إقامة دولة عربية مستقلة، ولم تسفر هذه المساعي عن التوصل إلى أي اتفاق(٤).

وفي منتصف شهر تشرين الثاني من عام ١٩١٣، دعا طالب النقيب إلى عقد مؤتمر في الكويت للنظر في شؤون العرب وللبحث في إمكانية إعلان الثورة ضد الأتراك، وكان من المقرر أن يحضر المؤتمر ممثلون عن الشريف

---

(١) فيليب ديلارد إيرلاند: العراق، دراسة في تطوره السياسي، ترجمة جعفر خياط، (بيروت ١٩٤٩) ص ١٧٨، لونكريك: المصدر السابق، ص ٨٤.

(٢) البصير: المصدر السابق، ص ص ٤٥-٤٦.

(*) قد يكون اسم الجمعية غطاء لنشاط حزب اللامركزية الإدارية.

(٣) الدوري: المصدر السابق، ص ٢٦٣

(٤) جمال باشا: إيضاحات... ص ١٨٢، دروزه: المصدر السابق، ص ٣٣٧.

حسين والأمير عبد العزيز بن سعود والأمير سعود الرشيد أمير حائل والشيخ عجمي السعدون وحاكمي الكويت والمحمّرة إلّا أن الأمير عبد العزيز بن سعود اعتذر عن الحضور وذلك لعدم استعداده لإعلان الثورة[١]. وقد فشل المؤتمر كما فشلت المؤتمرات التي سبقته، وقد يعود سبب الفشل إلى تباين آراء الأعضاء وتضارب مصالحهم.

وعلى صعيد آخر كان بعض النواب العرب مثل عبد الحميد الزهراوي وطالب النقيب وشكري العسلي يتصلون بالضباط العرب ويحرضونهم على الثورة ضد الدولة العثمانية[٢]. كان نائب دمشق السابق شفيق المؤيد يتصل بالفرنسيين والإنكليز منذ عام ١٩١٣ على أمل الحصول على مساعدات مالية وعسكرية منهم[٣].

٢- الثورة العربية الكبرى:

كانت علاقة الشريف حسين بالاتحاديين سيئة، حيث كان الاتحاديون يسعون للقضاء على نفوذه والحد من طموحاته، بينما كان الشريف حسين يدرك من جانبه نوايا الاتحاديين تجاهه، وكان يسعى لتدعيم نفوذه والحفاظ على امتيازاته كأمير وحاكم فعلي للحجاز.

بدأت أولى اتصالات الإنكليز بالشريف حسين منذ عام ١٩١٢ من خلال اتصالهم بنجله الأمير عبد الله في قصر الخديوي عباس حلمي الثاني في عابدين، حيث كان الأمير في زيارة لمصر التقى خلالها اللورد كتشنر[٤].

---

(١) صدى بابل: العدد ٢١٤، ٢٣ تشرين الثاني ١٩١٣، صايغ: المصدر السابق، ص ٢٤، الشلاه: المصدر السابق، ص ص٢٧١-٢٧٢.

(٢) دروزه: المصدر السابق، ص ٤٧٤، جمال باشا: إيضاحات...، ص ص ٦٩-٧٠.

(٣) جمال باشا: إيضاحات...، ص ١٣٤ وما بعدها.

(٤) اللورد كتشنر: القنصل العام البريطاني في مصر عام ١٩١٢.

بطريق الصدفة ثم توالت اللقاءات بينهما، وقد سأل الأمير اللورد كتشنر عما سيقدمه الإنكليز إذا ما اضطرت الظروف الشريف حسين إلى إعلان الثورة ضد الأتراك. وكان جواب كتشنر يتسم بالمراوغة وادعى بأن علاقات الصداقة القائمة بين بلاده والدولة العثمانية لا تبيح للانكليز التدخل في شؤون الدولة العثمانية الداخلية[(١)]. إلّا أن تعيين الاتحاديين لأحد عتاتهم (وهيب باشا) والياً على الحجاز عام ١٩١٤ أدى إلى تدهور شديد في العلاقات بين الشريف حسين والاتحاديين، مما جعل الأمير عبد الله يتصل بلورنس ستورس (أحد موظفي القنصلية البريطانية في مصر) شارحاً له حالة الحجاز الحرجة ومستوضحاً منه عما ستفعله إنكلترا فيما إذا قام الشريف حسين بثورة ضد الدولة العثمانية إلّا أن الأمير لم يتلق جواباً شافياً[(٢)].

في أوائل عام ١٩١٤ أرسل الشريف حسين ابنه الأمير عبد الله إلى اسطنبول ليشرح للمسؤولين فيها الحالة التي وصلت إليها الحجاز بعد تعيين وهيب باشا والياً عليها، وكذلك للتباحث حول موقف والده من مشروع سكة حديد الحجاز، وبعد أخذ وردّ عرض طلعت باشا شروط الحكومة للشريف حسين وهي: إعطاء ثلث دخل سكة حديد الحجاز للشريف حسين، وبقاء الشريف حسين أميراً على الحجاز مدى الحياة وتكون الإمارة وراثية في أولاده، ووضع قوة عسكرية كافية تحت إمرة الشريف حسين لتأمين سلامة سكة حديد الحجاز ومنحه مبلغ ربع مليون جنيه ليصرفها على القبائل. أما بشأن الوالي وهيب باشا فإن طلعت باشا أخبر الأمير عبد الله عن استعداد الحكومة لاستبداله، وتضمنت الشروط تهديداً للشريف حسين وتقول ((وإن رفض فلا وداد ولا بقاء))[(٣)]. وقد رفض الشريف حسين شروط الاتحاديين

---

(١) عبد الله: المصدر السابق، ص ص ٩٩-١٠٠، عمر: المصدر السابق، ص ٤٤٩.

(٢) موسى: المصدر السابق، ص ص ٦٨-٦٩، لوتسكي: المصدر السابق، ص ص ٤٣٤-٤٣٥.

(٣) عبد الله: المصدر السابق، ص ص١٢١-١٢٢.

التي عدها رشوة لا يمكن قبولها[١].

وقبيل اشتراك الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى، سعت إنكلترا إلى استطلاع موقف الشريف حسين إذا ما دخلت الدولة العثمانية الحرب ضد إنكلترا، إلّا أنه رفض الإفصاح عن موقفه[٢]. ولم يكن الشريف حسين يؤيد دخول الدول العثمانية الحرب إلى جانب ألمانيا وأرسل رسالة إلى السلطان محمد رشاد بهذا المعنى[٣]، إلّا أن الدولة العثمانية دخلت الحرب إلى جانب ألمانيا بضغط من زعماء جمعية الاتحاد والترقي الذين تلقوا علومهم العسكرية في ألمانيا، ولم يبد العرب رغبة في الوقوف ضد الدولة العثمانية. بل إنهم ارتأوا الوقوف إلى جانبها لإنقاذها مما يبيت لها[٤]. وبدلاً من أن يعمد الاتحاديون إلى تقدير هذا الموقف والعمل على كسب ود العرب سيما وأنهم كانوا يخوضون حرباً ضروساً. فإنهم عمدوا إلى القاء القبض على عدد من أحرار العرب بتهمة التحريض على الثورة ضدهم. واستغلوا تلك التهمة لتصفية قادة الحركة العربية[٥]. وأسرع جمال باشا بتنفيذ أحكام الإعدام التي أصدرتها المحكمة العسكرية ضد بعض قادة الحركة العربية وبضمنهم عدد من النواب العرب السابقين وهم (شفيق المؤيد وعبد الحميد الزهراوي وشكري العسلي ورشدي الشمعة وحافظ السعيد) دون أن ينتظر مصادقة السلطان محمد رشاد عليها، وقد تم تنفيذ الإعدام في بيروت في ١٥ أيار ١٩١٥[٦].

---

(١) موسى: المصدر السابق، ص ٨١.

(٢) مكي شبيكة: العرب والسياسة البريطانية في الحرب العالمية الأولى، ج١، (بيروت ١٩٧٠) ص٢١.

(٣) عبد الله: المصدر السابق، ص ١٣٣.

(٤) داغر: ثورة العرب...، ص ص١٢٨-١٢٩، قدري: المصدر السابق، ص ٣٨، بروكلمان: المصدر السابق، ص ٦٠٣.

(٥) سعيد: الثورة العربية...، ص ص ٦٣-٧٦، زين: نشوء....، ص ١٠٠، Erskine: op.cit.pp: 27-28.

(٦) العرب: العدد ٧٣، ٢٥ تشرين الأول ١٩١٧، السعيد: المصدر السابق، ص ٢٢، =

على أثر هذه المجزرة تنادى القوميون العرب لتوحيد جهودهم للوقوف بوجه طغيان الاتحاديين، وقد جرت اتصالات بين جمعية (العهد) وجمعية (العربية الفتاة) في دمشق، أسفرت عن اتفاقهما على القيام بثورة ضد الدولة العثمانية. وكانت أنباء تلك الاتصالات قد وصلت إلى الشريف حسين فأرسل نجله الأمير فيصل إلى دمشق للاتصال بقادة الجمعيتين وإطلاعهم على نوايا والده[(١)].

وقد وضع قادة الحركة العربية برنامجاً تضمن مطالبهم عرف باسم (بروتوكول دمشق)[(٢)].

بعد أن اطلع الشريف حسين على موقف ومطالب القوميين العرب في دمشق، أرسل مذكرته الأولى في ١٤ حزيران إلى المندوب السامي البريطاني في مصر هنري مكماهون، بادئاً بذلك سلسلة من المراسلات عرفت باسم (مراسلات حسين - مكماهون) وقد ضمن تلك المراسلات والتي استغرقت ٨ أشهر (١٤ تموز ١٩١٥ - ١٠ آذار ١٩١٦) جل ما ورد في بروتوكول دمشق[(٣)].

وحتى عام ١٩١٦ لم يكن الشريف حسين قد قطع أمله بالعثمانيين إذ أرسل في ذلك العام نجله الأمير فيصل إلى جمال باشا في دمشق، وكان

= جمال باشا: مذكرات. . ، ص ٢٣٣.

(*) أنشئت هذه الجمعية عام ١٩١٣ من قبل عدد من الضباط العرب وعلى رأسهم عزيز علي المصري، وكانت ترمي إلى إقامة حكم ثنائي عربي - تركي، انظر: سعيد: الثورة العربية. . . ، المصدر السابق، ص ٤٧.

(١) فائز الغصين: مذكراتي عن الثورة العربية، (دمشق ١٩٥٦) ص ص ٢٠٢-٢٠٣.

(٢) عمر: المصدر السابق، ص ٤٥١. ومن أجل الاطلاع على نص بروتوكول دمشق انظر: أنيس: المصدر السابق، ص ٢٧٩.

(٣) للاطلاع على نصوص المراسلات انظر: عبد العزيز الشناوي، جلال يحيى: التاريخ الحديث والمعاصر، وثائق ونصوص، (مصر -١٩٦٩) ص ص ٨٠-١٠٦، علم الدين: المصدر السابق، ص ص ٢٢-٣٧، الحصري: يوم ميسلون. . . ، ص ص ٥٢-٥٦، موسى: المصدر السابق، ص ص ٢٠١-٢٥٧.

الأخير قد ألقى القبض على مجموعة أخرى من أحرار العرب، وناشد فيصل جمال باشا بعدم تنفيذ حكم الإعدام فيهم، كما تقدم الشريف حسين بطلب مماثل إلى الصدر الأعظم سعيد حليم باشا، إلّا أن تلك المساعي باءت بالفشل ونفذ حكم الإعدام في الوجبة الثانية في ١٦ أيار ١٩١٦ في ساحة المرجة (ساحة الشهداء) في دمشق[١]. وكان الأمير فيصل قد استغل فرصة وجوده في دمشق لإجراء اتصالات مع قادة الحركة العربية وزعماء العشائر الذين أقسموا على الانضمام للثورة حال نشوبها[٢]. وبعد عودة الأمير فيصل إلى الحجاز أرسل الشريف حسين رسالة إلى الحكومة العثمانية ضمنها مطالب العرب وأمهلها مدة ٢٤ ساعة للموافقة عليها، وهدد بإعلان الحرب ضد الدولة العثمانية إذا ما رفضت الموافقة على تلك المطالب في غضون تلك الفترة[٣]. وما إن أتم الشريف حسين استعداداته حتى أعلن الثورة في ١٠ حزيران ١٩١٦[٤].

يتبين مما تقدم أن البعض من النواب العرب أسهموا في التمهيد للثورة العربية الكبرى من خلال اتصالاتهم مع الأمراء والحكام العرب من أجل القيام بالثورة ضد الدولة العثمانية ومنذ وقت مبكر كما أنهم شاركوا في الحركة العربية ودفعوا حياتهم ثمناً لها، كما أن اثنين منهم (الأمير عبدالله والأمير فيصل) شاركا في الثورة العربية الكبرى وأسهما بشكل فعال في عملياتها العسكرية من خلال قيادة المتطوعين العرب.

---

(١) Erskine: op.cit.p: 28

(٢) الغصين: مذكراتي...، ص ٢٠٤، أنيس: المصدر السابق، ص ٢٧٨، موسى: المصدر السابق ص ١٣٢.

(٣) الغصين: المصدر السابق، ص ص٢٠٢-٢٠٣، جمال باشا: مذكراتي... ص٢٤٨.

(٤) تذكر بعض المصادر أن الثورة قامت في ٩ حزيران ١٩١٦. انظر: عبد الله: المصدر السابق، ص ١٤١، شبيكة: المصدر السابق، ص ٩٠، دروزه: المصدر السابق، ص ٢٢٦.

الخاتمة

لقد كان من أهم ثمار حركة التنظيمات إعلان الدستور عام ١٨٧٦ وتأسيس أول برلمان في الدولة العثمانية، إلّا أن الدستور والبرلمان لم يقدر لهما أن يستمرا طويلاً بسبب النزعة الاستبدادية التي كانت مهيمنة على السلطان عبد الحميد الثاني فعمل على تعليق الدستور وتعطيل مجلس المبعوثان حتى عام ١٩٠٨.

إن عودة العمل بالدستور في اعقاب انقلاب عام ١٩٠٨ أنعشت آمال الكثير من الناس في قيام حياة دستورية سليمة، إلّا أن جمعية الاتحاد والترقي التي كانت آنذاك تمارس نفوذاً كبيراً على الحكومة أحبطت تلك الآمال حينما عمدت إلى التدخل في الانتخابات وإكراه الناخبين على أنتخاب مرشحيها إلى البرلمان مما ضمن لهؤلاء الفوز في الانتخابات. وهكذا فقدت الشعارات التي رفعها الاتحاديون في بداية العهد الدستوري مصداقيتها. كما أن تمثيل العرب في المجلس لدوراته الثلاث لم يكن عادلاً قياساً لعدد السكان.

لقد قدر للعرب الذين انتخبوا نواباً عن الولايات العربية أن يلعبوا دوراً كبيراً في مجلس المبعوثان علي الرغم مما كانوا يتعرضون إليه من تمييز ومضايقات على أيدي النواب الاتحاديين. فقد أسهم النواب العرب في مناقشة مختلف شؤون الدولة العثمانية وأولوا عناية خاصة بشؤون ولاياتهم العربية وبرفع مستوياتها الاقتصادية والإدارية والثقافية والاجتماعية.

وكان للنواب العرب إسهام كبير في النشاط القومي العربي من خلال انتقادهم لسياسة التتريك وتخاذل الدولة العثمانية في الدفاع عن ليبيا بل إنهم - وكما هو الحال في نواب ليبيا- حملوا السلاح بوجه الإيطاليين، كما دافعوا

عن عروبة فلسطين حينما حذروا السلطات العثمانية من مخاطر الحركة الصهيونية ودعوا إلى إيقاف الهجرة الصهيونية إلى فلسطين. وكانت نقاشات النواب العرب تتمتع بنظرة شمولية في الدفاع عن المصالح القومية دون تمييز بين جزء وآخر من الوطن العربي.

وأدرك النواب العرب أهمية العمل السياسي المنظم في حمل الحكومة العثمانية على الاستجابة لمطالب العرب فأسهموا في تأسيس الكثير من التنظيمات السياسية العلنية والسرية منها ومهدوا بذلك السبيل لقيام الثورة العربية الكبرى في عام ١٩١٦.

المصادر والمراجع

أولاً: الوثائق:

أ- الوثائق غير المنشورة:

١- وثائق دار الكتب والوثائق: (ملفات البلاط):

- رقم الملفة ٣١١/٢٢ (رسالة من ديوان المعتمد السامي إلى رستم بك حيدر في ٢٥ كانون الثاني ١٩٢٥)، رقم الوثيقة (٤).

- رقم الملفة ٣١١/١٣٧٣ (تقرير محمد رؤوف الحمداني إلى السير أرنست داوسن)،رقم الوثيقة (٣).

- رقم الملفة ٣١١/١٤٠٤ (تقرير أحمد فهمي مدير الحسابات العام عن أحوال الشامية) رقم الوثيقة (١).

- رقم الملفة ٣١١/٢١٥٧ (فيصل بن الحسين بين عام ١٩١٢-١٩٢٤)، رقم الوثيقة (١١)

٢- وثائق معهد الدراسات القومية والاشتراكية:

- ملفة الوثائق العثمانية عن ليبيا (١٩١٠-١٩١١)، رقم الوثيقة ٣٢٧).

- ملفة الوثائق العثمانية ليبيا (١٩١٠-١٩١١)، رقم الوثيقة (٣٣٠)

- ملفة الوثائق العثمانية عن ليبيا (١٩١٠-١٩١١)، رقم الوثيقة (٣٣٣)

- رقم المايكرو فلم ٣٦٣١٣/٧٦٧ تركيا (١٩١٠-١٩٢٢) رقم الوثيقة 8.Novo1910 (٧٦٨,٦٧)

٣- وثائق المكتبة المركزية لجامعة الموصل:

India Office Library C.236. Precis of Turkis Arabia Affairs (1801-1905) Selected and edited by: J.A. Saldana

ب- المخطوطات:

الجميل: علي، على رسلكم أيها الاتحاديون، مخطوط رسالة وجهها السيد علي الجميل إلى زعماء جمعية الاتحاد والترقي في كانون الأول ١٣٢٨هـ (١٩١٢م)، محفوظة لدى حفيده الدكتور سيار كوكب علي الجميل في أرشيف العائلة.

العمري: خير الدين، من المهد إلى اللحد، ج١، مخطوط مذكرات، محفوظ لدى حفيده خير الدين حسن العمري في ارشيف العائلة.

جـ - الوثائق المنشورة

١- مجلس مبعوثانك ضبط جريدة سي: برنجي دورة انتخابية، ايكنجي سنة اجتماعية (١٣٢٥-١٣٢٦)ر (١٩٠٩-١٩١٠م).

٢- مجلس مبعوثانك ضبط جريدة سي: برنجي دورة انتخابية، ايكنجي سنة اجتماعية (١٣٢٦)ر (١٩١٠م)

٣- مجلس مبعوثانك ضبط جريدة سي: برنجي دورة انتخابية، ايكنجي سنة اجتماعية (١٣٢٦-١٣٢٧)ر (١٩١٠-١٩١١م)

٤- مجلس مبعوثانك ضبط جريدة سي: برنجي دورة انتخابية، اوجنجي سنة اجتماعية (١٣٢٧)ر (١٩١١م).

٥- مجلس مبعوثانك ضبط جريدة سي: برنجي دورة انتخابية، دردنجي سنة اجتماعية (١٣٢٧-١٣٢٨)ر (١٩١١-١٩١٢م).

٦- مجلس مبعوثانك ضبط جريدة سي: اوجنجي دورة انتخابية، برنجي سنة اجتماعية (١٣٣٠) ر (١٩١٤م).

٧- سالنامه دوله عليه عثمانية، دفعه ٣٢، خليل أفندي مطبعة سندة طبع أولنمشدر (١٢٩٤هـ).

٨- سالنامه ولاية بغداد: يكرمنجي دفعه در، مطبعة ولايتده طبع أولنمشدر (١٣٢٤هـ).

٩- سالنامه ولاية بغداد: مطبعه ولايتده طبع أولنمشدر (١٣٢٥هـ).

١٠- سالنامه ولاية بغداد: بغداد شابندر، مطبعة سنده طبع أولنمشدر (١٣٢٩هـ).

١١- انتخاب مبعوثان قانون نامه سنك صورة اجرائيه سنه دائر تعليمات، بغداد، دنكور مطبعه سنده طبع أولنمشدر (١٣٢٧ر).

١٢- دستور: جلد ٤، معارف نظارت جليله سنك رفعتيله، محمود بكك مطبعه سنده طبع أولنمشدر، (استانبول -١٢٩٥).

١٣- دستور: مجلد ١، ترجمه نوفل نعمة الله نوفل، المطبعة الأدبية، (بيروت -١٣٠١).

١٤- دستور: ترتيب ثاني، جلد أول، مطبعة عثمانية، (درسعادت- ١٣٢٩).

١٥- دستور: ترتيب ثاني، جلد ثاني، مطبعة عثمانية، (درسعادت- ١٣٣٠).

١٦- دستور: ترتيب ثاني، جلد ثالث، مطبعة عثمانية، (درسعادت - ١٣٣٠).

١٧- دستور: ترتيب ثاني، جلد رابع، مطبعة عامر، (درسعادت - ١٣٣١)

ثانياً: الكتب العربية والمعرَّبة

١- أباظة: فاروق عثمان، الحكم العثماني في اليمن (١٨٧٢-١٩١٨) الهيئة المصرية العامة للكتاب، (القاهرة -١٩٧٥).

٢- إبراهيم عبد الفتاح، على طريق الهند، مطبعة الأهالي، (بغداد ١٩٣٥).

٣- أتلخان: جواد رفعت، الخطر المحيط بالإسلام، ترجمة وهبي عزالدين، مطبعة الجاحظ (بغداد -١٩٦٥).

٤- أرسلان: شكيب، سيره ذاتية، ط١، الطليعة للطباعة والنشر، (بيروت -١٩٦٩).

٥- إسماعيل: خالد محسن، قلم وزير (آثار إبراهيم صالح شكر)، مطبعة المعارف (بغداد -١٩٧٠).

٦- الأعظمي: علي ظريف، مختصر تاريخ بغداد، (بغداد -١٩٢٣).

٧- الأعظمي: أحمد عزت، القضية العربية، أسبابها، مقدماتها، تطوراتها، نتائجها، ج١-٢-٣، مطبعة الشعب، (بغداد-١٩٣١).

٨- ------، القضية العربية، أسبابها، مقدماتها، تطوراتها، نتائجها، ج٤، مطبعة الشعب، (بغداد -١٩٣٢).

٩- الأنطاكي: عبد المسيح (عثماني عربي)، حرب الانتخابات في الدولة العلية العثمانية، مطبعة العرب، (مصر ١٩١٤).

١٠- أنيس: محمد، الدولة العثمانية والشرق العربي (١٥١٤-١٩١٤)، (القاهرة-لا.ت).

١١- أنور باشا: مذكرات أنور باشا في طرابلس الغرب، ترجمة عبد المولى صالح الحرير، (الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية-١٩٧٩).

١٢- أوزون جارشلي: إسماعيل حقي، أمراء مكة المكرمة في العهد العثماني، ترجمة د. خليل علي مراد، مركز الخليج العربي، جامعة البصرة، (البصرة - ١٩٨٥).

١٣- إيرلاند: فيليب ديلارد: العراق، دراسة في تطوره السياسي، ترجمة جعفر خياط، دار الكشاف للنشر والطباعة والتوزيع، (بيروت -١٩٤٩)

١٤- باتريك: ماري ملز: سلاطين بني عثمان الخمسة، تعريب حنا غصن مطبعه صادر (بيروت ١٩٣٣).

١٥- بازامه: محمد مصطفى، بداية المأساة أو التمهيد السياسي للاحتلال الإيطالي، ط١ (بنغازي - ليبيا ١٩٦١).

١٦- ------، العدوان أو الحرب بين إيطاليا وتركيا في ليبيا ج١، ط١، (ليبيا -١٩٦٥).

١٧- الباروني: زعيمة سليمان، صفحات خالدة من الجهاد، ج١، الكتاب الأول، مطبعة الاستقلال الكبرى، (القاهرة -١٩٦٤).

١٨- بحري: لؤي، سكة حديد بغداد - برلين، شركة الطبع الأهلية، (بغداد-١٩٦٧)

١٩- برج: محمد عبد الرحمن، دراسة في التاريخ العربي الحديث، مكتبة الأنجلو المصرية (مصر -١٩٧٤).

٢٠- بركات: رجب، بلدية البصرة (١٨٦٩-١٩٨١) مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة (البصرة -١٩٨٤).

٢١- برو: توفيق علي، العرب والترك في العهد الدستوري العثماني (١٩٠٨-١٩١٤)، معهد الدراسات العربية العالية، (القاهرة ١٩٦٠)

٢٢- بروكلمان: كارل، تاريخ الشعوب الإسلامية، ترجمة نبيه أمين فارس، منير بعلبكي، ط٩، دار العلم للملايين (بيروت ١٩٨١).

٢٣- البستاني: سليمان، عبرة وذكرى أو الدولة العثمانية قبل الدستور وبعده، تحقيق ودراسة خالد زيادة، ط١، دارالطليعة للطباعة والنشر، (بيروت -١٩٧٨).

٢٤- البستاني: يوسف، تاريخ حرب البلقان الأولى بين الدولة العلية والاتحاد البلقاني، مطبعة الهلال، (مصر -لا.ت).

٢٥- البصير: محمد مهدي، تاريخ القضية العراقية، ج١، مطبعة الفلاح، (بغداد-١٩٢٣).

٢٦- توما: أميل، فلسطين في العهد العثماني، الدار العربية للنشر والتوزيع، (عمان - الأردن - لا.ت)

٢٧- جريس: صبري، تاريخ الصهيونية (١٨٦٢-١٩١٧)،ج١، ط٢، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، (بيروت ١٩٨١).

٢٨- جمال باشا: مذكرات جمال باشا، تعريب علي أحمد شكري، تحقيق عبد المجيد محمود، منشورات دار البصري، (بغداد -١٩٦٣).

٢٩- ------: إيضاحات حول المسائل السياسية التي تم تدقيقها في ديوان الحرب العرفي، نشرها جمال باشا، ط٢، دار الرائد العربي، (لبنان-١٩٨٢).

٣٠- حسن: محمد سلمان، التطور الاقتصادي في العراق، ج١، (العراق -١٩٦٥).

٣١ - حراز: رجب، الدولة العثمانية وشبه جزيرة العرب (١٨٤٠-١٩٠٩)، المطبعة العالمية، (القاهرة -١٩٧٠)

٣٢- حران: تاج السر أحمد، تطور الفكر القومي العربي من خلال العلاقات العربية - التركية في الفترة (١٩٠٨-١٩١٤)، معهد البحوث والدراسات العربية، (بغداد -١٩٨٣)

٣٣- الحصري: ساطع، البلاد العربية والدولة العثمانية، ط٢، دار العلم للملايين، (بيروت -١٩٦٠)

٣٤- ---، يوم ميسلون (مذكرات)، مكتبة الكشاف، (بيروت -١٩٤٨).

٣٥------، محاضرات في نشوء الفكرة القومية، ط٢، مركز دراسات الوحده العربية، (بيروت ١٩٨٥).

٣٦- الحكيم: يوسف، سورية والعهد العثماني، ط٢، دار النهار (بيروت -١٩٨٠)

٣٧- ---------: بيروت ولبنان في عهد آل عثمان، ط٢، دار النهار، (بيروت -١٩٨٠)

٣٨- حلاق: حسان علي، موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية (١٨٨٧-١٩٠٩)، ط٢، الدار الجامعية للطباعة والنشر، (بيروت -١٩٨٠).

٣٩- ------، موقف لبنان من القضية الفلسطينية (١٩١٨-١٩٥٢)، (بيروت -١٩٨٢)

٤٠- ------، دور اليهود والقوى الدولية في خلع السلطان عبد الحميد الثاني عن العرش (١٩٠٨-١٩٠٩)، الدارالجامعية للطباعة والنشر، (بيروت -لا.ت)

٤١- الحوت، بيان نويهض، القيادات والمؤسسات الفلسطينية في القدس (١٩١٧-١٩٤٨) ط١، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، (بيروت -١٩٨١)

٤٢- خاطر: لحد، عهد المتصرفين في لبنان (١٨٦١-١٩١٨)، منشورات الجامعة اللبنانية (بيروت -١٩٦٧)

٤٣- الخالدي: عنبرة سلام، جولة في الذكريات بين لبنان وفلسطين، دار النهار، (بيروت ١٩٧٨).

٤٤- داغر: أسعد، ثورة العرب، مقدماتها، أسبابها، نتائجها، مطبعة المقطم، (مصر -١٩١٦).

٤٥- ------، مذكراتي على هامش القضية العربية، دار القاهرة للطباعة، (القاهرة -لا.ت).

٤٦- دروزه: محمد عزة، نشأة الحركة العربية الحديثة، المكتبة العصرية، (بيروت ١٩٧١)

٤٧- الدملوجي: صديق، مدحت باشا، مطبعة الزمان، (بغداد - ١٩٥٢-١٩٥٣).

٤٨- الدوري: عبد العزيز، التكوين التاريخي للأمة العربية، دراسة في الهوية والوعي، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت -١٩٨٤).

٤٩- دوفر جيه: موريس، دساتير فرنسا، ترجمة أحمد حسيب عباس، المطبعة النموذجية، (الجمهورية العربية المتحدة -لا.ت)

٥٠- دي طرازي: فيليب، تاريخ الصحافة العربية، ج٢، (بيروت - ١٩١٣).

٥١- رامزور: أرنست، تركيا الفتاة وثورة ١٩٠٨، ترجمة د. صالح أحمد العلي، منشورات مكتبة الحياة، (بيروت -١٩٦٠).

٥٢- رضا: رشيد، مختارات سياسية من مجلة المنار، تقديم ودراسة وجيه كوثراني، ط١، دار الطليعة، (بيروت-١٩٨٠).

٥٣- الزاوي: الطاهر أحمد، جهاد الأبطال، ط٢، دار الفتح للطباعة والنشر، (بيروت -١٩٧٠)

٥٤- زلوم: - عبد القديم، كيف هدمت الخلافة، (لا.م-١٩٦٢)

٥٥- زيادة: خالد: اكتشاف التقدم الأوربي، ط١، دار الطليعة (بيروت -١٩٨١).

٥٦- زين: زين نور الدين، نشوء القومية العربية، دراسة تاريخية في العلاقات العربية - التركية، ط٢، دار النهار، (بيروت ١٩٧٢).

٥٧- سالم: مصطفى، تكوين اليمن الحديث - اليمن والإمام يحيى (١٩٠٤-١٩٤٨)، ط٢، مكتبة سعيد رأفت، جامعة عين شمس (القاهرة - ١٩٧١).

٥٨- سرهنك: إسماعيل، حقائق الأخبار عن دول البحار، ج٢، ط١، المطبعة الأميرية، (مصر -١٣١٤).

٥٩- سعيد: أمين، الثورة العربية الكبرى، المجلد الأول، مطبعة عيسى البابي، (مصر -لا.ت).

٦٠ - ---------، أسرار الثورة العربية الكبرى ومأساة الشريف حسين، ط٢، دار الكاتب العربي، (بيروت -لا.ت).

٦١- السعيد: نوري، مذكرات نوري السعيد عن الحركات العسكرية للجيش العربي في الحجاز وسوريا (١٩١٦-١٩١٨)، ط٢، الدار العربية للموسوعات، (بيروت -١٩٨٧).

٦٢- سلام: سليم علي، مذكرات، تقديم وتحقيق حسان علي حلاق الدار الجامعية للطباعة والنشر، (بيروت ١٩٨٢).

٦٣: سودارد: لوثروب، حاضر العالم الاسلامي، ترجمة عجاج نويهض، ٤ اجزاء، دار الفكر، (بيروت -١٩٧١).

٦٤- السويدي: توفيق، مذكراتي، نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية، ط١، دار الكاتب العربي، (بيروت ١٩٦٩).

٦٥- شبيكة: مكي، العرب والسياسة البريطانية في الحرب العالمية الأولى، ج١، دار الثقافة، (بيروت -١٩٧٠).

٦٦- شريف: محمد بديع وآخرون، دراسات تاريخية في النهضة العربية الحديثة، مطبعة الرسالة، (مصر-لا.ت)

٦٧- الشناوي: عبد العزيز، يحيى: جلال، التاريخ الحديث والمعاصر - وثائق ونصوص - دار المعارف، (مصر-١٩٦٩)

٦٨- الشنيطي: محمود، قضية ليبيا، مكتبة النهضة المصرية، (القاهرة - ١٩٥١).

٦٩- الشهابي: مصطفى، القومية العربية، تاريخها وقوامها ومراميها، معهد الدراسات العربية العالية، المطبعة الكمالية، (مصر-١٩٥٨-١٩٥٩).

٧٠- صايغ: أنيس، الهاشميون والثورة العربية، دار الطليعة، (بيروت -١٩٦٦).

٧١- عازوري: نجيب، يقظة الأمة العربية، تعريب وتقديم أحمد أبو ملحم، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، (بيروت -لا.ت)

٧٢- عبد الحميد: السلطان، مذكراتي السياسية (١٨٩١-١٩٠٨)، مؤسسة الرسالة (بيروت -١٩٧٧).

٧٣- عبد الله: الملك، مذكرات الملك عبد الله، مطبعة الرائد، (الأردن -١٩٤٧).

٧٤- العريسي: عبد الغني، مختارات المفيد، تقديم ناجي علوش، ط١، دار الطليعة، (بيروت-١٩٨١).

٧٥- العزاوي: عباس، تاريخ العراق بين احتلالين، ج٨، الدار العربية للموسوعات - بيروت طبعة ٢٠٠٥.

٧٦- العظم: رفيق بك، مجموعة آثار رفيق بك العظم، جمع عثمان العظم، ط١، مطبعة المنار، (مصر-١٣٤٤).

٧٧- عمر: عمر عبد العزيز، تاريخ المشرق العربي (١٥١٦-١٩٢٢) دار المعرفة الجامعية، (القاهرة -١٩٨٤).

٧٨- العمري: خيري أمين، شخصيات عراقية، مطبعة دار المعرفة (بغداد-١٩٥٥).

٧٩- حكايات سياسية من تاريخ العراق الحديث، ط١، منشورات مكتبة آفاق عربية للنشر والتوزيع، (بغداد-لا.ت).

٨٠- العمري: محمد طاهر، تاريخ مقدرات العراق السياسية، م١، المطبعة العصرية، (بغداد-١٩٢٥).

٨١- علم الدين: وجيه العهود، المتعلقة بالوطن العربي (١٩٠٨-١٩٢٢)، ط١، دار الكاتب الجديد، (بيروت -١٩٦٥).

٨٢- عوض: عبد العزيز محمد، الإدارة العثمانية في ولاية سورية (١٨٦٤-١٩١٤)، دار المعارف بمصر، (القاهرة ١٩٦٩).

٨٣- غرايبة: عبد الكريم محمود، مقدمة تاريخ العرب الحديث (١٥٠٠-١٩١٨)، ج١، العراق والجزيرة العربية، مطبعة جامعة دمشق، (دمشق -١٩٦٠).

٨٤- الغصين: فائز، المظالم في سوريا والعراق والحجاز (لا.م- ١٩١٨)

٨٥- مذكراتي عن الثورة العربية مطبعة الترقي، (دمشق -١٩٥٦).

٨٦- الغلامي: عبد المنعم، أسرار الكفاح الوطني في الموصل (١٩٠٨-١٩٢٥)، ج١، مطبعة شفيق، (بغداد -١٩٥٨).

٨٧- فارس: سليم، كنز الرغائب في منتخبات الجوائب، ج٦،ط١، مطبعة الجوائب، (الأستانة ١٢٩٥).

٨٨- فيرو: شارل، الحوليات الليبية، ترجمة محمد عبد الكريم الوافي، الكتاب الثالث، دار الفرجاني، (ليبيا-لا.ت)

٨٩- فيضي: سليمان، الحقوق الدستورية أو الحقوق الأساسية، مطبعة العراق، (بغداد -١٩٢١).

٩٠- في غمرة النضال، ط٢، دار العلم (بيروت -١٩٧٤).

٩١- القاسمي: صلاح الدين، صفحات من تاريخ النهضة العربية في أوائل القرن العشرين، قدم له وحققه محب الدين الخطيب، المطبعة السلفية (القاهرة -١٩٥٩).

٩٢- قاسمية: خيرية، النشاط الصهيوني في الشرق العربي وصداه (١٩٠٨-١٩١٨)، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، (بيروت - ١٩٧٣).

٩٣- عوني عبد الهادي، أوراق خاصة، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، (بيروت ١٩٧٤).

٩٤- قدري: أحمد، مذكراتي عن الثورة العربية الكبرى، مطابع ابن زيدون، (دمشق ١٩٥٦).

٩٥- القصاب: عبد العزيز، من ذكرياتي، ط١، منشورات عويدات، (بيروت -١٩٦٢).

٩٦- قلعجي: قدري، مدحت باشا أبو الدستور العثماني وخالع السلاطين، ط٢، دار العلم للملايين، (بيروت -١٩٥١).

٩٧- الكتبي: محمد هاشم، عصر السلطان عبد الحميد، المطبعة الهاشمية، (دمشق -لا.ت).

٩٨- كرد علي: محمد، خطط الشام، ج٣، مطبعة الترقي، (دمشق - ١٩٢٥).

٩٩- المذكرات، ج١-٢، مطبعة الترقي، (دمشق -١٩٤٨).

١٠٠- كوثراني: وجيه، الاتجاهات الاجتماعية - السياسية في جبل لبنان والمشرق العربي (١٨٦٠-١٩٢٠)، ط٢، معهد الإنماء العربي، (بيروت ١٩٧٨).

١٠١- وثائق المؤتمر العربي الأول ١٩١٣، دار الحداثة، (بيروت - ١٩٨٠).

١٠٢- بلاد الشام، السكان، الاقتصاد والسياسة الفرنسية في مطلع القرن العشرين، قراءة في الوثائق، ط١، معهد الإنماء العربي، (بيروت - ١٩٨٠).

١٠٣- الكيالي: عبد الوهاب، تاريخ فلسطين الحديث، ط١، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، (بيروت ١٩٨٠)

١٠٤- لوتسكي: فلاديمير بوريسوفتش، تاريخ الأقطار العربية الحديث، ترجمة عفيفة البستاني، (موسكو -١٩٧١).

١٠٥- لوريمر: ج.ج، دليل الخليج العربي، القسم الجغرافي، ج٥، ترجمة مكتب الترجمة في ديوان صاحب السمو أمير قطر (قطر-لا.ت)

١٠٦- لونكريك: ستيفن همسلي: العراق الحديث من سنة (١٩٠٠-١٩٥٠)، ترجمة سليم طه التكريتي، ج١، منشورات الفجر، (بغداد-١٩٨٨).

١٠٧- المحامي: محمد فريد بك، مذكراتي بعد الهجرة (١٩٠٤-١٩١٩)، تحقيق أحمد نجيب حمدي، تقديم عاصم دسوقي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، (القاهرة-١٩٧٨).

١٠٨- تاريخ الدولة العلية العثمانية، تحقيق إحسان حقي، ط١، دار النفائس، (بيروت -١٩٨١).

١٠٩- المحافظة: علي، الاتجاهات الفكرية عند العرب في عصر النهضة (١٧٩٨-١٩١٤)، الأهلية للنشروالتوزيع، (بيروت -١٩٨٣).

١١٠-محمد علي: أورخان، السلطان عبد الحميد الثاني حياته وأحداث عهده، ط١، مكتبة دار الأنبار، (الأنبار -١٩٨٧م).

١١١- مدحت باشا: مذكرات، تعريب يوسف كمال حتاته، مطبعة هندية، (مصر ١٩١٣).

١١٢- مصطفى: أحمد عبد الرحيم، في أصول التاريخ العثماني، ط١، دار الشروق، (بيروت القاهرة -١٩٨٢).

١١٣- مظهر: كمال، أضواء على قضايا دولية في الشرق الأوسط، وزارة الثقافة والفنون، (بغداد-١٩٧٨).

١١٤- منسي: محمود صالح، حركة اليقظة العربية في الشرق الأسيوي، دار الفكر العربي، (القاهرة -١٩٧٨).

١١٥- مورغنتو: هنري، مذكرات سفير أمريكا في الأستانة، تعريب فؤاد صروف، مطبعة المقطم، (مصر-١٩٢٣).

١١٦- موسى: سليمان، الحركة العربية المرحلة الأولى للنهضة العربية الحديثة (١٩٠٨-١٩٢٤)، ط١، دار النهار، (بيروت -١٩٧٧).

١١٧- النجار: حسين فوزي، السياسة والاستراتيجية في الشرق الأوسط، ج١، ط١، مكتبة النهضة المصرية، (القاهرة -١٩٥٣).

١١٨- نظمي: وميض جمال عمر، الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية العربية (الاستقلالية) في العراق، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت -١٩٨٤).

١١٩- النعيمي: أحمد نوري، أثر الأقلية اليهودية في سياسة الدولة العثمانية تجاه فلسطين، جامعة بغداد، (بغداد -١٩٨٢).

١٢٠- نوار: عبد العزيز سليمان، مصر والعراق مكتبة الأنجلو المصرية، (القاهرة -١٩٦٨).

١٢١- المصالح البريطانية في أنهار العراق (١٦٠٠-١٩١٤)، مكتبة الأنجلو المصرية، (القاهرة -١٩٦٨).

١٢٢- وثائق أساسية من تاريخ لبنان الحديث (١٥١٧-١٩٢٠)، جامعة بيروت العربية، (بيروت ١٩٧٤).

١٢٣- نويهض: عجاج، بروتوكولات حكماء صهيون، م١، ج٢، منشورات فلسطين المحتلة (بيروت ١٩٨٠).

١٢٤- هرتزل: ثيودور، يوميات هرتزل، إعداد أنيس صايغ، ترجمة هلدا شعبان صايغ، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، (بيروت - ١٩٦٨).

١٢٥- هرشلاغ: ز.ي، مدخل إلى التاريخ الاقتصادي الحديث للشرق الأوسط، ترجمة مصطفى الحسيني، دار الطليعة، (بيروت ١٩٧٣).

١٢٦- الواسعي: عبد الواسع بن يحيى، تاريخ اليمن المسمى فرجة الهموم والحزن في حوادث وتاريخ اليمن، المطبعة السلفية، (القاهرة - ١٣٤٦).

١٢٧- الواعظ: مصطفى نور الدين، الروض الأزهر في تراجم آل السيد جعفر، مطبعة الاتحاد، (الموصل - ١٩٤٨).

١٢٨- وجيه الزين: سميح، تاريخ طرابلس قديماً وحديثاً، ط١، دار الأندلس للطباعة والنشر، (بيروت ١٩٦٩).

١٢٩- الوردي: علي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، ج٣، مطبعة الشعب، (بغداد -١٩٧٢).

١٣٠- ورقة بيان صالح كورجي بك، مدير الأجانس العثمانية الذي رشح نفسه لمبعوثية بغداد إلى منتخبيه الكرام، مطبعة أحمد إحسان وشركاسي، (لا.م-١٣٣٠هـ - ١٩١٢م).

١٣١- ياخيموفتش: ز.ب، الحرب التركية الإيطالية (١٩١١-١٩١٢)، ترجمة هاشم صالح التكريتي (بيروت ١٩٧٠).

١٣٢- يسين: السيد، تحليل مضمون الفكر القومي العربي (دراسة استطلاعية) ط٣، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت ١٩٨٥).

ثالثاً: المصادر الأجنبية

أ- بالحروف العربية:

١- جامي بك: فزان مبعوثي، طرابلس غربدن صحراي كبيرة دوغري، نشان بابيكان مطبعة سي، (در سعادت - ١٣٢٦).

٢- حيدر: علي، مدحت باشا، حياة سياسية سي، خدماتي، منفاحياتي، برنجي كتاب، مطبعة هلال، (استانبول - ١٣٢٥).

٣- كامل باشا: كامل باشا نك أعيان رئيسي سعيد باشايه جوابلري، مطبعة أبو الضيا، (قسطنطينية - ١٣٢٧).

٤- نور: دقتور رضا، مجلس مبعوثانده فرقة لر مسألة سي، اقدام مطبعة سي، (استانبول - ١٣٢٥).

ب- بالحروف اللاتينية:

1- Abdulhamit: Sultan. Siyasi hatintim, dergah yaynlari, (Istanbul).

2- Aydemir: Sevket Sureyya. Enver Pasa, Cilt 2 (1908-1914), (Istanbul - 1971).



3- Bayur: Yusuf Hikmet, Turk inkilabi tarihi, cilt 1. kisim 2, (Ankara - 1983).
4- ——————, Turk inkilabi tarihi, cilt 2, kisim 2, (Ankara 1983).
5- Bozdag, Ismet, Abdul Hamidin hatira defteri, Yayina hazirlayan ve Sadelest. Ren, (Istanbul - 1975).
6- Nuri Gun: Izzet, Celiker: Yal cin, Masonluk ve Masonlar, Isimler, beigeler, dizgi ve baski Mentes matbaasi, (Istanbul - 1968).
7- Oztuna: T. Yilmaz, Turkiy tarihi, cilt 11, (Istanbul-1967).
8- Tunaya: Tarik Zafer, Turkiye de Siyasal Partiler, ikinci mestrutiyet donemi (1908-1918), cilt 1, 2 baski, (Istanbul - 1988).

٢- المصادر باللغة الإنكليزية

1- Ahmad: Feroz, The young Turks, Oxford, (London - 1969).
2- Anderson: M.S. The Great power and the Near East, 1st. Published, (London-1970).
3- Antonuis: George, The Arab awakening, 2nd. ipression, (London - 1938).
4- Atiyyah: Ghassan, Iraq (1909-1921), asosio-political study, (Beirut-1973).
5- Davision: Roderig, Reform in the Ottoman Empire (1856-1876) (New Gersey 963).
6- Dawin: C. Ernest, From Ottomanism to Arabism, (London-1973).
7- Devereux: Robert, The first Ottoman Constitutional period, (Baltimore 1964).
8- Erskine: MRS Steuart, Palestine of the Arabs, 1st. published, (London 1935).
9- Fisher: Sydney Nettleton, The Middle East a history, 1st. published, (England 1960).
10- Genov: Tsonko, The Russo - Turkish war (1877-1878) and the liberation of Bulgaria, translated by: Mara Stoicheva, (Sofia).
11- Gok Alp: Ziya, Turkish Nationalism and western Civilization, translated and edited by: Niyazi Berks, (London - 1959).

12- Hadawi: Samih & John: Robert, The palestin ediary, vol. 1 (1914-1945). The Palestine pesearch center, (Beirut - 1970).
13- Hourani: Albert, Arabic thought in the Liberal age (1798 - 1939) (London - 1962).
14- Jacob: Harold, Kings of Arabia. (London-1923).
15- Kedourie: Elie, Nationalism in Asia and Africa, (London-1971).
16- Kushner: David, The Rise of Turkish Nationalism (1876-1908), (Gneat Britain - 1977).
17- Lewis: Bernard, The Emergence of Modern Turkey, (London-1962).
18- Lewis: Geoffrey, Turkey, 3rd, edition. (London-1965).
19- Mardin: Serif, The genesis of young Ottoman thought, (New Jersey - 1962).
20- Miller: William: The Ottoman Empire and it successors, (1801-1927). (London - 1966).
21- Nuseibeh: Hazem Zaki, The Ideas of Arab Nationalism, 1st, published. (New York - 1956).
22- Robinson: Richard, The first Turkish Republic, study in national development, (U.S.A - 1963).
23- Saab: Hassan, The Arab federalists of the Ottoman Empire, (Amsterdam 1958).
24- Sell: Chanon, The Ottoman Turks, (Madrass - 1915).
25- Shaw: Stanford & Ezel Kural Shaw, History of the Ottoman Empire and Modern Turkey, vol. 2, (London-1977).
26- Sykes: Mark, The Caliphs last heritage, Part 1, (London-1915).
27- Yale: William. The Near East, A modern history, (U.S.A - 1958).

٣- المصادر باللغة الروسية:

١- عليف: غ. ز، تركيا في عهد الاتحاديين، (موسكو - ١٩٧٢).

٢- كوتولوف: أ. ن، نشوء حركة التحرر الوطني في المشرق العربي، (موسكو - ١٩٧٥).

رابعاً: الرسائل الجامعية غير المنشورة:

١- أحمد: إبراهيم خليل، ولاية الموصل، دراسة في تطوراتها السياسية (١٩٠٨-١٩٢٢)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد (بغداد - ١٩٧٥).

٢- التميمي: حميد أحمد حمدان، البصرة في ظل الاحتلال البريطاني (١٩١٤-١٩٢١)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، (بغداد - ١٩٧٥).

٣- الجابري: محمد هليل، الحركة القومية العربية في العراق (١٩٠٨ - ١٩١٤)، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، (بغداد - ١٩٨٠).

٤- حسن: جاسم محمد، العراق في العهد الحميدي (١٨٧٦-١٩٠٩)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، (بغداد - ١٩٧٥).

٥- الشلاه: حسين هادي، طالب النقيب وأثره في تاريخ العراق الحديث، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، (القاهرة - ١٩٧٠).

٦- محمود: محمد أحمد، أحوال العشائر العراقية العربية وعلاقتها بالحكومة (١٨٧٢ - ١٩١٨)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، (بغداد - ١٩٨٠).

خامساً: البحوث والمقالات:

١- البحوث:

أ- العربية:

١- الطوير: محمد أحمد، الزراعة في ولاية طرابلس الغرب أثناء الحكم العثماني المباشر لها (١٨٣٥-١٩١١)، ندوة الحياة الاقتصادية للولايات العربية ومصادر وثائقها في العهد العثماني، ج١-٢، جمع وتقديم عبد الجليل التميمي، منشورات مركز الدراسات والبحوث عن الولايات العربية في العهد العثماني (زغوان - تونس - ١٩٨٦).

٢- قزيها: وليد، قراءة أخرى في مفهوم ساطع الحصري عن القومية العربية، ندوة الحياة الفكرية في المشرق العربي (١٨٩٠-١٩٣٩)، إعداد مروان بحيري، ترجمة عطا عبد الوهاب، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت - ١٩٨٣).

ب- الأجنبية:

1- Harran: Taj Elsir Ahmet, The Young Turks and the Arabs (1908-1914), Konferans bilairileri, Turk - Arab iliskileri, Gecmiste, Bugun Ve Gelecekte, 1, ulu Slararasi. (Ankara - 1972).

2- Mandel: Neville. Turks. Arabs and Jewish immigration in to Palestine (1882-1914) edited by: Albert Hourani, Middle Eastern affairs. N.4, Oxford University press, (London 1965).

٢- المقالات:

١- أحمد: إبراهيم خليل، الموصل والانتخابات العثمانية (١٩٠٨-١٩١٤)، مجلة بين النهرين (الموصل)، العدد ٤٨، ١٩٨٥.

٢- الأدهمي: محمد مظفر، الحركة البرلمانية العثمانية في العراق، مجلة آفاق عربية (بغداد)، العدد ٦، ١٩٧٧.

٣- الأفغاني: سعيد، سبب خلع السلطان عبد الحميد الثاني، مجلة العربي (الكويت)، العدد ١٦٩، ١٩٧٢.

٤- توفيق: محمد حسين، دور اليهود والماسونيين في الانقلاب العثماني، مجلة آفاق عربية (بغداد) العدد ٩، ١٩٧٨.

٥- حرب: محمد، موئيز كوهين يهودي عثماني من قادة الطورانية، مجلة العربي (الكويت)، العدد ٢٨٢، ١٩٨٢.

٦- الخالدي: روحي بك، الانقلاب العثماني وتركيا الفتاة، مجلة الهلال (مصر)، ج ٣، ص ١٧، ١ كانون الأول ١٩٠٨.

٧- زين: زين نور الدين، التمثيل الشعبي وقوانين الانتخابات في المقاطعات العربية من الإمبراطورية العثمانية، مجلة الأبحاث (بيروت)، ج١، س ١٤، ١٩٦١.

٨- السامرائي: نوري، محاولات تغلغل الرأسمال الأميركي في الإمبراطورية العثمانية قبيل الحرب العالمية الأولى، مجلة المؤرخ العربي (بغداد)، العدد ٣٠، س ١٢، ١٩٨٦.

٩- قدورة: زاهية، نجيب عازوري من خلال زمانه ومكانه، نجيب عازوري والقومية العربية، مجلة تاريخ العرب والعالم (بيروت)، العدد ٢٧، س ٣، ١٩٨١.

١٠- محمد: رفعت عبد الرزاق، ثورة بغداد على شركة بيت لنج، مجلة الحضارة (بغداد)، العدد ٤، ١٩٨٨.

سادساً: المجلات والصحف:

١- المجلات:

أ- العربية:

١- لغة العرب: (بغداد).

ج١، م١، س١، تموز ١٩١١.

ج٣، م١، س١، أيلول ١٩١١.

ج٢، م٢، س٢، آب ١٩١٢.

ج٥، م٢، س٢، تشرين الثاني ١٩١٢.

ج٥، م٣، س٣، تشرين الثاني ١٩١٣.

ج٦، م٣، س٣، كانون الأول ١٩١٣.

٢- الحكمة (بغداد)

العدد ١٥، س١، ١ - ١٤ آذار ١٩١٤.

٣- **الهلال : (مصر)**

ج١، س١٧، أول تشرين الأول ١٩٠٨.

ج٣، س١٨، أول كانون الأول ١٩٠٩.

ج٥، س ٢٠، أول شباط ١٩١٢.

ج٦، س ٢١، أول آذار ١٩١٣.

٤- **المنار : (مصر)**

ج١١، م١٢، ١٣ كانون الأول ١٩٠٩.

ج١٢، م١٢، ١١ كانون الثاني ١٩١٠.

٥- **المقتطف : (بيروت)**

ج٢، م٣٤، ١ شباط ١٩٠٩.

ج٣، م٣٤، ذ آذار ١٩٠٩.

ج٥، م٣٩، ١ تشرين الثاني ١٩١١.

ج١، م٤٣، ١ تموز ١٩١٣.

٦- **المشرق : (بيروت)**

العدد ٢، س ١٢، شباط ١٩٠٩.

العدد ٢، س ١٦، شباط ١٩١٣.

٧- **العرفان : (صيدا)**

ج٢، م١، ٧ آذار ١٩٠٩.

ج١٠، م٣، ١٤ أيار ١٩١١.

ج١٢، م٣، ١٣ حزيران ١٩١١.

٨- **المقتبس : (دمشق)**

ج٢، م٤، ١٩٠٩.

ج٨، م٥، ١٩١٠.

٩- **الجامعة العثمانية:**

ج٣، ١٥ نيسان ١٨٩٩.

ج٥، ١ أيار ١٨٩٩.

ب- التركية:

رسملي كتاب: (استانبول)

نومرو ٨، جلد ٢، مايس، ١٣٢٥ر (١٩٠٩م).

نومرو ٩، جلد ٢، حزيران، ١٣٢٥ر (١٩٠٩م).

نومرو ٣٨، جلد ٧، آذار، ١٣٢٨ر (١٩١٢م).

٢- الصحف:

أ- العربية(*):

١- **الزوراء:** (بغداد)، الأعداد:

٢٢٠٥، ٢٣٤٦، ٢٣٤٨، ٢٣٧٨، ٢٤٨٢.

٢- **صدى بابل:** (بغداد): الأعداد:

٧، ٢١، ٢٥، ٣٨، ٨٣، ٩٤، ١٠٧، ١٠٩، ١١٥، ١١٩، ١٢٠، ١٢١، ١٢٤، ١٣٤، ١٤٧، ١٤٩، ١٥٤، ١٥٥، ١٨٠، ١٨٦، ٢١٤.

٣- **الرقيب:** (بغداد)، الأعداد:

٤، ١٥، ١٩، ٢٠، ٢٨، ٦١، ٦٦، ٧٤، ٧٧، ٧٩، ٨٢، ١٢٣، ١٢٤، ١٣٥، ١٣٩، ١٥١، ١٥٣.

٤- **العرب (بغداد)**، الأعداد: ٥، ٧٣.

٥- **الرياض (بغداد)**: العدد: ١٠٨.

(*) لكثرتها سنذكر أعدادها فقط علماً ان تواريخها مؤشرة في الهوامش.

٦- **الرصافة:** (بغداد)، العدد: ٦٣.

٧- **الاتحاد** (بغداد)، الأعداد: ١٠١، ١٠٣.

٨- **تنوير أفكار** (بغداد):

مجلد ١، ج٥-٦، س١، ٦ شباط ١٣٢٦ر (١٩ شباط ١٩١٠م).

٩- **النجاح** (الموصل)، الأعداد:

٣٣، ٤٢، ٤٣، ٤٦، ٤٧، ٦٣، ٦٩، ٧٤.

١٠- **العمران** (مصر)، الأعداد:

٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٦، ٣٧٧، ٥٩٠، ٦١٤، ٦١٧، ٦١٨، ٦٢١، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٣٤.

١١- **البرق** (بيروت)، الأعداد:

٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢.

ب- التركية:

١- **تقويم وقايع:** (استانبول)، الأعداد:

٦٧، ٦٨، ٦٩، ٧٠، ٧٢، ٧٣، ٩١، ١٠٢، ١٠٣، ١٢٠، ١٢٤، ١٢٧، ١٣٢، ١٣٧، ١٣٨، ١٤٠، ١٤٤، ١٤٨، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٧٧، ١٩٤.

٢- **ثروت فنون:** (استانبول)، العدد:

٩٣٤، ١٨ حزيران ١٣٢٥ر (١ تموز ١٩٠٩م).

٣- **سالنامة ثروت فنون:** (عدد خاص)، أوجنجي سنه، جامع ومحرري إسماعيل صبحي وأحمد إحسان وشركاسي، ١٣٢٨ر (١٩١٢م).



الفهرس